تقريـــر التنميـــة الإنسانيـة ٢٠٠٩/٢٠١٠

الأرض الفلسطينيـــة المحتلـــة

الاستثمار في الأمن الإنساني
من أجـل دولـة مستقبليـة

تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٩/٢٠١٠

الأرض الفلسطينية المحتلة

الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية

تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٩/٢٠١٠ الأرض الفلسطينية المحتلة

ان تقرير التنمية البشرية الفلسطيني للعام 2009 «الاستثمار في الأمن الانساني من اجل دولة مستقبلية» هو المجلد الخامس من سلسلة تقارير التنمية البشرية للأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ان انعدام الأمن الإنساني هو نتيجة للتهديدات المكثفة، المنتشرة والمتكررة، والتي تُعالَج عن طريق حماية وتمكين الناس. ان نموذج الأمن البشري يضع الاهتمام بحياة الإنسان وكرامته في الصدارة؛ فهو يعتبر الحارس الأمين على التنمية البشرية. ويستكشف التقرير جوانب الأمن البشري (الاقتصاد، والغذاء، والصحة، والبيئة والسياسة والشخصية، والمجتمع)، وذلك من منظور التحرر من الحاجة، والتحرر من الخوف، والعيش بحرية وكرامة.

إن أخذ هذه المواضيع بعين الإعتبار يدل على الابتعاد عن المفاهيم التقليدية حول الأمن، حيث عُرّف الامن تعريفا ضيقا، بإعتباره مفهوماً دفاعياً يتعلق بحماية الأراضي من العدوان الخارجي. ان إعادة صياغة مفهوم «الأمن» هو أمر ضروري عندما يتم مقارنة علاقة الأراضي الفلسطينية المحتلة بإسرائيل بالعلاقة بين الإنسان والدولة، . هذا مهم بصفة خاصة فيما يتعلق بنظرية إسرائيل المبنية على الأمن نظرا لتطبيق الأمن لإضفاء الشرعية على أعمالها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبإعتبارها سلسلة متكاملة من التقارير، فان تقارير التنمية البشرية في الأرض الفلسطينية المحتلة تجمع وتحلل المعرفة التي تم بناؤها وطنيا ودوليا على القضايا الأساسية التي تؤثر على التنمية البشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في إطار الاحتلال الذي طال أمده، ووغياب الدولة، والصراعات الداخلية والخارجية، والأزمة الاقتصادية العالمية والتنمية العشوائية وغير المنتظمة.

في حين أن مثل هذه التقارير لا يمكنها أن تقدم سوى موجزا مختزلاً لمسائل دقيقة ومعقدة، فإنها تسعى لتقديم حقائق دقيقة من أرض الواقع من شأنها أن تعكس المفاهيم المحلية، والتي تصل أيضا إلى جمهور عالمي. ان تقرير عام 2009 يقدم معلومات وتحليل من شأنها تسهيل وضع سياسات تنموية من قبل المجتمع المدني الفلسطيني والجهات السياسية الفاعلة، والمجتمع الدولي والأفراد المعنيين.

مما لا شك فيه أن التنمية نادراً ما تنجذر بدون تحقيق الأمن؛ كما أن من الصحيح أيضا أن الأمن لا يمكن أن يوجد حيث لا يستطيع الإنسان الحصول على ما يكفي من الغذاء، أو المياه النظيفة، أو الأدوية التي يحتاجها للبقاء على قيد الحياة. كما أنه لا وجود للأمن في وضع لا يستطيع فيه الاطفال أن يطمحوا إلى تعليم لائق أو وظيفة تدعم الأسرة.

غياب الأمل يمكن أن يؤدي الى تعفن المجتمع من الداخل.

باراك أوباما،
تصريحات أدلى بها بمناسبة قبوله جائزة نوبل للسلام،
10 ديسمبر 2009 ، أوسلو، النرويج

صورة الغلاف: «جدارية شجرة الزيتون المقدسية». بليان – المشغل الأرمني للسيراميك/ القدس

تصميم الغلاف والإخراج الفني: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان والعلاقات العامة

شكر وتقدير

كان من غير الممكن إعداد هذا التقرير من دون المساهمات السخية من الأفراد والمنظمات المدرجة أدناه.

كتاب رئيسيون

سفيان مشعشع، لويز دير

فريق التحرير

فانيسا فار، لويز دير، سافريتي بيسناث، سفيان مشعشع، روبرتو فالنت، جيوف بريوت، ينس تويبرغ-فراندزن

مساهمون رئيسيون واستشاريون

إيزابيل دانيلز، جميل هلال، جورج جقمان، محمود عطايا (وزارة التخطيط)، محمد المصري (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)، جميل رباح (استشارات الشرق الأدنى)، سارة بيلي، محسن أبو رمضان، ليزا موناغان.

اعضاء المجلس

د. سمير عبدالله، السيد ينس تويبرج، د. حنان عشراوي، د. كايرو عرفات، السيدة ليلي حبش، د. صبري صيدم، د. غسان الخطيب، د. فواز ابو سيتا، د. عنان الجيوسي، د. عبد الكريم عاشور، د. عزمي الشعيبي، السيدة راوية الشوا، السيد باسم خوري، السيد مأمون ابو شهلة

الأوراق الخلفية

أن لي مور (برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شاذام هاوس)، بيني جونسون، جميل هلال، نادر سعيد، داراغ موراي، لويز دير (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان)، محسن أبو رمضان، نصر عبد الكريم (المعهد الفلسطيني لأبحاث السياسات الاقتصادية – ماس)، توريد سميث بولفوس، مشتاق خان (معهد الدراسات الشرقية والإفريقية)، نضال رشيد صبري (ماس)، عبد العزيز موسى ثابت، تيسير محيسن، محمد خليفة (ماس)، محمد حامد (ماس)، سائدة عفونة (ماس)، فتحي سروجي (ماس)، إبراهيم أبو هنطش (ماس).

مراجعون خارجيون

ماري كالدور، بروفيسور الحكم العالمي، جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية

جورج جقمان، بروفيسور الفلسفة، جامعة بيرزيت

مينت يان فابر، بروفيسور الأمن الإنساني في أوضاع الحرب، الجامعة الحرة، أمستردام

سالي ستيرز، زميلة دراسات ما بعد الدكتوراه، معهد المنهجية، جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية

الفريق الإداري

ساما خليل

ملاحظة: إن التحليلات وتوصيات السياسات في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. التقرير عبارة عن نشرة مستقلة بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المحتويات

تصدير 9
التقرير بإيجاز 11
تمهيد 15

الفصل الأول : المقدمة والسياق 17
1-1 مقدمة 17
2-1 الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة 18
3-1 السياق 21
4-1 الأحداث الرئيسية التي حددت شكل الأمن الإنساني من عام 2005 إلى منتصف عام 2009 25
5-1 الخلاصة 29

الفصل الثاني : الوضع الحالي واتجاهات التنمية الإنسانية 31
1-2 مقدمة 31
2-2 وضع التنمية الإنسانية 32
3-2 الاقتصاد والعمالة 33
4-2 الفقر 39
5-2 الصحة 41
6-2 التعليم 44
7-2 تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين 46
8-2 البيئة 48
9-2 الخلاصة 51

الفصل الثالث : التفتيت الجغرافي والاستقطاب السياسي 53
1-3 مقدمة 53
2-3 بنية الاحتلال والتفتيت الجغرافي 54
3-3 عمليات الهدم والطرد 60
4-3 المستوطنات الإسرائيلية والواقع المتقلص والمتغير للأرض الفلسطينية المحتلة 63
5-3 الجدار والأمن الإنساني 65
6-3 نقاط التفتيش وانتهاك الحق في حرية التنقل 68
7-3 التوغلات العسكرية وحظر التجوال 71

3-8 ضم القدس الشرقية كأمر واقع 72
3-9 الاستقطاب السياسي 77
3-10 من الاستقطاب السياسي إلى التفكك الاجتماعي؟ 82
3-11 الخلاصة 87

الفصل الرابع : التحرر من الفاقة والتحرر من الخوف وحرية العيش بكرامة :
الأمن الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة 89
4-1 مقدمة 89
4-2 حرية العيش بكرامة 90
4-2-1 الأمن الصحي 90
4-2-2 الأمن البيئي 93
4-3 التحرر من الفاقة 97
4-3-1 الأمن الاقتصادي 97
4-3-2 إستراتيجية على المستوى الكلي : معالجة الفاقة وإعادة صياغة الأجندة الاقتصادية 102
4-4 التحرر من الخوف 103
4-4-1 الأمن الشخصي 103
4-4-2 الأمن المجتمعي 107
4-4-3 الأمن السياسي 111
4-4-4 مواجهة الخوف : أهمية بناء استراتيجيات تحرر موثوقة 113
4-5 الخلاصة : تعزيز الكرامة 114

الفصل الخامس : نحو التماسك : الاستثمار في الأمن الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة 117
5-1 مقدمة 117
5-2 إمكانات رأب الصدع الداخلي والتماسك الاجتماعي 118
5-3 تعزيز التماسك من خلال مشاركة المجتمع المدني 120
5-4 الفرص والقيود أمام بناء الدولة في الأرض الفلسطينية المحتلة 128
5-5 الاستثمار في إستراتيجية بناء الدولة بالمشاركة : نحو تحقيق الأمن الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة ... 134
5-6 أولويات بناء الدولة بالمشاركة 135
5-7 الخلاصة 139

الملحق رقم 1 : ملحق إحصائي 143

الملحق رقم 2 : مسح الأمن الإنساني 155

قائمة الخرائط

الخارطة 1: إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة 21
الخارطة 2: الضفة الغربية وقطاع غزة 23
الخارطة 3: تجزئة الضفة الغربية 55
الخارطة 4: القدس الكبرى 74
الخارطة 5: الوصول إلى المياه العذبة بالنسبة للفلسطينيين 95

قائمة الإطارات

الإطار **1**: العمال الفلسطينيون يتعرضون للاستغلال 35
الإطار 2: الاتفاق بشأن التنقل والوصول 59
الإطار 3: الآثار النفسية للهدم على الأطفال 61
الإطار 4: الحياة في ظل الجدار – عزلة واكتئاب 67
الإطار 5: قرية النعمان: مثال على التقسيم 68
الإطار 6: التدابير المادية التي تقيد حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية 69
الإطار 7: الحرمان من الحقوق الثقافية في القدس الشرقية 77
الإطار 8: بذور الاستقطاب 79
الإطار 9: الاستقطاب السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان 85
الإطار 10: أزمات متعددة في خدمات غزة الصحية 92
الإطار 11: مبادرات صغيرة تتصدى لانعدام الأمن الصحي 93
الإطار 12: الآبار الجافة 94
الإطار 13: مبادرات صغيرة تتصدى لانعدام الأمن البيئي 97
الإطار 14: الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية 99
الإطار 15: مبادرات صغيرة للتصدي لانعدام الأمن الاقتصادي 102
الإطار 16: مبادرات صغيرة للتصدي لانعدام الأمن الشخصي 106
الإطار 17: تقديم الشكاوى 109
الإطار 18: مبادرات صغيرة للتصدي لانعدام الأمن المجتمعي 110
الإطار 19: مبادرات صغيرة تتصدى لانعدام الأمن السياسي 113
الإطار 20: لجان الحقيقة والمصالحة 119
الإطار 21: العائلات والعشائر والأمن غير الرسمي 126
الإطار 22: إسرائيل وانتهاكات اتفاقية جنيف الرابعة 133

قائمة الأشكال

الشكل 1: الهرم السكاني 32
الشكل 2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي 1997–2008 34
الشكل 3: مؤشر أسعار المستهلك 35
الشكل 4: التوزيع حسب النشاط الاقتصادي 37
الشكل 5: مستويات الأمن الغذائي، 2008 40
الشكل 6: هدم المساكن من عام 2005–2009 61
الشكل 7: وقت السفر عبر طرق الضفة الغربية في ظل ظروف القيود المفروضة حالياً على الحركة 70
الشكل 8: عدد أوامر الهدم في القدس الشرقية 75
الشكل 9: العوامل المساهمة في الاستقطاب السياسي 81
الشكل 10: الأسباب وراء الانقسام السياسي الداخلي 82
الشكل 11: المشاعر تجاه سكان المنطقتين (الضفة الغربية وقطاع غزة) 83
الشكل 12: دعم معتقدات صديقك السياسية 83
الشكل 13: الخوف من التمييز السياسي 84
الشكل 14: الثقة بالفصائل 84
الشكل 15: النسبة المئوية للشباب الذين أفادوا بالاكتئاب، وفقاً للجنس والمنطقة ومكان الإقامة 91
الشكل 16: قدرة الأسرة على الاستمرار ماليا 100
الشكل 17: السبب الرئيسي للرغبة في الهجرة 106
الشكل 18: بأي قدر كنت تخشى على سلامتك أو أمنك الشخصي أو سلامة وأمن أسرتك؟ 107
الشكل 19: كيف يمكن إعادة تشكيل الثقة في الفصائل السياسية أو الدينية؟ 121
الشكل 20: ما الحاجة الأكثر أهمية في مجتمعك؟ 122
الشكل 21: الأمن الإنساني من خلال بناء الدولة بالمشاركة 123
الشكل 22: إذا وقعت أسرتك في مشكلة خطيرة من خارج منطقة سكنك، فمن سيساعدكم بأكبر قدر؟ 127
الشكل 23: إذا وقعت ضحية لجريمة عنف، مع من ستتصل لطلب الحماية؟ 128

قائمة الصور

الصورة 1: الطبخ في قطاع غزة في أعقاب عملية الرصاص المصبوب 41
الصورة 2: فتيان يجمعون المياه 49
الصورة 3: طفلتان شردتا بسبب عملية الرصاص المصبوب تلعبان في الحطام خارج منزلهما السابق 62
الصورة 4: حاجز طرق في الضفة الغربية 70
الصورة 5: مشهد لنفق في غزة 99
الصورة 6: المدينة القديمة في الخليل: جسر للمشاة يربط الطوابق العليا من المنازل التي يحتلها المستوطنون بشبكة من الأسلاك لحماية الفلسطينيين من المقذوفات التي تلقى من قبل المستوطنين. 108

تصدير

إن نموذج الأمن الإنساني يدعو صانعي السياسات والأطراف الأخرى ذات الشأن للانتقال بعيداً عن الفهم التقليدي المتمحور حول الدولة للأمن وباتجاه مفهوم يركز على أمن الأفراد وحمايتهم وتمكينهم. وهو مناسب للأرض الفلسطينية المحتلة بشكل خاص لأن الكثير من الأقاويل المحيطة بالنزاع تركز على أمن دولة إسرائيل على حساب كافة الاعتبارات الأخرى.

إن هناك حاجة لنهج جديد، إذ يصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن نماذج حل النزاع والتنمية السائدة والمطبقة على الأرض الفلسطينية المحتلة وبحاجة إلى إعادة تقييم شاملة لتحديد مدى علاقتها وملائمتها. إن التقرير الخامس للتنمية الإنسانية الفلسطيني 2010/2009: «الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية» يصور هذا المأزق ويوضحه، ويجادل في أن على كافة الأطراف ذات الشأن أن تعطي الأولوية الآن «لتحرير البشر من هذه التهديدات الشديدة والواسعة والمطولة والشاملة التي تتعرض لها حياتهم وحرياتهم». ومن خلال ذلك، يلفت التقرير الانتباه إلى تعدد التهديدات التي تتقاطع مع مختلف مناحي التنمية الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مبرزاً الحاجة إلى نهج متكامل وتشاركي للنهوض بالتنمية وحقوق الإنسان ونشأة دولة فلسطينية ديمقراطية قادرة على الحياة.

يبني التقرير على دراسة تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009: «تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية». ومن المأمول أن يساهم التقريران معاً في تحسين صورة نموذج الأمن الإنساني ويثبتان ملاءمته لتحسين حياة النساء والرجال والبنات والبنين في الشرق الأوسط.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إصدار تقارير سنوية للتنمية الإنسانية منذ سنة 1990 لتقييم وضع التنمية العالمية من منظور مرتكز إلى الناس: منظور يضع توسيع القدرات والخيارات والفرص البشرية في صميم عملية التنمية. ولا تعد تقارير التنمية الإنسانية بيانات بسياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: فاستقلالية فريق التأليف مهمة للغاية لأنها تتيح المجال لتقديم نقد تحليلي متين بناءً على تحليل سياسي وثقافي نزيه. إن تقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني لسنة 2010/2009 ثمرة عمل فريق بحثي مستقل مكون من قراء وباحثين فلسطينيين ودوليين قاموا بالتمحيص في المجتمع الفلسطيني والاحتلال بعين ناقدة. ونحن نأمل أن يكون تقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني 2010/2009 أداة مفيدة لتحفيز النقاش حول قضايا التنمية الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة وخارجها.

أود أن أعرب عن شكري لكل المساهمين في تقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني 2010/2009. وآمل بصدق أن يقدم التقرير مساهمة متواضعة نحو تحقيق العدالة والسلام في المنطقة.

ينس تويبرغ-فراندزن
الممثل الخاص للمدير
القدس، كانون الأول/ ديسمبر 2009

التقرير بإيجاز

يعد تقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني 2010/2009: «الاستثمار في الأمن الإنساني من أحل دولة مستقبلية» الجزء الخامس في سلسلة من تقارير التنمية الإنسانية الفلسطينية التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كتب هذا التقرير فريق تأليف مستقل مكون من أكاديميين وممارسين تنمويين دوليين وفلسطينيين. وتم إعداد التقرير بروح الاستقلالية. إن تقارير التنمية الإنسانية، عن قصد، لا تشكل وثائق رسمية للأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ يقصد منها أن تحفز وتغذي نشأة حوار عام حيوي وجديد عبر الأرض الفلسطينية المحتلة وخارجها. وهي لا تعكس الآراء الرسمية لأي من المؤسستين، وبعض من وجهات النظر التي يعبر عنها المؤلفون لا يشاركهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الأمم المتحدة فيها.

يلاحظ المؤلفون بقلق بالغ أنه منذ صدور تقرير التنمية الإنسانية الفلسطينية الأول في 1997، أصبح الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة يشهدون مزيداً من العنف – منذ الانتفاضة الثانية وحتى العملية التي تسميها إسرائيل «عملية الرصاص المصبوب» – ويتحملون نظاماً احتلالياً يزداد قهراً وإقحاماً يتخلل مناحي حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إلى جانب ذلك، وفي أعقاب اتفاقيات أوسلو في 1993، أصبح هناك تركيز متزايد، من الممثلين السياسيين الفلسطينيين والمجتمع الدولي، على بناء الدولة في الأرض الفلسطينية المحتلة. إلا أنه من الواضح أن عملية بناء الدولة وسياسات التنمية المصاحبة لها كانت معزولة إلى حد كبير عن احتياجات الفلسطينيين. إن هذا التقرير، من خلال استخدامه مفهوم الأمن الإنساني، ينادي بإعادة النظر في عملية بناء الدولة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتبني سياسات تنموية مرتكزة إلى الناس، وتحسين التأهب لمواجهة الصدمات العامة والنزعة القتالية المتنامية والتدخلات الخارجية. إن الأمن الإنساني شرط مسبق للتنمية الإنسانية، وغيابه الواسع في الأرض الفلسطينية المحتلة قد سبب إعاقة شديدة لجهود التقدم الفلسطينية.

المنهجية

تم تصميم منهجية التقرير بحيث تعتمد المشاركة وتدمج آراء الجمهور العام وتصوراته حيثما أمكن. تم تشكيل مجلس استشاري برئاسة مشتركة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط، بمشاركة عدد من الشخصيات الفلسطينية البارزة، لقيادة عملية الإعداد للتقرير. وبعد اختيار الموضوعة، جرى جمع ردود الفعل من خلال سلسلة من ورش العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة بمشاركة عدد من المعلقين ومراكز الأبحاث. وتم التكليف بإعداد 18 ورقة خلفية وقام بالعمل عليها 15 فرداً أو مؤسسة محلية وثلاث دولية. وبالإضافة إلى ذلك، أجري مسح موسع بعنوان «التصورات الفلسطينية حول الأمن الإنساني في الآراضي الفلسطينية المحتلة 2009»، وتم إصداره أيضاً كوثيقة مستقلة.

تم تكليف شركة استشارات فلسطينية مستقلة (استشارات الشرق الأدنى) لإجراء مسح الأمن الإنساني، واعتمدت النتائج والتحليلات على عينة عشوائية من 4700 مقابلة هاتفية مع فلسطينيين يعيشون في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وبهدف التأكد من أن التصورات والتحليلات قد تم أخذها واستيعابها بشكل دقيق، اتخذ فريق تقرير التنمية الإنسانية وشركة استشارات الشرق الأدنى عدداً من الخطوات لضمان الموثوقية، شملت فحص المعاينة وتصميم العينة، وعملية المقابلات، وإجراءات العمل الميداني للطاقم الذي أجرى المقابلات، والاستبيان، والاختبار القبلي، والعمل الميداني، وتنظيف البيانات والتعامل معها، وحساب أوزان البيانات، والتحليل.

تم إصدار مسودة أولية وتعميم النتائج والتوصيات لإجراء المزيد من المشاورات مع مختلف الأطراف ذات الشأن في مناقشات لمجموعات بؤرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ثم تم تقديم مسودة نهائية منجزة للمراجعة الخارجية من قبل مجموعة من الخبراء.[1]

إن تقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني 2010/2009 يبني على دراسة تقرير التنمية الإنسانية العالمي 1994 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقرير التنمية الإنسانية العربي 2009، واللذين ساهما في تطوير موضوعة الأمن الإنساني.

المفهوم

إن انعدام الأمن الإنساني ينشأ عن تهديدات شاملة ومتكررة وشديدة، ويمكن أن يعالج من خلال حماية الناس وتمكينهم فحسب. وفيما يضع نموذج الأمن الإنساني الاهتمام بالحياة والكرامة الإنسانية في المقدمة، فإنه يعتبر الحماية الخلفية للتنمية الإنسانية.[2] إن هذا التقرير يستكشف أوجه الأمن الإنساني (الاقتصادي، والغذائي، والصحي، والبيئي، والسياسي، والشخصي، والمجتمعي) من منظور التأسيس للتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف وحرية العيش بكرامة.

إن أخذ هذه الموضوعات في الاعتبار يعد علامة على الانتقال بعيداً عن المفاهيم التقليدية للأمن، حيث كان الأمن يعرف بشكل ضيق، في مفاهيم دفاعية، باعتباره أمن الأرض من الاعتداء الخارجي. إن إعادة تأطير مفهوم «الأمن»، بحيث يوضع أمن الأفراد على قدم المساواة مع أمن الدولة، يعد أمراً ضرورياً عند التأمل في وضع إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، ويكتسب أهمية خاصة بالنظر إلى الخطاب المرتكز إلى الأمن الذي تتبناه دولة إسرائيل لإعطاء الشرعية لأفعالها في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وضع التنمية الإنسانية واتجاهاتها

يقدم التقرير نظرة عامة إلى مؤشرات التنمية التقليدية، إلى جانب مراجعات للعمالة، والفقر بما في ذلك الغذاء، والصحة بما في ذلك التغذية، وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، والتعليم، والاستدامة البيئية.

ويتوصل المؤلفون إلى وجود ترابط واضح بين السلطة القطاعية والقدرة على التأثير بإيجاب في التنمية الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويقدمون حجة قوية مفادها أنه ما لم يحظ الفلسطينيون بسيطرة اقتصادية وبيئية كاملة، وخاصة التحكم في سياسات الاقتصاد الكلي، والتجارة، وسبل الرزق، والموارد المائية، والحدود، فإن الحفاظ على التنمية سيبقى أمراً بعيد المنال.

---

[1] ماري كالدور، بروفيسور الحكم العالمي، جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية؛ مينت يان فابر، بروفيسور الأمن الإنساني في أوضاع الحرب، الجامعة الحرة، أمستردام؛ سالي ستيرز، زميلة دراسات ما بعد الدكتوراه، معهد المنهجية، جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية؛ جورج جقمان، مدير مؤسسة مواطن وبروفيسور الفلسفة، جامعة بيرزيت؛ جميل هلال، باحث ومساهم رئيسي في كافة تقارير التنمية الإنسانية الفلسطينية السابقة.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009) "تقرير التنمية الإنسانية العربي 2009: تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية".

التفتيت الجغرافي والاستقطاب السياسي:

منذ 1967 والتقسيم الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة يزداد وضوحاً بشكل تدريجي. لقد عملت دولة إسرائيل بشكل منهجي على فصل المجتمعات الفلسطينية إلى سلسلة من الأرخبيلات المجزأة (أو ما يشار إليها بالجزر المعزولة والجيوب والكانتونات والبانتوستانات) في إطار نظام يشار إليه بأنه «أحد أشد أنظمة السيطرة المكثفة على الأراضي التي تم إيجادها حتى الآن». [3] وتسيطر إسرائيل على المجال الجوي والمياه الإقليمية والموارد الطبيعية الفلسطينية والحركة وأدوات الاقتصاد الكلي التي تمكن من الاستقلالية الاقتصادية.

يجادل التقرير في أن الانقسام الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة قد ساهم في إضعاف السلطة المركزية للسلطة الفلسطينية. إن أرضاً مقطعة في جيوب صغيرة ومعزولة، تعيش رهن الإغلاقات العسكرية والاقتصادية الإسرائيلية، وغير قادرة على توفير العدالة لأناسها المشتتين، وبدون أكثر رموز دينها وهويتها قداسة، ستستطيع بالكاد أن تكون قادرة على الحياة والعمل. ويستنتج التقرير أنه كلما زاد تعرض السلطة المركزية والمؤسسات المركزية للتآكل، ستتصاعد إمكانات الاستقطاب السياسي. وتكون النتيجة أن الاختلافات السياسية لا تحل بطريقة ديمقراطية، بل من خلال القوة.

يتوصل التقرير إلى أن الاستقطاب السياسي بين فتح وحماس قد أثر على التماسك الاجتماعي بوجه الخصوص في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد فاقم من هذه الظاهرة ارتفاع مستوى العنف السياسي وكبح الحقوق المدنية من قبل السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويجادل التقرير في أن قد يلزم اتباع نوع ما من عملية المصالحة الوطنية لتجاوز الآثار المدمرة للعنف السياسي وتصحيح حالة التهميش للفلسطينيين العاديين من العملية السياسية.

التحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف، وحرية العيش بكرامة: الأمن الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة

إن نموذج الأمن الإنساني المبني على مفهوم الأمم المتحدة «جو الحرية الأفسح» يقدم مدخلاً مهماً لإعادة تعريف الانخراط في قضايا التنمية الفلسطينية بطريقة أكثر فائدة. هذا النهج يأخذ في حسابه كلاً من ويلات الاحتلال المطول وإخفاقات أساليب التنمية التقليدية.

إن ركائز الأمن الإنساني، عندما نفهمها من ناحية مساهمتها في الأهداف الأساسية للتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف وحرية العيش بكرامة، يمكن أن تعود بمنافع متعددة. إن جدارة هذا النهج تكمن في أنه يتيح للمانحين المحايدين أن يسألوا ما أنواع البرامج التي يمكن أن تعالج الاحتياجات الفلسطينية دون أن تساهم في تدهور الشرعية الذي أحدق بالممثلين والمؤسسات السياسية الفلسطينية من سنوات أوسلو وحتى اليوم الراهن. يقدم التقرير تقييماً حريصاً لأوجه انعدام الأمن المتعددة التي يواجهها الفلسطينيون، كما يقدم أمثلة على بعض المبادرات الفلسطينية القائمة التي تبدأ في التصدي لهذه المشكلات.

ويتوصل التقرير إلى أن حرية العيش بكرامة في الحالة الفلسطينية، كما في حالات الاحتلال الأخرى، غائبة على الأرجح. ويجد أن مفاتيح الحد من انعدام الأمان تكمن في بناء اقتصاد مكتفٍ ذاتياً، والعمل على توافق الآراء بخصوص استراتيجيات التحرر، وتحفيز حركة شعبية ساعية نحو تحقيق الحقوق المدنية والسياسية.

[3] Delaney, David (2005) 'Territory: A Short Introduction', Blackwell Publishing

نحو التماسك: الاستثمار في الأمن الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة

إن الواقع المستمر للاحتلال والاستقطاب السياسي الذي يخلقه يؤدي إلى وضع يواجه فيه الناس في الأرض الفلسطينية المحتلة مخاطر وتهديدات متعددة، ويعيشون في حالة واسعة النطاق من انعدام الأمن. ومع الإقرار بأنه لا يجوز الاستمرار في بقاء الوضع على ما هو عليه، يؤيد التقرير تبني نهج براغماتي لتعزيز الأمن الإنساني فيما لا يزال الفلسطينيون يعيشون تحت الاحتلال أو يخرجون من ظله. وبافتراض حدوث التحول نحو السيادة وتقرير المصير عبر مرحلة مطولة وفي حالة من عدم التماسك الداخلي، وانطلاقاً من تركيزه على التعبئة الشعبية، يبرز التقرير الأهمية البالغة لبناء الدولة بالمشاركة في تعزيز التماسك السياسي والاجتماعي والأمن الإنساني العام في الأرض الفلسطينية المحتلة.

يحاجج التقرير في أن المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تكتسب أهمية حاسمة في بناء دولة فلسطينية قادرة على الحياة، وكذلك في تحفيز حركة واسعة النطاق للحقوق المدنية. ويتم إبراز أولويات بناء الدولة بالمشاركة على النحو التالي: تحقيق التكامل/ التواصل الجغرافي، والتكامل الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والسيادة وتحقيق المصالحة السياسية. ولتحقيق ذلك، يقترح العمل على إعادة صياغة وإحياء مبدأ الصمود القديم ذي التركيز المبادر في وجه الاحتلال المطول باعتباره استراتيجية للتعبئة الشعبية التي بإمكانها أن تساهم في تحقيق هذه الأولويات. ومن التوصيات المهمة الأخرى الناشئة عن التقرير الحاجة إلى آلية للمصالحة الداخلية. ويتم اقتراح «الصلحة الوطنية» لتصليح بعض الأضرار التي أحدثها الاستقطاب السياسي والعنف السياسي الناشئ عنه.

يشير التقرير بقوة إلى أنه إذا اعتبر الفلسطينيون حل الدولتين جزءاً من الحل المفضل للنزاع، فسيلزم عندها لضمان أن تكون الدولة الفلسطينية وذات السيادة قادرة على الحياة، أن تحظى هذه الدولة بالشرعية في القاعدة الشعبية لا أن تأتي بالفرض من أعلى إلى أسفل أو بواسطة أطراف خارجية. وعلى أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، في تقديمهم المساعدة للدولة الفلسطينية الناشئة أن يحافظوا على الحيادية ويتبنوا نهج عدم التسبب بالضرر[4] في تقديم المعونات، مع الالتزام في الوقت ذاته بواجباتهم بمقتضى القانون الدولي وضمان الامتثال له من قبل الأطراف المتنازعة.

إطار للمضي قدماً

من الضروري الآن اتخاذ إجراءات حازمة وشجاعة لتحقيق الأمن الإنساني للفلسطينيين، وضمان حقهم في تقرير المصير والسيادة. إن هذا الإطار للمضي قدماً يركز على كيفية تفعيل النتائج عملياً.

وبلقطة سريعة، يمكن إيجاز الأولويات التي أبرزت هنا في: ضمان أن يتم فصل المعونات عن العملية السياسية حتى يكون بالإمكان ترسيخ ترتيبات مؤسسية تكفل حماية حقوق الفلسطينيين ومعالجة احتياجاتهم؛ وتشكيل لجنة للحكم الفعال لرصد التنفيذ على المدى القريب والمتوسط؛ وبناء المساءلة ومنح المصداقية لمشروع بناء الدولة.

ويتوصل التقرير إلى أن أكبر عقبة أمام الوحدة الفلسطينية لا تزال تتمثل في الاحتلال، وخاصة من خلال فرضه القيود على الحركة والوصول بين قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، والانقسامات السياسية الداخلية الراهنة. إذا تم التصدي لهذه المسائل بما يتفق مع القانون الدولي والفلسطيني، فلا شك أن الفرص المتاحة لتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية سوف تتحسن. إن ضمان مساءلة القادة السياسيين، وإنهاء الحصار المفروض على غزة والانتهاكات في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، تعد إجراءات فورية وضرورية، ومن المأمول أن يكون لها تأثير محفز على الأمن الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عام.

[4] Mary B. Anderson (1999) 'Do No Harm: How Aid Can Support Peace – or War', Boulder: Lynne Rienner Publishers.

تمهيد

أدت عقود من الصراع إلى تعريض الناس في الأرض الفلسطينية المحتلة لانعدام الأمن وفقدان الفرص واليأس والإحباط السياسي المتزايد. خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، 2005 إلى أواخر عام 2009، ظهر الاستقطاب السياسي الداخلي كتهديد جديد ومتصاعد للأمن الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويعمل الانقسام السياسي، إلى جانب القيود المادية والإدارية المتزايدة التي يفترضها الاحتلال الطويل الأمد، في اتجاه معاكسٍ لمكاسب التنمية الاجتماعية، ومقوض لمؤسسات الحكم، مما أدى إلى تآكل الأمن الإنساني للفلسطينيين رجالاً ونساءً وأطفالاً، وخلق أزمة ثقة. وباختصار، فإن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، والاحتلال الطويل الأمد، والانهيار الأخير في العلاقات السياسية الفلسطينية الداخلية قد خلقت وضعاً تقوضت فيه الأبعاد المتعددة للأمن الإنساني وأعيقت فيه الفرص ومجالات التنمية الإنسانية.

هذا هو تقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني الخامس 2010/2009، ويقوم على المواضيع والاستنتاجات التي توصلت إليها التقارير الأربعة السابقة. عكس التقرير الأول (1997) تعقيدات تعزيز التنمية الإنسانية في غياب دولة ذات سيادة. وذهب تقرير عام 1999 إلى أبعد من ذلك، واقترح كيفية وضع الأسس لتلك الدولة. وجاء تقرير عام 2002 في ظل تجدد الصراع، إذ أسفر العنف المتزايد خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية عن دعوة لإعادة تقييم اتفاقات أوسلو وإعادة تقييم أداء السلطة الفلسطينية. وتنبأ التقرير الأخير (2004) بأن التجزئة الإقليمية من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من التفكك الاجتماعي والسياسي، وهو الموضوع الذي سوف يستكشفه التقرير الحالي (2010/2009) بشكل أكثر عمقاً، كما ركز على تمكين الفرد، وهو الموضوع الذي سيوضح بالتفصيل هنا. من منطلق تعميق المواضيع التي سبق طرحها، سوف يعرض التقرير الخامس الأمن الإنساني باعتباره مفهوماً جديداً لدفع عجلة التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة. هذا المفهوم يمكن أن يوصف ببساطة بأنه إستراتيجية يتم من خلالها السعي إلى اكتمال مثلث التنمية والحرية والسلام كشرط مسبق لازم لتحقيق الدولة بشكل كلي وآمن.

تأتي تقارير التنمية الإنسانية على شكل سلسلة لتجمع وتحلل المعلومات التي بنيت محلياً ودولياً على قضايا جوهرية تؤثر في التنمية الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، في سياق الاحتلال الطويل، وانعدام الدولة، والصراع الداخلي والخارجي، والأزمة الاقتصادية العالمية، وعدم الانتظام والتواصل في التنمية. وفيما أن هذه التقارير ليس بإمكانها سوى أن تقدم استعراضاً موجزاً للمسائل الدقيقة والمعقدة، فهي تسعى إلى تقديم الحقائق الدقيقة على أرض الواقع لتعكس التصورات المحلية التي يمكن أن تصل أيضاً إلى الجمهور العالمي. ويقدم تقرير عام 2010/2009 معلومات وتحليلاً من شأنه تيسير تطوير السياسات من قبل المجتمع المدني الفلسطيني والأطراف السياسية الفاعلة والمجتمع الدولي والأفراد المعنيين.

يبدأ التقرير بعرض للمؤشرات التقليدية للتنمية الإنسانية. ثم يتوجه لوصف الآليات والعمليات الرئيسية الدافعة نحو التشرذم والانقسامات السياسية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويستكشف آثارها الملموسة على الأمن الإنساني للفلسطينيين رجالاً ونساءً وأطفالاً، ويقدم توصيات بشأن كيفية تعزيز الظروف التي من شأنها تيسير الأمن الإنساني وإنهاء الاحتلال ومساعدة الفلسطينيين والمجتمع الدولي على إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية. ويخلص التقرير إلى اقتراح الخطوات المستقبلية من خلال طرح الرسائل والتوصيات الرئيسية بخصوص السياسات.

سفيان مشعشع

قائد الفريق

القدس، كانون الأول/ ديسمبر 2009

1

المقدمة والسياق

تكون التنمية الإنسانية ناقصة من دون حرية الإنسان. فقد كان الناس على مر التاريخ على استعداد للتضحية بحياتهم لكسب الحرية الشخصية والوطنية.[5]

تقرير التنمية الإنسانية العالمي، 1990

1-1 مقدمة

وصف الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة بأنه أزمة لكرامة الإنسان التي من خلالها يحرم السكان من الحقوق الأساسية في الأمن، وتقرير المصير، والتنقل، والحصول على فرص العمل والخدمات الأساسية.[6] بعد اتفاقات أوسلو[7] وعدم تحقق الوعد، واصل الفلسطينيون مواجهة الاحتلال المستبد والمقتحم لحياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل متزايد، والمقيد لاختيارات حياتهم بشكل فعلي. ويشمل النظام المتعدد الأوجه للاحتلال الذي توظفه دولة إسرائيل الحصار المفروض على قطاع غزة، والعوائق المادية مثل الحواجز على الطرق، والمستوطنات، والجدار،[8] والسياسات والممارسات

[5] UNDP (1990) 'Human Development Report 1990: Concept and Measurement of Human Development'.

[6] UN (2009) 'Occupied Palestinian Territory Consolidated Appeals Process'.

[7] مهدت اتفاقات أوسلو لعدة مبادئ محورية: (1) أن تكون الفترة الانتقالية لمدة محدودة (لا تزيد على خمس سنوات)، (2) أن لا يتم عمل أي شيء يخل بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم، (3) أن تؤدي التسوية النهائية إلى "تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 242 و338"، واللذين يؤكدان على مبدأ أنه لا يجوز اكتساب الأرض بالقوة. إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي المرحلية (13 أيلول/ سبتمبر 1993)، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، متاحة على الموقع: http://www.nad-plo.org/listing.php?view=nego.

[8] يشار إلى "الجدار" بتسميات مختلفة، مثل "جدار الضم"، و"الجدار الفاصل"، و"السياج الأمني"، و"الحاجز الأمني"، و"جدار الفصل العنصري". يتبنى هذا التقرير اللغة التي استخدمتها محكمة العدل الدولية (2004) في رأيها الاستشاري "التبعات القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة"، رأي استشاري، تقارير محكمة العدل الدولية.

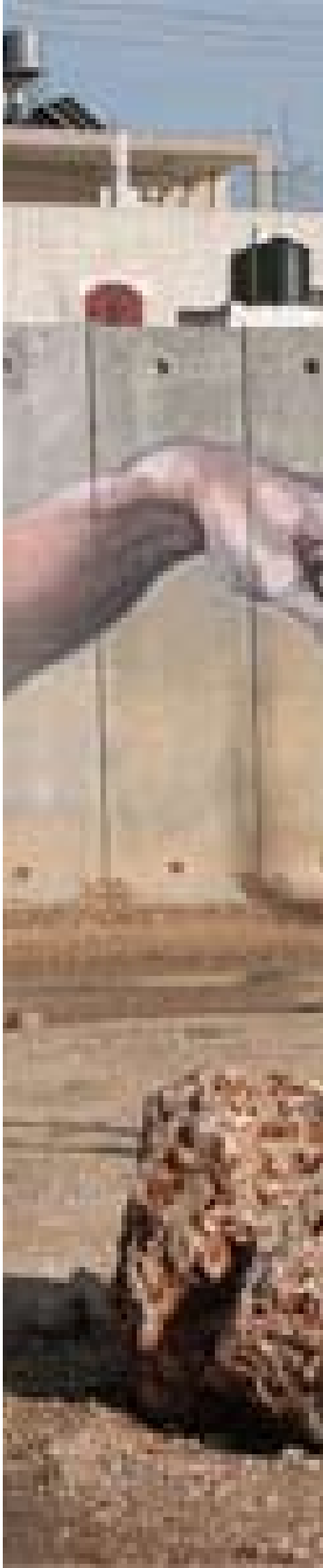

الإدارية مقيدة التي تؤثر على كل جانب من جوانب حياة الفلسطينيين العاديين. فهي تقيد حرية التنقل وتحد من القدرات الفردية والجماعية للانخراط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وحرية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليمية والتجارية.[9] إن الآثار المجزئة لهذه القيود المفروضة من الخارج تترافق أيضاً مع سلطة سياسية وقانونية ضعيفة، ومع الآثار المترتبة على الانقسام الداخلي بين الحزبين السياسيين الرئيسيين فتح وحماس. وقد شهدت السنوات الأخيرة ومضات من الاقتتال الداخلي وعلامات على تعرض الثقة الفلسطينية والوحدة الوطنية للخطر.

إن العلاقة بين الحزبين السياسيين المهيمنين ومن يرتبط بهما من الفصائل قد تدهورت بشكل كبير، وخصوصاً بعد المقاطعة الدولية لحماس وسيطرتها على قطاع غزة في عام 2007. فقد تزايدت المواجهات العنيفة بين الفلسطينيين. كما أن الانقسام الجغرافي من خلال سيطرة حركة فتح على الضفة الغربية وسيطرة حماس على قطاع غزة قد ساهم في تفاقم الخلاف السياسي. إن عقود الصراع المستمر قد عرضت الفلسطينيين لانعدام الأمن، والعنف، وفقدان الفرص، وزيادة الإحباط السياسي. إن منظور الأمن الإنساني، والذي يدرك أن التنمية لا يمكن أن تمضي قدماً إلا إذا ارتكزت إلى الأمن وحقوق الإنسان، يبين أن أحد أكثر الجوانب المأساوية لهذه الخسائر يتمثل في أن الإرادة والإبداع اللازمين للحفاظ على إستراتيجية قانونية متماسكة يتعرضان الآن لتهديد خطير. وفي ظل السياق الشامل للنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، فإن الاحتلال الطويل الأمد والانهيار الأخير في العلاقات السياسية الفلسطينية الداخلية يخلقان وضعاً يتقوض فيه الأمن الإنساني في جميع أبعاده وتعاق فرص التنمية الإنسانية أو تحبط كلياً.

[9] World Bank (2009) 'West Bank and Gaza Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development', Report No 47657-GZ, Middle East and North Africa Region.

ارجع إلى الفصل الثالث للمزيد من التفاصيل.

2-1 الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

إن الأمن الإنساني في صميمه يعنى بالحرية والكرامة.[10] هذا التقرير يفهم الأمن الإنساني باعتباره أفضل وسيلة لصون الحياة من التهديدات المنتشرة وتعزيز تحقيق الطاقات الفردية والجماعية البعيدة المدى.[11] يواجه الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيون أشكالاً مستمرة ومتعددة من انعدام الأمن، بما في ذلك الأعداد الكبيرة من الوفيات الناجمة عن الاحتلال والاقتتال الداخلي، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، والظلم، وضعف السلطات الحكومية، والافتقار إلى الشرعية السياسية، والأزمة الاقتصادية العالمية. وحتى خلال فترات الهدوء النسبي، يبقى غياب القدرة على تقرير المصير قائماً. لماذا سمح لهذا الوضع بالاستمرار، بل والتصاعد، وماذا يمكن عمله لوقف ذلك؟ يهدف التقرير إلى الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال الإشارة إلى نموذج للأمن الإنساني، الذي يركز على الناس، وحقوقهم الإنسانية، ورغبتهم في الحرية.

تقليدياً، تم تعريف الأمن تعريفاً ضيقاً، من جانب دفاعي، باعتباره «أمن الأرض من العدوان الخارجي».[12] ووفقا لتقرير التنمية الإنسانية لعام 1994، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كان مفهوم الأمن في الأصل يتعلق أكثر بالدول عنه بالناس. ومن هذا المنظور، فإن «الاعتبارات المشروعة للناس العاديين الذين سعوا إلى الأمن في حياتهم اليومية كانت منسية». يشير التقرير إلى أنه بالنسبة لمعظم الناس، يرتبط انعدام الأمن بشكل معقد بواقع الحياة اليومية التي تتمثل في مثل هذه الأسئلة: «هل لديهم هم وأسرهم ما يكفي من الطعام؟ هل

[10] UNDP (1994) 'Human Development Report 1994 New Dimensions of Human Security', New York: Oxford University Press.

[11] ***Sen, Amartya (2000) 'Why Human Security'***, Text of Presentation at the International Symposium on Human Security Tokyo, 28 Jul. 2000.

[12] UNDP (1994) 'Human Development Report 1994 New Dimensions of Human Security', New York: Oxford University Press.

سيفقدون وظائفهم؟ هل ستكون شوارعهم وأحياؤهم في مأمن من الجريمة؟ هل سيكونون عرضة للتعذيب من قبل دولة قمعية؟ هل سيصبحون ضحية للعنف بسبب نوعهم الاجتماعي؟ هل سيجعلهم دينهم أو أصلهم العرقي هدفا للاضطهاد؟»[13]

إن إعادة صياغة ما يمكن أن يعنيه «الأمن» تكتسب أهمية خاصة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة لأن التركيز الإسرائيلي بأمن الدولة على حساب متطلبات الأمن الإنساني كان الموضوع المهيمن منذ إنشاء الدولة. وهذا التركيز الذي لا هوادة فيه على أمن الدولة – على حساب الاعتبارات البشرية بشكل كبير – قد نال تأييد قوى خارجية. لذا فإن تأمين التنمية والسلام الدائم يحتم أن تتم إعادة تصور الأمن بما يضمن السلامة الجماعية للفلسطينيين والإسرائيليين وليس مجرد الأمن العسكري لدولة إسرائيل.

إن الأمن الإنساني، كنهج مرتكز إلى الناس، يتيح التحديد الشامل لتهديدات "البقاء والحياة اليومية وكرامة البشر"، ويعزز الجهود الرامية للتغلب عليها.[14] ويتطلب الأمن الإنساني أيضاً ضمان الحفاظ على المكاسب التي تحققت اليوم وعدم التخلي عنها غداً. إن نموذج الأمن الإنساني يقر بأن بعض الدول تخفق بشكل متزايد في أداء مسؤوليتها الأساسية لتوفير السلامة الفردية والجماعية. بل إن الدول نفسها، في بعض الحالات، تكون هي مصدر التهديد الرئيسي.[15] وكما يوثق هذا التقرير، فإن هذا هو الحال في الأرض الفلسطينية المحتلة وذلك لأن السلطات، سواءً كانت فلسطينية أو إسرائيلية، تتورط بشكل روتيني في انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان.

[13] UNDP (1994) 'Human Development Report 1994 New Dimensions of Human Security', New York: Oxford University Press.

[14] Sen, Amartya (2000) 'Why Human Security', Text of Presentation at the International Symposium on Human Security Tokyo, 28 July. ***UNDP (2000) 'Human Development Report 2000: Human Rights and Human Development', New York.***

[15] Ogata, Sadako (2003) 'Fifth Ministerial Meeting of the Human Security Network', Graz, Austria, 8 May.

الأمن الإنساني هو مكمل أساسي لأمن الدولة لأنه لا يعتمد على الاهتمام بالجيش ولكن بالتصميم على مواجهة الإخفاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تقوض السلامة الشخصية ويمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض وجود الدولة ذاته. ويرى هذا المفهوم أن أمن الدولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الإنساني وأن سلامة نظام الحكم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسلامة الدولة.

إن نموذج الأمن الإنساني، من خلال إدراك أنه يمكن أن تكون هناك تهديدات متعددة الجوانب ومتشابكة يتعرض لها الأفراد والمجتمعات، يشجع على إجراء تقييم للمخاطر على النمو الاقتصادي، والحريات السياسية، والغذاء، والصحة، والأمن البيئي، والمجتمع، والسلامة الشخصية. ومن هذا المنطلق الشمولي، يمنح منظور الأمن الإنساني الأولوية للتحرر من الخوف، والتحرر من العوز، وحرية العيش بكرامة.

وفي حين أن التنمية الإنسانية تشمل أيضاً توسيع نطاق الحرية والخيارات والكرامة،[16] فإن هناك بعض الاختلافات المهمة بين مفاهيم الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية. فالأمن الإنساني لا يعرّف بشكل موسع مثل التنمية الإنسانية: إن هدفه ليس توسيع جميع القدرات بشكل مفتوح، وإنما تحديد وتوفير القدرات الحيوية لجميع الأشخاص على قدم المساواة. أما التنمية الإنسانية، فهي على النقيض من ذلك أكثر اتساعاً، ويمكن أن تعالج القضايا التي من الواضح أنها ليست أساسية.[17] الفارق الثاني هو أن نموذج الأمن الإنساني يحاول التصدي للتهديدات، مثل العنف أو الانكماش الاقتصادي، مباشرة: فهو يقر بأن الحروب هي احتمال حقيقي، وهي في بعض الحالات، مثل الأرض الفلسطينية المحتلة، حقيقة راسخة. وفي حين أن الهدف من التنمية الإنسانية هو «النمو مع الإنصاف،

[16] ***Sen, Amartya (2000) 'Why Human Security',*** Text of Presentation at the International Symposium on Human Security Tokyo, 28 Jul. 2000.

[17] Alkire, Sabrina (2003) ***'A Conceptual Framework for Human Security', Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, CRISE.***

فإن الأمن الإنساني يمكن أن يتعامل مع «الانكماش مع الأمن». [18] كما أن أجندة الأمن الإنساني، بقدر أوسع من سياسة التنمية الإنسانية، تتنبأ بالتهديدات المتعددة الأوجه وتعد الاستجابات لها.

يؤكد تقرير التنمية الإنسانية (2000) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجدداً أن «حقوق الإنسان هي التي يمتلكها جميع الأشخاص، بحكم إنسانيتهم المشتركة، بأن يعيشوا حياة الحرية والكرامة»، وبالفعل فإن حقوق الإنسان والنهج القائم على الحقوق يساعد على ضمان استمرار الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية واستدامتهما. إن حقوق الإنسان الشاملة وغير القابلة للتصرف وغير القابلة للتجزئة «تعبر عن أعمق التزاماتنا بضمان أن يكون جميع الأشخاص آمنين في تمتعهم بالخيرات والحريات الضرورية من أجل العيش الكريم». [19]

إن الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية، على أساس حقوق الإنسان، «يتقاسمان رؤية مشتركة وهدفاً مشتركاً لتأمين الحرية والرفاهية والكرامة لجميع الناس في كل مكان». [20] وهما يهدفان إلى حماية:

- التحرر من التمييز بسبب الجنس أو العرق أو الإثنية أو الأصل القومي أو الدين
- التحرر من الفاقة – التمتع بمستوى معيشة لائق
- حرية تطوير وتحقيق الإمكانات البشرية للفرد
- التحرر من الخوف ومن الأخطار التي تهدد الأمن الشخصي والتعذيب والاعتقال التعسفي وغيرها من أعمال العنف
- التحرر من الظلم وانتهاكات سيادة القانون
- حرية الفكر والتعبير، وحرية المشاركة في صنع القرار وتشكيل الجمعيات. [21]

نظراً إلى أن الأرض الفلسطينية المحتلة تفتقر إلى سيادة الدولة، فإن على الفلسطينيين الاعتماد على كل من القانون الدولي، وتحديداً قانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، حسب الاقتضاء، لحماية هذه الحقوق.

لقد مضى أكثر من أربعين عاماً على احتلال الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تصورت اتفاقية أوسلو – والتي لا تزال بعض عناصرها صالحة اليوم – فترة انتقالية مدتها خمس سنوات للوصول إلى إقامة دولة مستقلة، ولكن مضى عليها الآن أكثر من خمسة عشر عاماً. والمكاسب التنموية التي تحققت خلال فترة الهدوء النسبي الذي ساد فترة أوسلو (1993–1999) تتآكل بشكل سريع. وبالنتيجة، فإن انعدام الأمن الإنساني يتنامى فيما يواصل الفلسطينيون المعاناة من الاحتلال الطويل والنزاعات وغيرها من التحديات المتعددة الأوجه لأمنهم الإنساني. لقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن أساليب حل النزاعات المهيمنة ونماذج التنمية المطبقة على الأرض الفلسطينية المحتلة غير ملائمة وغير فعالة، بل وتأتي بنتائج عكسية. وعلى النقيض من ذلك، فإن نموذج الأمن الإنساني يتناسب مع الوضع الفلسطيني بسبب أن السياسات الرامية إلى تعزيز الأمن الإنساني تستكشف التهديدات التي تأتي من مختلف الأصول، وتعمل على تهيئة القدرات اللازمة لمنع التهديدات التي تضر بمصالح الناس الحيوية أو تخفيفها أو التعايش معها. [22]

[18] Sen, Amartya (2000) 'Why Human Security', Text of Presentation at the International Symposium on Human Security Tokyo, 28 Jul. 2000.

[19] UNDP (2000) 'Human Development Report 2000: Human Rights and Human Development' New York

[20] UNDP (2000) 'Human Development Report 2000: Human Rights and Human Development' New York.

[21] UNDP (2000) 'Human Development Report 2000: Human Rights and Human Development' New York.

[22] Alkire, Sabrina (2003) 'A Conceptual Framework for Human Security', Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, CRISE.

3-1 السياق

الخارطة 1: إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2009

تتكون الأرض الفلسطينية المحتلة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة (أنظر الخارطة رقم 1). إن قطاع غزة والضفة الغربية غير متصلين[23] وتسيطر دولة إسرائيل[24] على حدود الأراضي مع مصر والأردن.

يبلغ طول قطاع غزة حوالي 41 كيلومتراً (25 ميلاً) وعرضه ما بين 6-12 كيلومتراً (4-7,5 ميلاً)، مع مساحة إجمالية قدرها 360 كيلومتراً مربعاً (136 ميلا مربعا). هذا السهل الساحلي الضيق تحده مصر من الجنوب الغربي، وإسرائيل على الجزء الشرقي والشمالي، والبحر المتوسط غرباً. وهو ينقسم إلى خمس محافظات متساوية في المساحة تقريباً من الشمال إلى الجنوب، هي: رفح، وخان يونس، ودير البلح، ومدينة غزة، والمحافظة الشمالية (التي تحتوي على بلدتي بيت حانون وبيت لاهيا). ويقدر عدد سكان قطاع غزة بحوالي 1,4 مليون نسمة،[25] مما يجعله إحدى أكثر المناطق كثافة بالسكان في العالم.

أما الضفة الغربية فهي منطقة مغلقة تقع على الضفة الغربية لنهر الأردن، ويبلغ عدد سكانها ما يقرب من 2,3 مليون نسمة. تحدها إسرائيل من الغرب والشمال والجنوب، والأردن من الشرق. تبلغ مساحة الضفة الغربية ما يقرب من 5640 كيلومتراً مربعاً (2178 ميلاً مربعاً) بحدود تمتد 404 كيلومتراً (251 ميلاً). ولأن الحدود موضع خلاف فمن الصعب

[23] إن الوضع النهائي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الحدود، لا يزال ينتظر أن يبدأ التفاوض حوله. لقد ادعت إسرائيل سنة 1980 بأنها ضمت القدس الشرقية. وأشار قرار مجلس الأمن رقم 478 إلى أن هذا الضم ينتهك القانون الدولي واعتبره لاغياً وباطلاً. .

[24] يتم في هذا التقرير استخدام مصطلحي "دولة إسرائيل" و"سلطة الاحتلال" بشكل متبادل.

[25] يرجى الرجوع إلى الفصل الثاني للاطلاع على أرقام دقيقة للسكان. .

حسابها بدقة. تنقسم الضفة الغربية إلى 11 محافظة، هي: الخليل، وبيت لحم، والقدس الشرقية، ورام الله والبيرة، وأريحا، وسلفيت، وقلقيلية، ونابلس، وطولكرم، وطوباس، وجنين.

القدس هي العاصمة المتنازع عليها لكل من إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وكانت المدينة من سنة 1948 وحتى منتصف سنة 1967 مقسمة إلى قسمين: القدس الغربية، التي تغطي منطقة تبلغ مساحتها حوالي 38 كيلومتراً مربعاً، والتي كانت تحت السيطرة الإسرائيلية، والقدس الشرقية، بمساحة تصل إلى حوالي 6 كيلومترات مربعة، والتي كانت تحت الحكم الأردني. في حزيران 1967، ضمت إسرائيل ما يقرب من 70 كيلومتراً مربعاً لحدود بلدية القدس الغربية وفرضت القانون الإسرائيلي هناك.[26] لم يشمل هذا الضم جزء القدس الذي كان تحت الحكم الأردني فقط، ولكن شمل أيضاً 64 كيلومتراً مربعاً إضافياً، معظمها كان ينتمي إلى 28 قرية في الضفة الغربية وجزء منها ملك لبلديتي بيت لحم وبيت جالا. بعد هذا الضم، تضاعفت منطقة القدس الغربية ثلاث مرات، وأصبحت القدس أكبر مدينة في إسرائيل. يفيد معهد القدس للدراسات الإسرائيلية أن إجمالي مساحة بلدية القدس أصبح الآن 126400 دونم.[27] وتوضح أرقام المعهد لعام 2008 أن مجموع سكان القدس يبلغ 747600 نسمة (265000 من الفلسطينيين و487100 من الإسرائيليين).[28]

في عام 2008، كان هناك 10,5 مليون فلسطيني في جميع أنحاء العالم، ما يقرب من 70% منهم من اللاجئين، مما يشكل أكبر مجموعة من اللاجئين في العالم.[29] فثلث اللاجئين في مختلف أنحاء العالم هم فلسطينيون، ونصف اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين تقريباً بلا جنسية.[30] للاستجابة إلى النزوح الجماعي للاجئين الفلسطينيين في عام 1948، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 194 الذي ينص على «. . . وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين [الفلسطينيين] الراغبين في العودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم».[31] إلا أن دولة إسرائيل، وعلى مدى عقود، تجاهلت هذا القرار وحرمت اللاجئون من حقهم في اختيار العودة إلى وطنهم. يشكل اللاجئون في داخل الأراضي المحتلة ما نسبته 44,6% من السكان أو ما يقرب من 1,7 مليون نسمة، يتواجد 31% منهم في الضفة الغربية و67,6% في قطاع غزة.[32] يعني ذلك أن عددهم يصل إلى 1059548 لاجئاً مسجلاً في قطاع غزة و754263 في الضفة الغربية. يعيش 191408 لاجئين في 19 مخيماً في الضفة الغربية تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ويعيش 492299 لاجئاً في 8 مخيمات في قطاع غزة. أما ما تبقى من اللاجئين فيعيشون في المدن والقرى والمخيمات غير الرسمية في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.[33] وتعد الكثافة السكانية في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة أعلى المعدلات في العالم وفقاً للأونروا.[34]

يرزح قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، منذ عام 1967، تحت الاحتلال الإسرائيلي مما يؤدي، من جملة أمور أخرى، إلى انتهاك حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حق تقرير المصير. وخلال فترة هذا التقرير، فرضت آلية الاحتلال، بما في ذلك نقاط التفتيش وعمليات الإغلاق وحظر التجوال، قيوداً صارمة على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية الفلسطينية،

[26] B'tselem (2009) 'East Jerusalem: Legal Status'.

[27] الدونم وحدة قياس للأراضي يعود أصلها إلى الإمبراطورية العثمانية، وهي تعادل ألف متر مربع. معهد القدس للدراسات الإسرائيلية (2008) "الكتاب الإحصائي السنوي".

[28] معهد القدس للدراسات الإسرائيلية (2008) "الكتاب الإحصائي السنوي". ارجه إلى الفصل الثالث للاطلاع على مزيد من المعلومات حول وضع القدس.

[29] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008)، "تقرير خاص بمناسبة الذكرى الستين للنكبة"، 15 أيار/ مايو 2008.

[30] Rempel, Terry (2006) 'Who are Palestinian Refugees?', Forced Migration Review, Issue 26, Sep. 2006.

[31] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 (1948)، متوفر على الموقع. http://daccess-ods.un.org/TMP/9037396.html.

[32] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008)، «تقرير خاص بمناسبة الذكرى الستين للنكبة»، 15 أيار/ مايو 2008.

[33] "المخيمات غير الرسمية» هي أحياء حضرية لا تديرها الأونروا تتميز بتركيز عال للاجئين.

[34] انظر إحصاءات الأونروا المتاحة على الموقع http://www.un.org/unrwa/refugees/gaza.html.

وقيدت شؤونهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تشمل هذه الإجراءات أيضاً التوسع الاستيطاني، والجدار الفاصل (الذي سيشار إليه في هذا التقرير بـ«الجدار»)، وهدم المنازل والمنشآت التي يملكها الفلسطينيون في المنطقة ج والقدس الشرقية، وسلب ممتلكات مئات من الفلسطينيين في الضفة الغربية.[35] إن هذه القيود، والتجزئة والعزل الناتجين عن الجدار، والحصار المفروض على غزة، والعديد من عمليات التوغل العسكرية وأعمال العنف الناجمة عن الصراع الداخلي المتزايد، قد أدت إلى تآكل النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني.

الخارطة 2: الضفة الغربية وقطاع غزة

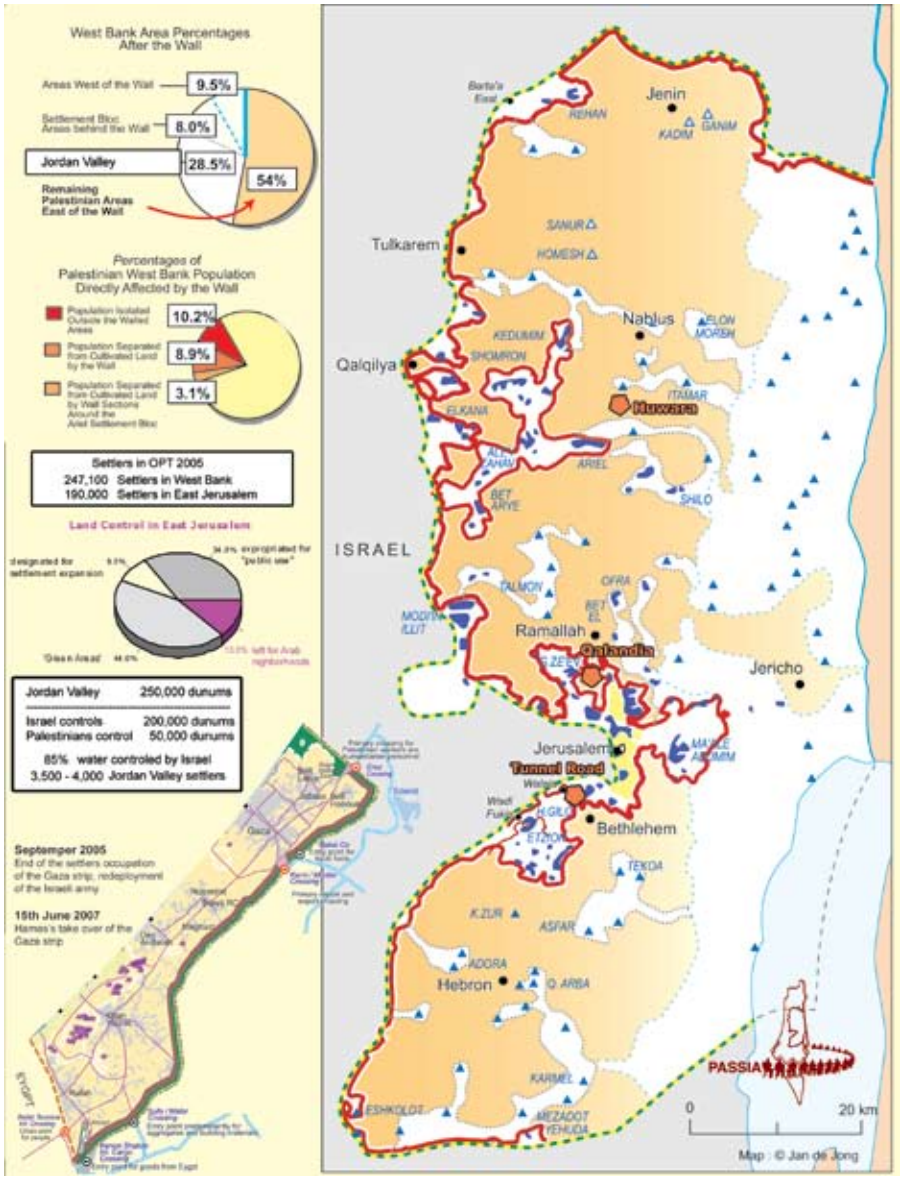

إن آليات الاحتلال تشكل مسار الحياة لغالبية السكان، بدرجات متفاوتة، مع حقيقة أن جميع الفلسطينيين دون الأربعين عاماً قد عاشوا حياتهم في ظل الاحتلال. لقد أصبح الاحتلال عنصراً منظماً للحياة اليومية في الأرض الفلسطينية المحتلة، إذ يضطر الأفراد والأسر والمجتمعات الفلسطينية للتعامل والتكيف معه على مدى العقدين الماضيين وبشكل أكثر حدة في السنوات الثماني الماضية. إن انعدام الأمان والقلق المعمم يلونان خلفية حياة الفلسطينيين، ويصبح العنف والتخويف والإذلال على يد الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، وأكثر فأكثر بسبب الاقتتال الفلسطيني الداخلي، من الخبرات الحياتية اليومية في كثير من الأحيان.

أدى توسيع إسرائيل وبنائها للمستوطنات غير الشرعية والبؤر الاستيطانية وبناء الجدار، فضلاً عن تصنيفها لمناطق محددة على أنها مناطق عسكرية ومناطق طبيعية، إلى تحويل الأرض الفلسطينية المحتلة إلى مجموعة جيوب تزداد ضيقاً وعزلة وتقييداً وتتسم بكثافة سكانية عالية وتخضع لحالات مختلفة من نظم الإقامة وغيرها من أدوات السيطرة. هذه 'الجزر' من التجمعات السكانية

[35] ستناقش بعمق في الفصل الثالث.

تنفصل عن بعضها البعض من خلال مجموعة من العوائق التي تحول دون الوصول والحركة، والتي تشمل، في الضفة الغربية، نظاماً معقداً للتصاريح، ونقاط التفتيش العسكرية، والحواجز على الطرق، ونظاماً للطرق السريعة المعزولة لا يسمح للفلسطينيين باستخدام بعض الطرق، إضافة إلى الجدار. أما غزة فقد أغلقت عن العالم الخارجي بإحكام يزيد أو يقل منذ الانسحاب الإسرائيلي في أيلول/ سبتمبر 2005، مع فرض حصار محكم منذ سيطرة حماس على غزة في حزيران/ يونيو 2007. وتتمكن سلطة الاحتلال، من خلال بنيتها المادية والإدارية، من السيطرة على الجيوب، وكذلك على العلاقات بينها. وفي الأثناء، تعاني ظروف المعيشة من تدهور متواصل لأن المنطقة تفتقر إلى الموارد وتكتظ بالسكان إلى درجة تمنعها من أن تدبر أمورها في عزلة عن بقية العالم.[36]

وأدت القيود المادية والإدارية التي فرضتها إسرائيل على حركة الفلسطينيين إلى تغيير في طبيعة الأراضي وبيئة البناء. على سبيل المثال، عندما تخصص مناطق سكنية و/ أو زراعية معينة في الأرض الفلسطينية المحتلة (وإسرائيل) للاستخدام الوحيد لدولة إسرائيل ومواطنيها، فإن الفلسطينيين يصبحون مجبرين على إعادة بناء حياتهم في مكان آخر. أحد آثار هذا النوع من التشريد هو زيادة التمدن ضمن مساحة من الأرض تتقلص بشكل متزايد. وفي الواقع فإن المراكز الحضرية، مثل رام الله، تصبح على نحو متزايد جزراً اقتصادية منفصلة ومعزولة تقوم إلى حد كبير على أساس الكفاف، دون أن يتم بناء اقتصاد «وطني» في حد ذاته.

وبالمثل، شهدت الساحة السياسية الفلسطينية تغيرات نوعية منذ الثمانينيات. بدأت تحت قيادة حركة تحرير هي منظمة التحرير الفلسطينية، وتميزت بتعددية فكرية وسياسية وتنظيمية على الرغم من سيطرة منظمة سياسية كبيرة، هي حركة فتح. ونتيجة لاتفاقات أوسلو، أصبحت حركة فتح – بحكم الواقع – السلطة الفلسطينية في عام 1995، في نظام حكم يفتقر إلى الحد الأدنى من عناصر دولة مستقلة ذات سيادة. وبدأ التوتر يتصاعد بين حماس («المعارضة» – حماس تعتبر إسرائيل دولة غير شرعية، وإسرائيل تعتبر حماس منظمة إرهابية يجب تفكيكها) وفتح («السلطة») في عام 2005 بعد وفاة ياسر عرفات، زعيم منظمة التحرير الفلسطينية على مدى فترة طويلة. وتضاعف التوتر بعد أن حققت حماس نجاحاً كبيراً في الانتخابات إلى المجلس التشريعي الفلسطيني في 25 كانون ثاني/ يناير عام 2006، وحصلت على 74 مقعداً من أصل 132 مقعداً، في حين حصلت حركة فتح على 45 مقعداً، مما جعلها تصبح في موقع حزب المعارضة.

في حين أن التعددية قد استمرت، تحول الميدان السياسي إلى التنافس والصراع الذي يشكل المأزق السياسي الحالي بين فتح وحماس.[37] إن عدم وجود سلطة سياسية شرعية وسيادة للدولة يعد من الأسباب المبدئية لانعدام الأمن الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويعد الفساد المعتقد والتفتت وغياب المساءلة في أجهزة الأمن الداخلي الفلسطيني – بذريعة الانتماء السياسي – مصدر قلق رئيسي آخر في الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي الضفة الغربية، تقوم قوات الأمن الوطني الفلسطيني التي تم تعليمها حديثاً وتجهيزها بشكل أفضل، وقدم لها التدريب في الأردن بتمويل أمريكي، تقوم بإجراءات صارمة وجماعية ضد نشطاء (وأنصار) حماس.[38] وبالمثل، فإن قوات الأمن الداخلي في قطاع غزة، والتي تقتصر في الوقت الراهن على حماس، تعتدي بعنف على الحريات المدنية والسياسية. يشير مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، عند تقديمه تقريراً عن الوضع في جنين في عام 2009، إلى أن المجتمع المدني لم يعد يثق في السلطة، ويخشى حدوث تصاعد في حدة القمع: «أصبحت الاعتقالات والتحقيقات سياسية» وفقاً لما ذكره مدنيون في مقابلات معهم. «إن السلطات الفلسطينية، سواءً هنا أو في غزة، قد فقدت ثقة الشعب».[39]

[36] يجادل العديد في أنه لو لم توجد إمكانية توريد الأغذية والسلع الأساسية الأخرى بشكل غير قانوني عبر الأنفاق، لكانت الأوضاع المعيشية أسوأ بكثير. ومن المثير للسخرية أن الحصار الدولي يؤدي إلى تأثيرات متناقضة من ناحية تعزيزه عن غير قصد للأنشطة الاقتصادية غر الرسمية وغير الشرعية، إلى جانب إضراره بالسكان الفلسطينيين قي قطاع غزة.

[37] هلال، جميل (2009)، "الاستقطاب الشديد في المجتمع الفلسطيني وتجزئته"، ورقة خلفية لتقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القدس.

[38] ICG (2008) 'Palestine Divided', Middle East Briefing No. 25, 17 Dec. 2008.

[39] DCAF (2009) 'Civil Society Spotlight' No. 3, Aug. 2009

لا شك أن إصلاح أجهزة الأمن تمثل إحدى القضايا الشائكة على طاولة المفاوضات في محادثات الوحدة الوطنية بين فتح وحماس. كما أن الحفاظ على القانون والنظام الأساسي يتعرض للإعاقة أيضاً بسبب تدهور وضع السلطتين التشريعية والقضائية، والذي ستتم مناقشته في الفصل الخامس. أما القسم التالي فيسلط الضوء على بعض الإجراءات الرئيسية التي تؤثر على حالة الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

4-1 الأحداث الرئيسية التي حددت شكل الأمن الإنساني من عام 2005 إلى منتصف عام 2009

تضمن الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة (أيلول/ سبتمبر 2005) إزالة المستوطنات الإسرائيلية ونحو 8500 من المستوطنين، وهدم المباني والبنية التحتية الزراعية (بناءً على طلب من السلطة الفلسطينية)، وإجلاء للأفراد العسكريين. وقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون أن الانسحاب يمثل «نهاية السيطرة الإسرائيلية والمسؤولية عن قطاع غزة».[40] ومع أن الانسحاب قد أسفر عن التخلي عن ضوابط معينة على قطاع غزة، إلا أنه أعقبه فرض نظام التقييد وتشديد السيطرة على الجو والبحر والحدود البرية. وبدأت الخطوات العسكرية الأولى، بما في ذلك القصف، وتستمر حتى يومنا هذا. ورغم ما تدعيه دولة إسرائيل، فإن السلطات العليا في القانون الدولي قد أعلنت أن الانسحاب لا يعفي إسرائيل من التزاماتها كسلطة احتلال.[41]

بعد فك الارتباط، وضعت اتفاقية التنقل والوصول والمبادئ المتفق عليها لمعبر رفح (تشرين ثاني/ نوفمبر 2005) للبت في شروط الدخول والخروج من قطاع غزة. الهدف المعلن لهذه الاتفاقية هو «تعزيز التنمية الاقتصادية السلمية وتحسين الوضع الإنساني على أرض الواقع». وهي تحدد عدة عناصر، بما في ذلك فتح الحدود الدولية بين مصر وغزة في رفح والمعابر التجارية من قطاع غزة إلى داخل إسرائيل، وتسهيل حركة الناس والبضائع في الضفة الغربية، بما في ذلك وضع خطة للحد من العقبات التي تعترض الحركة، وتسهيل حركة الناس بين قطاع غزة والضفة الغربية من خلال قوافل الشاحنات والحافلات، وبناء ميناء بحري في غزة. هذا الاتفاق لم ينفذ قط، ولا تزال قدرة الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة على الوصول إما إلى الضفة الغربية أو العالم الخارجي محدودة للغاية، ما عدا حالات استثنائية قليلة، في حين أن حركة المبادلات التجارية لا تكاد تذكر. كما أن حرية التنقل داخل الضفة الغربية أيضاً مقيدة بشدة وتستمر بالتآكل:[42] ففي عام 2008 فقط، زاد عدد الجدران المادية الثابتة من 528 إلى 563.[43]

إن التمسك بمبادئ الديمقراطية لم يؤد إلى زيادة الأمن للفلسطينيين. فالناخبون في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، كان لهم الحق في المشاركة في انتخابات عام 2006 التي وصفت من قبل اللجنة الرباعية بأنها «حرة ونزيهة وآمنة».[44] ومع ذلك، وبعد وقت قصير من الانتخابات، فرضت إسرائيل والجهات المانحة الرئيسية عقوبات اقتصادية ضد السلطة الفلسطينية موجهة تحديداً إلى حركة حماس. وق قال رئيس الوزراء أولمرت: «من الواضح أنه في ظل أغلبية حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني، والتكليف الذي أعطي لرئيس حماس بتشكيل الحكومة الجديدة أصبحت السلطة الفلسطينية – عملياً – سلطة إرهابية».[45] تألفت العقوبات من: (ا) وقف تحويل عائدات الضرائب التي يتم جمعها في الأرض الفلسطينية المحتلة من جانب إسرائيل؛ (ب) وقطع المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية من قبل

[40] Gisha (2007) 'Disengaged Occupiers: the Legal Status of Gaza' Jan. 2009.

[41] Gisha (2007) 'Disengaged Occupiers: the Legal Status of Gaza' Jan. 2009. See Chapter 3.

[42] OCHA-oPt (2009) 'Report No. 85 Implementation of the Agreement on Movement and Access and Update on Gaza Crossings', 04-17 Feb. 2009.
http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Reference+Documents/Agreed+documents+on+movement+and+access+from+and+to+Gaza+15-Nov-2005.htm.
يستكشف الفصل الثاني موضوع التنقل والوصول بمزيد من التفصيل.

[43] OCHA-oPt (2008) 'Consolidated Appeals Process oPt'.

[44] ICG (2006) 'Palestinians, Israel and the Quartet: Pulling Bank from the Brink' Middle East Report No. 54, Jun.

[45] BBC News (2006) 'Israel to impose Hamas sanctions', 19 Feb. 2006 available at http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4729000.stm

والجهات المانحة الرئيسية؛ (ج) وفرض القيود الإسرائيلية على حرية الفلسطينيين في التنقل وحركة البضائع داخل وخارج الأرض الفلسطينية المحتلة، (د) وفرض الولايات المتحدة قيوداً مصرفية على الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تصاعدت هذه العقوبات في حزيران/ يونيو 2007 في أعقاب سيطرة حماس على غزة عندما بدأ فرض حصار إسرائيلي مشدد على قطاع غزة. هذه العقوبات تقوض الأمن الإنساني، وتعمل على تفاقم الانقسامات والتدهور الاجتماعي والاقتصادي للأرض الفلسطينية.

شهدت السنوات القليلة الماضية اتساع نطاق العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الأرض الفلسطينية المحتلة. بدأت عملية أمطار الصيف في 28 حزيران/ يونيو 2006 باعتبارها أول حرب تقليدية واسعة النطاق منذ انسحاب إسرائيل أحادي الجانب من قطاع غزة في أيلول/ سبتمبر 2005. تدعي دولة إسرائيل أنها شنت الحرب لمنع إطلاق الصواريخ على منطقة النقب في إسرائيل من قبل فصائل المقاومة الفلسطينية وتأمين الإفراج عن جلعاد شاليط، الجندي الإسرائيلي الذي خطفته حركة حماس في 25 حزيران/ يونيو 2006. وقد استخدمت إسرائيل «الدبابات والقوات والبوارج الحربية والطائرات للهجوم على غزة»،[46] مما تسبب في مقتل وإصابة العديد من الفلسطينيين فضلاً عن تدمير البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك ثلاثة جسور ومحطة الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة.

عندما انتهت العملية بالانسحاب الإسرائيلي ووقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل، لم يتم التوصل إلى اتفاق للإفراج عن شاليط. وكان لتدمير الممتلكات المدنية والبني التحتية بسبب الحرب- التي وصفتها بتسيلم، وهي منظمة إسرائيلية لحقوق الإنسان، بأنها عقابية - تأثير سلبي على إمدادات الكهرباء والمياه وأنظمة الصرف الصحي والمرافق الطبية في غزة.[47]

وقد لاحظت سويسرا أن «عدداً من الإجراءات من جانب القوات الإسرائيلية في هجومها على قطاع غزة تنتهك مبدأ التناسبية، وينظر إليها على أنها أشكال من العقاب الجماعي المحظور . . . وليس هناك شك في أن إسرائيل لم تتخذ الاحتياطات اللازمة في القانون الدولي لحماية السكان المدنيين والبنية التحتية».[48]

بعد عملية أمطار الصيف في حزيران/ يونيو، استمر الصراع المدمر المتبادل والتوغل العسكري وإطلاق الصواريخ إلى أن بدأ اجتياح عسكري كبير آخر، عملية غيوم الخريف التي بدأت في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2006. ومن 1 تموز/ يوليو 2006 إلى 4 تشرين ثاني/ نوفمبر 2006، لقي 391 فلسطينياً وخمسة إسرائيليين مصرعهم.[49] وبدأ الجيش الإسرائيلي بالانسحاب من غزة في 7 تشرين ثاني/ نوفمبر 2006.

بعد الانسحاب ألإسرائيلي، تحول القتال إلى الداخل مع انهيار العلاقات بين الحكومة التي تقودها حماس وفتح المعارضة مما أدى إلى قتال عنيف امتد من كانون أول/ ديسمبر 2006 إلى كانون ثاني/ يناير 2007. وفشلت عدة محاولات لوقف إطلاق النار نتيجة لاستمرار المعارك، إلى أن اجتمعت فتح وحماس في مكة المكرمة في شباط/ فبراير 2007 واتفقتا على وقف إطلاق النار. ورغم ذلك، استمرت حوادث طفيفة طوال آذار/ مارس ونيسان/ إبريل 2007، وانتهت بسلسلة أخرى من الاشتباكات العنيفة في أيار/ مايو 2007 وسيطرة حماس على غزة يوم 14 حزيران/ يونيو 2007. وصفت هذه الخطوة من قبل الرئيس عباس وحركة فتح بأنها محاولة انقلاب في حين اعتبرتها حماس «التحرير الثاني» لقطاع غزة.[50] وقدرت لجنة الصليب الأحمر الدولية أن 118 شخصاً على الأقل قتلوا وأصيب أكثر من 550 بجروح.[51]

[46] The Jerusalem Post (2006) 'Switzerland: Israel violating int'l law', 3 Jul. 2006, available at http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1150885911457&pagename=JPost%2FJPArticle2%FShowFull

[47] B'tselem (2006) 'Act of Vengeance: Israel's Bombing of the Gaza Power Plant and its Effects', Sep. Amnesty International (2006) 'Israel/Occupied Territories: Hostage-taking and wanton destruction must cease', 28 Jun. 2006.

[48] The Jerusalem Post (2006) 'Switzerland: Israel violating int'l law', 3 Jul. 2006, available at http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1150885911457&pagename=JPost%2FJPArticle2%FShowFull

[49] OCHA-oPt (2006) 'Protection of Civilians: Weekly Briefing Notes'; Bt'selem (2006) 'Statistics: Fatalities'

[50] ICG (2007) 'After Gaza', Middle East Report No. 68, 2 Jul. 2007.

[51] ICRC (2007) 'Gaza-West Bank – ICRC Bulletin', No 22/2007.

هذه المواجهة الدموية والعنيفة كانت صدمة للشعب الفلسطيني الذي كان يزهو بنفسه حتى ذلك الحين على أنه قادر على إيجاد حل سلمى للصراع الداخلي.

بدأ التقييد والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة في حزيران/ يونيو 2007، وزاد من حدة سياسة العزل القائمة، وخنق اقتصاد غزة الذي كان آخذاً في النمو، وحد من إمدادات السلع الأساسية مثل الغذاء، والمال، والوقود، والاسمنت، والزجاج، والأدوية، وقطع الغيار للبنية التحتية للمياه والكهرباء، وخلق أزمة حادة للكرامة الإنسانية ونشر الخوف بين السكان. غيرت إسرائيل ترتيبات العبور من قطاع غزة عبر نقاط العبور الحدودية الخمسة التي تقع تحت سيطرتها (إيريز وكارني وكيريم شالوم وناحال عوز وصوفا). وفيما عدا بعض الحالات الاستثنائية، لم يسمح لتنقل الأشخاص أو البضائع بين إسرائيل وقطاع غزة.[52] كما أغلقت مصر جزئياً معبرها الحدودي مع غزة.[53]

رداً على ذلك، نظمت الولايات المتحدة مؤتمر أنابوليس يوم 27 تشرين ثاني/ نوفمبر 2007 لتجمع بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أولمرت ورئيس الولايات المتحدة السابق بوش. وأعرب البيان المشترك الذي صدر عن المؤتمر عن «التصميم على وضع حد لسفك الدماء والمعاناة وعقود من النزاع بين شعبينا، إيذاناً ببدء حقبة جديدة من السلام القائم على الحرية والأمن والعدالة والكرامة والاحترام والاعتراف المتبادل، وعلى نشر ثقافة السلام واللاعنف، ومواجهة أعمال الإرهاب والتحريض سواء ارتكبت من قبل الفلسطينيين أو الإسرائيليين».[54] كما أن الأطراف المشاركة في المؤتمر تعهدت أيضاً بالتنفيذ الفوري لالتزامات كل منهما بموجب «خارطة الطريق» – وهو المسار المقترح للتوصل إلى حل دائم وقائم على مبدأ الدولتين والذي أصدرته اللجنة الرباعية في 30 نيسان/ إبريل 2003 – كما وافقت على تشكيل آلية أمريكية وفلسطينية وإسرائيلية، تقودها الولايات المتحدة، للمتابعة والتنفيذ. وقد ثبت أن آلية التنفيذ غير كافية، وأن الموعد النهائي من أجل تحقيق تقدم في المفاوضات في عام 2008 لم يتحقق أبداً.

في 23 كانون ثاني/ يناير 2008، عبر مئات الآلاف من الفلسطينيين الحدود إلى مصر بعد تعرض قطاعات بأكملها من السياج الحدودي في رفح للتفجير في رد فعل على التقييد والحصار الاقتصادي على قطاع غزة. «في غضون ست ساعات، تم إفراغ كل مخزن وصيدلية في المنطقة من البضائع، بما في ذلك المواد الغذائية والحليب والأدوية والوقود»، كما ذكر الصحافي المصري حاتم البلق.[55] كما أن المئات من الفلسطينيين الذين تقطعت بهم السبل في مصر بسبب إغلاق معبر رفح قد تمكنوا من العودة إلى ديارهم. وسمحت السلطات المصرية، مشيرة إلى اعتبارات إنسانية، للمدنيين الفلسطينيين بشراء الأغذية والأدوية واللوازم الأخرى التي كانت، وستظل في وقت كتابة هذا التقرير، نادرة أو غير متوفرة في غزة بسبب الحصار.

واصلت دولة إسرائيل توجيه هجمات جوية وغارات ضد حركة حماس وغيرها في قطاع غزة، فيما كانت صواريخ القسام وقذائف الهاون تطلق على جنوب إسرائيل حتى إعلان التهدئة بوساطة مصرية في 19 حزيران/ يونيو 2008 بين قطاع غزة وإسرائيل. وفي الأسابيع الستة والعشرين التي تلت ذلك، قتل فلسطيني واحد فقط من قبل الجيش الإسرائيلي. لم يحترم أي من الطرفين شروط التهدئة احتراماً كاملاً، ولكن بدأ الاتفاق يتعثر خلال الشهرين الأخيرين من عام 2008 قبل أن ينتهي في 19 كانون أول/ ديسمبر 2008.

وفي 27 كانون أول/ ديسمبر 2008، أطلقت إسرائيل عملية الرصاص المصبوب، قصفت خلالها القوات الجوية عشرات الأهداف في قطاع غزة. وفي يوم 4 كانون ثاني/ يناير 2009، دخلت القوات البرية القطاع وسيطرت على أجزاء منه. وفي 18 كانون

[52] B'Tselem (2007) 'The siege on the Gaza Strip', 24 Jul. 2007.

[53] OCHA-oPt (2009) 'The Humanitarian Monitor', Apr. 2009.

[54] PLO Negotiations Affairs Department (2007) 'Joint Understanding on Negotiations Annapolis, Maryland', 27 Nov.

[55] Morrow, Adam & Khaled Moussa al-Omrani (2008) 'Egypt Welcomes Border Breach', 26 Jan. 2008, available at http://ipsnews.net/news.asp?idnews=40946.

الثاني/ يناير، أعلنت إسرائيل من جانب واحد وقف إطلاق النار وفعلت حماس الأمر ذاته في اليوم التالي.[56] في الأسابيع الثلاثة من هذا التوغل العسكري، قتل ما يقرب من 1400 فلسطيني[57] وأصيب أكثر من 5320 بجروح؛ 350 منهم في حالة خطر. وتحولت مناطق واسعة إلى أنقاض، مع تضرر أو تدمير حوالي 15 ألف منزل، إلى جانب التدمير الواسع النطاق لشبكات المياه والصرف الصحي، وإمدادات الطاقة ومرافقها، والطرق والجسور، ونظام الاتصالات السلكية واللاسلكية.[58] حدث تدمير واسع النطاق أيضاً للأراضي الزراعية، والدفيئات الزراعية، والثروة الحيوانية، ومزارع الدواجن، وآبار المياه، وشبكات الري، وغيرها من الأصول الإنتاجية، ودمر حوالي 14,6% من مجموع المساحة المزروعة تماماً.[59] أثارت هذه العملية اتهامات واسعة النطاق بارتكاب جرائم حرب، بما في ذلك استخدام الفسفور الأبيض، من قبل إسرائيل.[60] وخلال عملية التوغل، استمر إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من غزة على جنوب إسرائيل، حيث أسفرت هذه الهجمات عن مقتل ثلاثة مدنيين إسرائيليين وجندي واحد وإصابة أكثر من 84 شخصاً، أربعة منهم في حالة خطر. كما قتل تسعة جنود في معارك داخل قطاع غزة (أربعة منهم بنيران القوات الإسرائيلية). وأصيب 113 إسرائيلياً بجروح، أحدهم كانت إصابته حرجة و20 كانت إصاباتهم متوسطة أو خطرة.[61]

في أعقاب عملية الرصاص المصبوب، نظمت مصر مؤتمراً في شرم الشيخ يوم 2 آذار/ مارس 2009. وخلص المؤتمر بتعهد المانحين الدوليين بتقديم 4,5 مليار دولار لخطة إعادة الإعمار والإنعاش المبكر في غزة. وعلى الرغم من أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أشار إلى أن المال «غير كاف» من دون حل سياسي، فإن التغيير السياسي لم يكن إلزامياً لتحقيق الإنعاش وإعادة الإعمار.[62] وبالنظر إلى استمرار الحصار، فإن القليل جداً من الأموال التي تعهدت بها الدول تمكنت من الوصول إلى الناس في غزة، ويخضع الإنعاش المبكر لقطاع غزة للمفاوضات السياسية التي تدور حول إطلاق سراح شاليط. كما أن استمرار الحصار يعني أنه لا يسمح بدخول أي من المواد اللازمة للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، وقد تدهورت الحالة إلى حد أن بعض سكان غزة لم يكن لديهم خيار آخر سوى أن يعيدوا بناء منازلهم من الطين.[63]

في أحد تهديد للأرض الفلسطينية المحتلة، وافقت وزارة الداخلية الإسرائيلية يوم 3 أيار/ مايو 2009 على خطط للبدء في توسيع مستوطنة معاليه أدوميم على مشارف القدس. سيجري البناء المقترح في المنطقة المتنازع عليها بشدة من الأراضي المعروفة باسم "E1" التابعة لبلدية القدس. ومن شأن توسيع معاليه أدوميم أن يزيد من فصل القدس الشرقية عن الأجزاء الشمالية والجنوبية من الضفة الغربية وقطع التواصل بين القدس الشرقية والأغوار.[64] أعيقت هذه الخطط باستمرار بتدخلات الدبلوماسية الدولية،

[56] B'tselem (2009) 'Guidelines for Israel's Investigation into Operation Cast Lead 27 December 2008 – 18 January 2009', Feb. 2009.

[57] تقدر المؤسسات الأهلية الفلسطينية عدد الأشخاص الذين لقوا مصرعهم خلال عملية الرصاص المصبوب بين 1387 و1417. وتفيد السلطات في غزة بمقتل 1444 شخصاً وتعطي دولة إسرائيل الرقم 1166. هذه الأرقام مأخوذة عن تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول النزاع في غزة (2009) "حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية الأخرى" A/HRC/12/48، 15 أيلول/ سبتمبر 2009 (يشار إليه فيما بعد بعبارة "تقرير جولدستون").

[58] B'tselem (2009) 'Guidelines for Israel's Investigation into Operation Cast Lead 27 December 2008 – 18 January 2009', Feb. 2009.

[59] PNA (2009) 'Palestinian National Early Recovery and Reconstruction Plan for Gaza 2009-2010', Mar. 2009.

[60] UNOHCHR (2009) 'Statement Of Special Rapporteur For The Palestinian Territories Occupied Since 1967, Presentation to The Special Session Of The Human Rights Council On The Situation In the Gaza Strip,' 9 Jan. 2009.

[61] B'tselem (2009) 'Guidelines for Israel's Investigation into Operation Cast Lead 27 December 2008 – 18 January 2009', Feb. 2009.

[62] BBC News (2009) 'Billions pledged to rebuild Gaza' (2 Mar. 2009).

[63] BBC News (2009) 'Scant movement on Gaza blockade', 16 Jun., available at http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/8101002.stm. While this is a testament to the resourcefulness and resilience of Palestinians, it is important to note that Palestinians typically build their homes with concrete.

[64] Human Rights Council (2008) 'Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and in the occupied Syrian Golan', Resolution 7/18, 27 Mar. 2008.

وقد طالبت إدارة أوباما مؤخراً بتجميد الاستيطان. ومع ذلك فإن إسرائيل تواصل المضي قدماً في سياسة الاستيطان: إذ ارتفع عدد المستوطنين الذين يعيشون بصورة غير قانونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية من حوالي 426,487 في عام 2005[65] إلى ما يتراوح بين 480 و500 ألف في عام 2008.[66] ويبدو أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما يقوم باستخدام مسألة المستوطنات بوصفها اختباراً لالتزام إسرائيل بالسلام، مشيراً إلى أن «وقف الاستيطان، والتأكد من قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة» يصب في المصالح الأمنية البعيدة المدى لفلسطين وإسرائيل والولايات المتحدة.[67]

إن محادثات الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تستضيفها مصر – برئاسة مدير المخابرات المصرية عمر سليمان – تجري في القاهرة منذ آذار/ مارس 2009، وتهدف إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية يمكن أن تكون أقدر على تحقيق تقرير المصير للفلسطينيين. في البداية شارك في المحادثات 13 فصيلاً فلسطينياً، بالإضافة إلى أكاديميين مستقلين وسياسيين ورجال أعمال، ولكن في الأشهر التي تلت، تم تضييق المحادثات إلى ممثلين عن حركتي حماس وفتح وحدهما.[68] مع ذلك، أغفلت المحادثات العمل الجاري على بناء السلام في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل من خلال مبادرات المجتمع المدني مثل اللجنة الدولية للمرأة.[69] وقد تم تهميش ممثلي المجتمع المدني الفلسطيني في المناقشات. أما النقاط الشائكة على طاولة المفاوضات في القاهرة فتتضمن:

- البرنامج السياسي لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية
- إصلاح الأجهزة الأمنية في الأرض الفلسطينية المحتلة
- السجناء السياسيون في الضفة الغربية وقطاع غزة
- إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية
- استراتيجيات المقاومة والتفاوض، بما في ذلك الاعتراف بإسرائيل، واستهداف المدنيين، واحتمالات الهدنة في مقابل معاهدة سلام مع إسرائيل.

كان الهدف من مفاوضات القاهرة يتمثل في تشكيل حكومة انتقالية للتوافق الوطني تكون بمثابة جسر إلى حين إجراء الانتخابات الفلسطينية المقبلة التي من المقرر أن تقام في كانون الثاني/ يناير عام 2010. ومع ذلك، تم باستمرار تجاوز المواعيد النهائية المحددة لإنهاء هذه المفاوضات.

5-1 الخلاصة

كلما ازداد الوضع سوءاً، يواصل الفلسطينيون من جميع الأعمار محاولة أن يعيشوا حياتهم فيما يشبه الحياة الطبيعية. ولا يزال البعض، ولا سيما في منظمات المجتمع المدني، يعملون بنشاط في البحث عن حلول سلمية للمأزق الراهن، سواءً على الصعيد الداخلي أو مع إسرائيل. ومع ذلك، فإن دراسة الوضع الراهن للأمن الإنساني للفلسطينيين تكشف عن أن كلاً من الأمن ومكاسب التنمية التي تحققت في الماضي آخذة في التآكل.

يهدف هذا التقرير إلى وصف العوامل التي تقوي انعدام الأمن أملاً في أن تحديد القضايا سيساعد على منع وصول الوضع الصعب الحالي إلى حالة من الفوضى فيما تتواصل «مرحلة الانتقال إلى تقرير المصير: التي طال أمدها.[70] سيستعرض الفصل التالي تفاصيل عن اتجاهات ووضع التنمية الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، من منظور الأمن الإنساني.

[65] B'tselem (2009) 'Statistics' on 'Land expropriation and settlements' available at http://www.btselem.org/english/Settlements/Statistics.asp.

[66] UN Special Rapporteur (2008) 'Situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', A/63/326 25 Aug. 2008.

[67] The Guardian (2009) 'Obama: halt to new Israeli settlements is in America's security interests' (29 May. 2009).

[68] Al Jazeera News (2009) 'A slight pause for national unity', Nour Odeh (22 Mar. 2009).

[69] IWC available at http://www.iwc-peace.org/.

[70] Khan, Mushtaq H (2009) 'Palestinian State Formation since the Signing of the Oslo Accords', background paper for the PHDR, commissioned by UNDP, Jerusalem.

2

الوضع الحالي واتجاهات التنمية الإنسانية

لا يمكن الإبلاغ عن تقدم تم إحرازه في مجال التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة (التأكيد مضاف). [71]

2-1 مقدمة

لا يمكن أن تحدث التنمية الإنسانية إلا بوجود مستوى أساسي من الأمن الإنساني والقدرة على التنبؤ به داخل المجتمع. لاحظ تقرير التنمية الإنسانية الفلسطينية لعام 2004 أنه من الصعب زيادة الخيارات المتاحة للإنسان عندما لا يحدث توسع في الحريات الفردية والجماعية، والمساواة، ورفع مستويات العدالة الاجتماعية. كما انتقد تقرير عام 2004 أيضاً مؤشرات التنمية التقليدية (مؤشر التنمية الإنسانية، ومؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي، وما إلى ذلك)، لأنها لا يمكنها إعطاء الصورة الكاملة للظروف والشروط التي تحول دون تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة، وانتهاك حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن مؤشرات التنمية مفيدة للمقارنات عامة، وتساعد على تقديم الاتجاهات العامة للتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة – أو لانعدامها.

يعرض هذا الفصل الوضع الراهن للتنمية الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة من عام 2005 إلى منتصف عام 2009. وهو يقدم لمحة عامة عن مؤشرات التنمية التقليدية، بما في ذلك مؤشرات التنمية الإنسانية ومؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي، ويقيم بعض مؤشرات الاقتصادي الكلي، بما في ذلك الناتج

[71] Commission of the European Communities (2009) 'Progress Report: the occupied Palestinian Territory', Commission Staff Working Document, SEC 519/2, Brussels, March.

المحلي الإجمالي ومؤشر سعر المستهلك. بالإضافة إلى ذلك، يستعرض الفصل العمالة، والفقر بما في ذلك الغذاء، والصحة بما في ذلك التغذية، وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، والتعليم، ووضع البيئة المستدامة واتجاهاتها. ولا بد من الاعتراف بأن نوعية وأهمية البيانات الإحصائية المتوافرة في الأرض الفلسطينية المحتلة قد تعرضت للتشكيك بسبب مجموعة من العوامل مثل حرية الوصول وتوافر البيانات ونوعيتها. لذلك فمن المهم قراءة البيانات الإحصائية في سياق الأدلة الظرفية التي قدمت في بقية التقرير. لاحظ تقريرا عامي 2002 و2005 للتنمية الإنسانية العربية أن الاحتلال الإسرائيلي هو واحد من أهم المعوقات أمام التنمية الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة.[72] وكما يبين هذا التقرير، فإن التقدم في التنمية الإنسانية للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال المطول في غاية الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً.

2-2 وضع التنمية الإنسانية[73]

قدر آخر تعداد للسكان أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مجموع السكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة بـ3,825,512، منهم 2,385,180 يعيشون في الضفة الغربية، و1,440,332 يعيشون في قطاع غزة. وقدر عدد الفلسطينيين في محافظة القدس بحوالي 363,000 نسمة. بلغ معدل النمو السكاني ما يقارب 2,82% في السنة. وعلى الرغم من أن هذا الرقم يمثل نمواً كبيراً في عدد السكان، إلا أن معدلات الولادة من 1997 حتى 2008 قد انخفضت بالفعل. وانخفض معدل الخصوبة الكلي في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى 4,6 مولود في عام 2007 بالمقارنة مع 6,0 ولادة في عام 1997. وعند فحص التوزيع الجغرافي لهذه الأرقام، يلاحظ أن معدل الولادات في الضفة الغربية قد بلغ 30,6 ولادة بالمقارنة مع 35,6 ولادة في قطاع غزة في عام 2008. وكما يوضح الشكل 1، فإن غالبية السكان هم دون سن 25 سنة. وبلغ متوسط حجم الأسرة بالإجمال 5,8، بواقع 5,5 أفراد في الضفة الغربية و6,5 في قطاع غزة.

الشكل 1: الهرم السكاني

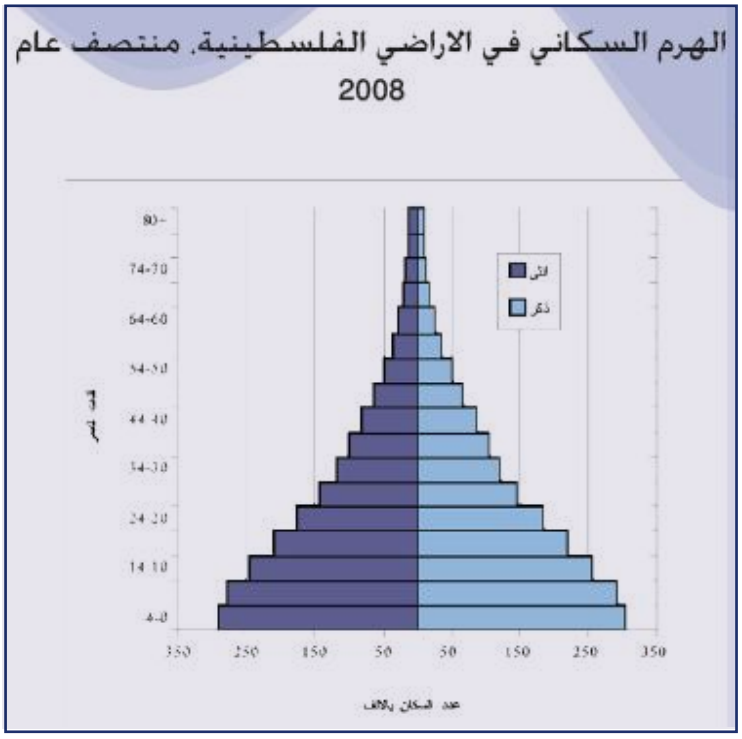

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009

[72] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2002) "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة"؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (2005) "تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي".

[73] يمكن العثور على معلومات الـ HDI و GDI في الفصل الثاني ولمزيد من المعلومات تفقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009 (مؤشرات التنمية البشرية: تحديث الإحصائيات 2009).

بلغ مؤشر التنمية الإنسانية لعام 2006 قرابة 0,762، واضعاً الأرض الفلسطينية المحتلة في مستوى متوسط من ناحية التنمية الإنسانية على مستوى العالم، في المرتبة 96 من أصل 179 بلداً.[74] هذا المؤشر يصنف باستخدام متوسط العمر المتوقع عند الولادة (73,1)، ومعدل معرفة القراءة والكتابة بين الراشدين (92,4%)، بالإضافة إلى نسبة القيد الإجمالي في التعليم (80,6%)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (3605 دولارات). هذه المؤشرات تدل على أن الأرض الفلسطينية المحتلة تحقق فوق المستوى الإقليمي (العربي) في متوسط العمر المتوقع، ومعدل معرفة القراءة والكتابة والتعليم، ولكنها لا تزال تتخلف في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. إن مؤشر التنمية الإنسانية يضع الأرض الفلسطينية المحتلة وراء قطر (33)، والإمارات العربية المتحدة (35)، وعمان (52)، والمملكة العربية السعودية (53)، وليبيا (56)، ولبنان (77)، وإيران (89)، ولكن قبل تونس (97)، والجزائر (106)، وسوريا (107)، ومصر (116)، واليمن (138)، والسودان (147) وجيبوتي (151).

أما مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي لعام 2006، والذي يبلغ 0,714، فيضع الأرض الفلسطينية المحتلة في المرتبة 98، كاشفاً عن ارتفاع متوسط العمر المتوقع للمرأة الفلسطينية عن الرجال (74,7 /71,5)، ونسبة أعلى للإناث في القيد الإجمالي في التعليم (83,1 /78,1)، ولكن مع معدل أخفض في معرفة القراءة والكتابة (87,9 /96,7). إن مرتبة وقيمة مقياس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي غير متوفرة حالياً في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولكن بعض التقديرات لمكوناته لها دلالتها: فالنساء يشكلن 12% فقط من المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين، و34% من العمال الفنيين والتقنيين.

3-2 الاقتصاد والعمالة

مع تزايد عدد السكان وتقلص الاقتصاد، اقترب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 30% دون أعلى ذروة بلغها في عام 1999.[75] وتدل الصورة الاقتصادية الإجمالية على اتجاه نحو النمو السلبي. تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء أن الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 قد اتسم بنمو سلبي بمقدار 6,6-% (انظر الشكل 2).[76] وتشير التقديرات أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 بلغ مجرد 0,5% في حين أن نتائج الربع الأول لعام 2008 تشير إلى أن النمو كان سلبياً نوعاً ما.[77] وبالمثل، فإن صندوق النقد الدولي قد سجل انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي إلى 0,5-% في عام 2007، ونمواً متواضعاً قدره 0,8% في عام 2008. ربما يعود ذلك لاستمرار الانخفاض في النشاط الاقتصادي في قطاع غزة وإن كان هامشياً، بالنظر إلى قاعدته المنخفضة، يقابله ارتفاع متواضع في النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية.[78] هذه الأرقام تمثل بالفعل النشاط الاقتصادي المحدود للغاية قبل عملية الرصاص المصبوب، والتي أسفرت عن تدمير كميات كبيرة من الأصول الاقتصادية المتبقية، مما يعني أنه لا مناص من حدوث المزيد من الانخفاض.

[74] كل المعلومات عن مؤشر التنمية الإنسانية ومؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي مستقاة من:
UNDP (2008) 'Human Development Indices A Statistical Update 2008'.

[75] World Bank (2008) 'Palestinian Economic Prospects: Aid, Access and Reform', Sep. 2008.

[76] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007) «التنبؤات الاقتصادية لسنة 2007».

[77] World Bank (2008) 'Palestinian Economic Prospects: Aid, Access and Reform', Sep. 2008.

[78] World Bank (2008) 'Palestinian Economic Prospects: Aid, Access and Reform', Sep. 2008.

الشكل 2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي 1997-2008

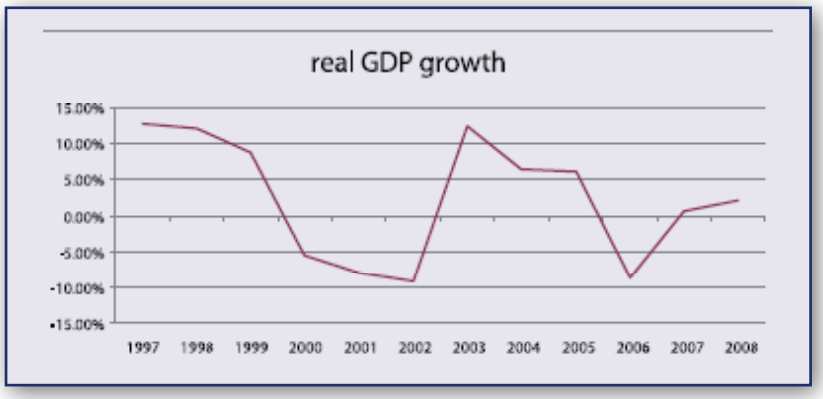

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء والبنك الدولي، 2009

تبرز المؤسسات المالية الدولية أن التركيبة المتغيرة للاقتصاد تعد أكثر إثارة للقلق من معدلات النمو السلبية على مدى السنوات القليلة الماضية. ففيما يعتمد الناتج المحلي الإجمالي بشكل متزايد على الحكومة والاستهلاك الخاص للمعونات المقدمة من المانحين والتحويلات، انخفضت الاستثمارات إلى مستويات منخفضة بشكل خطير، تاركة القليل من القاعدة الإنتاجية لبناء اقتصاد قادر على الاكتفاء الذاتي.[79] يتم دعم الاقتصاد الفلسطيني بدفعات هائلة من المساعدات الخارجية: ففي عام 2008، ازداد دعم الميزانية بمفرده بنسبة 80% تقريباً عن مستوى عام 2007، وبلغ ما يقارب 1,8 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي. للمقارنة، بلغ دعم الميزانية الجارية والتنموية في عام 2007 معاً ما يصل إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي.[80] إن هذا يعكس جزئياً سياسة «الضفة الغربية أولاً» التي ينتهجها المجتمع الدولي في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة.

ارتفعت تكاليف المعيشة في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكلٍ ملحوظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. عموماً، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك من 3,8% في الفترة 2005-2006 إلى 9,8% في الفترة 2007-2008 (انظر الشكل 3). وارتفع مؤشر سعر المستهلك للأغذية من آذار/ مارس 2007 إلى نهاية نيسان/ إبريل 2008 بنسبة 14,6% في الضفة الغربية و16,3% في قطاع غزة، حيث ارتفع سعر دقيق القمح بنسبة 73% في الضفة الغربية و 68% في قطاع غزة.[81] لا يمثل ارتفاع هذه الأسعار انعكاساً للزيادات العالمية فحسب، بل يمكن أن يعزى جزئياً إلى زيادة تكاليف المعاملات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة والحصار الاقتصادي والعزل المفروض على قطاع غزة.

ارتفعت البطالة في غزة من 30,3% في عام 2005 إلى ما يقرب من 35% في عام 2006، في حين أن نسبة البطالة في الضفة الغربية قد انخفضت بشكل طفيف من 20,3% إلى 18,6% خلال نفس الفترة. وارتفع معدل البطالة الإجمالي من 21,6% في عام 2007 إلى 26,0% في عام 2008، حيث يبرز التوزيع حسب المنطقة حدوث زيادة حادة من 29,7% إلى 40,6% في قطاع غزة وارتفاع من 17,7% إلى 19,0% في الضفة الغربية.[82] بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية حوالي 20,1% بين اللاجئين و16,8% بين السكان غير اللاجئين، أما في قطاع غزة، فبلغت الأرقام 30,2% بين اللاجئين و28,7% بين غير اللاجئين.[83] ويعاني الشباب أيضاً من ارتفاع معدلات البطالة، حيث بلغت 60% في أوساطهم في عام 2007.[84]

[79] World Bank (2007) 'Two Years after London: Restarting Palestinian Economic Recovery', Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, Sep. 2007.

[80] World Bank (2008) 'Palestinian Economic Prospects: Aid, Access and Reform', Sep. 2008.

[81] PCBS cited in WFP, FAO, UNRWA (2009) 'Joint Rapid Food Security Survey in the Occupied Palestinian Territories', May, 2009.

[82] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009) "فلسطين في أرقام 2008" أيار/ مايو 2009.

[83] World Bank (2007) 'Two Years after London: Restarting Palestinian Economic Recovery', Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, Sep. 2007.

[84] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007) «مسح القوى العاملة نيسان-حزيران 2007».

الشكل 3: مؤشر أسعار المستهلك

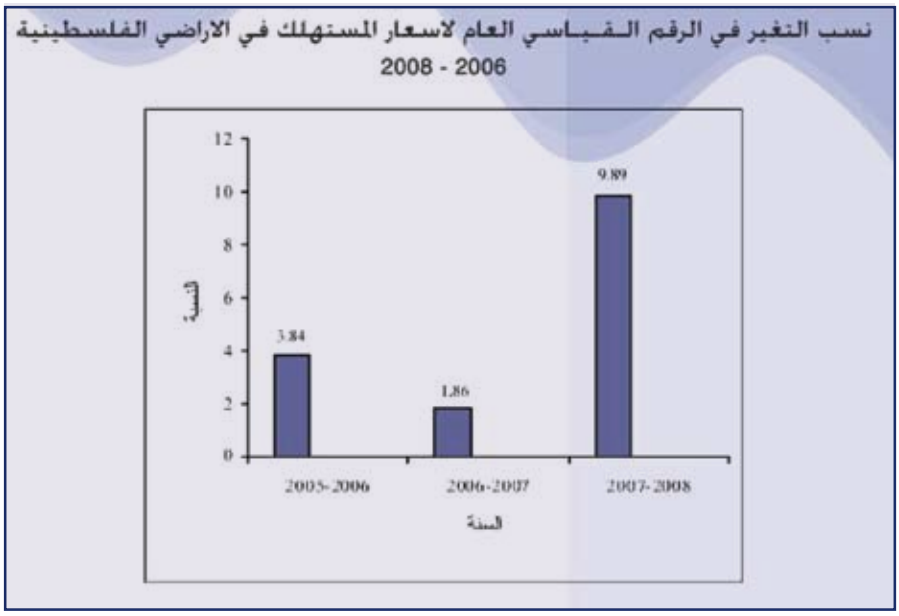

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009

قد يكون انخفاض البطالة في مراحل مختلفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مضللاً لعدد من الأسباب. أولاً، تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء في عام 2006 إلى أن إضافة العمال المحبطين والعاطلين عن العمل من شأنها أن تزيد معدل البطالة لهذا العام إلى 28% في الضفة الغربية وأكثر من 39% في قطاع غزة.[85] ثانياً، لا تضم أرقام البطالة العمال العاطلين عن العمل الذين توقفوا عن البحث عن العمل وأولئك الذين تحولوا إلى العمل الأسري غير المدفوع الأجر والزراعة الموسمية وغيرها من أشكال العمل غير الثابت. وفي هذه الفئة، من المرجح أن يكون العمال المنكشفون – الشباب والشابات من جميع الفئات العمرية – الأصعب للإحصاء.

انخفض معدل مشاركة القوى العاملة في عام 2008 مقارنة بعام 2007. ففي عام 2007، قدرت المشاركة في قوة العمل بـ 41,9% (40,0% بين اللاجئين و43,3% بين غير اللاجئين)، حيث بلغت في الضفة الغربية 44,1% (43,8% بين اللاجئين و44,2% بين غير اللاجئين)، بالمقارنة مع 38,0% في قطاع غزة (37,0% بين اللاجئين و39,8% بين غير اللاجئين).[86] وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية بدءاً من عام 2008 إلى أن نحو 35,000 من الشباب ينضمون إلى قوة العمل سنوياً على الرغم من أن هذه الزيادة تأتي في وقت يسود فيه إنفاق القطاع العام على التوظيف ويتقلص القطاع الخاص.[87] وسيكون للاتجاهات الديموغرافية في الأرض الفلسطينية المحتلة تأثير كبير على مستقبل قطاع العمالة: إذ أن خمسين في المائة من سكان غزة هم دون 15 عاماً، وسيتم قريباً إعدادهم لدخول سوق العمل.[88]

الإطار 1: العمال الفلسطينيون يتعرضون للاستغلال

كان تشغيل العمال الفلسطينيين من الأرض الفلسطينية المحتلة في إسرائيل يجري على نطاق واسع في السابق. ولكن إسرائيل عمدت، بعد اتفاقيات أوسلو، إلى تخفيض عدد تصاريح العمل الصادرة للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل كبير. وتفيد

[85] PCBS cited in World Bank (2007) 'Two Years after London: Restarting Palestinian Economic Recovery', Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, Sep. 2007.

[86] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008)، "تقرير خاص بمناسبة الذكرى الستين للنكبة"، 15 أيار/ مايو 2008.

[87] ILO (2008) 'The situation of workers of occupied Arab territories', Report of the Director General.

[88] World Bank (2007) 'Two Years after London: Restarting Palestinian Economic Recovery', Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, Sep. 2007.

منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بأن العمال الفلسطينيين يجبرون على التعاون مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية مقابل حصولهم على التصاريح اللازمة للعمل في المستوطنات وفي داخل إسرائيل.

إن الوضع الاقتصادي المرير يدفع المزيد من الفلسطينيين إلى البحث عن فرص عمل في مستوطنات إسرائيل غير الشرعية، حيث يصبحون عرضة للاستغلال. بالتالي فالفلسطينيون لا يحرمون من الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلية فحسب، بل تشير الدلائل إلى أن الشركات الإسرائيلية التي تعمل داخل الضفة الغربية المحتلة تستغل العمال الفلسطينيين من خلال نقل عملياتها إلى المستوطنات حتى تتهرب من الالتزام بقوانين العمل الإسرائيلية.

في 1999، انتقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ممارسات الشركات الإسرائيلية، بما في ذلك غالبية الشركات العاملة في منطقة باركان الصناعية بالقرب من مستوطنة أرييل في شمال الضفة الغربية لقيامها بنقل مصانعها إلى الضفة الغربية بهدف التهرب من الالتزام بالمعايير الصحية والبيئية الأعلى المطبقة في إسرائيل. واستجابة لذلك، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية في تشرين الأول/ أكتوبر 2007 قراراً بأن قوانين العمل في البلاد تسري على المستوطنات.

وفي آب/ أغسطس 2008، دعا مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان، وهو مركز رقابة عالمي، دعا ثلاث شركات إسرائيلية إلى الرد على تقرير صادر عن المنظمة الأهلية الإسرائيلية كاف لا أوفيد، يحتج على معاملة العمال الفلسطينيين في المناطق الصناعية في مستوطنات الضفة الغربية.

من ضمن الشركات التي تعرضت ممارساتها مع العمال للانتقاد في تقرير كاف لا أوفيد شركة رويالنايت المصنعة للنسيج التي تمتلكها شركة رويالايف. يفيد التقرير بأن أرباب العمل الإسرائيليين يجدون الوسائل للتملص من قرار المحكمة العليا، مثلاً من خلال إصدار كشوفات رواتب بمواعيد دوام ملفقة. فالممارسة الاعتيادية هي أن يتم تسجيل عدد أيام عمل أقل من العدد الفعلي، بحيث يظهر وكأنه يتم الالتزام بدفع الحد الأدنى من الأجور. «يتم دفع ما بين ستة إلى ثمانية شيكل في الساعة للعمال الفلسطينيين الذين يجري تشغيلهم عبر متعهد فلسطيني، فيما أن العمال الذين يوظفهم المصنع مباشرة يحصلون على ما بين تسعة إلى أحد عشر شيكلاً في الساعة».

«معايير الصحة والسلامة ضعيفة، وبيئة العمل يسودها الضجيج، والهواء يمتلئ بغبار الأنسجة. كما يجري أغلب العمل في وضع الوقوف، ويحصل العمال على استراحات لمدة خمس دقائق على حسابهم الخاص».

إذا كانت حقوق العمال لا تزال منقوصة بسبب البنية المادية والإدارية للاحتلال، فإن سوق العمل سيواصل التقلص في جميع القطاعات، بما في ذلك قطاع الزراعة وصيد الأسماك الذي يوظف حالياً نسبة كبيرة من السكان ولكنه يشهد انخفاضاً مطرداً بسبب تزايد القيود على الوصول إلى الأراضي والمياه. وكما يشير الشكل 4، يوظف قطاع الخدمات أكثر من 30% من السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بزيادة مطردة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإذا أضيفت أرقام العمالة من التجارة والفنادق والمطاعم، فإن هذا الرقم يقفز إلى 58,6% في عام 2008.

الشكل 4: التوزيع حسب النشاط الاقتصادي

التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي، 2004 - 2008

النشاط الاقتصادي	2004	2005	2006	2007	2008
الزراعة والحراجة والصيد	15.9	14.6	16.1	15.6	13.4
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	12.7	13.0	12.4	12.5	12.1
البناء والتشييد	11.7	12.9	11.1	11.0	10.9
التجارة والمطاعم والفنادق	19.4	19.4	19.2	19.5	20.2
النقل والتخزين والاتصالات	5.4	5.7	5.7	5.6	5.0
الخدمات والفروع الأخرى	34.9	34.4	35.5	35.8	38.4
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

إن أرقام العمالة على درجة عالية من الفارق بين الجنسين: ففي عام 2007، ذكر الجهاز المركزي للإحصاء أن نسبة مشاركة الإناث الفلسطينيات في القوة العاملة تبلغ 15,2%، وهي من بين الأدنى في العالم.[89] وفي عام 2005، كانت 14,1% من النساء في سن 15 أو أكبر يعملن رسمياً في مقابل 67,8% من الرجال من نفس الفئة العمرية.[90] من هؤلاء النساء العاملات، تعمل نحو النصف في وظائف منخفضة الأجر في قطاع الخدمات. وتتقاضى المرأة الفلسطينية أيضاً أجوراً أقل على نفس الوظائف في جميع المجالات.[91] وبحلول عام 2008، وعلى الرغم من الزيادة المطردة في معدلات إتمام التعليم العالي، مثلت النساء 16% فقط من القوى العاملة الرسمية، وكن ممثلات بشكل ملحوظ في مجالات العمل غير المحمية مثل الحراجة والصيد والزراعة وغيرها من الأعمال غير الثابتة والموسمية.

في عام 2007 كان متوسط الأجر اليومي في الأرض الفلسطينية المحتلة 74,3 شيكل؛ بواقع 72,9 شيكل للاجئين و75,4 شيكل لغير اللاجئين.[92] وفي الضفة الغربية، كان متوسط الأجر اليومي 78,5 شيكل، بواقع 77,0 شيكل للاجئين و79,2 شيكل لغير اللاجئين. وفي قطاع غزة، كان الأجر اليومي 65,4 شيكل، بواقع 57,1 شيكل للاجئين و69,0 شيكل لغير اللاجئين.[93] يبلغ متوسط عدد المعالين مقابل أصحاب الأجور في الأرض الفلسطينية المحتلة 5,6: بواقع 4,9 في الضفة الغربية و7,3 في قطاع غزة.[94] وقد فقدت في غزة أكثر من 1700 أسرة معيلها الرئيسي بسبب الوفاة أو الإصابة خلال عملية الرصاص المصبوب. ومن النسبة الصغيرة من السكان الذين لا يزالون يشاركون في أنشطة لكسب الدخل، على الرغم من الحصار، قال ما يقرب من 10% أنهم فقدوا مصادر دخلهم مؤقتاً

[89] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007) «مسح القوى العاملة نيسان–حزيران 2007».

[90] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005) «المرأة الرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات، 2005».

[91] PCBS (2005) cited in Human Rights Watch (2006) 'A Question of Security: Violence against Palestinian Women and Girls', Nov. 2006.

[92] كان متوسط سعر الصرف (التقريبي في سنة 2009 يساوي 3,9 شيكل مقابل دولار أمريكي واحد، مما يجعل متوسط الأجر في الأرض الفلسطينية المحتلة 19,2 دولار، بواقع 18,8 دولار للاجئين و19,5 دولار لغير اللاجئين. ينبغي توزيع الأرقام المتعلقة بالأجر اليومي حسب الجنس والعمر، إلا أن هذه المعلومات غير متوفرة بسبب نقص البيانات، والذي يعود جزئياً إلى وجود النساء والفئات الشابة في القطاع غير الرسمي بشكل مضخم.

[93] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008)، "تقرير خاص بمناسبة الذكرى الستين للنكبة»، 15 أيار/ مايو 2008.

[94] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008)، "تقرير خاص بمناسبة الذكرى الستين للنكبة»، 15 أيار/ مايو 2008.

نتيجة للهجوم، وقال 21% أنهم تضرروا بشكل دائم بسبب دمار المنشآت التجارية التي كانوا يرتبطون بها.[95] وفي مثل هذه الظروف الصعبة، وجد تقييم التنمية الاجتماعية الذي جرى بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتجاهاً بين كبار السن من سكان قطاع غزة للبقاء نشطين اقتصادياً. هذا الشعور كان يتقاسمه كلا الجنسين، كما ذكرت امرأة مسنة تعيش في دار الوفاء للمسنين:

«أريد أن أموت وأنا منتجة، ولا أريد أن أكون عبئاً على كاهل عائلتي».

منذ الاحتلال عام 1967، بقي الاقتصاد في قطاع غزة يعتمد على إسرائيل في توفير فرص التصدير والاستيراد، فضلاً عن سوق العمل.[96] يملك قطاع غزة ما مجموعه 70,000 دونم من الأراضي الزراعية والقدرة على إنتاج 280,000–300,000 طن من المنتجات الزراعية سنوياً، والتي يعتبر ثلثها من محاصيل التصدير.[97] قبل الحصار، كان القطاع الزراعي يوفر فرص عمل لأكثر من 40,000 شخص.[98] وكان الإنتاج الزراعي موجهاً أساساً لتلبية الطلب المحلي الفلسطيني، ولكن كانت توجد صناعة تصدير صغيرة ومزدهرة تزود إسرائيل والخارج أيضاً بالمنتجات الزراعية. وكان حوالي 5,000 مزارع يعتمدون في معيشتهم على تصدير المحاصيل النقدية أساساً من الفراولة والبندورة الصغيرة وزهور القرنفل والفلفل الأخضر، والتي كانت تعتمد كلياً على الأسمدة المستوردة[99]. ومنذ فرض الحصار في عام 2007، وصلت هذه الأنواع من الأنشطة الاقتصادية إلى طريق مسدود، ويرجع ذلك جزئياً إلى القيود المفروضة على الأسمدة.

قبل حصار العام 2007، تركزت الغالبية العظمى من الصناعات في قطاع غزة، والبالغ عددها 3,900، في مجال الصناعة التحويلية. وكانت المنتجات المصنعة في الغالب تعد لأغراض التصدير، بمعدل 748 حمولة شاحنة في الشهر في موسم الذروة.[100] وكان حوالي 76% من الأثاث، و90% من الملابس و20% من المنتجات الغذائية تصدر إلى إسرائيل،[101] في حين كان يتم استيراد 95% من المواد الخام اللازمة و80% من الآلات وقطع الصيانة.[102] وقد وفر القطاع الصناعي وظائف لما مجموعه 35,000 شخص، حيث كان يعمل 16,000 تقريباً في 960 مؤسسة للغزل والنسيج، وكان 6,000–8,000 يعملون في 600 مصنع للأثاث، و3,500 في قطاع البناء.[103]

يقدر الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية أن 98% من العمليات الصناعية في غزة غير نشطة الآن.[104] وتشير التقديرات إلى أن أنشطة القطاع المصرفي في قطاع غزة انخفضت من 40% من مجموع العمل المصرفي الفلسطيني إلى حوالي 7%.[105] وعلى نحو مماثل، يعتمد 30,000 شخص على صناعة صيد الأسماك بغزة التي كانت تسهم سابقاً بـ4% من الناتج المحلي الإجمالي.[106] أما في الوقت الحاضر فتعاني صناعة صيد الأسماك بسبب تقلص فرص الوصول إلى مناطق الصيد (بسبب القيود المفروضة من قبل الجيش الإسرائيلي)، وفقدان المعدات خلال عملية الرصاص المصبوب، والتلوث، والتهديدات من جانب الجيش الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، اعتقل الجيش ستة

[95] UN (2009) Gaza Early Recovery and Reconstruction Needs Assessment.' Unpublished.

[96] Muhanna, A. and E. Qleibo (2008) 'The Impact of the Closure on Poor Women in the Gaza Strip', Oxfam GB.

[97] OCHA-oPt (2007) 'Gaza Fishing: An Industry in Danger', Special Focus.

[98] WFP, FAO, UNRWA (2009) 'Joint Rapid Food Security Survey in the Occupied Palestinian Territories', May, 2009.

[99] PNA (2009) 'The Palestinian National Early Recovery and Reconstruction Plan for Gaza 2009-2010'.

[100] Muhanna, A. and E. Qleibo (2008) 'The Impact of the Closure on Poor Women in the Gaza Strip', Oxfam GB.

[101] World Bank (2007) 'Two Years after London: Restarting Palestinian Economic Recovery' Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee', Washington.

[102] Palestinian Shipping Council (2007) 'Gaza Strip – Real Crisis – 2007 How Long For?'

[103] OCHA-oPt (2007) 'The Closure of the Gaza Strip: The Economic and Humanitarian Consequences', Special Focus; OCHA-oPt (2007) 'Gaza Fishing: An Industry in Danger', Special Focus.

[104] World Bank (2008) 'Palestinian Economic Prospects: Aid, Access and Reform', Sep. 2008.

[105] World Bank (2008) 'Palestinian Economic Prospects: Aid, Access and Reform', Sep. 2008.

[106] Oxford Research Group (2007) 'Conflict, economic closure and human security in Gaza'.

صيادين في غزة في الفترة من 21-27 أيار/ مايو عام 2009، وصعد إلى ظهر العديد من القوارب، وأطلق النار على العديد من القوارب الأخرى.[107]

تمثل أحد الردود على واقع الحصار وما رافقه من تقلص فرص العمل في التوسع في ما يسمى "اقتصاد الأنفاق". فقد حفر التجار الأنفاق من غزة إلى مصر لتهريب مجموعة واسعة من السلع التي أصبحت غير متوفرة نتيجة الحصار. وأصبحت الأنفاق عملاً مربحاً للغاية، ومصدراً مهماً لكسب الرزق غير الرسمي، ولكنه خطر لا بل قاتل لأولئك الذين يعملون فيه.[108]

4-2 الفقر

تم تحديد خط الفقر الرسمي للأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2006 وقام على أساس متوسط استهلاك الفرد من المواد الغذائية الضرورية من الملابس، والسكن، واللوازم المنزلية، والأواني، والفراش، والرعاية الشخصية والصحية، والتعليم، والنقل. وبلغ خط الفقر 2,300 شيكل شهرياً (نحو 581 دولاراً) لأسرة مكونة من شخصين بالغين وأربعة أطفال. وفي عام 2008، كان عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر أقل قليلاً من ثلث عدد السكان: نحو 477360 شخصاً في الضفة الغربية و729880 شخصاً في قطاع غزة.

خلال العام 2007 بلغت معدلات الفقر بين الأسر الفلسطينية 34,5%: بواقع 23,6% في الضفة الغربية و55,7% في قطاع غزة. وقد كانت الأرقام الصادرة عن البنك الدولي في عام 2008 تعكس نتائج الجهاز المركزي للإحصاء على نطاق واسع، مشيرة إلى أن معدل الفقر في الضفة الغربية قد انخفض من 22% في عام 2006 إلى ما يزيد قليلا عن 19% في عام 2007، ولكن الأزمة في قطاع غزة كانت تعني أن أرقام الفقر ارتفعت بشكل عام.[109] كما أشار البنك الدولي إلى أن نسبة الفلسطينيين في قطاع غزة الذين يعيشون في فقر مدقع ارتفعت من 33,2% في عام 2006 إلى 35% في عام 2007 – أي ما يعادل نصف مليون شخص تقريباً. وتتلقى نسبة عالية من السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة مساعدات غذائية أو نقدية. وفي حال حسم هذا الدخل المتأتي من المعونات، فإن معدلات الفقر ستصعد إلى 79,4% في قطاع غزة و45,7% في الضفة الغربية.[110]

يعاني الفلسطينيون في القدس الشرقية أيضاً من مستويات فقر كبيرة. ففي حين أنهم يخضعون بالكامل للإدارة بواسطة السلطات الإسرائيلية، إلا أنهم مهمشون اجتماعياً واقتصادياً ومؤسسياً بالمقارنة مع نظرائهم الإسرائيليين. في أواخر عام 2008، كان ما يزيد على ثلث أو ما يقرب من 35% من الأسر في القدس تعيش تحت خط الفقر.[111] وعند تفصيل الأرقام يتبين أن 23% من العائلات الإسرائيلية، ومعظمهم من اليهود المتدينين، و67% من العائلات الفلسطينية يعيشون تحت خط الفقر في القدس. وتشير الأرقام الصادرة عن معهد القدس للدراسات الإسرائيلية إلى أن 48% من الأطفال اليهود و74% من غير اليهود كانوا يوصفون بأنهم فقراء. ووفقاً للدراسة، بلغ عدد اليهود الإسرائيليين الذين يعيشون في المدينة 492400 أو ما يقارب 65% من سكان المدينة، مقابل 268400 من الفلسطينيين، أي نحو 35%.[112]

وتشير الدلائل إلى أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الأرض الفلسطينية المحتلة آخذة في الاتساع.

[107] PCHR (2009) 'Weekly Report 21-17 May 2009'.

[108] Human Rights Watch (2004) 'Razing Rafah: Mass Home Demolitions in the Gaza Strip'.

[109] World Bank (2008) 'Palestinian Economic Prospects: Aid, Access and Reform', Sep. 2008.

[110] World Bank (2008) 'Palestinian Economic Prospects: Aid, Access and Reform', Sep. 2008.

[111] Jerusalem Institute for Israel Studies (2009) available at http://www.jiis.org.il/ cited in Nadav Shragai (2009) 'Most of Jerusalem's non-Jewish children live below poverty line', Haaretz, available at http://www.haaretz.com/hasen/spages/1086819.html.

[112] استخدام مصطلح "يهود" بدلاً من "إسرائيليين" يعكس اللغة المستخدمة في دراسة معهد القدس للدراسات الإسرائيلية.

فانعدام الأمن في السياق الاقتصادي والسياسي يزيد من احتمال أن يقع الفلسطينيون الفقراء، المصنفون فوق خط الفقر بقليل، في براثن الفقر. بالإضافة إلى ذلك، في أعقاب عملية الرصاص المصبوب، وبسبب الحصار المستمر، فمن المرجح أن تستمر أرقام الفقر في التزايد بشكل مقلق في قطاع غزة.

إن استراتيجيات المواجهة التي تتبعها الأسر الفلسطينية التي تكافح لمواجهة هذا الواقع الاقتصادي غير الآمن تشمل تجميع الموارد، وتخفيض النفقات والاستهلاك، والاعتماد على المساعدات العامة، والاقتراض. ويحتاج الأفراد والأسر إلى إعادة تنظيم أولوياتهم والحفاظ على سلامتهم والسعي إلى تحسين الخيارات المتاحة في المستقبل كلما كان ذلك ممكناً، وغالباً ما يجبرون على التنازل عن تطلعاتهم، مع ما يتركه ذلك من آثار متباينة على الناس وفقاً لأوضاع الانكشاف الاجتماعية السابقة. «سواءً كان التنازل في أمال الأهالي في توفير تعليم وفرص زواج أفضل لأبنائهم وبناتهم، أو الرغبة الفردية أو العائلية في إقامة أسر وترتيبات معيشة منفصلة لأبنائهم، أو تطلعات الأفراد البالغين أن يكونوا مستقلين ومتحكمين في الموارد، فإن النتائج في كثير من الأحيان تضر بالمرأة». [113]

لم تحدث أزمات غذائية حادة في الأرض الفلسطينية المحتلة نظراً لأن العلاقات الاجتماعية القوية تقليدياً تميل إلى استبعاد احتمال الجوع الحاد. ومع ذلك، وفقاً لدراسة استقصائية لبرنامج الغذاء العالمي والأونروا ومنظمة الأغذية والزراعة أجريت في عام 2008، تبين أن 38% من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مقابل 34% في عام 2006. انعدام وكان الأمن الغذائي أكثر انتشاراً في قطاع غزة، حيث بلغ 56%، بينما كان 25% في الضفة الغربية. وكان اللاجئون أكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي (44%) من غير اللاجئين (33%). وبلغ انعدام الأمن الغذائي 50% في المخيمات. [114] وقد بلغ متوسط إنفاق الآسرة في الضفة الغربية على الغذاء 49 سنتاً من كل دولار؛ وكانت الأسر الفقيرة تنفق الثلثين من دخلها على الغذاء. [115]

الشكل 5: مستويات الأمن الغذائي، 2008 [116]

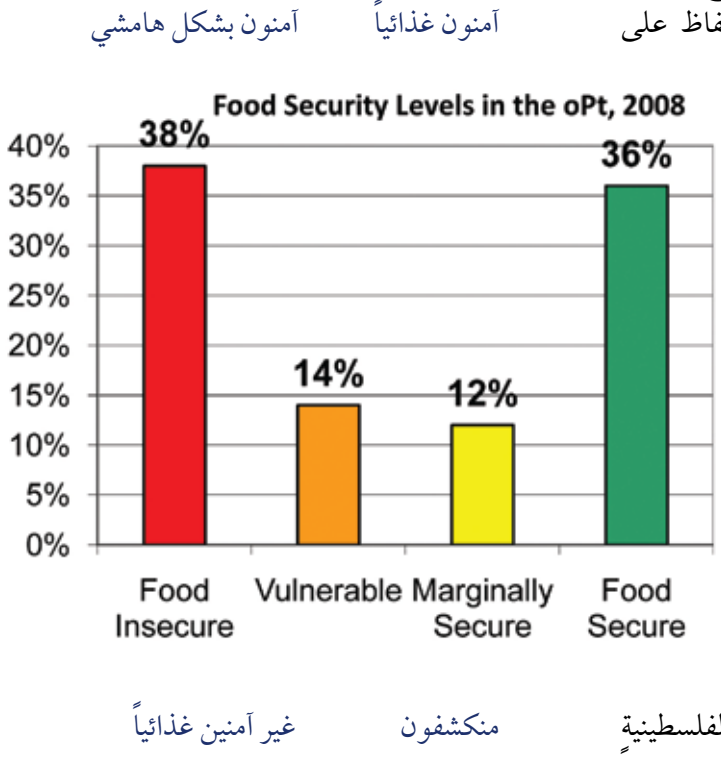

المصدر: برنامج الغذاء العالمي / الأونروا / منظمة الأغذية والزراعة، 2008

[113] Abu Nahleh, Lamis (2006) 'Six Families survival and mobility in times of crisis', in Lisa Taraki Ed. 'Living Palestine family survival, resistance and mobility under occupation', Syracuse: Syracuse University Press.

[114] FAO/WFP (2007) 'Comprehensive Food Security and Vulnerability Analysis (CFSVA) West Bank and Gaza Strip', East Jerusalem, January.

[115] FAO/WFP (2009) 'Socio-Economic and Food Security Survey Report West Bank', PCBS Data Jan-Feb 2009, Aug. 2009.

[116] WFP/UNRWA/FAO (2008) 'Rapid Socio-economic and Food Security Assessment in the West Bank and Gaza Strip', May, 2008.

> لا أحد يموت جوعاً في غزة. ونحن نأكل ما نستطيع الحصول عليه، ونقنن الاستهلاك من المواد الغذائية [. . .] نأكل الوجبة نفسها لعدة أيام [. . .] في بعض الأحيان لا نملك إلا وجبة رئيسية واحدة كل أسبوع، وعادة ما تكون يوم الجمعة. أنا لم اشتر أية لحوم منذ أكثر من ثلاثة أشهر.
>
> **رب أسرة، مخيم الشاطئ للاجئين، المحافظة الوسطى في قطاع غزة[117]**

يكمن انعدام الأمن الغذائي في انعدام الأمن الاقتصادي والسياسي الناجم عن سياسات الاحتلال، وكذلك النزاع الفلسطيني الداخلي في الآونة الأخيرة، والحصار الإسرائيلي لغزة، والعقوبات المصاحبة التي فرضتها البلدان المانحة. لاحظ مسح لبرنامج الغذاء العالمي داخل الأرض الفلسطينية المحتلة أن نصف السكان قد خفضوا من الإنفاق على الغذاء، في حين أن 89% خفضوا جودة المواد الغذائية التي تم شراؤها، وكلهم تقريباً خفضوا استهلاكهم من الفواكه الطازجة والخضار والبروتين الحيواني لأسباب مالية.[118] التقنين هو إستراتيجية التكيف الأخرى التي تستخدمها الأسر للتكيف مع نقص المواد الغذائية. فالفلسطينيون يأكلون أقل، فيما يحد الآباء والأمهات من تناول الطعام حتى يأكل أطفالهم.[119]

الصورة 1: الطبخ في قطاع غزة في أعقاب عملية الرصاص المصبوب

المصدر: فانيسا فار، 2009

5-2 الصحة

على الرغم من الصعوبات الواضحة التي يواجهها الفلسطينيون خلال الفترة المشمولة في التقرير، تعتبر منظمة الصحة العالمية الحالة الصحية العامة للأراضي الفلسطينية المحتلة «معقولة لدرجة جديرة بالثناء»:[120] فالملاريا تم القضاء عليها، وحالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منخفضة للغاية ويخلو السكان إلى حد كبير من شلل الأطفال والسل والحصبة بسبب سلسلة من برامج التحصين

[117] FAO/WFP (2007) 'Comprehensive Food Security and Vulnerability Analysis (CFSVA) West Bank and Gaza Strip', East Jerusalem, January.

[118] WFP (2008) 'Vulnerability Assessment and Mapping', in FOOD SECURITY and MARKET MONITORING Report July, Report 19 http://www.reliefweb.int/rw/RWFiles2008.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/MUMA-7GP7VV-full_reort.pdf/$File/full_reort.pd.

[119] WFP/UNRWA/FAO (2008) 'Rapid Socio-economic and Food Security Assessment in the West Bank and Gaza Strip', May, 2008.

[120] WHO (2006-2008) 'Country Cooperation Strategy for WHO and the Occupied Palestinian Territory'.

الناجحة.[121] يمر الفلسطينيون في مرحلة تحول وبائي سريع.[122] فالأمراض غير المعدية مثل أمراض القلب وارتفاع ضغط الدم والسكري والسرطان قد طغت على الأمراض المعدية كأسباب رئيسة للاعتلال والوفيات. على سبيل المثال، تشمل أسباب الوفاة الرئيسية أمراض القلب (20.1%)، والسكتة الدماغية (11.1%)، والسرطان (9%)، والحوادث (8.9%).[123]

أفاد مشروع الصحة النفسية للمجتمع في غزة، التابع لمنظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة، بأن تردي الصحة النفسية يسبب قلقاً متزايداً في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما في أعقاب عملية الرصاص المصبوب. وكشفت دراسة لمعهد الصحة العامة والمجتمعية في جامعة بيرزيت أن المشاركين أظهروا مستويات عالية من الخوف والتهديد للسلامة الشخصية والأسرية، وفقدان الدخل والمنازل، والخوف على مستقبلهم ومستقبل عائلاتهم.[124] تحدث المشاركون أيضاً عن شعور بالهم، أي كثرة القلق والخوف والحزن والأسى والإحباط والعجز والغضب.[125]

أبرز تقييم التنمية الاجتماعية الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غزة أوجه القصور في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال، وللبالغين أيضاً، في أعقاب عملية الرصاص المصبوب. وقد وجد أنه في حين كان هناك بعض الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال من خلال النظام التعليمي وعبر الهيئات المعنية بالطفل، كان هناك شح في الدعم المقدم للبالغين، ولم يركز أي منها على كبار السن تحديداً.[126] يعبر المسنون باستمرار عن مشاعر الخوف وانعدام الأمن والقلق على الفور عقب الأعمال العدائية، ولم يتم العمل على تخفيف هذه المشاعر في الوقت الحاضر. إن افتقارهم للسلامة العاطفية يرتكز إلى حد كبير على المخاوف من تجدد القتال في المستقبل. فكما أشار مشارك من الذكور في مناقشات لمجموعة بؤرية:

> «. . . أهم شاغل لنا نحن كبار السن هو انعدام الأمن. نتوقع في كل لحظة وقوع هجوم أخر، نخشى أن يقتل أطفالنا. . . عمري 62 سنة وعشت ثلاث حروب خلال حياتي، إلا إنني لم أعش حرباً مثل هذه الحرب. أنها الأسوأ – الصواريخ سقطت علينا كالمطر».

بالنسبة لوفيات الأطفال دون سن الخامسة، حدث تقدم ملحوظ في الفترة 1990 و2000 في تخفيض هذه الوفيات، إلا أن التقدم كان بطيئاً خلال الفترة من 2000 إلى 2008: ففي عامي 2006 و2007 بلغ المعدل 27 وفاة لكل 1000 ولادة حية، وهو نفس المعدل في عام 1990.[127] وفي عام 2008، وثقت منظمة الصحة العالمية المعدل على 28,2 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية، مما يشير إلى تراجع في معدل وفيات الأطفال.[128] إن عدم إحراز تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ناهيك عن هذا التراجع، يعكس تدني الأوضاع الصحية.[129]

كان قطاع غزة تاريخياً أعلى في معدل وفيات الأطفال

[121] Millennium Development Goals Occupied Palestinian Territory Progress Report (2005).

[122] Husseini A, Abu-Rmeileh NME, Mikki N, et al. (2009) 'Cardiovascular diseases, diabetes mellitus, and cancer in the occupied Palestinian territory, Lancet cited in Giacaman et al, Lancet (2009).

[123] WHO (2006-2008) 'Country Cooperation Strategy for WHO and the Occupied Palestinian Territory'.

[124] Mataria A et al. (2009) 'The quality of life of Palestinians living in chronic conflict: assessment and determinants', Eur. J. Health. Econ. 10:93-101.

[125] Giacaman et al. (2009) 'Health status and health services in the occupied Palestinian territory' Lancet 373: 837-49.

[126] UNDP commissioned Social Development Assessment, Gaza (May 2009).

[127] Giacaman et al. (2009) 'Health status and health services in the occupied Palestinian territory' Lancet 373: 837-49 and UNICEF (2008) 'Maternal and Newborn Health', Dec. 2008.

[128] WHO (2008) 'Health conditions in the occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem and the occupied Syrian Golan' Report by the Secretariat.

[129] Giacaman et al. (2009) 'Health status and health services in the occupied Palestinian territory' Lancet 373: 837-

من الضفة الغربية. وقد أشار تقرير التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية الفلسطيني[130] إلى أن معدلات الوفيات في قطاع غزة ارتفعت من 10% إلى 15% بالنسبة إلى ما كانت عليه قبل الانتفاضة (2000)، مع ما يقرب من 2500 من الأطفال الصغار يموتون سنوياً أو 8-9 يموتون يومياً. وعلى الرغم من أن قطاع غزة قد أحرز بعض التقدم في الحد من هذا الرقم ما بين 2003 و2006، من 34,8 إلى 31,2، فلا شك أن عملية الرصاص المصبوب وما نتج عنها من مقتل المئات من الأطفال وجرح آلاف آخرين، إضافة إلى الآثار المترتبة على استمرار الإغلاق والحصار الاقتصادي، قد ألغت بعضاً من هذه المكاسب الصغيرة.[131]

تفيد منظمة الأغذية والزراعة بأن 15% من مجموع السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة يعانون من نقص التغذية.[132] وفي عام 2007، ذكرت اليونيسيف أن 7% من الأطفال الذين ولدوا في الأرض الفلسطينية المحتلة يعانون من نقص الوزن، منهم 3% يعانون من سوء تغذية متوسطة إلى شديدة. كما أن سوء التغذية المزمن ونقص المغذيات الدقيقة آخذان في الارتفاع. ويقدر أن 10,2% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن:[133] بواقع 13% في قطاع غزة، و8% في الضفة الغربية، مع تسجيل أعلى نسبة (30%) في محافظة شمال غزة.[134] كما أن نحو 1,4% من الأطفال يتعرضون لسوء التغذية الحاد.[135] وتعتبر حالات قصر القامة والهزال في الأطفال دون سن الخامسة مصدر قلق متزايد. فقصر القامة أثناء مرحلة الطفولة يعد مؤشراً على سوء التغذية المزمن ويترافق مع زيادة في الأمراض والوفيات، بما في ذلك تضرر التطور المعرفي والأداء التعليمي.[136] ومن ناحية أخرى، يعاني أكثر من نصف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-36 شهراً في قطاع غزة وأكثر من الثلث في الضفة الغربية من فقر الدم، والذي قد ترتبط بعض حالاته مع الارتفاع الاستثنائي في النيترات في المياه.[137] في عام 2007، قدرت وزارة الصحة أن 29,4% من النساء في الضفة الغربية يعانون من فقر الدم، وفي عام 2008 ارتفعت هذه النسبة إلى 31%. كما أن تقديرات منظمة الصحة العالمية تكشف عن أن فقر الدم يصيب 45% من النساء الحوامل في قطاع غزة.[138]

بلغ معدل الخصوبة 4,6 في عام 2006: بواقع 4,2 في الضفة الغربية و5,4 في قطاع غزة، مع فارق هامشي بين المناطق الريفية والمدنية.[139] وتستخدم أكثر من نصف النساء بين 15 و49 سنة وسائل تنظيم الأسرة، مع نسبة أعلى تصل إلى 13% في الضفة الغربية عما هي عليه في قطاع غز.[140] في عام 2008، أفادت منظمة الصحة العالمية بأن معدل وفيات الأمهات في

[130] Millennium Development Goals Occupied Palestinian Territory Progress Report (2005).

[131] PCHR figures in Report of the United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict (2009) 'Human Rights in Palestine and other occupied Arab territories' A/HRC/12/48, 15 Sep. 2009.

[132] FAO (2008) 'Global Statistics Service - Food Security Indicators'.

[133] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007) "المسح الفلسطيني لصحة الأسرة 2006"، النتائج الأولية.

[134] WHO (2008) 'Health conditions in the occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem and the occupied Syrian Golan' Report by the Secretariat.

[135] WHO (2008) 'Health conditions in the occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem and the occupied Syrian Golan' Report by the Secretariat.

[136] Sawaya AL, Martins P, Hoff man D, Roberts SB (2003) 'The link between childhood under nutrition and risk of chronic diseases in adulthood: a case study of Brazil', Nutrition Rev; 61: 168–75 cited in Giacaman et al. (2009) 'Health status and health services in the occupied Palestinian territory' Lancet 373: 837-49.

[137] WHO (2008) 'Health conditions in the occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem and the occupied Syrian Golan' Report by the Secretariat; UNEP, 2009. Environmental Assessment of the Gaza Strip following the escalation of hostilities in December 2008 -January 2009. Available at http://www.unep.org/publications/contents/pub_details_search.asp?ID=4058.

[138] MoH (2008) 'Health Indicators 2007'; WHO (2008) 'Health conditions in the occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem and the occupied Syrian Golan' Report by the Secretariat.

[139] WHO (2008) 'Health conditions in the occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem and the occupied Syrian Golan' Report by the Secretariat.

[140] WHO (2008) 'Health conditions in the occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem and the occupied Syrian Golan' Report by the Secretariat.

الأرض الفلسطينية المحتلة كان 6,2 لكل 100 ألف ولادة حية، وهو معدل أقل بكثير من بعض الدول المجاورة.[141] كان من الصعب حساب معدلات وفيات الأمهات تاريخياً، مما أدى إلى الاعتماد على مؤشرات غير مباشرة، مثل مستويات الرعاية قبل الولادة وبعد الولادة وفي مرحلة النفاس: إن 98,9% من الأمهات حصلن على الرعاية أثناء الحمل التي يقدمها مهنيون صحيون في عام 2006. وكان متوسط عدد زيارات الرعاية الصحية أثناء الحمل 7.8.[142] وفي عام 2006، كانت نسبة الولادات التي تمت في مرافق صحية 97%.[143] وفي دراسة حديثة، أفاد ثلث من شملهم الاستطلاع بأن الآباء أو الأزواج اتخذوا القرار فيما يتعلق بحصول أنثى من أفراد الأسرة على الرعاية الصحية.[144]

إن أوضاع الاحتلال الطويل الأمد والنزاع الداخلي الأخير بين الفلسطينيين تترتب عليها آثار شديدة الوقع على صحة السكان، وتتطلب تغيير الطريقة التي يتم بها التعامل مع المؤشرات الصحية. فالتعرض المستمر للتهديدات في أوضاع النزاع هو في حد ذاته عامل حاسم ومحدد للحالة الصحية، ويمكن أن يؤدي إلى الإصابة بالأمراض.[145] لذا فلا بد أن تستكمل المؤشرات التقليدية بتوثيق للتجارب الحياتية والتصورات عن الصحة ونوعية الحياة.[146]

6-2 التعليم

تبلغ نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الراشدين في الأرض الفلسطينية المحتلة 94,1%: ويلاحظ أن معدلات معرفة القراءة والكتابة بين السكان اللاجئين، خلافاً لمستويات الفقر والبطالة، هي نفسها بل كانت أفضل من تلك الخاصة بغير اللاجئين: 5,7% من اللاجئين في عمر 15 سنة وما فوق لا يعرفون القراءة والكتابة مقابل 6,5% من غير اللاجئين.[147] بالنسبة للعام الدراسي 2007/2008، بلغ عدد التلاميذ في المدارس 1,1 مليون، منهم 549,000 من الذكور و549,000 من الإناث.[148]

> الاحتلال العسكري هو كبح آخر ملموس لحق الإنسان في التعليم، والمثال الأكثر فظاعة يجري في النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني.[149]

كشفت دراسة في ست محافظات في الأرض الفلسطينية المحتلة أن «المعلمين والإداريين يعتقدون أن نوعية التعليم الذي يمكن أن يقدمونه يتعرض للتآكل».[150] وقد ترتب على الإجراءات العسكرية الإسرائيلية تكاليف فادحة على نظام التعليم: فالأضرار التي لحقت بالبنى التحتية وحدها بلغت أكثر من 5 ملايين دولار أمريكي في عام 2005.[151] وخلال العملية الأخيرة الرصاص المصبوب في 2008–2009، وفي أقل من شهر واحد، دمرت 10 مدارس وتضررت

[141] UNDP, Human Development Report Country Factsheet (2007/2008) available at http://hdrstats.undp.org/countries/country_fact_sheets/cty_fs_PSE.html.

[142] PCBS (1994-2007) 'MDG Indicators Data in Palestine'.

[143] UNICEF (2006) 'At a Glance: Occupied Palestinian Territories' Statistics.

[144] UNIFEM (2009) 'Voicing the needs of Women and Men in Gaza Beyond the Aftermath of the 23 day Israeli Military Operations'.

[145] Giacaman et al. (2009) 'Health status and health services in the occupied Palestinian territory' Lancet 373: 837-49.

[146] انظر الفصل الثالث.

[147] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008)، "تقرير خاص بمناسبة الذكرى الستين للنكبة"، 15 أيار/ مايو 2008.

[148] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008)، "تقرير خاص بمناسبة الذكرى الستين للنكبة"، 15 أيار/ مايو 2008.

[149] Villalobos, Munoz (2005) ' Report of the UN Special Rapporteur on the Right to Education', E/CN.4/2005.

[150] Save the Children cited in Susan Nicolai (2007) 'Fragmented Foundations: education and chronic crisis in the Occupied Palestinian Territory', UNESCO International Institute for Educational Planning, Save the Children UK.

[151] Susan Nicolai (2007) 'Fragmented Foundations: education and chronic crisis in the Occupied Palestinian Territory', UNESCO International Institute for Educational Planning, Save the Children UK.

168، ودمرت ثلاث جامعات/ كليات وتضررت 14 أخرى؛[152] وسقط 164 طالباً و12 مدرساً قتلى، فيما أصيب 454 طالباً و5 معلمين بجروح.[153] حتى قبل الاجتياح، كانت معظم المدارس تعمل في مناوبتين أو ثلاث لتلبية احتياجات الطلبة. وبالمثل، فإن نوعية التعليم في الضفة الغربية تتعرض للخطر بسبب عمل المدارس بنظام مناوبتين، تعقد الأولى في الصباح والثانية بعد الظهر.

توجد عشر جامعات في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ واحدة من القطاع الخاص، وتسع عامة. تتواجد سبع منها في الضفة الغربية وثلاث في قطاع غزة. في عام 2005، كان هناك 76,650 طالباً في الجامعات موزعين بالتساوي تقريباً بين المناطق، مع نسبة من الإناث أعلى من الذكور: 40250 / 36400.[154] وبلغ عدد الخريجين 9927 لعام 2005: بواقع 5891 في الضفة الغربية و4036 في قطاع غزة؛ منهم 5530 من الإناث و4397 من الذكور، 34% درسوا العلوم الاجتماعية وإدارة الأعمال والقانون؛ و25% التربية؛ و16% العلوم الإنسانية والفنون؛ و10% العلوم، و9% الهندسة والصناعة والبناء؛ و6% الصحة والرعاية الاجتماعية؛ و1% الزراعة والطب البيطري. كما تدير وزارة العمل 12 مركزاً للتدريب المهني: 8 منها في الضفة الغربية و4 في قطاع غزة، وحوالي 55% من خريجي هذه المراكز هم من الإناث. وتدير الأونروا مركزي تدريب مهني، في حين أن عدداً من المنظمات الأهلية والدينية والجمعيات الخيرية تدير أيضاً عدداً من مراكز التدريب المهني.

سادت في العقد الماضي بعض الاتجاهات الإيجابية في الحد من التفاوت بين الجنسين في النظام التعليمي الفلسطيني، وتشير التوقعات إلى أن هذا الاتجاه الإيجابي من المحتمل أن يستمر، حيث أن البنات المسجلات في المرحلة الابتدائية في نظام التعليم الرسمي الآن يزدن عدداً عن البنين.[155] وفي حين أن الفتيات في بعض الأحيان ينقطعن عن الدراسة من أجل الزواج في سنوات المراهقة، فإن الأولاد أكثر عرضة لترك المدرسة في وقت مبكر لكي يعملون ويساهمون في توفير الدخل لأسرهم، وخاصة خلال فترات ارتفاع مستويات الفقر والبطالة.[156] إن الزيادة في مستويات تعليم المرأة لا تنعكس في زيادة مشابهة في مشاركة المرأة في الوظائف المهنية. وهكذا، فإن الخطوات الواسعة في مجال التعليم تحتاج إلى تعزيز عن طريق الإصلاح المؤسسي والوعي بالمساواة بين الجنسين في قطاع العمالة، ولا سيما عندما تكون هناك سيادة الدولة.

على الرغم من التحسن في المشاركة في التعليم، فقد وجهت انتقادات إلى نوعية نظام التعليم، وخاصة من منطلق أنه لا يعد الخريجين لسوق العمل المستقبلي على النحو الكافي. وكشف تقرير أجري بتكليف من منظمة اليونسكو أن النظام التربوي الفلسطيني لا يفعل ما يكفي لتعزيز التعلم النشط، وتقدم امتحانات التوجيهية العامة مثالاً كلاسيكياً على الامتحان القائم على أساس الحفظ عن ظهر قلب.[157]

[152] Report of the Independent Fact Finding Committee on Gaza: No Safe Place (2009) League of Arab States, 30 Apr. 2009.

[153] The Palestinian National Early Recovery and Reconstruction Plan for Gaza 2009-2010, International Conference of the Palestinian Economy for the Reconstruction of Gaza, Sharm El-Sheikh, Arab Republic of Egypt, 2 Mar. 2009.

[154] كل الأرقام عن التعليم العالي مأخوذة من:
European Training Foundation (2006) 'Human Resources Development and its Links to the Labour Market in the West Bank and Gaza Strip'.

[155] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005) "المرأة والرجل في فلسطين – قضايا وإحصاءات، 2005"، مقتبس عن:
Human Rights Watch (2006) 'A Question of Security: Violence against Palestinian Women and Girls', Nov. 2006.

[156] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005) "المرأة والرجل في فلسطين – قضايا وإحصاءات، 2005"، مقتبس عن:
Human Rights Watch (2006) 'A Question of Security: Violence against Palestinian Women and Girls', Nov. 2006.

[157] Susan Nicolai (2007) 'Fragmented Foundations: education and chronic crisis in the Occupied Palestinian Territory', UNESCO International Institute for Educational Planning, Save the Children UK.

7-2 تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين

على الرغم من بعض التحسن في وضع المرأة الفلسطينية على مدى العقود القليلة الماضية، فهي لا تزال أسوأ حالاً من الرجال بكل المقاييس تقريباً.[158]

تواجه النساء والفتيات الفلسطينيات في الأرض الفلسطينية المحتلة تمييزاً مؤسسياً وقانونيا واجتماعيا راسخاً. يقوم النظام القضائي على مستويين: (ا) المحاكم التي ترافع في القضايا المدنية والجنائية، (ب) والمحاكم الشرعية التي تنظر في الأحوال الشخصية وقانون الأسرة. تعد القوانين، في جميع المجتمعات، الأداة الأساسية التي من خلالها ينظم المجتمع ويراقب أعمال العنف في الوقت الذي يوفر الإطار المعياري الذي تتشكل من خلاله السلوكيات الاجتماعية والثقافية. والإطار القانوني الحالي في الأرض الفلسطينية المحتلة هو أحد أهم المعوقات لتحقيق المساواة بين الجنسين. وفيما يلي قضايا تدل على مستوى التمييز بين الجنسين المتأصل في القانون الفلسطيني.

الزواج والطلاق: في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، يسمح الزواج للإناث عند بلوغ عمر 15 سنة والذكور عند 16 سنة. وتحتاج المرأة لكي تتزوج أن تحصل على إذن من ولي أمرها الرجل. ومن الناحية القانونية، يحق للرجل تطليق زوجته من جانب واحد وشفهياً، في حين يطلب من المرأة استخدام نظام المحاكم في حال طلب الطلاق.

حضانة الأطفال: يحق للمرأة المطلقة الاحتفاظ بحضانة أطفالها حتى بلوغهم سن التاسعة فقط.

الزنا: النظام القانوني المطبق في قطاع غزة يفرض عقوبات أقسى على المرأة الزانية (سنتان)[159] مما يفرضه على الرجل الزاني (6 أشهر).[160] شروط الإثبات هي أيضا غير متوازنة: فبينما قد تعاقب المرأة على ارتكاب الزنا في أي مكان، فإن تهمة الزنا توجه إلى الذكور فقط إذا ارتكب في منزل الزوجية.[161]

الاغتصاب: ينص القانون الساري في الضفة الغربية على عقوبة زيادة «بنسبة الثلث أو النص» إذا كانت ضحية الاغتصاب عذراء.[162] أما القانون الساري في قطاع غزة فلا يميز بين الضحية العذراء وغير العذراء، والحد الأقصى للعقوبة التي تفرض لجريمة الاغتصاب هي 14 عاماً.[163] والقوانين السارية في كل من الضفة الغربية[164] وقطاع غزة[165] تعفي مرتكبي الاغتصاب الذين يتزوجون ضحاياهم من أية مسؤولية جنائية، مما يتشكل انتهاكاً لكرامة المرأة وحرية الاختيار.[166] كما لا يعترف القانونان باغتصاب الزوجة.

سفاح القربى: في قطاع غزة، يسمح للرجال والنساء بتقديم الادعاء بسفاح القربى.[167] أما القانون المطبق في الضفة الغربية فيحرم الأطفال الذين يقعون ضحايا للاعتداءات الجنسية من الحق في تقديم الشكوى؛[168] إذ أن أفراد الأسرة من الذكور يمنحون فقط الحق في الادعاء بسفاح القربى نيابة عن القاصرين.

قتل النساء / جرائم الشرف: في الضفة الغربية، ينص القانون على تخفيف العقوبة بالنسبة لمرتكب الجريمة الذي يرتكب جريمته في «سورة من الغضب».[169] وهذا ينطبق أيضا على الرجال الذين يقتلون قريباتهم في «ظروف مشبوهة».[170] إن الأحكام القانونية

[158] Human Rights Watch (2006) 'A Question of Security: Violence Against Palestinian Women and Girls', Nov. 2006

[159] قانون العقوبات المصري رقم 85 (1936)، المادة 274.

[160] قانون العقوبات المصري رقم 85 (1936)، المادة 277.

[161] قانون العقوبات المصري رقم 85 (1936)، المادة 274.

[162] قانون العقوبات الأردني رقم 16 (1960)، المادة 301.

[163] قانون العقوبات المصري رقم 85 (1936)، المادة 152 (1).

[164] قانون العقوبات الأردني رقم 16 (1960)، المادة 308.

[165] قانون العقوبات المصري رقم 85 (1936)، المادة 291.

[166] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مقابلة مع فدوى خضر، مدير عام جمعية تنمية المرأة الريفية، رام الله، 22 كانون الأول/ ديسمبر 2008.

[167] قانون العقوبات المصري رقم 85 (1936)، المادة 155.

[168] قانون العقوبات الأردني رقم 16 (1960)، المادة 286.

[169] قانون العقوبات الأردني رقم 16 (1960)، المادة 98.

[170] Nadera Shalhoub-Kevorkian (2004) 'Mapping and Analyzing the Landscape of Femicide in Palestinian Society', Women's Centre for Legal Aid and Counselling, 64.

المبينة أعلاه تتعارض مع المادتين 9 و10 من القانون الأساسي الفلسطيني.[171]

لقد أعرب رئيس مجلس القضاء الأعلى في الأرض الفلسطينية المحتلة، من بين آخرين، عن الحاجة إلى إصلاح هذه القوانين.[172] ويتطلب الإصلاح القانوني أيضاً اتباع إجراءات كافية في التحقيقات والملاحقة القضائية وآليات التنفيذ. وتحقيقا لهذه الغاية، تم تعزيز قدرة الشرطة منذ عام 2005 إلى حد ما.[173] ومع ذلك، فمع أن هناك وحدة خاصة للشرطة النسائية، إلا أن الأغلبية الساحقة القضاة من الذكور: فقد أشار الجهاز المركزي للإحصاء في عام 2008 إلى أن الإناث يشكلن 12% فقط من القضاة و11% من المدعين العامين.[174]

يقع النساء والرجال ضحايا للعنف في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك، فالنساء يمثلن أبرز ضحايا العنف الأسري. على سبيل المثال، حددت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن 18 جريمة شرف في عام 2007.[175] ودحضاً للفكرة القائلة بأن ممارسة القتل دفاعاً عن الشرف هي ظاهرة خاصة بالمجتمع المسلم، من المهم أن نلاحظ أن العديد من النساء اللواتي قتلن كن مسيحيات. وكانت القرى هي التي شهدت أعلى نسبة من هذه الجرائم.[176] في المقابل، فإن الضحايا الرئيسيين لعنف المستوطنين والجيش الإسرائيلي هم من الذكور الشباب، إذ يشكلون 94% من الشهداء الفلسطينيين و99% من مجموع من سجنوا منذ عام 2000.[177]

طرأ ارتفاع في معدل حالات التحرش بالنساء في الشوارع التي بلغت عنها النساء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي عام 2005، بلغ عن 105 حالات اغتصاب وشروع في الاغتصاب و2916 جريمة تنطوي على «تهديد وإهانة» للنساء.[178] وذكرت مؤسسة حقوق الإنسان Human Rights Watch أن 27 شخصاً كانوا يقضون عقوبة السجن بتهمة الاغتصاب عام 2005 بالإضافة إلى الإدانة في قضيتين.[179] بالإضافة إلى ذلك، وكما هو الحال في جميع البلدان، فمن المرجح أن الكثير من حالات الاغتصاب والشروع في الاغتصاب والاعتداء لم يبلغ عنها. كما يمكن أن تكون مثل هذه الحالات قد تم حلها عن طريق القانون العرفي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

أيد بحث ميداني صدر مؤخراً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبقوة، إعادة النظر في مجموعة القوانين من أجل تعزيز مساواة المرأة. وقال ما يزيد عن 70–80% من المشاركين أنه ينبغي أن تتم معاملة المرأة على قدم المساواة مع الرجل أمام المحاكم أو في القانون أو في المنزل أو في العمل.[180] فالعديد من مشاريع القوانين المقدمة من مختلف الحكومات بقيادة حركة فتح لم يكن لديها أي وعي واضح بحقوق الإنسان للمرأة (ومعظم قضايا حقوق الإنسان الأخرى). ومع ذلك، فإن جميع القوانين التي أقرها

[171] المادة 9: الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة. المادة 10: 1. حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام. 2. تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان.

[172] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مقابلة مع عيسى أبو شرار، رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس المحكمة العليا الفلسطينية، رام الله، 22 كانون الأول/ ديسمبر 2008.

[173] Institute of Women's Studies, Birzeit University (2008) 'The Impact of Israeli Mobility Restrictions and Violence on Gender Relations in Palestinian Society: 2000-2007'.

[174] Institute of Women's Studies, Birzeit University (2008) 'The Impact of Israeli Mobility Restrictions and Violence on Gender Relations in Palestinian Society: 2000-2007'.

[175] Institute of Women's Studies, Birzeit University (2008) 'The Impact of Israeli Mobility Restrictions and Violence on Gender Relations in Palestinian Society: 2000-2007'.

[176] Institute of Women's Studies, Birzeit University (2008) 'The Impact of Israeli Mobility Restrictions and Violence on Gender Relations in Palestinian Society: 2000-2007'.

[177] Institute of Women's Studies, Birzeit University (2008) 'The Impact of Israeli Mobility Restrictions and Violence on Gender Relations in Palestinian Society: 2000-2007'.

[178] PCBS cited in Institute of Women's Studies, Birzeit University (2008) 'The Impact of Israeli Mobility Restrictions and Violence on Gender Relations in Palestinian Society: 2000-2007'.

[179] Human Rights Watch (2006) 'A Question of Security: Violence against Palestinian Women and Girls', Nov. 2006.

[180] UNDP (2009) 'Palestinian Perception toward the Human Security Situation in the occupied Palestinian territory'.

المجلس التشريعي مناصرة للنساء نسبياً بسبب الضغط الاستراتيجي والمركز من قبل الحركة النسائية.

وقد بدأت تصدر بالفعل لغة جديدة وبشكل جلي عن الوزارات في الحكومة الحالية. فخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2009-2011 تركز بصفة خاصة على النساء والشباب، كما يفعل برنامج حكومة سلام فياض رقم 13 (فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، الخطة الوطنية 2011-2013)، والتي تنظر إلى قضايا النوع لاجتماعي والشباب كاستراتيجيات متقاطعة عبر كافة القطاعات. وعلاوة على ذلك، فتوجد في الحكومة الحالية خمس وزيرات من أصل 21 وزيراً. وفي 8 آذار/ مارس 2009، وقع الرئيس عباس على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وتتبنى جميع الأحزاب السياسية الرئيسية نظام حصص (كوتا) للنساء في مجالس إدارتها. وأخيراً وليس آخراً، تم تأسيس نظام حصص (كوتا) لزيادة مشاركة المرأة في البرلمان (تبلغ اليوم 13%) وفي المجالس المحلية.[181]

8-2 البيئة

تعد المياه واحدة من أصعب القضايا التي تؤثر على استقرار البيئة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية 2006 على الصعيد العالمي إلى أن نصيب الفرد الفلسطيني من المياه، وبخاصة في غزة، يمثل أحد أعلى مستويات ندرة المياه في العالم، ويساهم في حدوث هذه ة الندرة كل من نقص المياه وأسلوب إدارة المياه المشتركة.[182] إن مستوى عدم التكافؤ بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة في المشاركة في طبقات المياه الجوفية أسفل الضفة الغربية بالغ الوضوح: فمتوسط نصيب الفرد من استخدام المياه من قبل المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية هو نحو تسع مرات أعلى من الفلسطينيين.[183]

وفي حين توجد 13% فقط من جميع الآبار في الضفة الغربية، يعمل المستوطنون على استخراج ما يصل إلى 53% من المياه الجوفية.[184]

توضح إدارة مستودعات المياه الجوفية الغربية والساحلية أصل المشكلة. حيث يعد المستودع الغربي للمياه الجوفية، وهو جزء من حوض نهر الأردن، بمثابة المصدر الوحيد والأكثر أهمية للمياه المتجددة للأرض الفلسطينية المحتلة. وتتم إعادة تغذية ما يقرب من ثلاثة أرباع طبقات المياه الجوفية بهذا المستودع في الضفة الغربية، كما أنها تتدفق من الضفة الغربية نحو ساحل إسرائيل. وأغلب هذه المياه لا تُستخدم من قبل الفلسطينيين. ويرجع أحد الأسباب إلى التنظيم الصارم لعدد وعمق الآبار. إن نسبة حصول الفلسطينيين على مصادر المياه في الضفة الغربية هو ربع ما يحصل عليه الإسرائيليون، كما أنه آخذ في الانخفاض.[185] هناك مشاكل مماثلة مع المياه من الحوض الساحلي، والتي بالكاد تصل إلى قطاع غزة بسبب ارتفاع معدلات الاستخراج على الجانب الإسرائيلي.

يقدر أن الإفراط في استخراج المياه من الحوض الساحلي - إلى ما يقرب من ضعف الحد المستدام في عام 2000 - يصل الآن إلى مستويات خطيرة.[186] فنسبة 5% إلى 10% فقط من المياه الجوفية تقدم نوعية جيدة لمياه الشرب.[187] ويمثل انخفاض منسوب المياه الجوفية، إلى جانب زيادة الملوحة عبر مياه البحر والتلوث الناجم عن تسرب مياه الصرف الصحي، تهديداً لكل من نوعية وكمية المياه المتاحة. وتضم الملوثات الرئيسية لموارد المياه في قطاع غزة النيترات والكلوريد والملوحة، ويحتمل أن تضم أيضاً بكتيريا العصيات المعوية البرازية والمكورات العقدية

[181] UNDP (2009) 'Gendered Impacts of Violence, Insecurity and Disintegration in Palestine' Unpublished draft, 10 Sep. 2009.

[182] UNDP (2006) 'Beyond scarcity: Power, poverty and the global water crisis', Human Development Report.

[183] UNDP (2006) 'Beyond scarcity: Power, poverty and the global water crisis', Human Development Report.

[184] UNDP (2006) 'Beyond scarcity: Power, poverty and the global water crisis', Human Development Report.

[185] World Bank (2009) 'West Bank and Gaza Assessment of Restrictions on Palestinian Water Development', Apr. 2009.

[186] B'Tselem (2000) 'Thirsty for a Solution: The Water Crisis in the Occupied Territories and its Resolution in the Final-Status Agreement, Position Paper', 10.

[187] World Bank (2009) 'West Bank and Gaza Assessment of Restrictions on Palestinian Water Development', Apr. 2009.

البرازية (streptococcus).[188] وتؤكد مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين أن معدلات التلوث الحالية هي أربع مرات أعلى من أرقام عام 2005.[189] وتتضمن دواعي القلق بخصوص الصحة العامة نتيجة لهذا التلوث انتشار الأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الحادة والمزمنة مثل التهاب الكبد الوبائي أ والإسهال والكوليرا. وتتعرض الضفة الغربية أيضاً للخطر بسبب الملوثات.

في عام 2009، لم تكن ثلث المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية مرتبطة بشبكات المياه: فخمس السكان في الشمال لا تصلهم الخدمة، وما يقرب من نصف المجتمعات في الجنوب لا تزال غير مرتبطة بها.[190] وتعد محافظات نابلس وجنين وطوباس في الشمال الأكثر حرماناً من الخدمات. وفي الجنوب، تفتقر حوالي 60% من المجتمعات المحلية في محافظة الخليل من القدرة على الوصول على المياه.[191] ويضطر أولئك الذين لا تخدمهم شبكات المياه لدفع سعر أعلى للمياه على الرغم من حقيقة أنهم يعيشون في عدد من أفقر المناطق في الأرض الفلسطينية المحتلة: فتكاليف المياه من مصادر غير شبكة المياه تصل إلى أربع مرات أكثر من تكلفة مياه الشبكات.[192] وقد كشفت دراسة أجرتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن مستوى تلوث مياه الصهاريج في محافظتي نابلس والخليل كان 38% من مستوى الصفر لبكتيريا العصيات المعوية البرازية وبلغ المستوى 80% من مستوى الصفر لبكتيريا العصيات المعوية البرازية بالنسبة لمياه الأنابيب.[193] وفي حين أن التغطية بإمدادات المياه في قطاع غزة تبدو أفضل منها في الضفة الغربية، حيث وصلت خدمات المياه إلى جميع المجتمعات و98% من السكان في عام 2005،[194] إلا أن نوعية المياه ومدى الثقة في توفرها سيئة للغاية، ويعود انخفاض الثقة بتوفر المياه إلى انقطاع التيار الكهربائي وعدم توفر قطع الغيار نتيجة للحصار وتدمير البنية التحتية بعد عملية الرصاص المصبوب.

الصورة 2: فتيان يجمعون المياه

المصدر: منظمة بتسيلم

[188] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مقابلة مع عبد الرحمن التميمي، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، 21 كانون الأول/ ديسمبر 2008.

[189] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مقابلة مع عبد الرحمن التميمي، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، 21 كانون الأول/ ديسمبر 2008.

[190] World Bank (2009) 'West Bank and Gaza Assessment of Restrictions on Palestinian Water Development', Apr. 2009.

[191] World Bank (2009) 'West Bank and Gaza Assessment of Restrictions on Palestinian Water Development', Apr. 2009.

[192] World Bank (2009) 'West Bank and Gaza Assessment of Restrictions on Palestinian Water Development', Apr. 2009.

[193] USAID cited in World Bank (2009) 'West Bank and Gaza Assessment of Restrictions on Palestinian Water Development', Apr. 2009.

[194] World Bank (2009) 'West Bank and Gaza Assessment of Restrictions on Palestinian Water Development', Apr. 2009.

يقدر أن هناك 25 مليون متر مكعب من مياه الصرف غير المعالجة تصرف في البيئة كل سنة في أكثر من 350 موقعاً في الضفة الغربية.[195] بالإضافة إلى ذلك، يعتمد 69% من الفلسطينيين في الضفة الغربية على الحفر الامتصاصية.[196] ويبدو الفلسطينيين في قطاع غزة في وضع أفضل من حيث ارتباط بشبكات الصرف الصحي؛ حيث تشير البيانات إلى أن 60% من الأسر تتصل بشبكة صرف صحي.[197] ومع ذلك، فإن الطاقة الاستيعابية لمحطات المعالجة تنخفض كثيراً، وبقيت غير قادرة على العمل لبعض الوقت نتيجة للحصار المفروض على قطع الغيار والكهرباء والموارد البشرية. وفي آذار/ مارس 2007، أدى انهيار حافة محطة معالجة مياه الصرف في بلدة بيت لاهيا إلى غمر إحدى القرى في شمال قطاع غزة بمياه المجاري، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وتشريد ما يقرب من 2000 آخرين.[198] وفي 10 كانون الثاني/ يناير 2008، حذرت سلطة المياه الفلسطينية من أنه في ظل الأعمال العسكرية والحصار المستمر، قد تفيض أربعة ملايين متر مكعب من مياه الصرف الصحي المخزونة في آبار عميقة بالقرب من أم النصر مرة أخرى، وهذه المرة سيهدد ذلك 15000 شخص ومساحات شاسعة من الأراضي الزراعية.[199] بالإضافة إلى ذلك، يتم ضخ 69 مليون لتر من مياه الصرف الصحي المعالجة جزئياً أو غير المعالجة كلياً في البحر الأبيض المتوسط مباشرة.[200] البحر الأبيض المتوسط هو مورد مشترك يجري تلويثه نتيجة للنزاع؛ وهذه المسألة ينبغي أن ينظر إليها على أنها أزمة إقليمية تعني جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط.

تشكل المستوطنات أيضاً عدداً من دواعي القلق البيئية للفلسطينيين، حيث تقوم بتصريف مياه المجاري الخام في الضفة الغربية. يعد وادي فوكين مثالاً على ذلك، حيث تسمح مستوطنة بيت إيليا بتدفق مياه المجاري الخام في أيام السبت عندما لا يعمل المستوطنون المتدينون.[201] بالإضافة إلى ذلك، ترفض إسرائيل إعطاء تصاريح لإقامة محطات معالجة المياه والنفايات إلا بشرط مسبق هو أن تكون متصلة بالمستوطنات.

وقد دأبت بلدية القدس على إهمال الاستثمار في البنية التحتية للفلسطينيين، وخاصة في مجال المياه والصرف الصحي. وتوجد قرابة 90% من جميع أنابيب الصرف الصحي وخطوط الكهرباء والطرق والأرصفة في القدس الغربية، تاركة العديد من الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية دون أنظمة للصرف الصحي والكهرباء والطرق المعبدة.[202] وهناك مناطق فلسطينية كاملة لا ترتبط بنظام الصرف الصحي (يبلغ النقص في خطوط المجاري الرئيسية 70 كيلومتراً). وبالمثل، لا يتوفر لما يزيد عن 160 ألفاً من السكان الفلسطينيين مصدر قانوني للمياه، مما يضطرهم إلى إقامة وصلات «غير قانونية» بشبكات مياه البلدية أو العيش باستخدام المياه العذبة التي يتم شراؤها من شركات خاصة.[203]

[195] World Bank (2009) 'West Bank and Gaza Assessment of Restrictions on Palestinian Water Development', Apr. 2009.

[196] PCBS cited in World Bank (2009) 'West Bank and Gaza Assessment of Restrictions on Palestinian Water Development', Apr. 2009.

[197] World Bank (2009) 'West Bank and Gaza Assessment of Restrictions on Palestinian Water Development', Apr. 2009.

[198] UNFPA (2007) UNFPA Assist Displaced Families in the Gaza Strip', Dispatch, 27 Apr. 2007.

[199] وكالة معاً الإخبارية، 10 كانون الثاني/ يناير، متاح على: http://www.maannews.net/en/index.php?opr=ShowDetails&ID=34834.

[200] ICRC (2009) 'Gaza: 1.5 million people trapped in despair'.

[201] World Bank (2009) 'West Bank and Gaza Assessment of Restrictions on Palestinian Water Development, Apr. 2009.

[202] B'Tselem, Neglect of Infrastructure and Services in Palestinian Neighborhoods in East Jerusalem, http://www.btselem.org/english/Jerusalem/Infrastructure_and_Services.asp

[203] The Association of Civil Rights in Israel, The State of Human Rights in East Jerusalem, May 2009, 40.

9-2 الخلاصة

ينال العديد من الفلسطينيين ما يكفي من المساعدات الغذائية لإعالة أنفسهم (أي أن حقهم في الغذاء مستوفى)، ولكن بما أنهم غير قادرين (بسبب عوائق اقتصادية) على كسب ما يكفي من المال لإطعام أنفسهم، فهم يبقون في حالة من التبعية. وهذا ليس فقر عدم الكفاية ولكنه فقر الضعف.

بدو أن هناك علاقة بين درجة مسؤولية السلطة الفلسطينية عن قطاع ما ومدى التقدم الذي يحرز فيه. ويقدم التعليم ونظام الرعاية الصحية أمثلة جيدة على المجالات التي منح فيها الفلسطينيون الفرصة السانحة فحققوا تقدماً. وعلى النقيض من ذلك، فإن الاقتصاد الوطني قد ضعف باستمرار خلال فترة التقرير بسبب السيطرة الإسرائيلية الصارمة. وعلى الرغم من التحسينات في مجال تعليم المرأة، هناك القليل من الأدلة على التحسن في مدى تمكينها الاجتماعي والاقتصادي والقانوني. كما لم تتم المحافظة على زيادة مشاركة المرأة في المجتمع المدني بالنظر إلى دورها القيادي في حركات المقاومة الشعبية خلال الانتفاضة الأولى. ومنذ الانتفاضة الثانية وإلى يومنا هذا، تتعرض المكاسب الصغيرة التي حققتها القائدات النسويات على المستوى الشعبي إلى التلاشي.

من الواضح جداً أنه ما لم تتاح للفلسطينيين السيطرة الاقتصادية والبيئية، وتحديداً السيطرة على السياسة الاقتصادية الكلية والتجارة وموارد الرزق وموارد المياه والحدود، فستبقى التنمية المستدامة أمراً بعيد المنال. لقد تم تحقيق مكاسب صغيرة ويجب أن يستمر العمل على تحقيق المزيد. فيجب أن يستمر التقدم في مجال التعليم والصحة. ويمثل تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين أحد المجالات التي يمكن إحراز تقدم فيها خارج نطاق الاحتلال. وبالمثل، فإن تعبئة وتمكين الشباب هي مسألة يمكن ويجب أن تكون لها الأولوية.

يستكشف الفصل التالي التفتيت الجغرافي والاستقطاب السياسي خلال فترة التقرير، من منطلق أن هذه القضايا تكتسب أهمية حاسمة في فهم اعتبارات الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

3

التفتيت الجغرافي والاستقطاب السياسي

1-3 مقدمة

كان التفكك الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة واضحاً منذ عام 1967. وقد يكون ضم القدس إلى بلدية القدس الموسعة من قبل الكنيست الإسرائيلي في العام 1980 مثلاً صارخاً ومبكراً على ذلك، وهو عمل أعلن قرار مجلس الأمن رقم 478 (1980) أنه غير قانوني.[204] اتخذ تقسيم الأرض الفلسطينية المحتلة طابعاً رسمياً وفق اتفاقات أوسلو في عام 1995، عندما تم تقسيم أراضيها إلى المناطق ألف وباء وجيم في الضفة الغربية، والمناطق H-1 وH-2 في الخليل، ومناطق الأصفر والأخضر والأزرق والأبيض في قطاع غزة (حتى الانسحاب أحادي الجانب في عام 2005).[205] وتتواصل في الضفة الغربية والقدس الشرقية مصادرة الأراضي الفلسطينية من جانب إسرائيل دون هوادة مع الإعلان بأن الأرض الفلسطينية هي «أراضي دولة» يمكن بناء المستوطنات عليها وتوسيعها.[206]

[204] استنتج قرار مجلس الأمن رقم 478 أن هذه الخطوة كانت بمثابة ضم غير قانوني لأراض محتلة، وبالتالي فهي "باطلة ولاغية" – قرار مجلس الأمن الدولي رقم 478، 20 آب/ أغسطس 1980. وكان قانون القدس الأساسي قد أعلن "القدس، كاملة وموحدة، عاصمة دولة إسرائيل" – قانون أساسي: القدس، عاصمة إسرائيل، وزارة الخارجية الإسرائيلية، 30 تموز/ يوليو 1980.

[205] Halper, Jeff (2000) 'The 94 percent solution: A Matrix of Control', Middle East Report No. 216: 14-19, Autumn 2000).

[206] B'Tselem (2009) 'Land expropriation and settlements'.

تسيطر دولة إسرائيل على المجال الجوي والمياه الإقليمية والموارد الطبيعية الفلسطينية والحركة وأدوات الاقتصاد الكلي التي تمكن من الاستقلالية الاقتصادية. وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2000، كثفت إسرائيل من الإجراءات الإدارية والأمنية التي نفذت خلال الانتفاضة الأولى، والتدابير الرامية إلى الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وعزل القدس الشرقية عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة. وتتحكم إسرائيل، من خلال نظام قانوني وبيروقراطي إداري معقد، في الحركة والتنقل بين المدن والقرى المحيطة بها ومحافظات الضفة الغربية. هذا النظام، جنبا إلى جنب مع الإجراءات المفروضة على الأرض الفلسطينية، مثل المستوطنات والجدار ونقاط التفتيش وعمليات الإغلاق، تحد من جميع أشكال الحركة والتنقل. كما أن إسرائيل تعزل منطقة الأغوار عن بقية الضفة الغربية وتعلنها منطقة عسكرية مغلقة. وهذا التحديد، جنباً إلى جنب مع العزلة المفروضة على قطاع غزة، قد وضعت جميع الحدود الدولية للأرض الفلسطينية المحتلة تحت السيطرة الإسرائيلية.

تأثر التواصل الفلسطيني السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بشدة من نظم الإغلاق والقيود المفروضة على مناطق غير متواصلة في الأصل.[207] وتمثلت إحدى أشد العواقب المدمرة بنمو وتصعيد الانقسام السياسي الداخلي الذي بموجبه تسيطر حركة فتح فعلياً على الضفة الغربية وحماس على قطاع غزة. ثمة عدد من العوامل الداخلية والخارجية المساهمة في الانقسام السياسي الحاد الأخير في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولكن عدم وجود اتصال جغرافي يجعل المصالحة المحتملة صعبة بشكل استثنائي.

يتناول هذا الفصل، في البداية، التدابير الإدارية التي تسهم في تفتيت الأرض الفلسطينية المحتلة، قبل أن ينتقل إلى الإجراءات المادية، مثل المستوطنات غير الشرعية، والجدار في الضفة الغربية، والحصار حول قطاع غزة. وسيتم تقييم الضم الإداري والجغرافي للقدس الشرقية بالأمر الواقع بشكل منفصل. أخيراً، سيتم استعراض العوامل التي أدت إلى الاستقطاب السياسي الحالي وتقييم المنظور الفلسطيني بخصوص هذا التحدي وآثاره.

2-3 بنية الاحتلال والتفتيت الجغرافي

إن أكثر ما يوضح تفتيت الأرض الفلسطينية المحتلة هو حبس السكان في جيوب جغرافية معزولة تفتقر للتواصل الإقليمي والاقتصادي والمؤسسي.[208] وتمارس سلطة الاحتلال، من خلال مختلف الوسائل، سيطرة فعلية على هذه الجيوب والعلاقات بينها.[209] وقد فصلت إسرائيل بشكل منهجي المجتمعات الفلسطينية إلى سلسلة من الأرخبيلات (أو ما يشار إليها بالجزر المعزولة والجيوب والكانتونات والبانتوستانات) في إطار ترتيب يشار إليه بأنه «أحد أشد أنظمة السيطرة المكثفة على الأراضي التي تم إيجادها حتى الآن».[210] ومن خلال القيود الثقيلة على حركة الناس والبضائع، تسيطر دولة إسرائيل على تكرار وفترات وأنواع التفاعل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التي يمكن أن تحدث فيما بين هذه الجيوب.

[207] انظر الفصل الرابع للمزيد من التفاصيل.

[208] أشار مقرر الأمم المتحدة الخاص حول الأرض الفلسطينية المحتلة إلى هذه الظاهرة على أنها "تفتيت الحياة اليومية الفلسطينية إلى كانتونات" في:
'Situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', A/63/326 25, Aug. 2008.

[209] من خلال نقاط التفتيش، على سبيل المثال. انظر الأقسام اللاحقة حول نقاط التفتيش والإغلاقات.

[210] Delaney, David (2005) 'Territory: A Short Introduction', Blackwell Publishing cited in Institute of Women's Studies, Birzeit University; World Bank (2008) 'The impact of Israeli mobility restrictions and violence on gender relations in Palestinian society: 2000-2007, Sep. 2008.

الخارطة 3: تجزئة الضفة الغربية

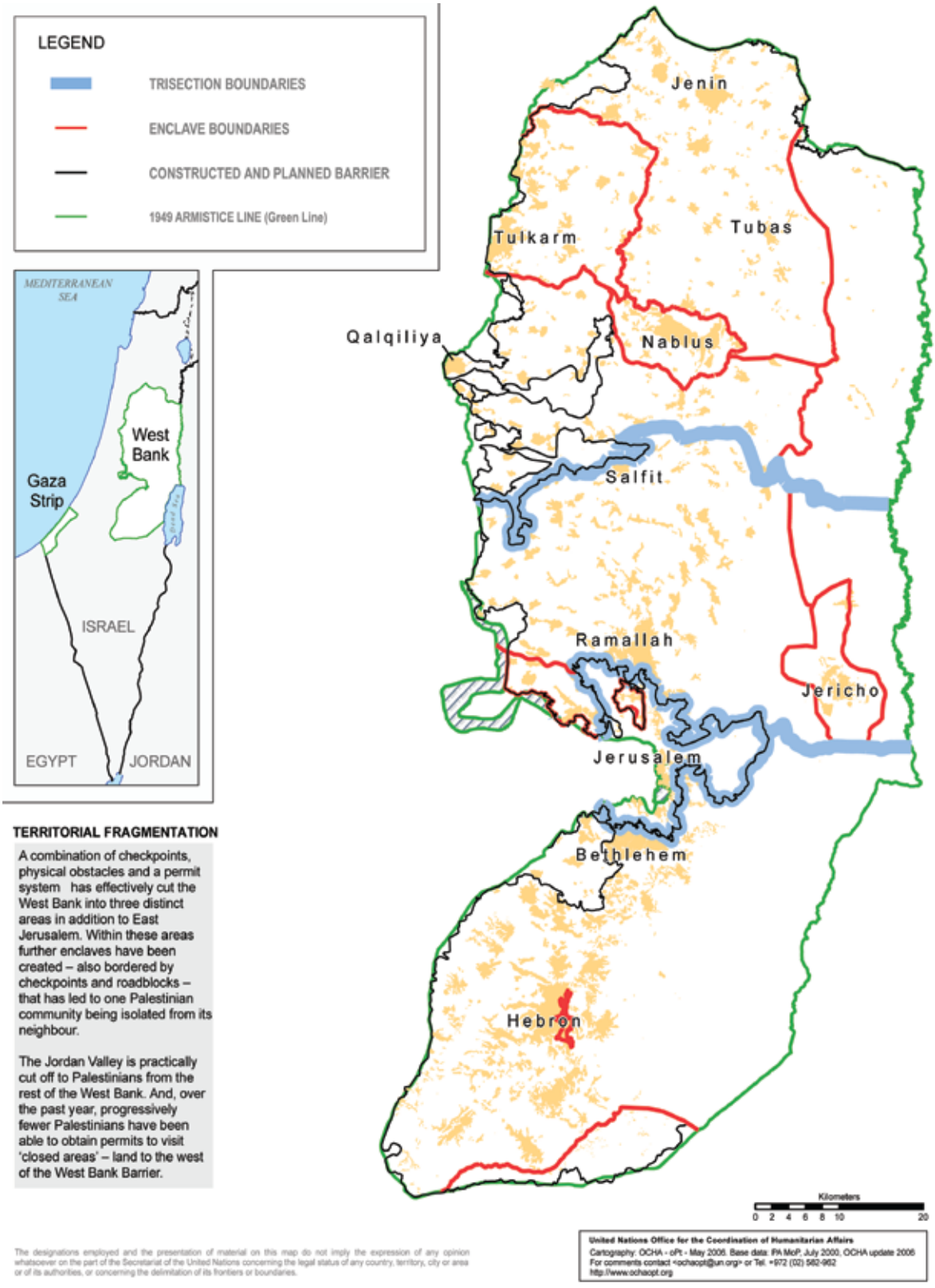

المصدر : مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة

إن اتفاقات أوسلو، على الرغم من وعدها بتحقيق السلام والأمن، قد أضفت الطابع المؤسسي بدلاً من إزالة القيود المفروضة على التنقل داخل الأرض الفلسطينية المحتلة التي فرضت لأول مرة في عام 1988.[211] وكان الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذي وقع في طابا في عام 1995، والذي يشار إليه على نطاق واسع بأنه «اتفاق أوسلو 2»، هو الذي حدد الأسس للترتيبات الإدارية والأمنية التي أصبحت راسخة الآن.[212] وقد ثبت أن الترتيبات الإدارية والأمنية الواردة في اتفاق أوسلو 2 تتناقض مع تماسك المجتمع الفلسطيني وتحقيق الأمن الإنساني أو الحكم الذاتي الفعال: واليوم، فإن تجزئة الأراضي وما ينتج عنها من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية تتفاقم أكثر بسبب عدم وضوح الجهة التي تملك المسؤوليات الإدارية والأمنية النهائية بالنسبة للأرض الفلسطينية المحتلة.

لقد قسمت أوسلو 2 الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق، لكل منها حدودها المتميزة وقواعد خاصة للإدارة والضوابط الأمنية:

- **المنطقة أ:** وتشمل جميع المناطق التي نقلت السيطرة العسكرية الإسرائيلية فيها إلى إدارة السلطة الفلسطينية، بما في ذلك المراكز السكانية الفلسطينية الرئيسية السبعة في الضفة الغربية: بيت لحم، والخليل، وجنين، وقلقيلية، ونابلس، ورام الله، وطولكرم. في هذه المناطق، تملك السلطة الفلسطينية «صلاحيات ومسؤوليات للأمن الداخلي والنظام العام».[213]
- **المنطقة ب:** وتشمل 450 من البلدات والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية. في هذه المناطق، كما هو الحال في المنطقة أ، تتحمل السلطة الفلسطينية «المسؤولية عن النظام العام للفلسطينيين». إلا أن هذه المنطقة تختلف عن المنطقة أ بأن «لإسرائيل المسؤولية العليا عن الأمن لغرض حماية الإسرائيليين ومواجهة خطر الإرهاب».[214]
- **المنطقة ج:** وتشمل الغالبية العظمى من الضفة الغربية – مأهولة أو غير مأهولة – بما في ذلك المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية لإسرائيل والمستوطنات، حيث تحتفظ إسرائيل بالمسؤولية الكاملة عن الإدارة، بما في ذلك التخطيط والعمران، والاستيلاء على الأراضي ومصادرتها وتخصيصها وتسجيلها وأمنها. المنطقة ج هي المنطقة الوحيدة المتصلة في الضفة الغربية المحتلة، وتحيط وتقسم المنطقة أ والمنطقة ب على حد سواء.[215]

كانت الترتيبات المؤقتة مصممة لكي تستمر لخمس سنوات. وقد أعيد تحديد المناطق الثلاث في اتفاق شرم الشيخ عام 1999 على النحو التالي:

> «يتعهد الجانب الإسرائيلي بما يلي فيما يتعلق بالمرحلة الأولى والمرحلة الثانية من إعادة الانتشار: يوم 5 أيلول/سبتمبر 1999، نقل 7% من المنطقة ج إلى المنطقة ب؛ في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1999، نقل 2% من المنطقة ب إلى المنطقة أ و3% من المنطقة ج إلى المنطقة ب؛ في 20 كانون الثاني/يناير 2000، نقل 1% من المنطقة ج إلى المنطقة أ، و5,1% من المنطقة ب إلى المنطقة أ».

[211] Institute of Women's Studies, Birzeit University; World Bank (2008) 'The impact of Israeli mobility restrictions and violence on gender relations in Palestinian society: 2000-2007, Sep. 2008.

[212] للحصول على معلومات عن الاتفاق الانتقالي الإسرائيلي-الفلسطيني حول الضفة الغربة وقطاع غزة، "أوسلو 2"، طابا/واشنطن، 28 أيلول/سبتمبر 1995، انظر:
http://www.nad-plo.org/listing.php?view=nego.

[213] Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip, 'Oslo II', Taba / Washington D.C. 28 Sep. 1995.

[214] Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip, 'Oslo II', Taba / Washington D.C. 28 Sep. 1995.

[215] PLO Negotiations Affairs Department (2007) 'Negotiations Primer'.

إلا أن دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير قد أشارت في عام 2009 إلى أنه، في انتهاك لهذه الالتزامات، لم يتم نقل أي من هذه الأراضي على الإطلاق.[216] وفي الوقت الذي عقدت فيه قمة كامب ديفيد للسلام في تموز/ يوليو 2000، كانت 59% من الضفة الغربية تصنف على أنها ضمن المنطقة ج وتحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، بما في ذلك غالبية الأراضي الزراعية الفلسطينية؛ وكانت إسرائيل تسيطر على الأمن في نسبة إضافية تبلغ 23,8% من الضفة الغربية (المنطقة ب). أي أنه عشية اندلاع الانتفاضة الثانية، كانت إسرائيل تملك سيطرة كاملة على أكثر من 82,8% من الضفة الغربية، تاركة ظاهرياً للسلطة الفلسطينية سيطرة جزئية فقط على 17,2%. وفي عام 2002، استعادت إسرائيل السيطرة الفعلية على جميع المناطق، وبدأت في بناء الجدار.[217]

إن نظام التجزئة الإدارية التي صاغها اتفاق أوسلو وفاقمتها السياسات الإسرائيلية والتغييرات الجارية على أرض الواقع قد كانت له آثار مختلفة بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، وحتى بين أولئك الذين يعيشون في المناطق أ أو ب أو ج. وعلى الرغم من أن معظم الفلسطينيين في الضفة الغربية يقيمون في المنطقة أ أو ب، إلا أن المنطقة ج مهمة للتخطيط الفلسطيني والتنمية وسبل الرزق. ويخضع الفلسطينيون الذين يعيشون في المنطقة ج للسيطرة الكاملة من قبل سلطة الاحتلال.

تحتوي المنطقة ج على احتياطي الأراضي اللازمة للتوسع في المراكز السكانية الفلسطينية وتطوير البنى التحتية الوطنية والقطاع الزراعي والقطاعات الخاصة. كما تقع مستودعات المياه الرئيسية أيضاً في هذه المنطقة. وبالنظر إلى أن المنطقة ج هي أقل كثافة سكانية، فإنها الموقع المطلوب كمدافن للقمامة والنفايات ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي وغيرها من البنى التحتية الحساسة بيئياً. ويقع الجزء الأكبر من الأرض الزراعية والمراعي الفلسطينية في هذه المنطقة. علاوة على ذلك، وبما أن المنطقة أ والمنطقة ب تتكونان من العشرات من الوحدات غير المتصلة التي تحيط بها المنطقة ج والمستوطنات، فإن أية بنية تحتية لازمة لربط المجتمعات الفلسطينية، مثل الطرق وشبكات المياه والكهرباء، تحتاج لأن تمر عبر المنطقة ج حتى تكون فعالة.[218] وغالباً ما تفشل المحاولات من جانب الفلسطينيين للحصول على إذن للبناء في المنطقة ج. على سبيل المثال، إن أكثر من 94% من طلبات الحصول على تصاريح البناء في المنطقة ج التي قدمت إلى السلطات الإسرائيلية ما بين كانون الثاني/ يناير 2000 وأيلول/ سبتمبر 2007 كانت نتيجتها الرفض.[219]

كما أن نقص الصلاحيات في المنطقة ج ومحدودية السلطة في المنطقة ب يؤديان أيضاً إلى تقويض قدرة السلطة الفلسطينية على تطبيق سيادة القانون. في حين أن السيطرة الأمنية على المنطقة أ قد منحت للسلطة الفلسطينية، فإن توزيع الصلاحيات الولائية في اتفاقية أوسلو يعني أن هذا الوعد غير ممكن التحقيق. فكما أوضح رئيس جهاز الأمن الوطني لمحافظة بيت لحم، «كل المجرمين والمطلوبين يمكنهم الانتقال إلى (المنطقة) ب ببساطة أو الذهاب إلى التلال في (المنطقة) ج. يمكن لجميع مخالفي القانون الهرب. والإسرائيليون معنيون فقط بشيء واحد – الأمن الإسرائيلي – وليس الأمن الفلسطيني».[220]

على الرغم من أن الاتفاقات المرحلية تنص على المسؤوليات الأمنية الفلسطينية الإسرائيلية «المشتركة» في المنطقة ب، فإن لإسرائيل بحكم الواقع السيطرة الأمنية الوحيدة. وقد شرح رئيس جهاز الأمن الوطني لمحافظة بيت لحم كيف أن طلبات التنسيق تمنع تنفيذ القانون الفلسطيني: «إنها مشكلة حقيقية. إذا كان هناك مشتبه فيه في المنطقة ب، فيمكننا أن نطلب «التنسيق» ولكن الأمر سيستغرق 48 ساعة على الأقل، فإذا كان الشخص في بلدة الشواورة، فإنه سيذهب إلى بلدة العبيدية، على سبيل

[216] PLO Negotiations Affairs Department (2009) 'Israel's violations of the Oslo Agreements' available at http://www.nad-plo.org/inner.php?view=nego_nego_f16p.

[217] EC-ECHO Food Security Information for Action Programme (2007) 'Strengthening resilience: Food Insecurity and Local Responses to Fragmentation of the West Bank', Apr. 2007.

[218] OCHA-oPt (2008) 'Lack of Permit" Demolitions and Resultant Displacement in Area C', May, 2008.

[219] OCHA-oPt (2008) 'Lack of Permit" Demolitions and Resultant Displacement in Area C', May, 2008.

[220] Reference cited in Penny Johnson (2008) 'Towards a New Social Contract: Renewing Social Trust and Activating Social Capital for Palestinian Human Security', background paper for PHDR, commissioned by UNDP, Jerusalem.

المثال، ونحن لا يمكننا أن نذهب إلا إلى الشواورة. إذا كانت هناك دولة، إذا كانت هناك حرية (حركة)، فيمكن للشرطة القيام بالمهمة. ولكن هناك احتلال».[221] في الواقع، إن الحكم الذاتي المحدود ووهم استقلال الحكم الفلسطيني قد شوها الالتزامات الناشئة عن الاحتلال، وتحديداً فيما يتعلق بحماية الشعب الخاضع للاحتلال.

في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية (2000) وعملية السور الواقي (2002)، انتهت الدوريات مشتركة بين القوات الإسرائيلية وقوات الأمن الفلسطينية. ولاحقاً، تولى الجيش الإسرائيلي، من خلال سياسات العزل، السيطرة الأمنية الكاملة على المنطقة أ.[222] والمثال الأكثر وضوحاً لهذه السيطرة برز خلال عملية السور الواقي، عندما أعاد الجيش الإسرائيلي احتلال أراض اعتبرت في المنطقة أ، ووضع مدينة بيت لحم تحت حظر التجوال لمدة 156 يوماً.[223] تمت ممارسة هذا المستوى من السيطرة على عدة نقاط مختلفة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. على سبيل المثال، في آذار/ مارس 2009، أجرى الجيش الإسرائيلي عمليات عسكرية في قرية حارس (المنطقة أ) في محافظة سلفيت لمدة ثلاثة أيام متتالية، وفي أحد الأوقات فرض حظر التجوال لمدة 29 ساعة، وقام بالتحقيق مع جميع سكان القرية من الذكور بين 15 و30 عاماً، واعتقل أربعة من السكان.[224] وخلال الفترة من عام 2005 إلى منتصف عام 2009، وخاصة منذ حزيران/ يونيو 2007، تصاعدت وتيرة عمليات التوغل العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة.[225] على سبيل المثال، قام الجيش الإسرائيلي خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 وحده بـ786 عملية مداهمة في الضفة الغربية، قتل في مجراها شخصاً واحداً وأصاب 67 بجروح واعتقل شخصاً.[226]

تم بموجب «الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا» الذي وقع في عام 1994، نقل السلطة في هذه المناطق، باستثناء المستوطنات الإسرائيلية والمنشآت العسكرية، من السلطات الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية. وأتبعت خطة الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب الموقعة في 2004 بإخلاء جميع المستوطنات في قطاع غزة. ومع ذلك، واصلت إسرائيل «حراسة ومراقبة محيط الأرض الخارجي لقطاع غزة (. . .) والاحتفاظ بسلطة حصرية في الفضاء الجوي لغزة، وممارسة النشاط الأمني في البحر قبالة سواحل القطاع».[227] وفي مرحلة ما بعد الانسحاب، واصلت إسرائيل ممارسة سيطرة فعلية على السكان في قطاع غزة عبر قيادتها للمعابر البرية الستة في غزة، ومن خلال عمليات التوغل العسكرية المنتظمة والمكثفة، والسيطرة الكاملة على أجواء قطاع غزة ومياهه الإقليمية، وإدارة سجل السكان الفلسطينيين.[228]

إن الاحتلال، مقترناً بما أسفرت عنه انتخابات عام 2006، يجعل إسناد الالتزامات الإدارية والأمنية والإنسانية والتنموية في قطاع غزة معقداً جداً. ويساهم الغموض القانوني والسياسي بشأن المسؤوليات الإنسانية والإنعاش وإعادة الإعمار والتنمية بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية، وبين حماس وإسرائيل في قطاع غزة، وبين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في الضفة الغربية، في تقويض الأمن الإنساني ويؤدي إلى تفاقم

[221] Reference cited in Penny Johnson (2008) 'Towards a New Social Contract: Renewing Social Trust and Activating Social Capital for Palestinian Human Security', background paper for PHDR, commissioned by UNDP, Jerusalem.

[222] هذا كان الأساس للذي يقوم عليه إطار اتفاقيات أوسلو.

[223] OCHA-oPt (2009) 'Shrinking Space: Urban Construction and Rural Fragmentation in the Bethlehem Governorate', May 2009.

[224] OCHA-oPt (2009) 'Protection of Civilians Weekly Report', 25-31 Mar. 2009.

[225] UN (2008) 'Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', General Assembly, Human Rights Council, A/HRC/7/17.

[226] Palestinian Monitoring Group, Monthly Summary, Nov. 2007, cited in UN (2008) 'Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', General Assembly, Human Rights Council, A/HRC/7/17, §29, 21 Jan. 2008.

[227] The Disengagement Plan (2004) 18 Apr.

[228] Gisha (2007) 'Disengaged Occupiers: the Legal Status of Gaza'.

تصر إسرائيل رسمياً على أنها بعد تنفيذ خطة الانسحاب في 2005 لم تعد سلطة احتلال في قطاع غزة، وهي نتيجة لذلك ليست مسؤولة عن الامتثال للالتزامات التي تنص عليها اتفاقية جنيف الرابعة. وقد جوبه هذا الادعاء برفض واسع من قبل أراء الخبراء، مثل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (A /HRC /8 /17)، والجمعية العامة (A /63 /96, A /63 /98)، والأمين العام للأمم المتحدة (A / HRC /8 /17)، ومجلس الأمن (S /RES /1860).

انعدام التماسك الداخلي . وعلى الرغم من أن على حماس وفتح ، الحركتين السياسيتين الرئيسيتين ، أن تجدا وسيلة للتوافق والمصالحة ، إلا أن تكتيكات سلطة الاحتلال القائمة على الانقسام المادي تعقد العملية بشكل غير قابل للقياس .

الإطار 2: الاتفاق بشأن التنقل والوصول

الاتفاق بشأن التنقل والوصول

يمثل غياب التواصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة تحدياً للتكامل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الفلسطيني . وفي محاولة للتخفيف من هذا الانقطاع ، تم التوقيع على الاتفاق بشأن التنقل والوصول من وإلى قطاع غزة من قبل إسرائيل والسلطة الفلسطينية في عام 2005 بهدف «دعم التطور الاقتصادي السلمي وتحسين الوضع الإنساني على أرض الواقع» . وتم تحقيق توافق في الآراء بشأن ما يلي : (ا) افتتاح الحدود الدولية بين مصر وقطاع غزة في رفح ؛ (ب) والمعابر التجارية من قطاع غزة إلى داخل إسرائيل ؛ (ج) وتسهيل حركة الناس والبضائع داخل الضفة الغربية ، بما في ذلك خطة للحد من العقبات التي تعترض الحركة ، (د) وتسهيل حركة الناس بين قطاع غزة والضفة الغربية من خلال قوافل الشاحنات والحافلات .

ما حدث فعلاً هو أنه ، بعد مرور سنة على توقيع الاتفاق ، بقيت قدرة الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة على الوصول إما إلى الضفة الغربية أو العالم الخارجي ، وتدفق المبادلات التجارية ضعيفة جداً ، في حين أن التنقل داخل الضفة الغربية أصبح أكثر تقييداً عن العام السابق .[229] على سبيل المثال ، فتحت المعابر في قطاع غزة في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 وعملت بشكل شبه يومي بوجود مراقبين دوليين حتى 25 حزيران/ يونيو 2006 . وأغلقت المعابر من قبل السلطات الإسرائيلية بين 25 حزيران/ يونيو إلى تشرين ثاني/ أكتوبر 2006 لما يصل إلى 86% من الوقت لأسباب أمنية مزعومة .[230] ومن منتصف حزيران/ يونيو وحتى أوائل آب/ أغسطس 2007 ، علق ما يقرب من ستة آلاف فلسطيني على الجانب المصري من الحدود في رفح ، دون أن تتوفر لهم وسائل الإقامة أو المرافق المناسبة ، وحرموا من حق العودة إلى ديارهم . وتوفي أكثر من 30 شخصاً خلال فترة الانتظار .[231] وبقي معبر رفح مغلقاً بشكل رئيسي أمام حركة الناس على مدار 619 يوم عمل ؛ وكان آخر يوم فتح فيه للاستخدام العام الكامل في 9 حزيران/ يونيو 2007 .[232]

كان الموعد المستهدف لإنشاء قوافل الحافلات الفلسطينية البينية هو 15 كانون أول/ ديسمبر 2005 ، وكان 15 كانون ثاني/ يناير عام 2006 محدداً لإنشاء قوافل الشاحنات . وبحلول شهر تشرين أول/ أكتوبر 2009 ، تكون هذه المواعيد النهائية قد تأخرت 46 و45 شهراً على التوالي .[233] وخلال عام 2006 ، ازداد عدد العوائق المادية أمام الحركة في الضفة الغربية بنسبة 44% ، في حين تم فرض المزيد من القيود على حركة الأفراد من خلال تمديد نظام التصاريح .[234]

[229] OCHA-oPt (2006) 'The Agreement on Movement and Access One Year On', Nov. 2006.

[230] OCHA-oPt (2006) 'The Agreement on Movement and Access One Year On', Nov. 2006.

[231] UN (2008) 'Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', General Assembly, Human Rights Council, A/HRC/7/17, 21 Jan. 2008.

[232] OCHA-oPt (2009) 'Report No. 85 Implementation of the Agreement on Movement and Access and Update on Gaza Crossings', 04-17 Feb. 2009.

[233] مقتبس بتصرف عن : OCHA-oPt (2009) 'Report No. 85 Implementation of the Agreement on Movement and Access and Update on Gaza Crossings', 04-17 Feb. 2009.

[234] OCHA-oPt (2006) 'The Agreement on Movement and Access One Year On', Nov. 2006.

3-3 عمليات الهدم والطرد

إن السياسة الإسرائيلية المتمثلة في هدم المنازل والبنى التحتية الفلسطينية تتعارض مع القانون الدولي،[235] ومع ذلك يستخدم الهدم بصورة روتينية، مما يسبب انعدام الأمن الشخصي والعائلي ويصدع التماسك المجتمعي بشكل عميق. ولقد ذكرت لجنة مناهضة التعذيب أن «السياسات الإسرائيلية بشأن هدم المنازل ربما، في بعض الحالات، تصل إلى حد المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة».[236] فهدم منازل المدنيين لأسباب تأديبية، بما في ذلك الاشتباه بأن أحد أفراد الأسرة تصرف بشأن مقاوم لإسرائيل، يخالف أيضاً أحد أهم المبادئ الأساسية للعدالة: الحظر المفروض على معاقبة شخص عن أفعال مرتكبة من جانب شخص آخر. واتفاقية جنيف الرابعة تحظر هذا النوع من العقوبات الجماعية بشكل لا لبس فيه.

تعرّف الحركة الإسرائيلية ضد هدم البيوت:

- الهدم العقابي، على أنه تدمير المنازل كعقاب على أفعال أناس لهم علاقة بالمنزل،
- الهدم الإداري، على أنه عمليات هدم وتدمير المنازل بسبب عدم وجود تصريح بناء،
- الهدم العسكري، على أنه ما يقوم به الجيش الإسرائيلي في أثناء العمليات العسكرية لغرض تطهير قطعة من الأرض.[237]
- الهدم غير المحدد، ويضم عمليات الهدم التي ما زالت قيد التحقيق من قبل الحركة. يعتقد أن غالبية هذا النوع عبارة عن عمليات تطهير للأراضي وهدم عسكري وعقابي، وقعت بين عامي 1967 و1982.[238]

منذ بداية الاحتلال في عام 1967، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم أية مبانٍ يملكها الفلسطينيون وتفتقر إلى تصاريح بناء. وبعد أوسلو، اقتصرت عمليات الهدم على المنطقة ج والقدس الشرقية.[239] ونظراً لاستحالة الحصول على تصاريح بناء من إسرائيل في هذه المناطق، لا يتقدم العديد من الفلسطينيين للحصول على تصاريح، وبدلاً من ذلك، يقومون بالبناء لتلبية احتياجاتهم على الرغم من التهديد القائم بالهدم. حتى الآن، هناك أكثر من 3 آلاف مبنى فلسطيني في الضفة الغربية في انتظار أوامر هدم (يمكن تنفيذها فوراً دون سابق إنذار). وتوجد عشرة تجمعات سكانية صغيرة على الأقل في أنحاء الضفة الغربية معرضة لخطر التهجير بشكل يكاد يكون كلياً بسبب العدد الكبير من أوامر الهدم المنتظرة.[240] إن ما لا يقل عن 28% من جميع منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية قد بنيت في خرق لمتطلبات التنظيم الإسرائيلي؛ واستناداً إلى الأرقام السكانية، فإن هذه النسبة تعادل حوالي 60,000 فلسطيني في القدس الشرقية يواجهون خطر هدم بيوتهم.[241] الشكل 6 يسلط الضوء على عدد من عمليات هدم المساكن التي وقعت لأسباب إدارية وغيرها.

[235] تنص المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه يحظر على سلطة الاحتلال أن تدمر الممتلكات «إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير».

[236] Committee Against Torture, 'Conclusions and Recommendation of the Committee Against Torture: Israel', CAT/C/XXVII.

[237] يمثل هذا النوع من الهدم 65,5% من كافة عمليات الهدم ICAHD (2009) 'Statistics on House Demolitions (1967-2009)' 7 Apr. 2009.

[238] Statistics on House Demolitions (1967-2009)' (7 April 2009).

[239] OCHA-oPt (2008) 'Lack of Permit" Demolitions and Resultant Displacement in Area C', May. 2008.

[240] OCHA-oPt (2008) 'Lack of Permit" Demolitions and Resultant Displacement in Area C', May. 2008.

[241] OCHA-oPt (2009) 'The Planning Crisis in East Jerusalem: Understanding the Phenomenon of "Illegal" Construction', Apr. 2009.

الشكل 6: هدم المساكن من عام 2005-2009 [242]

	عقابية[243]	إدارية[244]	عسكرية	غير محددة	المجموع
2005[245]	4	211	75	-	290
2006	-	146	256	-	402
2007	-	286	73	-	359
2008	-	291	79	-	370
2009	2	41	4247[246]	-	4290
المجموع منذ 1967	1523	4694	11798	6130	24145

الإطار 3: الآثار النفسية للهدم على الأطفال

تجارب الأطفال مع هدم المنازل[247]

في دراسة حديثة لردود فعل الأطفال الفلسطينيين على استمرار هدم المنازل، وجدت الكاتبة أن ثمة "صلات وثيقة بين التاريخ، والأنشطة الاقتصادية، والعولمة، وعولمة العلاقات الاجتماعية، وأشكال السياسة الجديدة" تعمل في الأرض الفلسطينية المحتلة. تكشف الدراسة عن سرد ذاتي قوي عن الصمود في مواجهة المعاملة غير المنصفة. تقول الكاتبة أنه، "في سياق العقوبات الاقتصادية، وتقييد الحركة، وإعطاء الشرعية للبيروقراطيات العسكرية وتفعيل المراقبة الشرطية للحدود، يتعرض الأطفال لمزيد من التهميش. وقد كشفت قصص الأطفال أن الذين في السلطة يضعون المعايير للتباينات البنيوية، باستخدام الأدوات السياسية والاقتصادية".

في أحد الردود، وصفت فاطمة (17 سنة) نفسها بأنها شخص قد تعلم كيف "يوفق بين الأفكار الشديدة من اليأس والتمكين. . . تعيش حياتها في التنقل بين هويتها كضحية وهويتها كمقاتلة في الخط الأمامي وناجية ترفض الاستسلام. ومشاعرها من اليأس والعجز تتوازى وتترافق مع خيارها بأن لا تفقد الأمل أبداً".

[242] ICAHD (2009) 'Statistics on House Demolitions (1967-2009)' 7 Apr. 2009.

[243] تم تعليق سياسة الهد العقابي الإسرائيلية في شباط/ فبراير 2005. إلا أنه تم استئنافها مجدداً في كانون ثاني/ يناير 2009.
ICAHD (2009) 'Statistics on House Demolitions (1967-2009)' 7 Apr. 2009.

[244] تحدث غالبية عمليات الهدم هذه (26% من مجموع عمليات الهدم) في المنطقة ج. ويعتبر هذا الهدم انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي، وتحديداً المادة 56 من اتفاقية جنيف الرابعة.
ICAHD (2009) 'Statistics on House Demolitions (1967-2009)' 7 Apr. 2009.

[245] يبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 5,8 فرد، بواقع 5,5 في الضفة الغربية و6,5 في قطاع غزة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "فلسطين في أرقام" (2009).

[246] العدد التقديري لمجموع المنازل التي دمرت بالكامل أثناء عملية الرصاص المصبوب. قدم هذا الرقم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – الأرض الفلسطينية المحتلة إلى الحركة الإسرائيلية ضد هدم البيوت من خلال اتصال بالبريد الإلكتروني في 10 شباط/ فبراير 2009. تم تعداد كافة عمليات الهدم التي وقعت خلال عملية الرصاص المصبوب تحت سنة 2009، مع أن عدة مئات من حالات الهدم وقعت قبل حلول السنة الجديدة.

[247] Shalhoub-Kevorkian, Nadera (2009) 'The Political Economy of Children's Trauma: A Case Study of House Demolition in Palestine', Feminism Psychology 19: 335-342.

عند سؤال الأطفال عن أكثر حادث مؤلم تعرضوا له، أشاروا إلى فقدان منازلهم وتحولهم إلى لاجئين في أحيائهم. بالنسبة لهم، هذا التشريد الداخلي يمثل "معاناة مزدوجة"، بمعنى أنهم كانوا يعانون من كل من الآثار المترتبة على الاحتلال العسكري العدواني الذي تسبب في تدمير منازلهم، وبالتالي من العواقب الاجتماعية لكونهم أفراداً منكشفين في مجتمعاتهم الخاصة. وكانت خسائرهم مصحوبة بمشاعر القهر واليأس والظلم، وقد أعربوا عن عدم ثقة بأنه سيسمح لهم العيش في سلام أسوة بغيرهم من الأطفال في العالم.

لقد جعل سرد الأطفال العلاقة واضحة بين الصدمات الشخصية لعيش الأفراد في منطقة حرب وصنع القرار العالمي الذي يسمح لمثل هذه المعاناة بالاستمرار. إن الأطفال الذين جرت مقابلتهم رأوا أنفسهم على أنهم يعيشون في عالم لا يزال يشوه صورة الفلسطينيين، كـ'إرهابيين' و'مجرمين'، وهو ما تستخدمه دولة إسرائيل في الكثير من الأحيان لتبرير استخدامها العنف ضدهم. ومن المثير للملاحظة أن الأطفال قد احتفظوا بشعورهم بالالتزام بمواصلة الكفاح في سبيل نيل تقرير المصير للفلسطينيين، وهو ما عبروا عنه بشكل مؤثر من وجهة نظرهم كأطفال.

هكذا عبرت الفتاة الشابة هداية عن الأمر:

> كيف يمكن للعالم أن يعيش في سلام ونحن نعاني في كل لحظة؟ أنا متأكدة من أنهم يدفعون ثمناً باهظاً. انظروا، في كل مرة يسمعون عن مقاومتنا، فإنهم يشعرون بالضعف. أعتقد بأنني، هداية، المرأة البسيطة جداً، أقوى بكثير منهم كلهم، وإلا لماذا هم يرسلون الدبابات والطائرات الكبيرة والمحوسبة والآليات لقتلي؟ إنهم يخشون الطفل الفلسطيني، وبالتالي فإننا يجب أن نبقى أقوياء ونحب بعضنا البعض، ونقدم المساعدة والدعم للمحتاجين، وأن نكون متعلمين. إنهم يخشون الناس المتعلمين الذين يمكنهم التحدث باللغة الإنجليزية ويتحدثون للعالم عن جرائمهم.

الصورة 3: طفلتان شردتا بسبب عملية الرصاص المصبوب تلعبان في الحطام خارج منزلهما السابق

المصدر: فانيسا فار، 2009

3-4 المستوطنات الإسرائيلية والواقع المتقلص والمتغير للأرض الفلسطينية المحتلة

«إذا كان المستوطنون هنا، فلن يكون هناك أمان، لن يوجد ، بل يوجد الخوف فقط» .[248]

إن محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة تعتبر «المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة (بما فيها القدس الشر قية) قد أقيمت في خرق للقانون الدولي» .[249] أساس هذا الموقف هو المادة 49، الفقرة 6، من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أنه «لا يجوز لسلطة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها» . ومع ذلك، فإن تعدي البؤر الاستيطانية[250] والمستوطنات التي تدعمها إسرائيل على أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يؤدي إلى تقسيم متواصل للأرض ويخلق المعازل ويقيد التنقل بين المدن والقرى الفلسطينية .

إن الحكومة، وحتى يومنا هذا، تقدم القروض العقارية التفضيلية للناس الذين ينتقلون إلى بعض المستوطنات، مثل تلك التي تقع بالقرب من نابلس . تلك الأماكن هي بعيدة جداً عن الكتل الاستيطانية وبنيت لغرض معلن هو عرقلة إقامة دولة فلسطينية .[251]

في عام 2008 وحده، إذ أخذت بالاعتبار الأراضي الفلسطينية التي استولت عليها إسرائيل لبناء المستوطنات وإقامة مناطق عسكرية مغلقة (تتضمن منطقة الأغوار بكاملها تقريباً) ومحميات طبيعية، فتكون 40% من الضفة الغربية مناطق لا يمكن الوصول إليها، وغير قابلة للاستخدام في التنمية السكنية أو الزراعية أو التجارية أو البلدية .[252] في عام 2008، كان هناك ما يقرب من 200 مستوطنة إسرائيلية معترف بها رسمياً – لكن غير شرعية – وما يقرب من 102 بؤرة استيطانية، و29 قاعدة عسكرية .[253] وتصل التكلفة الاقتصادية لإسرائيل للمحافظة على شبكة المستوطنات إلى نحو 556 مليون دولار سنوياً .[254] ويقدر عدد المستوطنين ما بين 480–550 ألف[255] يمثلون نحو 13% من إجمالي عدد السكان المسجلين في إسرائيل،[256] ويتزايد عددهم بوتيرة سريعة . في عام 2008، بلغ معدل نمو الإسرائيليين الذين يعيشون بصورة غير قانونية في الضفة الغربية،

[248] Christian Peacemaker Teams & Operation Dove (2008) 'A Dangerous Journey: Settler Violence Against Palestinian Schoolchildren Under Israeli Military Escort 2006-2008 South Hebron Hills, Palestine', Aug. 2008.

[249] International Court of Justice in its advisory opinion: 'Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory', Advisory Opinion, I.C.J. Reports, 2004.

[250] البؤر الاستيطانية عبارة عن بنى غير رسمية يتم إنشاؤها تمهيداً لبناء مستوطنة جديدة. وهي ليست مرخصة مع أنه يتم تمويلها من جانب الحكومة الإسرائيلية.
UN (2008) 'Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', GA/ HRC, A/HRC/7/17, 21 Jan. 2008.

[251] Derfner, Larry (2009) 'Rattling the Cage: Give Us an inch, we'll settle a mile', in The Jerusalem Post, 8 July. http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1246443756942&pagename=JPost2%FJPArticle2%FShowFull.

[252] OCHA-oPt cited in UN (2008) 'Situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', Report of the Special Rapporteur on the Occupied Palestinian Territory, A/63/326 25, Aug. 2008.

[253] Peace Now (2007) 'Reports on the construction of outposts January to April 2007'.

[254] UN (2008) 'Situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', Report of the Special Rapporteur on the Occupied Palestinian Territory, A/63/326 25, Aug. 2008.

[255] UN (2008) 'Situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', Report of the Special Rapporteur on the Occupied Palestinian Territory, A/63/326 25, Aug. 2008.

[256] يبلغ عدد السكان في إسرائيل حوالي 7,2 مليون (أرقام وكالة المخابرات المركزية الأمريكية متاحة على الموقع https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/is.html).
The population of Israel is approximately 7.2 million (CIA figures available at).

باستثناء القدس الشرقية، 4,7%، وهو أعلى بكثير من معدل النمو السكاني في إسرائيل ذاتها الذي كان يقف عند 1,7%.[257] ويقدر أن المستوطنات، إلى جانب مصادرة الأرض الفلسطينية لبناء الجدار، قد أسفرت عن مصادرة ما يزيد عن 14% من أراضي الضفة الغربية.[258] وخلصت دراسة أجريت في عام 2006 إلى أن ما يقرب من 40% من الأراضي المقامة عليها المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية هي ملكية خاصة لفلسطينيين.[259]

> لم تصادر الحكومة تلك الأراضي رسمياً – الناس في البؤر الاستيطانية استولوا عليها فقط، والحكومة سمحت لهم بذلك تحت حراسة الجيش الإسرائيلي.[260]

إن منطق وتصور تقسيم الضفة الغربية – بما في ذلك نظام الحركة ونقاط التفتيش وعمليات الهدم والإغلاق والجدار – يبدو أنه يتعلق بتوسعة وحماية وضم المستوطنات أكثر مما هو بضمان أمن الدولة داخل الخط الأخضر.[261] وفي وقت كتابة هذا التقرير، وعلى الرغم من الدعوات لتجميد الاستيطان من إدارة أوباما والمجتمع الدولي، ليس هناك ما يدل على نية الكف عن سياسة الاستيطان.

بل على العكس من ذلك، فإن عدد وحجم المستوطنات وعدد سكانها في ازدياد. وسياسياً أيضاً، أصبحت المستوطنات أكثر تطرفاً، ويقطنها الآن أكثر من أي وقت مضى «جمهور أساسي من الناخبين غالباً ما تم تجاهله – اليمين الديني المتنامي والمتزايد قوة (في إسرائيل)».[262]

في 27 نيسان/إبريل 2009، شرعت السلطات الإسرائيلية بمصادرة ما يصل إلى 12,000 دونم من أراضي المدن الفلسطينية، وهي المنطقة التي يشار إليها من قبل السلطات الإسرائيلية بأنها «E1".[263] هذه الأراضي المصادرة ستستخدم لتوسيع وربط المستوطنات الإسرائيلية في معاليه أدوميم وكيدار في الضفة الغربية المحتلة. وستشمل هذه المستوطنة الجديدة 3500 شقة سكنية، و10 فنادق ومجمعاً صناعياً لاستيعاب 14,500 مستوطن، وسوف تقع بالقرب من مستوطنة معاليه أدوميم.[264] وستساهم توسعة مستوطنة معاليه أدوميم في زيادة فصل القدس الشرقية عن الأجزاء الشمالية والجنوبية من الضفة الغربية على نحو فعال، وقطع التواصل بين القدس الشرقية والأغوار.[265] إن تطوير E1 ومستوطنة معاليه أدوميم، التي تعتبر غير شرعية بالمنظور الدولي، سوف يتسبب في المزيد من تقسيم الضفة الغربية من خلال قطع التواصل بين الشمال والجنوب. وفي تعزيز لهذا الانقطاع، سيضمن الجدار الفصل على الأرض.

في السابق، تعرقلت خطط إسرائيل لبناء E1 بواسطة

[257] Peace Now (2009).

[258] UN (2008) 'Situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', Report of the Special Rapporteur on the Occupied Palestinian Territory, A/63/326 25, Aug. 2008.

[259] Peace Now (2006) 'Breaking the Law in the West Bank - One Violation Leads to Another: Israeli Settlement Building on Private Palestinian Property', cited in UN (2008) 'Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', GA/HRC, A/HRC/7/17, 21 Jan. 2008.

[260] Derfner, Larry (2009) 'Rattling the Cage: Give Us an inch, we'll settle a mile', in The Jerusalem Post, 8 July. http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1246443756942&pagename=JPost2%FJPArticle2%FShowFull.

[261] Institute of Women's Studies, Birzeit University (2008) 'The Impact of Israeli Mobility Restrictions and Violence on Gender Relations in Palestinian Society: 2000-2007'.

[262] International Crisis Group, Middle East Report N°89 – 20 July 2009. Israel's Religious Right and the Question of Settlements" p i.

[263] UNDP interview with Nathan Derejko, Civic Coalition for Defending Palestinian Rights in Jerusalem (2009).

[264] UN (2008) 'Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', General Assembly, Human Rights Council, A/HRC/7/17, 21 Jan. 2008.

[265] UN HRC (2008) 'Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and in the occupied Syrian Golan', Resolution 7/18, 27 Mar. 2008.

التدخلات الدبلوماسية،[266] ووجود الطريق الرئيسي المؤدي من القدس الشرقية إلى أريحا، المستخدم من قبل الفلسطينيين. للتغلب على هذه العقبة، تمت مصادرة أراضي فلسطينية في السواحرة والنبي موسى والخان الأحمر لبناء طريق بديل للفلسطينيين للسفر إلى أريحا، وبالتالي إخلاء المنطقة من أجل بناء E1. هذا الطريق هو جزء من خطة أوسع لإسرائيل لاستبدال التواصل الجغرافي "بالتواصل عن طريق المواصلات" عن طريق الربط المصطنع للمراكز السكانية الفلسطينية من خلال شبكة متطورة من الطرق البديلة والأنفاق، وإنشاء نظام فصل عنصري على الطرق للفلسطينيين.[267] وقد فرضت دولة إسرائيل حظراً على استخدام الفلسطينيين لما يصب إلى 41 جزءاً من الطرق في الضفة الغربية تغطي مسافة تقترب من 700 كيلومتر، محتفظة بهذه الطرق حصراً لتنقل المستوطنين الإسرائيليين والمركبات العسكرية والدولية.[268]

3-5 الجدار والأمن الإنساني

> الجدار هو الجريمة (السياسية) الكاملة، لأنه يخلق العنف الذي بني ظاهرياً لمنعه. إنه مثل زج شخص في قفص، ومن ثم عندما يبدأ بالصراخ، مثلما يفعل أي شخص عادي، يتم استخدام مزاجه العنيف كمبرر لوضعه في القفص في الأصل.[269]

يتألف الجدار من تحصينات خراسانية ترتفع ثمانية أمتار مع أقسام من أسوار كهربائية وسلكية وخنادق و، أسلاك شائكة ونظم مراقبة وطرق.[270] وهناك أيضاً مناطق بعرض 30-100 متر محظورة على الفلسطينيين، مع أسوار مكهربة وخنادق وأجهزة استشعار وأبراج للقناصة وطرق للدوريات العسكرية في بعض الأجزاء.[271] بدأ بناء الجدار عام 2002 بدعوى أنه «إجراء امني» لحماية المواطنين الإسرائيليين من تصاعد الهجمات خلال الانتفاضة الثانية. ومع ذلك، فإن فكرة إقامة مثل هذا الجدار كانت قد نوقشت منذ عام 1990.[272]

> «في حين أن المحكمة (محكمة العدل الدولية] لاحظت التأكيدات من جانب إسرائيل أن تشييد الجدار لا يرقى إلى درجة الضم وأن الجدار ذو طابع مؤقت، فإنه مع ذلك لا يمكن أن نبقى غير مبالين لبعض المخاوف التي أعربت عن أن مسار الجدار سوف يحدد الحدود المستقبلية بين إسرائيل وفلسطين».[273]

في عام 2004، وجدت محكمة العدل الدولية أن بناء الجدار يخالف القانون الدولي. وذكرت أنه يجب على إسرائيل أن تتصرف وفقاً للقانون الدولي، وأن تعمل، من جملة أمور أخرى، على «وقف البناء على الفور وتفكيك تلك الأجزاء التي تم بناؤها وتقديم تعويضات».[274] ومع ذلك،

[266] Ma'an News Agency (2009) 'Israel to expand largest West Bank settlement', Bethlehem, 26 Apr. 2009.

[267] UN (2008) 'Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', GA/ HRC, A/HRC/7/17, 21 Jan. 2008.

[268] World Bank (2007) 'Movement and Access Restrictions in the West Bank: Uncertainty and Inefficiency in the Palestinian Economy', 2007.

[269] Nusseibeh, Sari (2007) 'Once Upon A Country: A Palestinian Life', Picador: New York, p. 511.

[270] UN (2003) 'Report of the Secretary-General', GA Resolution ES-10/13, 24 Nov. 2003.

[271] CJPMA (2008).

[272] B'Tselem (2003) 'Behind the Wall: Human Rights Violations as a Result of Israel's Separate Wall'.

[273] ICJ, Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory,

Advisory Opinion of 9 Jul. 2004, para. 121.

[274] ICJ in its advisory opinion: 'Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory', Advisory Opinion, I.C.J. Reports, 2004.

استمر البناء. وإذا أكمل الجدار، فسوف يكون طوله 709 كيلومترات، أي أكثر من ضعف طول خط الهدنة لعام 1949 (الخط الأخضر)، مع وجود 85% من المسار المخطط له داخل الضفة الغربية، حيث يتوغل في بعض الأحيان لنحو 22 كيلومتراً داخل الأرض الفلسطينية المحتلة.[275] يبلغ مجموع المساحة بين الجدار والخط الأخضر 9,5% من مساحة الضفة الغربية بما فيها تشمل القدس الشرقية.[276] إن الجدار يقطع داخل أراضي الضفة الغربية، وهذه الحقيقة تؤكدها محكمة العدل العليا الإسرائيلية في قضية مجلس قروي بيت سوريك ضد حكومة إسرائيل.[277] في وقت كتابة هذا التقرير، تم بناء 413 كيلومتراً من الجدار، في حين أن 73 كيلومتراً قيد الإنشاء.[278]

أكدت لجنة الصليب الأحمر الدولية أن بناء الجدار يذهب «كثيراً إلى أبعد مما هو مسموح به» لسلطة الاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني.[279] بالإضافة إلى ذلك، إن بناء الجدار والنظام المرتبط به يشكل انتهاكاً لطائفة واسعة من الأحكام الواردة في قانون حقوق الإنسان الدولي،[280] على سبيل المثال، المادة 12 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[281] بشأن حرية التنقل وحرية اختيار مكان الإقامة. وتشير المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى أن الجدار ينتهك أيضاً الحقوق في العمل والغذاء والرعاية الصحية والتعليم والحياة الأسرية والعبادة، والتي يحميها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[282] والحرمان من هذه الحقوق الأساسية يقوض قدرة الفلسطينيين على أن يعيشوا حياة كريمة وآمنة.

يحيط الجدار بـ 11,9% من الضفة الغربية.[283] ويتأثر حوالي نصف مليون فلسطيني في 92 مجتمعاً محلياً سلبا وبشكل مباشر بمسار الجدار. ويحتاج حوالي 27520 شخصاً يعيشون غرب الجدار (على الجانب الإسرائيلي) للحصول على تصاريح للإقامة في منازلهم، ويمكنهم مغادرة مجتمعاتهم فقط من خلال بوابات بنيت في الجدار وليس لهم سيطرة عليها، في حين أن 470,300 فلسطيني، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في القدس الشرقية شرق الجدار، يحيط الجدار بهم إما كلياً أو جزئياً.[284] إذا أقيم الجدار على المسار المخطط له، سيكون سكان 34 تجمعاً سكانياً فلسطينياً، بما في ذلك غالبية الفلسطينيين الذين يملكون بطاقات هوية القدس الشرقية، مقيمين بينه وبين الخط الأخضر، في حين أن مجتمعات داخل حدود البلدية- كفر عقب ومخيم شعفاط - سوف تنفصل عن القدس الشرقية. إن 13% فقط من الأراضي في محافظة بيت لحم التي تبلغ مساحتها 660 كيلومتراً مربعاً، لا تزال متاحة للاستخدام الفلسطيني، وهي في الغالب مجزأة. إن الجزء المكتمل من الجدار في الشمال يفصل تماماً مدينة بيت لحم عن القدس الشرقية.[285]

[275] OCHA-oPt (2009) 'The Olive Harvest In the West Bank & Gaza Strip', Factsheet, Oct. 2008. OCHA-oPt (2009) 'West Bank Wall Route Projections', Jul. 2009.

[276] OCHA-oPt (2009) 'West Bank Wall Route Projections', Jul. 2009.

[277] Israeli High Court Justice 2056/04, Beit Sourik Village Council vs. The Government of Israel and Commander of the IDF Forces in the West Bank, IsrSC (2 May 2004).

[278] OCHA-oPt (2009) 'West Bank Wall Route Projections', Jul. 2009.

[279] ICRC (2004) 'Israel /Occupied and Autonomous Palestinian Territories: West Bank Wall causes serious humanitarian and legal problems', 18 Feb. 2004.

[280] أكدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري حول الجدار على أن قانون حقوق الإنسان الدولي ينطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة

[281] ارجع إلى الموقع للاطلاع على نصه.
http://www2.ohchr.org/english/law/ccpr.htm

[282] ارجع إلى الموقع للاطلاع على نصه.
http://www.unhchr.ch/html/menu3/b/a_cescr.htm

[283] B'Tselem (2008) 'Separation Wall Statistics' with OCHA-oPt, May 2008.

[284] B'Tselem (2008) 'Separation Wall Statistics' with OCHA-oPt, May 2008.

[285] OCHA-oPt (2009) 'West Bank Wall Route Projections', Jul. 2009).

الإطار 4: الحياة في ظل الجدار - عزلة واكتئاب

نادية ربة بيت تعيش في منطقة الرام. وهي تحمل هوية القدس ويقع منزلها على الجانب الشرقي من الجدار. تقول نادية:

«لديّ ابن وابنة، وكلاهما يحملان هوية القدس مثلي. تخرجت ابنتي مؤخراً من الجامعة ولكنها لا تستطيع أن تعثر على عمل في الجوار. وهي لا تستطيع أن تذهب إلى القدس بشكل يومي لأن نقاط التفتيش تجعل الرحلة أطول من السابق بما يتراوح من 30 دقيقة إلى ساعة، بل وأكثر من ذلك، حسب الأوضاع. يعيش ابني وزوجي في العيزرية حيث يعملان. وهما لا يكسبان الكثير من المال».

«لقد تغير كل شيء منذ أن أصبح الجدار هنا. إن أكثر ما يقلقني هو المال، لأن وضعنا المالي الصعب يؤثر على كافة النواحي في حياتنا. أنا أواجه صعوبة في الذهاب إلى أي مكان بسبب نقاط التفتيش وارتفاع تكلفة المواصلات. لذا فحركتي أصبحت الآن أقل مما في السابق، وقلما أذهب إلى القدس أو أي مكان آخر. في الواقع، إن أسرتي بأكملها لم تعد تستطيع الذهاب إلى القدس. لذا فإن أقرباءنا يأتون لزيارتنا بدلاً من أن نذهب إليهم».

«على أبنائي أن يتزوجوا من حملة هوية القدس لأن الأشخاص الذين يحملون هوية الضفة الغربية لن يستطيعوا المرور عبر نقاط التفتيش إلى القدس».

«أنا أقضي أغلب وقتي في البيت، أشاهد التلفاز، وأشعر بضجر شديد واعتلال. كثيراً ما أعاني من الصداع، وكثيراً ما أبكي، لأنني بالكاد أستطيع أن أرى ابني وزوجي. أنا أشعر بالوحدة. من الأكيد أنه لا بد من هدم هذا الجدار، ولكن ما الذي بإمكاني أن أفعله حتى أغيّر الوضع؟»

إن النظام المرتبط بالجدار، بما في ذلك العوائق المادية والقانونية والإدارية، يسهم إسهاماً كبيراً في زيادة انعدام الأمن الإنساني لأولئك الفلسطينيين الذين يتأثرون به بشكل مباشر وغير مباشر. يتألف هذا النظام من بوابات، ونظام تصاريح، وبطاقات هوية، وتدمير ومصادرة للممتلكات. توجد في الجدار 66 بوابة (بتاريخ تموز/يوليو 2008) لتمكين الاتصال بين الأجزاء المنفصلة من الضفة الغربية، 27 منها مغلقة، مما يعني أن 39 بوابة فقط متاحة لاستعمال الفلسطينيين.[286] من مجموع البوابات المفتوحة، تستخدم 20 منها للعبور اليومي (بعضها مفتوح لمدة 12 ساعة متتالية والبعض الأخر مرتين يومياً وفي أوقات محددة، وعدد قليل منها فقط على مدار الساعة)، فيما أن البوابات الأخرى هي بوابات زراعية يتم فتحها مرتين أو ثلاث مرات في اليوم. أما البوابات الأخرى التسع عشرة فتفتح موسمياً، خلال قطف الزيتون أو مواسم الحصاد. وعموماً تفتح هذه البوابات مرتين أو ثلاث مرات في اليوم، في أوقات محددة ووفقا لنظام تصاريح صارم.

يجب الحصول على جميع التصاريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية. وهي لا تمنح بسهولة، والإجراءات الإدارية من أجل الحصول عليها مهينة ومقيدة.[287] يقدر أن 18% فقط من الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في الأراضي الواقعة في المنطقة المغلقة قبل بناء الجدار حصلوا على تصاريح في عام 2008.[288] وقد أسفرت المشاق اليومية التي يعاني منها السكان داخل المنطقة المغلقة وفي حدود الجدار عن تهجير 15 ألف فلسطيني.[289]

[286] كل المعلومات عن البوابات مأخوذة عن:
B'Tselem (2008) 'Separation Wall Statistics' with OCHA-oPt, May 2008.

[287] UN (2008) 'Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', General Assembly, Human Rights Council, A/HRC/7/17, 21 Jan. 2008.

[288] UN (2008) 'Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', General Assembly, Human Rights Council, A/HRC/7/17, 21 Jan. 2008.

[289] UN (2008) 'Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', General Assembly, Human Rights Council, A/HRC/7/17, 21 Jan. 2008.

الإطار 5: قرية النعمان: مثال على التقسيم[290]

قرية النعمان، التي يبلغ عدد سكانها 173 شخصاً، عبارة عن تجمع سكاني يقع شمالي مدينة بيت لحم وتم استيعابه ضمن الحدود البلدية الموسعة لمدينة القدس من قبل السلطات الإسرائيلية في عام 1967. ومع ذلك، سجل السكان بأنهم من سكان الضفة الغربية وبذلك حصلوا على بطاقات هوية الضفة الغربية.

بالإضافة إلى الصعوبات الناجمة عن حمل بطاقات الهوية التي لا تسمح لهم، بموجب القانون الإسرائيلي، بالإقامة في قريتهم، يتضرر السكان القرويون في النعمان بشدة من بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسعتها في المنطقة. يحد الجدار النعمان الآن من ثلاث جهات، ويعزلها عن بقية الضفة الغربية. وتضاعفت محنة القرية في أيار/ مايو 2006 عندما تم تثبيت نقطة تفتيش دائمة في الجدار وأصبحت المعبر الوحيد للدخول والخروج من القرية.

إن القيود الشديدة المفروضة على حركة سكان القرية تؤثر على مدى حصولهم على الخدمات، بما في ذلك التعليم، وتشكل اضطراباً كبيراً في حياة الأسرة. كما أن منهجية تدمير الممتلكات، ومصادرة الأراضي، وضمها بحكم الأمر الواقع، والمضايقات الجسدية والنفسية، والقيود المفروضة على الحركة، كلها عوامل تتضافر لخلق ظروف معيشية لا تطاق وتفتقر إلى الكرامة، وصولاً إلى طرد السكان.

في عام 2008، أعطت محكمة العدل الإسرائيلية العليا حكمها النهائي بشأن مصير السكان في قرية النعمان، ورفضت تصحيح الأوضاع «غير الشرعية» لسكان القرية الذين يعتبرون الآن مقيمين غير شرعيين في إسرائيل.

[290] Adapted from Al Haq (2006) 'Al-Nu'man Village A Case Study of Indirect Forcible Transfer' Nov.; OCHA-oPt, (2009) 'Shrinking Space: Urban Construction and Rural Fragmentation in the Bethlehem Governorate', May 2009.

إن حقيقة أن 83% من مجموع مستوطني الضفة الغربية و69 مستوطنة موجودة ضمن الجدار تدعم فكرة أن إسرائيل لم تقصد على الإطلاق أن يكون مجرد تدبير أمني، وإنما أيضاً وسيلة لتشمل المستوطنات داخل أراضيها. وفي أيار/ مايو 2009، اقترح رئيس الشين بيت، يوفال ديسكين، أنه ليست هناك حاجة لاستكمال بناء الجدار الفاصل لأن إسرائيل لديها بالفعل تدابير أمنية كافية لمنع أي هجوم من الضفة الغربية.[291]

6-3 نقاط التفتيش وانتهاك الحق في حرية التنقل

في شباط/ فبراير 2009، تم تحديد 626 من العوائق أمام حرية التنقل في الضفة الغربية: منها 93 نقطة تفتيش يديرها أفراد و533 بدون أفراد.[292] تتألف نقاط التفتيش من عنصرين: بنية تحتية تعرقل حركة مرور المركبات والمشاة، والوجود الدائم لأفراد الأمن الإسرائيليين، مثل الجيش الإسرائيلي وحرس الحدود، والشرطة المدنية، والشركات الأمنية الخاصة. ويقوم أفراد الأمن المسلحون بالتحقق من وثائق الفلسطينيين الذين يعبرون نقطة التفتيش ويبحثون في مركباتهم وأمتعتهم. غالباً ما يستغرق ذلك وقتا طويلاً ويتضمن أعمالاً مهينة (الإطار 4 يوجز مختلف أنواع العوائق المادية على حركة الفلسطينيين).[293] فعلى حاجز قلنديا في الضفة الغربية، على سبيل

[291] Al-Jazeera (2009) 'Spy chief dismisses West Bank Wall', available at http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2009/05/200952091911790297.html.

[292] OCHA-oPt (2009) 'Implementation of the Agreement of Movement and Access and Update on Gaza Crossings', Report No. 85, 04-17 Feb. 2009.

[293] Adapted from OCHA-oPt (2008) OCHA Closure Update.

المثال، يتراوح وقت الانتظار بين 20 دقيقة إلى ساعة ونصف. وتقام الآلاف من نقاط تفتيش المؤقتة، والمعروفة باسم الحواجز الطيارة، كل عام من قبل دوريات الجيش الإسرائيلي على الطرق في أنحاء الضفة الغربية لفترات محدودة تتراوح ما بين نصف ساعة إلى عدة ساعات. إن نقاط التفتيش تضمن الامتثال لنظام التصاريح. فهي تمنع حرية الحركة للفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وتجلب الخوف والإهانة والتعطل للحياة اليومية.

الإطار 6: التدابير المادية التي تقيد حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية[294]

التدابير المادية التي تقيد حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية

نقاط التفتيش الجزئية: تتكون من بنية تحتية مماثلة لنقاط التفتيش، ولكنها لا تعمل بشكل دائم. كثيراً ما تكون البنية التحتية لهذه النقاط الجزئية مثبتة على جوانب الطرق، ولا تعرقل حركة المرور بشكل مباشر. وعندما تعمل فإنها تعمل مثل نقاط التفتيش الكاملة.

نقاط التفتيش الطيارة أو العشوائية: يقيمها الجيش الإسرائيلي بشكل ارتجالي لتوقيف حركة الفلسطينيين ومركباتهم عشوائياً وتفتيشها.

السواتر الترابية: وهي أكوام من الأنقاض و/ أو التراب و/ أو الصخور التي تضعها جرافات الجيش الإسرائيلي لمنع حركة السيارات على طول طريق أو مسار.

حواجز الطرق: تشيد من واحدة أو أكثر من الكتل الخراسانية بنحو متر مكعب واحد، على غرار السواتر الترابية، وتستخدم لمنع وصول المركبات إلى الأراضي أو الطرق. فيما عدا ذلك، فهي تعمل بنفس الطريقة مثل السواتر الترابية.

الخنادق: تحفر عبر أرض مسطحة أو على طول جانبي الطريق لمنع المركبات من الالتفاف على عقبة تغلق الطريق.

بوابات الطرق: وهي بوابات معدنية تستخدم لمنع الفلسطينيين من الوصول إلى إحدى الطرق. ويكون العديد منها مغلق بشكل دائم.

جدران الطرق: تتكون من جدار ترابي أو سياج أو جدار خرساني متصل يمتد على طول جانبي الطريق.

بوابات الجدار:[6][295] وهي بوابات في الجدار تستخدم لعبور الفلسطينيين؛ ويتم فتحها:

أ. يومياً: 15–60 دقيقة على العموم، 3 مرات في اليوم؛

ب. أسبوعياً/ موسمياً: 1–3 أيام في الأسبوع؛ 3 مرات في اليوم؛

[294] Adapted from OCHA-oPt (2008) OCHA Closure Update.

[295] OCHA-oPt (2009) 'West Bank Wall Route Projections', Jul. 2009.

ت. موسمياً: يومياً خلال موسم قطف الزيتون فقط؛

ث. بتنسيق مسبق: موسمياً/ عدة أيام أسبوعياً من خلال تنسيق مسبق، ويعتمد العبور على بطاقات الهوية، وحسب قائمة بالأسماء متوفرة عند البوابة؛

ج. بوابات المناطق المغلقة: مخصصة للفلسطينيين في المجتمعات التي يمنع الجدار وصولها إلى العالم الخارجي؛ وتكون عموماً مفتوحة خلال النهار ومغلقة ليلاً.

الصورة 4: حاجز طرق في الضفة الغربية

الشكل 7: وقت السفر عبر طرق الضفة الغربية في ظل ظروف القيود المفروضة حالياً على الحركة[296]

الطريق	متوسط الوقت: مع القيود على الحركة (ساعات)	متوسط الوقت: بدون قيود (ساعات)	% الزيادة
الخليل - جنين	4,05	2,05	%98
الخليل - اللنبي	2,50	0,80	%210
رام الله - نابلس	2,13	1,13	%88
رام الله - القدس	1,68	0,36	%366

[296] Adapted from World Bank (2008) 'West Bank and Gaza: Palestinian Trade: West Bank Routes', Report No. 46807 – GZ World Bank Finance and Private Sector Development Group, Social and Economic Development Department, Middle East and North Africa Region.

7-3 التوغلات العسكرية وحظر التجوال

الإغلاق والتوغلات العسكرية هي الآليات التي تحطم نسيج المجتمع الفلسطيني وتواصل المساهمة في تفكك الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تكثفت عمليات التوغل العسكري منذ عام 2007. على سبيل المثال، خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، قام الجيش الإسرائيلي بـ 786 عملية مداهمة في الضفة الغربية بالمقارنة مع 656 عملية توغل في تشرين ثاني/ نوفمبر 2006.[297] وفي مجرى عمليات التوغل في 2007، قتل شخص واحد وجرح 67 واعتقل 398 آخرون.[298] وتعتبر عمليات التوغل في قطاع غزة، بما في ذلك خلال وقف إطلاق النار، مألوفة وتشمل الاستطلاع والاعتقالات وتدمير الممتلكات والأراضي، والقتل المستهدف. وقد وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عمليتي توغل واعتقال عشرة صيادين خلال أسبوع واحد في نيسان/ إبريل 2009.[299]

في الفترة من عام 2005 إلى عام 2009، لفت المقرر الخاص للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة الانتباه إلى محنة أولئك الذين يعيشون في مدينة نابلس، «المدينة السجينة»،[300] حيث تعتبر الإغلاقات والتوغلات أمراً شائعاً. على سبيل المثال، في الفترة من 26 حزيران/ يونيو إلى أواخر تموز/ يوليو 2008، نفذ الجيش الإسرائيلي سلسلة من العمليات العسكرية ليلاً في نابلس، مما أدى إلى وفاة عدد من الشبان الفلسطينيين، واعتقال العشرات من الرجال والنساء والأطفال، ومصادرة وتدمير الممتلكات، وخلق جو من الخوف.[301] شملت الأضرار تدمير مؤسسات خيرية ومدارس وعيادات ودار للأيتام، جميعها توفر الخدمات الأساسية للسكان من مدينة نابلس. هذه الأعمال العسكرية وقعت دون توجيه أي تهم واضحة ضد السكان. وقد تعرضت المدن والبلدات التي يعتقد بأنها تتسم بنفوذ قوي لحماس، كما يدل على ذلك النجاح في انتخابات عام 2006 على مستوى البلديات، إلى ضغط استثنائي ولا سيما من خلال عمليات التوغل العسكرية المتكررة.[302]

في عام 2005، وضعت الأرض الفلسطينية المحتلة تحت 1514 ساعة من حظر التجوال المفروض من قبل الجيش الإسرائيلي. وفي عام 2006 انخفض هذا الرقم إلى 696 ساعة، وارتفع مرة أخرى في عام 2007 إلى 873 ساعة، وآخر الأرقام لعام 2008 (باستثناء شهري تشرين ثاني/ نوفمبر وكانون أول/ ديسمبر) تشير إلى أن 2132 ساعة مضت في ظل حظر التجوال.[303] وكانت محافظة نابلس مستهدفة بحظر التجوال باستمرار وبشكل مكثف، وعانت من حظر التجوال لساعات أطول من أية منطقة أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (95 ساعة).[304] وكان لحظر التجوال والقيود الأخرى تأثير بالغ الضرر على الاقتصاد، وخاصة في المراكز التجارية مثل مدينة نابلس.

في عام 2009، وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي للحواجز والإغلاق ظل ثابتاً نسبياً، إلا أن هناك

[297] UN (2007) 'Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', GA/ HRC, 29 Jan. 2007.

[298] Palestinian Monitoring Group, Monthly Summary, Nov. 2007, cited in UN (2008) 'Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', General Assembly, Human Rights Council, A/HRC/7/17, 21 Jan. 2008.

[299] PCHR (2009) 'Weekly Report on Israeli Violations of Human Rights in the Occupied Palestinian Territory', 02 -08 Apr. 2009.

[300] UN (2006) 'Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', A/61/470 (27 Sep. 2006).

[301] UN (2008) 'Report of the Special Rapporteur on the Occupied Palestinian Territory the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', A/63/326 25, Aug. 2008.

[302] UN (2008) 'Report of the Special Rapporteur on the Occupied Palestinian Territory the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', A/63/326 25, Aug. 2008.

[303] OCHA-oPt (2008) 'Protection of Civilians summary data tables', Oct. 2008.

[304] OCHA-oPt (2008) 'Protection of Civilians summary data tables', Oct. 2008.

بعض الأدلة على تخفيف القيود على التنقل وحرية الوصول في الضفة الغربية. وبالتالي، ساهم ذلك في خفض وقت السفر بين المدن الرئيسية بشكل ملموس، فضلاً عن انخفاض نقاط الاحتكاك بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية. على سبيل المثال، خلال شهر حزيران/ يونيو 2009، تم تحويل أربعة حواجز تتحكم في الوصول إلى المدن الرئيسية (نابلس وقلقيلية ورام الله وأريحا) من نظام العمل بشكل دائم إلى «نقاط تفتيش جزئية»، وتعمل على أساس ارتجالي. وفي بداية أيلول/ سبتمبر 2009، تحولت إحدى نقاط التفتيش الأربع في الطريق إلى الأغوار (معاليه أفرايم) نقطة تفتيش جزئية أيضاً، مما سهل التواصل ما بين شمال الضفة الغربية وبعض مناطق الأغوار.[305]

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن استمرار وجود البنى التحتية لنقاط التفتيش تجعل أية تحسينات قابلة لأن تلغى، مما يؤكد أنه من الصعب التنبؤ بالوضع الذي ستكون عليه حرية الحركة والوصول في أي وقت آت وإن قصر.[306] وفي مرحلة متأخرة من فترة التقرير (حزيران/ يونيو إلى أيلول/ سبتمبر 2009)، تم أيضاً توسيع نقطة تفتيش قلنديا بصورة كبيرة، مع عواقب وخيمة على التنقل والوصول للفلسطينيين القادمين من القدس والمتجهين إليها. ويضاعف صعوبة الوصول تبني «تأشيرة السلطة الفلسطينية» الجديدة، أي الختم (الصادر عن دولة إسرائيل على الحدود الدولية) الذي يعطي حق الوصول إلى المنطقة أ من الضفة الغربية فحسب، وبالتالي يستبعد بعض الأجانب والمغتربين الفلسطينيين من دخول إسرائيل، بما في ذلك القدس. إن «تأشيرة السلطة الفلسطينية» الجديدة تمثل أحد أشد التعديات غير المقبولة على حرية التنقل، وتعتبر أيضاً وسيلة أخرى تقوم من خلالها السلطات الإسرائيلية بتعزيز ضمها للقدس.[307]

[305] OCHA-oPt (2009)'The Humanitarian Monitor' (Aug. 2009).

[306] OCHA-oPt (2009)'The Humanitarian Monitor' (Aug. 2009).

[307] Civic Coalition for Defending Palestinian Rights in Jerusalem (2009) 'False Symbols of Sovereignty and the "Palestinian Authority Only Visa"', Press Release, 13 Aug. 2009.

3-8 ضم القدس الشرقية كأمر واقع

أدى ضم القدس الشرقية كأمر واقع[308] وزيادة فصلها عن بقية الضفة الغربية إلى تفاقم الاختلال في الحياة الفلسطينية وتقسيم الأرض الفلسطينية، لأن المدينة، حتى وقت قريب، كانت القلب الثقافي والديني والاقتصادي للأرض الفلسطينية المحتلة. القدس أيضاً أحد الأصول الأساسية الاقتصادية: فحوالي 35% من اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة يعتمد على القدس الشرقية الموسعة التي تمتد من رام الله إلى بيت لحم.[309] وفي الفترة من 2005-2009، بدأت التجزئة الجغرافية والقيود الشديدة المفروضة على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وخاصة القدس الشرقية، تبرز بصورة واضحة، وتمثلت العوامل الأساسية لهذا التغيير في نظام التصاريح، والحصار المفروض على غزة، والجدار، والتوسع الاستيطاني.

علق عضو إسرائيلي في مجلس مدينة القدس عن كتلة ميرتس مؤخراً بالقول: «تغير الكثير في القدس الشرقية على مدى العقد الماضي - إلى درجة أصبحت لا تحتمل... وفي الآونة الأخيرة، اتخذت عدة خطوات جعلت حياة (الفلسطينيين) لا تطاق - والأمر الأكثر صعوبة للاحتمال أنهم يشعرون بأن شرفهم يداس بالأقدام. هناك عشرة أمور يبتلي بها

[308] بعد ضم القدس الشرقية في 1967، عززت الكنيست في 1980 ادعاءاتها بالمدينة من خلال إقرار القانون الأساسي: القدس: عاصمة إسرائيل، والذي ينص على أن "القدس، كاملة وموحدة، عاصمة إسرائيل"، المادة 1، القانون الأساسي: القدس - عاصمة إسرائيل، 1980. وقد دحضت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي هذا الإعلان، واعتبر مجلس الأمن الدولي هذه الخطوة بأنها "غير قانونية" و"لاغية وباطلة". قرار مجلس الأمن الدولي رقم 478، 1980. وقد أقر رؤساء بعثة الاتحاد الأوروبي مؤخراً أن إسرائيل "تتابع بنشاط عملية الضم غير الشرعي" للقدس الشرقية، حسب تقرير للحركة الإسرائيلية ضد هدم البيوت (23 آذار/ مارس 2009) متاح على الموقع الإلكتروني:

http://www.icahd.org/eng/news.asp?menu=5&submenu=1&item=691

وفقاً للمادة 3 من القانون الأساسي الفلسطيني، "القدس عاصمة فلسطين". وفي أثناء مفاوضات أوسلو تم إرجاء مسألة القدس لمفاوضات الحل النهائي.

[309] PLO Negotiations Affairs Department (2007) 'Negotiations Primer'.

المواطنون العرب في القدس الشرقية». [310] ولخص المشاكل الحادة التي تواجه سكان القدس الشرقية على النحو التالي:

- أصبح الخيار القانوني لبناء مسكن مستحيلاً تقريباً
- أدى الجدار إلى هجرة وعزل داخليين.
- مصادرة بطاقات الهوية وإلغاء إذن دخول القدس لأولئك الموجودين في الضفة الغربية.
- منع لم شمل سكان القدس الشرقية مع أسرهم أو أزواجهم.
- الأنشطة الجامحة للمستوطنين، والتي كثيراً ما تنطوي على محاولات عنيفة للسيطرة على كل بقعة من الأرض في النصف الشرقي من المدينة.
- التهديد وهدم المنازل.
- الأزمة الاقتصادية وارتفاع مستويات الفقر في القدس الشرقية.
- المواقف المذلة من قبل حرس الحدود الإسرائيلي «التي أصبحت أكثر انفلاتاً وعنفاً من أي وقت مضى، وبشكل فادح ومتهور. أفرادها يزدرون كل ما يبدو عربياً، ويجرحون الأحاسيس العميقة للمواطنين العرب». [311]
- الحفريات الأثرية التي تقوم بها الدولة على مقربة من الحرم القدسي الشريف، مما يولد قلقاً هائلاً في أوساط أولئك الذين يعتقدون أن الحفريات تهدف إلى التسبب في انهيار المسجد الأقصى.
- تدني مستوى الخدمات البلدية، بدءاً من جمع النفايات إلى نظام التعليم، مما يساهم في تدني أوضاع الفلسطينيين في القدس الشرقية.

[310] Meir Margalit (2009) 'The Ten Plagues Inflicted on East Jerusalem', Desert Peace, Oct. 8, 2009.

[311] Meir Margalit (2009) 'The Ten Plagues Inflicted on East Jerusalem', Desert Peace, Oct. 8, 2009.

منذ ضم القدس الشرقية من جانب واحد في عام 1967، شرعت إسرائيل في تنفيذ سياسة اجتماعية واقتصادية وثقافية وجغرافية وقانونية لهندسة إخلاء المدينة من الوجود الفلسطيني، بما يخدم الموقف الإسرائيلي الذي يعتبر «القدس هي العاصمة الموحدة للشعب اليهودي». [312]

التخطيط المدني هو أحد الأساليب المستخدمة من قبل إسرائيل لمواصلة مخططاتها في القدس. فهي تهدف إلى خلق واقع ديموغرافي وجغرافي من شأنه أن يجهض أية محاولة في المستقبل للتقسيم وتعزيز مزاعم إسرائيل بالسيادة على القدس الشرقية المحتلة. [313] وتمثل أساس كل سياسة للتخطيط العمراني داخل حدود «بلدية القدس» كما تفرضها إسرائيل في التوصل إلى «توازن ديموغرافي» محدد بين السكان الإسرائيليين والفلسطينيين في المدينة والمحافظة عليه. فالخطة الرئيسية للقدس (2004) تهدف إلى زيادة النسبة المئوية للسكان الإسرائيليين في الوقت الذي تحد فيه من النسبة المئوية للسكان الفلسطينيين، وتنص صراحة على أنه، «وفقاً للقرارات الحكومية»، يسعى أساس الخطة إلى «الحفاظ على نسبة 70% من اليهود و30% من العرب» في المدينة. [314] وبالتالي، فإن الخطة الرئيسية ليست فقط تديم التخطيط غير العادل الذي يحافظ على الهيمنة الديموغرافية للسكان الإسرائيليين في القدس الشرقية ولكنها تفاقمه أيضاً. لذا فإن السياسة الإسرائيلية المتمثلة في «التوازن الديموغرافي» هي سياسة تقلل وتحد من النمو الطبيعي للسكان الفلسطينيين للحفاظ على الهيمنة الإسرائيلية الديموغرافية في بلدية القدس. [315]

[312] Benjamin Netanyahu (2009) Transcript of Press Conference Given by PM Benjamin Netanyahu and the PM of the United Kingdom Gordon Brown, Prime Minister's Office, available at http://www.pmo.gov.il/PMOEng/Communication/PMSpeaks/speechgordon250809.htm.

[313] Nathan Derekjo (2009) 'Aggressive Urbanism: Urban Planning and the Displacement of Palestinians Within and From East Jerusalem', Civic Coalition for the Protection of Palestinian Rights in Jerusalem (Unpublished work).

[314] Jerusalem Master Plan (2004) Report No. 4, Population and Society.

[315] Nathan Derekjo (2009) 'Aggressive Urbanism: Urban Planning and the Displacement of Palestinians Within and From East Jerusalem', Civic Coalition for the Protection of Palestinian Rights in Jerusalem (Unpublished work).

الخارطة 4: القدس الكبرى

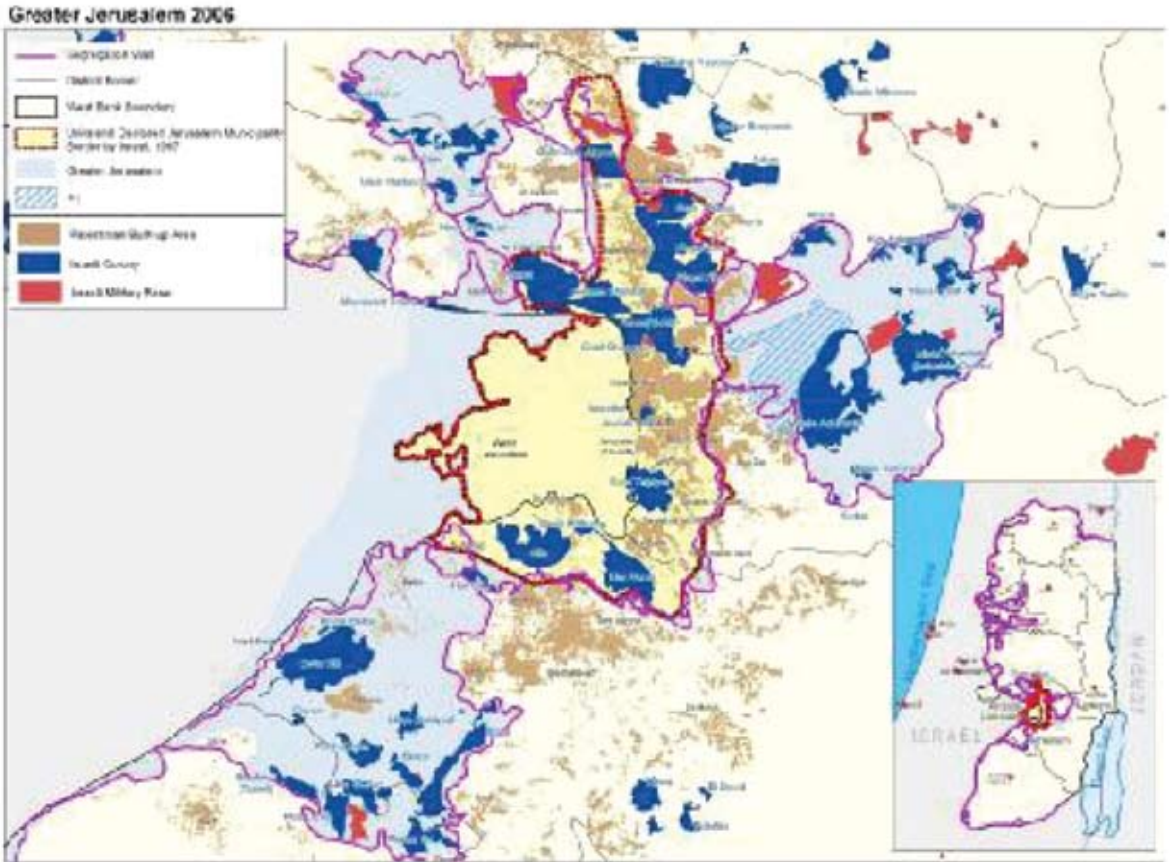

وحيث أن لدى الفلسطينيين المقدسيين معدل مواليد أعلى من نظرائهم الإسرائيليين، فإن الإدارة الإسرائيلية نفذت بشكل عدواني سياسات لتحقيق أهدافها الديموغرافية. وتشمل هذه السياسات: نظام تمييز عنصري للتخطيط المدني، وإلغاء حقوق الإقامة للفلسطينيين، ومصادرة الأراضي والمنازل الفلسطينية، وبناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة، وتقسيم المناطق، وإعاقة عملية تطبيق رخص البناء، وهدم المنازل. إن هذه السياسات بصورتها الإجمالية تسفر، بشكل مباشر وغير مباشر، عن التهجير القسري للمقدسيين الفلسطينيين.[316]

تقدر بلدية القدس أن معدل النمو الطبيعي للفلسطينيين من سكان القدس الشرقية يتطلب بناء 1500 وحدة سكنية جديدة سنوياً.[317] وإذا أخذنا عام 2008 كمثال، فقد صدر 18 تصريح بناء فقط، وسمح ببناء حوالي 400[318] وحدة سكنية، مما يعني أن هناك فجوة في السكن تقارب 1482 وحدة سكنية مرخصة في القدس الشرقية.[319] وبالمثل، يتم بثبات تطبيق مخططات تخطيط المدن بطريقة متحيزة في القدس الشرقية. ويدفع التأخير المفرط في إعداد واعتماد مخططات تخطيط المدن العديد من الفلسطينيين إلى خيار وحيد هو الشروع في البناء غير المرخص. لذا فالعديد من المنازل والمدارس والعيادات والمساجد في القدس الشرقية قد تم تحديدها للهدم على أساس

[316] الائتلاف المدني للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس (2008) "التهجير القسري والتطهير العرقي: انتهاكات إسرائيل لحقوق الفلسطينيين في الإقامة في القدس"، غير منشور.

[317] Ir Amin (2009) 'A Layman's Guide to House Demolitions in East Jerusalem', 4 Mar. 2009.

[318] OCHA-oPt (2009) 'The Planning Crisis in East Jerusalem' OCHA Special Focus, 12 Apr. 2009.

[319] Nathan Derekjo (2009) 'Aggressive Urbanism: Urban Planning and the Displacement of Palestinians Within and From East Jerusalem', Civic Coalition for the Protection of Palestinian Rights in Jerusalem (Unpublished work).

أنها لم تحصل على تصاريح.[320] إن هدم المنازل والبنية التحتية الأساسية يدمر تماسك المجتمع الفلسطيني، مما يسبب القلق والخوف من التهجير والتشريد ويساهم في تغيير التركيبة الديموغرافية للقدس الشرقية.

للأسباب المبينة بالتفصيل في مكان سابق من هذا الفصل، كثيراً ما يلزم الفلسطينيون بدفع تكلفة هدم منازلهم في ممارسة تشير إليها بلدية القدس على أنها "هدم للمساكن بشكل طوعي". أما الذين يتحدون أمر هدم منازلهم فعادة ما يواجهون غرامة تتراوح من 70,000 إلى 100,000 شيكل تبعاً لحجم هذه الممتلكات؛ وتفرض السلطات الإسرائيلية نحو 25,000 شيكل كرسم إضافي لعملية الهدم. وبالنظر إلى التكاليف المالية التي يتم تكبدها إذا ما قام الإسرائيليون بالعمل، فإن العديد من الفلسطينيين يتبعون منطق أنهم سيقتصدون بالتكلفة إذا ما قاموا شخصياً بهدم ممتلكاتهم الخاصة. وقد سجل الائتلاف المدني للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس 28 حالة هدم ذاتي في عام 2008.[321] وتعد الصدمات النفسية لهدم المنازل «الطوعي» أمراً بديهياً.

الشكل 8: عدد أوامر الهدم في القدس الشرقية[322]

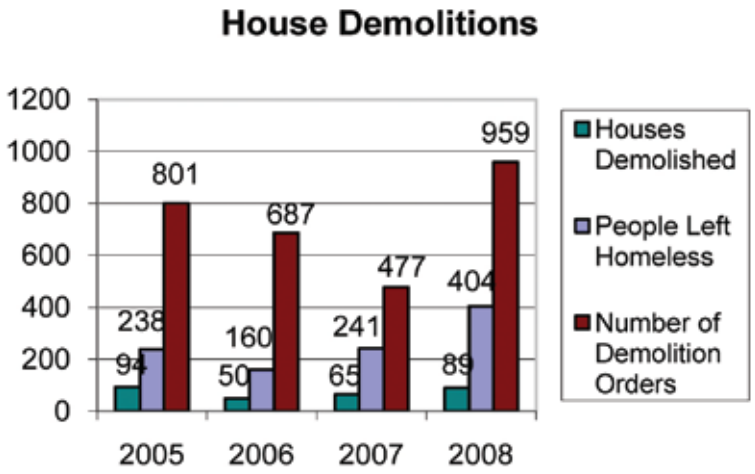

منازل هدمت أناس تركوا دون مأوى عدد أوامر الهدم

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني، 2009

هناك أيضاً أدلة على الإهمال في توفير البنية التحتية والمرافق والخدمات لسكان القدس الشرقية. فعلى الرغم من أن جميع المقيمين في القدس، الشرقية والغربية على حد سواء، يدفعون ضرائب البلدية، إلا أن الخدمات التي يحصلون عليها في المقابل تختلف بشكل كبير. إذ أن سكان القدس الشرقية، الذين يشكلون 34% من سكان القدس، يحصلون على 7% من الميزانية، في حين أن 64% من السكان الذين يقيمون في القدس الغربية يتلقون 92% من الميزانية.[323] علاوة على ذلك، فإن المستوطنين في القدس الشرقية يحصلون على دعم من دولة إسرائيل.[324] وقد

[320] UN (2008) Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', GA/ HRC, A/HRC/7/17, 21 Jan. 2008.

[321] UNDP interview with Nathan Derejko, Legal Research and Advocacy Officer, Civic Coalition for Jerusalem, 06 Jul. 2009.

[322] ICAHD, 'East Jerusalem Stats' (2004-2008).

[323] Margalit, Meir (2008) Allocation of Municipal Resources East and West Jerusalem.

[324] وجد تقرير صدر عام 2009 عن المركز الكلي لشبكة عمل السياسات الإسرائيلية الأوروبية بعنوان "الأثر التاريخي والسياسي والاقتصادي للمستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة" أنه "فيما أن البلديات الإسرائيلية ككل تتلقى 34,7% من دخلها من (الحكومة) وتحصل على نسبة 64,3% أخرى من مصادر دخلها الخاص، فإن بلديات المستوطنات تحصل على 57% من (الحكومة) ولا أكثر من 42,8% دخلها الخاص". يضيف التقرير أن حكومة إسرائيل "تخصص 4,1% من ميزانيتها الإجمالية الخاصة بالبلديات للمستوطنات، مع أنها تشكل 3,1% فقط من المجموع الكلي للسكان الإسرائيليين". كما يقول القرير أنه "في السنوات العشرين الأخيرة، على الرغم من المفاوضات السلمية الجارية، ازداد عدد المستوطنين في الضفة الغربية بأكثر من الضعف، بمعدل نمو أعلى بكثير من معدل النمو السكاني العام في إسرائيل"، ويستنتج أن "هذه الزيادة ما كان بالإمكان تحقيقها لولا الدعم النشط من جانب جميع الحكومات الإسرائيلية في تلك الفترة. هآرتس، 21 تموز/ يوليو 2009: http://www.haaretz.com/hasen/spages/1101829.html.

أدى تخصيص موارد الميزانية هذا إلى تفاوت كبير وواضح جداً بين القدس الشرقية والغربية.

بالإضافة إلى النقص في البنية التحتية، هناك عدم تكافؤ أيضاً في توفير الخدمات الأساسية في القدس الشرقية، التي تحصل فقط على 23% من إجمالي الميزانية المخصصة للخدمات الطبية في القدس.[325] علاوة على ذلك، توجد 7 مكاتب بريدية لخدمة 250,000 من المواطنين في القدس الشرقية، في حين أن هناك 50 مكتباً بريدياً تحت تصرف 500,000 نسمة من سكان القدس الغربية.[326] أخيراً، هناك نقص في عدد الغرف الصفية المدرسية المقدرة بـ1500، تاركين 9000 من الأطفال في القدس الشرقية دون أماكن في المدارس.[327]

أدت السياسات المطبقة في القدس إلى تهجير الآلاف من السكان الفلسطينيين. إن لمثل هذه الأعمال عواقب قانونية والعديد منها يشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.[328]

وكما ناقش هذا الفصل بشيء من التفصيل، فإن القيود على الحركة التي تتسم بها الأرض الفلسطينية المحتلة بأكملها تتم بطرق خاصة في القدس الشرقية. فيتم فرض قيود منتظمة، تبدو عشوائية، على حركة الفلسطينيين المقدسيين والفلسطينيين المسافرين إلى القدس والتي يكون لها في الغالب نكهة خاصة مما يعكس الأهمية الدينية للموقع بالنسبة للفلسطينيين المسلمين.[329] وفي أحد الأمثلة المتكررة على القيود على الحركة، قامت قوات الأمن الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر 2009، رداً على التوتر المتزايد في القدس الشرقية، بمنع الرجال الفلسطينيين تحت سن 50 من دخول البلدة القديمة، وخاصة الحرم الشريف، وسمحت بذلك فقط للرجال الفلسطينيين فوق سن الخمسين الذين يحملون هوية القدس، جنباً إلى جنب مع النساء من جميع الأعمار.[330] كما فرضت السلطات الإسرائيلية إغلاقاً عاماً على الضفة الغربية، منع بموجبه الفلسطينيون الذين يحملون تصاريح من دخول القدس الشرقية، مع بعض الاستثناءات القليلة.[331]

إن الوصول إلى القدس الشرقية محظور على معظم الفلسطينيين منذ عام 1993، إلا إذا تمكنوا من الحصول على تصاريح الدخول، التي تصدرها السلطات الإسرائيلية بصعوبة. ويقطع الجدار الآن العديد من القرى الفلسطينية الواقعة ضمن بلدية القدس عن المدينة، تاركاً ما يقرب من 25% من المقدسيين الفلسطينيين مقطوعين عن المدينة.[332] وفي أماكن مثل أبو ديس، يمتد الجدار خلال التجمعات السكانية الفلسطينية، فاصلاً ما بين العائلات والجيران. ويستطيع الفلسطينيون دخول القدس من خلال أربع فقط من اصل 16 نقطة تفتيش موجودة في المدينة، وسيراً على الأقدام فقط، مما يجعل من الصعب الوصول إلى المدارس والمستشفيات والجامعات وأماكن العمل والأماكن المقدسة. وكما ذكر أعلاه، تصبح التصاريح غير صالحة كلما أعلن الإغلاق العام، وهو أمر معتاد حدوثه خلال الأعياد اليهودية وحالات الطوارئ الأمنية.[333]

[325] Margalit, Meir; Allocation of Municipal Resources East and West Jerusalem 2008

[326] The Association of Civil Rights in Israel, The State of Human Rights in East Jerusalem, May 2009, 40

[327] Jibril, Samir; Education Rights in Jerusalem, Civic Coalition for Defending Palestinian Rights in Jerusalem, February 2008, 16.

[328] Nathan Derekjo (2009) 'Aggressive Urbanism: Urban Planning and the Displacement of Palestinians Within and From East Jerusalem', Civic Coalition for the Protection of Palestinian Rights in Jerusalem (Unpublished work).

[329] يعد ذلك خرقاً للمادة 12 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تنص على أن لكل شخص الحق في حرية الحركة، من جملة أمور أخرى.

[330] OCHA-oPt (2009) 'Protection of Civilians Weekly Report', 30 Sep to 06 Oct. 2009.

[331] OCHA-oPt (2009) 'Protection of Civilians Weekly Report', 08-14 Apr. 2009.

[332] UN (2008) 'Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', GA/HRC, A/HRC/7/17, 21 Jan. 2008.

[333] OCHA-oPt (2009) 'West Bank Wall Route Projections', Jul. 2009.

الإطار 7: الحرمان من الحقوق الثقافية في القدس الشرقية

قمع التعبير والتنمية الثقافية في القدس الشرقية

أعلنت القدس عاصمة للثقافة العربية عام 2009. ولهذا الإعلان عدة أهداف، بالإضافة إلى حماية الهوية الثقافية العربية للمدينة والحفاظ عليها. أولاً، استعادة شهرتها كمدينة ذات أهمية ثقافية وتاريخية ودينية. وثانياً، تفعيل النشاط الثقافي من أجل مواجهة عزلتها. وثالثاً، إعادة تأهيل بنيتها الأساسية الاجتماعية والثقافية وتوفير فرص العمل. وأخيراً، تعزيز التعاون وإطلاق حملة تأييد مع جهات عربية إقليمية ودولية لتوعيتها والتأكيد من جديد على أن القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين العتيدة.[334]

خلال حفل الافتتاح في 19 آذار/مارس، دخلت الشرطة الإسرائيلية عدداً من المراكز المجتمعية والمدارس، بما في ذلك تلك التي يديرها القطاع الخاص، مثل مدرسة المطران للبنين ومدرسة شميدت للبنات، ومنعت إقامة الأنشطة الثقافية والرياضية، وألقت القبض على المنظمين، وفرقت بعنف التجمعات السلمية.[335] هذه العراقيل فرضت النقل القسري لحفل الافتتاح إلى بيت لحم.

وصفت الإدارة الإسرائيلية الفعاليات المخطط لها بأنها محاولة "لإثبات السيادة الفلسطينية في القدس بطريقة غير قانونية"، وأكدت أن على الفلسطينيين "احترام سيادة إسرائيل داخل حدودها، بما في ذلك القدس الشرقية".[336]

وعلى نحو مماثل، قام المسؤولون الإسرائيليون في 23 أيار/مايو 2009 أيضاً بإغلاق المسرح الوطني الفلسطيني في القدس الشرقية أثناء إقامة مهرجان فلسطين الأدبي، ومنعوا كتاباً وشعراء دوليين من مخاطبة الجمهور.[337]

[334] نقلاً بتصرف عن الأهداف الاستراتيجية للاحتفال بالقدس عاصمة للثقافة العربية، متاحة على الموقع الإلكتروني: http://www.alquds2009.org/etemplate.php?id=96.

[335] Al-Haq (2009) 'A Culture of Repression: Israeli authorities ban Palestinian Cultural Festival in East Jerusalem', Press Release, 21 Mar. 2009.

[336] Al-Haq (2009) 'A Culture of Repression: Israeli authorities ban Palestinian Cultural Festival in East Jerusalem', Press Release, 21 Mar. 2009.

[337] Ma'an News Agency (2009) 'Armed soldiers, police, attempt to shut down Palestine Festival of Literature opening night', 23 May 2009.

3-9 الاستقطاب السياسي

> انتصرنا واستقلت غزة عن الضفة الغربية وصارت لشعب واحد دولتان ـ زنزانتان. لا تتبادلان التحية. فيا لنا من ضحايا في زي جلادين. (الشاعر والناشط السياسي الفلسطيني، محمود درويش)

> لا يمكن ضمان إنهاء العنف بحزم من خلال ترتيب البيت الفلسطيني فحسب، وذلك لسبب بسيط هو أن أي وقف لمواجهة عنيفة لا يزال يتوقف على التوصل إلى تسوية للصراع مع إسرائيل وإنهاء الاحتلال والحل القائم على دولتين.[338]

على الرغم من الحقائق القاسية للبنية المادية والإدارية للاحتلال والموضحة في هذا الفصل، شهد عام 2007، وللمرة الأولى منذ بدء الاحتلال، مقتل الفلسطينيين في الاقتتال الفلسطيني الداخلي بعدد أكبر ممن قتلوا بأنشطة الجيش الإسرائيلي.[339] فقد لقي على الأقل 500 شخص مصرعهم نتيجة للاقتتال الداخلي، في حين استشهد 394 بسبب أنشطة ذات صلة بالجيش الإسرائيلي. والآن فإن

[338] ICG (2006) 'Enter Hamas: The Challenges of Political Integration', Middle East Report No. 49, 18 Jan. 2006.

[339] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2007)، "التقرير السنوي 2007". انظر الفصل الثالث لمزيد من التفاصيل.

تقسيم المجتمع الفلسطيني إلى كانتونات وقرى ومدن معزولة عن طريق نقاط التفتيش والحواجز الأمنية يجد له نظيراً سياسياً. ولم يعد للفلسطينيين قيادة سياسية واحدة للاعتراف بها والتنسيق معها. وبالتالي، انعكست التجزئة الجغرافية على شكل تفكك سياسي واجتماعي.[340] إن الاستقطاب السياسي الحالي وما نجم عنه من عنف وتوطيد قاعدتين للسلطة في مناطق مختلفة من الأرض لم يفعل شيئاً سوى مضاعفة انعدام الأمن الإنساني.[341]

لقد أنتج تنامي العقبات أمام الحل القائم على دولتين استراتيجيات داخلية متضاربة رداً على الاحتلال الذي طال أمده، ولم تحقق المفاوضات ولا العنف النجاح. وعلى الرغم من أن الاستقطاب السياسي نابع أساساً من الخلاف الفلسطيني الداخلي، فهو في الوقت نفسه ينتج ويتفاقم بسبب الاحتلال. وقد أصبح المأزق السياسي الداخلي أكثر وضوحاً مع تواصل أمد «عملية السلام»، واشتد منذ اندلاع الانتفاضة الثانية والانتخابات التشريعية.[342]

لقد أدى إرث أوسلو والتجاوزات المتزايدة للاحتلال، بما في ذلك الآثار المادية للجدار والمستوطنات وبنيتها التحتية، وعزل غزة والقيود الشديدة المفروضة على الحركة والوصول، إلى فصل الفلسطينيين بعضهم عن بعض. وتظل إسرائيل شريكة في الانقسام السياسي الفلسطيني وفيما تسارع أيضاً إلى استغلاله. ومن الأمثلة على ذلك سجن أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني: فحتى نهاية عام 2008، اعتقلت إسرائيل أكثر من 40 عضواً في المجلس، بمن فيهم الأمين العام ورئيس المجس، مما حال دون اكتمال النصاب القانوني للمجلس التشريعي الفلسطيني فيما يقرب من عامين ومنعه من العمل بأي قدر من التماسك السياسي.[343]

أسست انتخابات عام 2006 في الأرض الفلسطينية المحتلة القطبية في النظام السياسي الفلسطيني، والتي أصبحت واقعاً قائماً على الأرض بشكل متزايد بعد استيلاء حماس على قطاع غزة في عام 2007، بعدما أزالت حماس بفعالية حركة فتح المعارضة من قطاع غزة، إما عن طريق العنف أو إهمال صفتهم الرسمية. هذه الانتخابات، التي وصفت من قبل اللجنة الرباعية بأنها «حرة ونزيهة وآمنة»،[344] شهدت حصول حركة حماس على 74 مقعداً من أصل 132 مقعداً متاحاً. وفازت حركة فتح، الحزب الذي سيطر لمدة طويلة على السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية على حد سواء، بـ45 مقعداً، وبالتالي انتقلت لتصبح الحزب المعارض. وفي آذار/ مارس 2006، حصلت الحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء إسماعيل هنية على الثقة البرلمانية، مسجلة بداية مرحلة جديدة في السياسة الفلسطينية. لقد كانت مكونات النظام الديمقراطي حاضرة على ما يبدو: كانت هناك تعددية في الأحزاب السياسية العاملة في إطار توافق وطني، وعلى الرغم من الخلافات الأيديولوجية الكبيرة، قبل كل منها بشرعية الأخر.[345] لكن الانتقال لم يسفر عن تغيير شامل للقيادة إذ سيطرت حماس على الحكومة الفلسطينية والبرلمان في حين احتفظت فتح بالنفوذ في رئاسة السلطة الفلسطينية، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية. وقد تأسس في هذه العملية

[340] Khan, Mushtaq H (2009) 'Palestinian State Formation since the Signing of the Oslo Accords', background paper for the PHDR, commissioned by UNDP, Jerusalem.

[341] في عموم القول، يحدث الاستقطاب السياسي في العادة بين حركتين سياسيتين شعبيتين. ويغلب أن يحدث خارج المؤسسات السياسية الوطنية، عندن يرفض أحد الطرفين أو كلاهما تسوية خلافاتهما من خلال الآليات الدستورية أو المواثيق الوطنية القائمة. ويمكن أن يصبح هذا الوضع مزمناً في غياب طرف ثالث قادر على إلزام الطرفين المتنازعين على حل خلافاتهما. وتعد طبيعة النزاع الذي يجري على شكل صراع على السلطة هي المحرك من وراء رفع الشعارات السياسية وخلق التحالفات مع مراكز القوى الإقليمية والدولية. وفي الحالة الفلسطينية، وفي إطار الميدان السياسي الفلسطيني، يتمثل طرفا النزاع بحركتي فتح وحماس. انظر: جميل هلال (2008) "الاستقطاب الشديد في المجتمع الفلسطيني وتجزئته" ورقة خلفية لتقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني، بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القدس.

[342] جميل هلال (2008) "الاستقطاب الشديد في المجتمع الفلسطيني وتجزئته" ورقة خلفية لتقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني، بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القدس.

[343] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2008)، "التقرير السنوي 2008".

[344] ICG (2006) 'Palestinians, Israel and the Quartet: Pulling Bank from the Brink', Middle East Report No. 54, Jun. 2006.

[345] Nathan J. Brown (2005) 'Evaluating Palestinian Reform', Carnegie Papers No. 59, 14, Jun. 2005.

طابع مزدوج للسلطة السياسية إلى حد ما، ولكن ما كان ينقص هو سيادة الدولة والمؤسسات الديمقراطية، مثل القضاء المستقل والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية، وهو ما كان يلزم لتحويل هذا المركّب الأولي إلى واقع فعال.[346]

فيما أن ضعف المؤسسات يمثل انعكاساً جزئياً للحكم الذاتي المحدود للسلطة الفلسطينية – الفصل بين السلطات أمر مستحيل في ظل الاحتلال – فإن التعارض بين الطرفين أصبح يزداد مرارة وتدريجياً أكثر عنفا، آخذاً الفلسطينيين إلى شفا حرب أهلية.[347] وبدا الحوار الوطني، الذي بدأ في أواخر أيار/ مايو 2006 للدفع باتجاه إجماع سياسي وإيجاد حل للأزمة، وكأنه ضغط باتجاه تحقيق المكاسب الحزبية عوضاً عن تأمين تسوية استراتيجية.[348] وفي الفترة من أيار/ مايو إلى حزيران/ يونيو 2007، أصبح قطاع غزة نقطة محورية في الانقسام السياسي الذي تجلى في الصراع المتبادل بين حماس وفتح. ووقع استيلاء حماس على السلطة في غزة في نهاية المطاف في 14 حزيران/ يونيو 2007. وتلا ذلك عزل قطاع غزة من قبل إسرائيل والمجتمع الدولي، مما ضاعف من ظروف الحصار الذي فرضته إسرائيل بعد انسحابها من غزة، وساهم في فرض الانقسام ماديا بعد أن يمثل انفصالاً في المجال الأيديولوجي بالأساس.

[346] Hilal, Jamil (2007) 'Palestine: the last colonial issue', in Jamil Hilal Ed. 'Where Now for Palestine? The Demise of the Two State Solution', London: Zed Books.

[347] ICG (2006) 'Palestinians, Israel and the Quartet: Pulling Back From the Brink', Middle East Report No. 54, 13 Jun. 2006.

[348] ICG (2006) 'Palestinians, Israel and the Quartet: Pulling Back From the Brink', Middle East Report No. 54, 13 Jun. 2006.

الإطار 8: بذور الاستقطاب

بذور الاستقطاب

منذ السبعينيات وحتى التوقيع على اتفاقات أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية مع حكم ذاتي محدود، شكلت منظمة التحرير الفلسطينية غالبية الساحة السياسية الفلسطينية.[349] وقد واجهت منظمة التحرير الفلسطينية تحديات داخلية (القوى التي رفضت اتفاقات أوسلو ورفضت المشاركة في مؤسسات السلطة الفلسطينية) وتحديات خارجية على حد سواء، إلا أنها قدمت نفسها بوصفها الممثل الوحيد القادر على تحويل الساحة السياسية الوطنية إلى دولة مستقلة. وأدى فشلها في تحقيق ذلك، بالإضافة إلى اشتعال الانتفاضة الثانية في أواخر أيلول/ سبتمبر 2000، إلى تعزيز دور حركة حماس وإلى انقسامات سياسية خطيرة بين اللاعبين الكبيرين: الحركة الإسلامية، ممثلة في حماس، والحركة الوطنية – الحركة العلمانية، ممثلة بحركة فتح. أما الأحزاب الصغيرة، التي تتراوح سياستها ما بين الشيوعية إلى الاشتراكية إلى تيار الوسط، فقد بقيت في الظل في إطار الصدام بين العملاقين.

لم تحتكر حماس مختلف أشكال المقاومة التي استخدمت خلال الانتفاضة الثانية، إذ أن حركة فتح والأحزاب السياسية الأخرى لعبت أيضاً دوراً في المقاومة المسلحة. ومع ذلك، في نهاية المطاف، سعت قيادة حركة فتح إلى حل سياسي عن طريق المفاوضات، في حين أن قادة حماس واصلوا تطبيق سياسة المقاومة (المسلحة). هذه الخلافات لا تزال تمثل أساس الانقسام بين الحركتين: فإيمان فتح المعلن في المفاوضات يعتبره البعض على أنه استسلام لقوات الاحتلال، بينما ينظر البعض إلى دعم حماس المعلن للمقاومة المسلحة على أنه معيق لبلوغ الأهداف.

[349] تتكون منظمة التحرير الفلسطينية من العديد من القوى السياسية الرئيسية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرر فلسطين. وبقيت حماس خارج منظمة التحرير.

تعتبر إسرائيل والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حماس منظمة إرهابية، وقد جددت بروكسل وواشنطن الحظر المفروض على الحركة في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2005.[350] إن سياسات إسرائيل والولايات المتحدة تجاه حماس واضحة: فهما ترفضان أي اتصال رسمي معها، بالإضافة إلى تجريم أية مساعدة مادية تقدم لهذه الحركة.[351] أما موقف الاتحاد الأوروبي فيبدو أكثر غموضاً حيث أن هناك بعض الأدلة على وجود تعامل «غير رسمي» مع حماس.

على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية (1993-2008)، كانت الأرض الفلسطينية المحتلة إحدى أعلى الجهات الحاصلة على المساعدات الخارجية بالنسبة للفرد في العالم، ويقدر أن ما يزيد عن 14 مليار دولار قد تم صرفها منذ الفترة 1993/ 94.[352] لا غرابة إذن أن تكون السلطة الفلسطينية معتمدة كثيراً على التمويل الدولي، ولعله لا يوجد كيان يعتمد على المساعدة من العالم الخارجي بهذا القدر.[353] وبعد انتخابات عام 2006 على الفور، جمدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تمويلهما واختار الاتحاد الأوروبي تجاوز السلطة الفلسطينية وتقديم المساعدات للمستفيدين وفق اختياره. وقد أدى عدم سيطرة وزارة المالية على تداول النقد إلى انهيار النظام المالي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالتوازي مع فقدان السيطرة على المصروفات المالية، كان فقدان السيطرة على قوات الأمن.[354] وبالتالي، فقد كان لتجميد مساهمات الجهات المانحة للحكومة المنتخبة حديثاً آثار إنسانية وتنموية واقتصادية وسياسية حادة.

بالتنسيق مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أقرت اللجنة الرباعية «بأنه يجب أن يكون جميع أعضاء الحكومة الفلسطينية المستقبلية ملتزمين بعدم اللجوء إلى العنف، والاعتراف بإسرائيل، وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها خريطة الطريق».[355] وخلصت اللجنة الرباعية إلى أنه من المحتم أن «تتم مراجعة المساعدات المستقبلية لأية حكومة جديدة من قبل المانحين إزاء التزام تلك الحكومة» بهذه «المبادئ».[356] وحتى الآن، لا تعمل اللجنة الرباعية مع حركة حماس.

تسعى الجهات الدولية الفاعلة، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية ودول الخليج وإسرائيل، إلى التأثير في السياسة الفلسطينية من خلال التركيز على النفوذ المالي والاقتصادي. على سبيل المثال، تدعم الولايات المتحدة حركة فتح في الضفة الغربية مالياً، ويتبع الاتحاد الأوروبي سياسة الضفة الغربية أولاً بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية، وتحصل حركة حماس على الدعم المالي من مصادر سرية.

[350] ICG (2006) 'Palestinians, Israel and the Quartet: Pulling Back From the Brink', Middle East Report No. 54, 13 Jun. 2006.

[351] ICG (2006) 'Enter Hamas: The Challenges of Political Integration', Middle East Report No. 49, 18 Jan. 2006.

[352] Anne Le More (2008) 'Security or Harm? An examination of the role of the international community in Palestinian development and State-building process', background paper for the PHDR, commissioned by UNDP, Jerusalem.

[353] World Bank Official cited in ICG (2006) 'Palestinians, Israel and the Quartet: Pulling Back From the Brink', Middle East Report No. 54, 13 June 2006.

[354] Mary Kaldor & Mient-Jan Faber (2007) 'Report on Human Security in Palestine', Case Study for the Madrid Report of the Human Security Study Group, The Centre for the Study of Global Governance, London School of Economics .

[355] جاء تشكيل اللجنة الرباعية في 2002، وهي مكونة من الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة.

[356] ICG (2006) 'Palestinians, Israel and the Quartet: Pulling Back From the Brink', Middle East Report No. 54, 13 Jun. 2006.

الشكل 9: العوامل المساهمة في الاستقطاب السياسي

- استخدام العنف من قبل الحركات السياسية التي تعتمد استراتيجيات مقاومة معارضة في ظل حالة من الهيمنة الأجنبية / الاحتلال (داخلي–خارجي)
- المقاطعة الدولية للسلطة الفلسطينية بعد الانتخابات في عام 2006 (خارجي)
- النقص في سيادة الدولة؛ عجز المجلس التشريعي الفلسطيني والسلطة القضائية (داخلي وخارجي)
- السياسة الإسرائيلية التي تخنق الاستقلال وتستخدم القمع لإسكات المقاومة ضد الاحتلال (خارجي)
- المصالح الحزبية للجهات الإقليمية الفاعلة ذات الاستراتيجيات المتعارضة (خارجي)
- عدم قدرة الأحزاب السياسية الفلسطينية على التوصل إلى توافق في الآراء؛ وتفضيل الحزبية على المصالح الوطنية (داخلي)
- الفراغ في القيادة الذي خلقته وفاة ياسر عرفات، وسجن فاعلين سياسيين رئيسيين (داخلي وخارجي)
- فشل أو عدم رغبة اللجنة الرباعية ومراكز القوى الإقليمية في دعم/ فرض خطط المصالحة (خارجي)
- الأجندة السياسية المتأصلة في توفير وتوزيع المساعدات (داخلي وخارجي)
- الاعتماد على المساعدات الخارجية نتيجة الاحتلال المطول، وتهميش الاقتصاد الفلسطيني والسيطرة على الموارد الطبيعية والتجارة (خارجي)

كانت آثار الحصار والعقوبات الدولية على الحكومة التي تقودها حماس في قطاع غزة مدمرة لأمن الإنسان الفلسطيني وتحقيق المصالحة السياسية في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما لوحظ في تقرير صدر مؤخراً عن الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، تمثل أحد أهم آثار سياسات الاتحاد الأوروبي في 2006–2007، جنباً إلى جنب مع سياسات الولايات المتحدة وإسرائيل، في الإسهام في الانقسام بين فتح وحماس.[357]

لجأ التنظيمان السياسيان الفلسطينيان الرئيسيان إلى مراكز قوى إقليمية خارجية للتوسط في حل نزاعاتها، وبالتالي دعيا إلى التدخل في شؤون الساحة السياسية الفلسطينية. حصلت حماس على دعم وتحالف إيران وسوريا وحزب الله اللبناني وجماعة الإخوان المسلمين. أما حركة فتح فوحدت قواتها مع ما يسمى بـ«محور المعتدلين» بقيادة المملكة العربية السعودية ومصر والأردن. هذا يعني أن الساحة السياسية الفلسطينية أصبحت تخضع أيضاً إلى تجاذبات القوى الإقليمية التي تتصارع لتحديد الاتجاه المستقبلي للنظام الإقليمي وعوامله السياسية المحركة. إن هذا البناء المعقد والسعي للحفاظ على التحالفات الإقليمية والدولية قد لعب دوراً حاسماً، في جزء منه، في توطيد وترسيخ الانقسام السياسي في الأرض الفلسطينية المحتلة على أرض الواقع.[358] يقدم الشكل 10 وجهة نظر فلسطينية للأسباب الكامنة وراء هذا الانقسام السياسي.

[357] Euro-Mediterranean Human Rights Network (2009) 'Active but Acquiescent: the EU's Response to the Israeli Offensive in the Gaza Strip', May. 2009.

[358] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقابلة مع جميل هلال (2009).

الشكل 10: الأسباب وراء الانقسام السياسي الداخلي

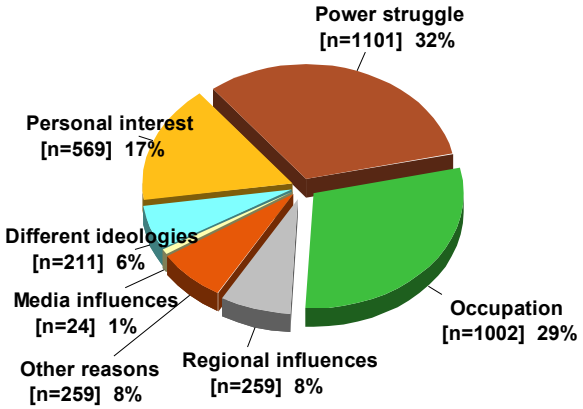

- الصراع على السلطة (العدد=1101) 32%
- المصالح الشخصية (العدد=589) 17%
- الخلاف الأيديولوجي (العدد=211) 6%
- تأثير الإعلام (العدد=24) 1%
- الاحتلال (العدد=1002) 29%
- التأثيرات الإقليمية (العدد=259) 8%
- أسباب أخرى (العدد=259) 8%

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009

10-3 من الاستقطاب السياسي إلى التفكك الاجتماعي؟

ثمة قلق من أن يكون للتفتت الجغرافي والاستقطاب السياسي تأثير اجتماعي مسبب للشقاق على المجتمع الفلسطيني ولكن عمق هذا الانقسام يحتاج بالتأكيد إلى تمحيص. ففي حين أن نتائج مسح أخير أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشير إلى أن الفلسطينيين يعبرون عن اللامبالاة بشكل متزايد تجاه العمليات والأطر السياسية،[359] وهو ما قد يعكس تنامي مشاعر اليأس والقنوط في أوساط الفلسطينيين الذين يرون أملاً محدوداً للتوصل إلى حل في المستقبل المنظور،[360] تبين الإجابة عن سؤال بشأن كيفية شعور الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة بعضهما تجاه بعض أن أكثر من ثلاثة أرباع الفلسطينيين لديهم مشاعر إيجابية أو إيجابية جداً تجاه أولئك الذين ينتمون إلى المنطقة الأخرى (أنظر الشكل 11).[361]

[359] UNDP (2009) 'Human Security Survey', commissioned for the PHDR by UNDP, Jerusalem.

[360] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقابلة مع جميل هلال (2009).

[361] UNDP (2009) 'Human Security Survey', commissioned for the PHDR by UNDP, Jerusalem.

الشكل 11: المشاعر تجاه سكان المنطقتين (الضفة الغربية وقطاع غزة)

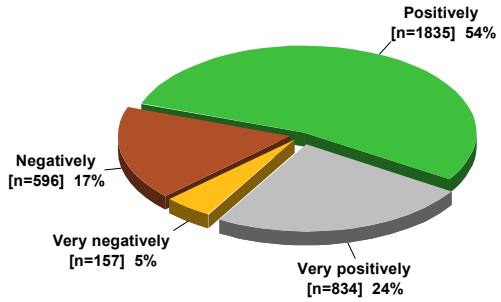

- بشكل إيجابي (العدد=1846) 54%
- بشكل إيجابي جداً (العدد=834) 24%
- بشكل سلبي (العدد=596) 17%
- بشكل سلبي جداً (العدد=157) 5%

المصدر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009

وبعبارة أخرى، قد يكون الفلسطينيون قد ضاقوا ذرعاً من الأحزاب السياسية التي لا تمثلهم والمؤسسات التي لا تستجيب، لكنهم لا يخطئون في أن هذه الكيانات تمثل أناساً حقيقيين، وما زالوا يشعرون بتعاطف عميق معهم، على الرغم من العقبات المادية الكبيرة أمام الوحدة. ثمة مؤشر إيجابي آخر هو أنهم يواصلون احترام التنوع في الرأي السياسي: فالغالبية العظمى من الفلسطينيين قد يؤيدون صديقاً منتمياً لحزب سياسي لا يحبونه (أنظر الشكل 12).

الشكل 12: دعم معتقدات صديقك السياسية

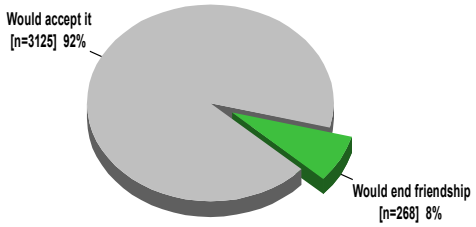

- يمكن أن تتقبله (العدد=3125) 92%
- قد ينهي الصداقة (العدد=268) 8%

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009

بشكل عام، يظل الفلسطينيون على نطاق واسع متسامحين مع المعتقدات السياسية لبعضهم البعض. ويبدو أنصار فتح الأقل تسامحاً مع الانتماء السياسي لصديق، إذ أن 15% يفيدون بأنهم قد ينهون الصداقة نتيجة للخلاف في الرأي السياسي. في المقابل، فإن 6% فقط من مؤيدي حركة حماس الذين شملتهم الدراسة من شأنهم أن ينهوا الصداقة (هذه هي النتيجة نفسها للذين ليس لهم انتماء سياسي)، في حين أن أولئك الذين من خارج الحزبين الرئيسيين كانوا الأكثر تسامحاً، إذ أن 5% منهم فقط قالوا بأنهم سينهون الصداقة بسبب السياسة.

إذن فالصعوبة لا تنبع من تعصب الفلسطينيين العاديين، ولكن من الاعتقاد بالتهديد للأمن الشخصي نتيجة معتقدات الفرد السياسية الذي يبدو أنه قائم على الخوف من الأحزاب السياسية نفسها: فأغلبية المشاركين في الاستطلاع ذكروا أنهم خائفون من أن يتعرضوا لسوء المعاملة بسبب معتقداتهم السياسية، فيما أن 32% فقط أفادوا بأنهم لا يخشون ذلك أبداً (أنظر الشكل 13).

الشكل 13: الخوف من التمييز السياسي

- كثيراً (العدد=1537) 38%
- نادراً (العدد=462) 11%
- أحياناً (العدد=734) 15%
- أبداً (العدد=1288) 32%

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009

لا غرابة إذن أن هناك أيضاً عدم ثقة إلى حد كبير بالأحزاب السياسية. ويعبر الفلسطينيون في الضفة الغربية عن مستويات أعلى من انعدام الثقة بالأحزاب السياسية (70% منهم لا يثقون بأية جماعة أو حزب سياسي) بالمقارنة مع قطاع غزة (60%). وهناك غالبية كبيرة تصل إلى 65% من أفراد العينة لا تثق بأي حزب (انظر الشكل 14).

الشكل 14: الثقة بالفصائل

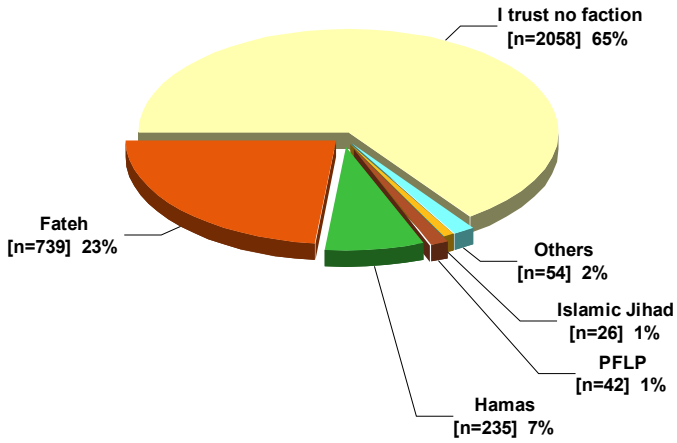

- لا أثق بأي فصيل (2058) 65%
- آخرون (العدد=54) 2%
- فتح (العدد=739) 23%
- الجهاد الإسلامي (العدد=26) 1%
- حماس (العدد=235) 7%
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (العدد42-) 1%

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009

عرضت مناقشات المجموعات البؤرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قطاع غزة انطباعاً مختلفاً وأكثر مدعاة للقلق عن آثار الاستقطاب السياسي على التفكك الاجتماعي. ناقش المشاركون بأن الانقسامات السياسية قد تعيد الآن هيكلة المجتمع الفلسطيني على أسس حزبية. هذا الرأي ينبع جزئياً من المعرفة والتجربة مع نزعات المحاباة

لدى السلطات، فضلاً عن الحملات الأخيرة من الاعتقالات والتعذيب والقتل من قبل الأحزاب السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتشير نتائج المناقشات التي دارت في المجموعات البؤرية تشير إلى وجود خطر حقيقي من أن الاستقطاب السياسي يمكن أن يكون مسبباً لانقسام عميق. وقد اقترحت المناقشات بأنه يمكن قياس مؤشر رئيسي لشدة التقسيم الاجتماعي من خلال اختبار الفلسطينيين للعنف السياسي الناجم عن الاستقطاب الداخلي.

على العموم، أظهرت دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الاستقطاب السياسي لم يؤد بعد إلى تدهور شديد في التماسك الاجتماعي، وأنه ولد عدم الثقة والاستياء تجاه الأحزاب والحركات السياسية. وكما سيتم استكشافه لاحقاً في هذا التقرير، لا يزال هناك مستوى عال بالقدر الكافي من الألفة والثقة بين الفلسطينيين في الأنحاء المختلفة من الأرض الفلسطينية حيث قد لا يزال الأفراد قادرين، مع وجود أماكن لتوجيه طاقاتهم، على العثور على أطر اجتماعية منتجة ومتماسكة اجتماعياً يواصلون من خلالها الكفاح من أجل تقرير المصير.

الإطار 9: الاستقطاب السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان

الاستقطاب السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان

إن أعمال القتل بدوافع سياسية للنشطاء السياسيين والفارين والسجناء والمعتقلين، والإصابات الناجمة عن العنف والتعذيب وسوء استخدام السلاح، وفرض الإقامة الجبرية، والقيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني قد وصلت إلى مستويات غير مقبولة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ومثل هذه التكتيكات تقوض محادثات المصالحة السياسية الجارية في القاهرة، وتهدد النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني من خلال كشف وتعميق الانقسامات الاجتماعية.

هناك تقارير واسعة النطاق عن أعمال القتل بدون محاكمة (ما لا يقل عن 33 فلسطينياً لقوا مصرعهم بهذه الطريقة في النصف الأول من عام 2009) واحتجاز العملاء المشتبه بهم والسجناء.[362] وتوجد عشرات الشهادات من ناجين وشهود عيان تدعي بأن ضحايا العنف السياسي الداخلي عادة ما يختطفون من منازلهم، ويتم اقتيادهم إلى جهة مجهولة معصوبي الأعين، ويتعرضون للضرب المبرح وإطلاق الأعيرة النارية على أقدامهم.[363] وهناك أيضاً أدلة على جرائم قتل لدوافع سياسية في الضفة الغربية. على سبيل المثال، أسفرت الاشتباكات المسلحة في مدينة قلقيلية يوم 31 أيار/ مايو و4 حزيران/ يونيو 2008 عن وفاة أربعة من أعضاء كتائب عز الدين القسام وأربعة من أفراد أمن السلطة الفلسطينية ومدني واحد.[364]

وقد شنت أجهزة الأمن الفلسطينية حملة اعتقالات استهدفت عشرات من أعضاء حماس، بما في ذلك الصحفيين والشخصيات العامة وأعضاء المجالس البلدية والأئمة وممثلي المنظمات غير الحكومية والأساتذة والطلبة الجامعيين. ووفقاً لحركة حماس، اعتقلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة

◀◀◀

[362] Al Haq (2009) 'Overview of the Internal Human Rights Situation in the Occupied Palestinian Territory', Jun. 2009.

[363] PCHR (2009) 'Special Report: Inter-Palestinian Human Rights Violations in the Gaza Strip', Feb. 2009.

[364] PCHR (2009) 'PCHR Is Concerned Over Arrest Campaigns against Fatah Activists in Gaza and against Hamas Activists in the West Bank', Press Release, 08 Jun. 2009.

الغربية ما لا يقل عن 500 شخص.[365] وتم في الفترة بين 28-29 حزيران/ يونيو 2009 توثيق 46 حالة اعتقال في قلقيلية، و7 في بيت لحم، و25 في الخليل، و7 في جنين، و24 في نابلس، و9 في رام الله، و17 في سلفيت.[366] وعلى نحو مماثل، قامت أجهزة الأمن الداخلي في غزة، في الفترة بين 28-29 حزيران/ يونيو 2009 باستدعاء 41 من نشطاء حركة فتح في شمال قطاع غزة، و70 في وسط قطاع غزة، و200 في خان يونس، و30 في رفح. وإلى جانب الاستجواب المكثف، أجبر عدد من هؤلاء الذين تم استدعاؤهم على الوقوف تحت أشعة الشمس وأذلوا وحرموا من الطعام والماء. معظم الذين استدعوا أفرج عنهم لاحقاً.[367]

لقد وثقت المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة استخدام تقنيات تعذيب شديدة بما في ذلك الضرب والركل واللكم، وضرب الضحايا بأعقاب البنادق، وإطلاق النار على الأقدام والركبتين. بالإضافة إلى ذلك، يتم اللجوء إلى مزيج من الأساليب التي استخدمت لفترات طويلة، ويشار إليها بالشبح. ينطوي الشبح على فرض عزلة حسية والحبس في زنزانات مظلمة صغيرة (2 × 3 م)، والحرمان من النوم والراحة، والاستجواب لفترات طويلة، والتعرض للألم من خلال إجبار المعتقلين على الوقوف لفترات طويلة من الزمن في مواجهة الحائط ورفع كلتا اليدين وساق واحدة، والإنهاك المتعمد، والإيذاء اللفظي والقذف، والتهديد والتخويف، واكتظاظ الزنزانات، والحرمان من الاتصال مع المحامين والأسر، ومنع السجناء من الاستحمام.[368] وتشمل الانتهاكات الموثقة الأخرى: الاحتجاز التعسفي والسري، والاستخدام المفرط لعقوبة الإعدام،[369] وانتهاك: (ا) حرية تكوين الجمعيات؛ (ب) وحرية الحركة؛ (ج) وحرية التعبير؛ (د) والقرارات القضائية؛ (ه) والحق في محاكمة عادلة.[370]

ومن المفارقات أن الكثير من هذه التقنيات قد تم تسجيلها على أنها تستخدم من قبل سلطة الاحتلال. هذا هو تذكير بأن تذويت عنف الظالم، كما لاحظ فرانز فانون، يجب إعادة توجيهه بعناية وبشكل جماعي بحيث يمكن استخدامه في خدمة "التحرر الشخصي والجماعي... وإفساح المجال أمام تطبيق عملي استباقي وثوري" مما يمكن من "إزالة الغموض عن سلطة الظالم، وإزالة السم من كل التراكمات السلبية للاضطهاد، واستعادة الثقة الذاتية، وكذلك الجماعية، وتعزيز التماسك الاجتماعي القوي بين المضطهدين".[371]

[365] PCHR (2009) 'PCHR Is Concerned Over Arrest Campaigns against Fatah Activists in Gaza and against Hamas Activists in the West Bank', Press Release, 08 Jun. 2009.

[366] PCHR (2009) 'PCHR Calls for an end to political arrests and for measures to ensure the success of unity dialogue', Press Release, 30 Jun. 2009.

[367] PCHR (2009) 'PCHR Calls for an end to political arrests and for measures to ensure the success of unity dialogue', Press Release, 30 Jun. 2009.

[368] Al Haq (2009) 'Overview of the Internal Human Rights Situation in the Occupied Palestinian Territory', Jun. 2009.

[369] تفيد بتسيلم بأنه تم إصدار 71 حكماً بالإعدام في ظل السلطة الفلسطينية، ولم تنته جميعها بتنفيذ الإعدام. أما الأرقام الأخيرة من غزة فغير واضحة، إذ توجد بعض الدلائل على حالات ينفذ فيها حكم الإعدام دون محاكمة.
B'tselem (2008) 'Palestinian Authority court imposes death sentence on a man convicted of collaborating with Israel', Press Release, 27 Nov. 2008.

[370] Al Haq (2009) 'Overview of the Internal Human Rights Situation in the Occupied Palestinian Territory', Jun. 2009.

[371] Hussein Abdilahi Bulhan, 1985. Franz Fanon and the psychology of oppression. Plenum Press, New York.

إن استنتاجات المجموعات البؤرية، يعززها القلق العميق من مستوى وكثافة أعمال العنف ذي الدوافع السياسية الداخلية وانعدام الثقة في محادثات المصالحة السياسية، تشير إلى ضرورة وجود آلية للمصالحة الأهلية على مستوى القاعدة لتسهيل المصالحة السياسية الفلسطينية وتعزيز التماسك الاجتماعي. وعلى الرغم من أن غالبية الفلسطينيين لم يتأثروا مباشرة بالعنف السياسي المتناهي، فإن عدداً متزايداً من الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية قد تأثروا، ويجري تأثرهم، سلباً من جراء الصراع السياسي الداخلي. وبدون إجراء عملية مصالحة تستهدف الأفراد والأسر ويقودها المجتمع المدني الفلسطيني، فإن جهود الوساطة لتحقيق المصالحة السياسية بين الأطراف الرئيسية سوف تفشل في تحقيق الوحدة والأمن في الأرض الفلسطينية المحتلة.

11-3 الخلاصة

بعد وصف وضع التنمية في الفصل الثاني، حاول الفصل الثالث تشخيص العوامل التي تسهم في هذا المأزق. وقد تم تسليط الضوء على التشرذم والاستقطاب كاثنين من التأثيرات الخطيرة على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن الربط بين هذه العمليات معقد، ويجب دراسته بعناية. ومخاطر الخلط بين الاستقطاب السياسي والتفكك الاجتماعي تصبح واضحة عندما ينظر المرء إلى العوامل الدافعة، أي المصلحة السياسية لسلطة الاحتلال في الانقسام الداخلي الفلسطيني. لقد أثر الانقسام بين فتح وحماس على التماسك الاجتماعي، وهي مشكلة ساهم في زيادة حدتها التصعيد في العنف السياسي، وقمع الحقوق المدنية من قبل السلطات في جزئي الأرض الفلسطينية. ومع ذلك، فإن نتائج دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكشف عن أن غالبية الفلسطينيين في الجانبين يشعرون باللامبالاة والنفور، ليس بعضهما من بعض ولكن من مواقف الأحزاب السياسية. وأظهرت النتائج مستويات عالية من التسامح مع التنوع السياسي، مما يبشر خيراً بتحقيق المصالحة ويقترح بأن عملية المصالحة الوطنية قادرة على التغلب على الآثار الضارة للعنف السياسي، وإعادة بناء التضامن وتعديل حالة تهميش الفلسطينيين العاديين من العملية السياسية.

ساهم الانقسام الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة في إضعاف السلطة المركزية للسلطة الفلسطينية بقوة. وفي الوقت ذاته، تؤثر السيطرة الإسرائيلية على مسائل الأمن الداخلي، والحدود الخارجية، والمجال الجوي، والتجارة ومسائل الاقتصاد الكلي، وسبل الرزق، والرعاية الصحية ومجموعة من القضايا الحيوية الأخرى. إن أرضاً مقطعة في جيوب صغيرة ومعزولة، تعيش رهن الإغلاقات العسكرية والاقتصادية، وغير قادرة على توفير العدالة لأناسها المشتتين، وبدون أكثر رموز دينها وهويتها قداسة، ستستطيع بالكاد أن تكون قادرة على الحياة والعمل. وكلما زاد تعرض السلطة ومؤسسات الحكم للتآكل، تتصاعد إمكانات الاستقطاب السياسي. وفي ظل عدم قدرة المؤسسات الوطنية، على سبيل المثال المجلس التشريعي، على حل النزاعات بطريقة ديمقراطية، يزيد احتمال اللجوء إلى القوة.

لذا فيمكن، إلى حد ما، حل الانقسام الداخلي من خلال تفعيل وتعزيز الميدان السياسي الذي يشمل إحياء الهيئة التشريعية والقضائية المعطلة. ومن أجل تحقيق هذا، يجب أن تعاد القوة والسيطرة إلى سلطة مركزية شرعية. ولن يكون من الممكن وجود مثل هذه السلطة إلا بتوفر المقومات الأساسية لاستعادة سلطة الدولة، بما في ذلك السيطرة الإدارية والأمنية والاقتصادية على الأرض الفلسطينية المحتلة. هذه المكونات، بدورها، لا يمكن تحقيقها إلا إذا انتهى الاحتلال وأزيلت المستوطنات – التجميد التام للبناء والتفكيك التدريجي للمنازل والبنى التحتية – ومنحت السيطرة على الحدود والمجال الجوي والموارد المائية. من ناحية أخرى، وبما أن السلطة المركزية والسيطرة على الأرض لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال مفاوضات مكثفة حول قضايا الوضع النهائي تحتاج إلى إجماع من الممثلين السياسيين الفلسطينيين، فإن درجة من الوحدة السياسية أمر ضروري للشروع في مثل هذه الأجندة. لذلك، فمن المحتمل أن لا نصل إلى بداية النهاية لهذا المأزق المزدوج إلا بمبادرة من قيادة قوية وشجاعة من الممثلين السياسيين الفلسطينيين.

4

التحرر من الفاقة والتحرر من الخوف وحرية العيش بكرامة: الأمن الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة

1-4 مقدمة

> يتحمل (الفلسطينيون) الإذلال اليومي كبيره وصغيره الذي يواكب الاحتلال. لذلك ليس من أدنى شك: الوضع بالنسبة للشعب الفلسطيني أمر لا يحتمل.[372]

يتضح من الفصول السابقة أن التنمية المستدامة لا تحدث في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد سلط الفصل الثاني الضوء على حقيقة أن العديد من القطاعات في الأرض الفلسطينية المحتلة تعاني من تراجع التنمية، ووضح الفصل الثالث الحواجز المتعددة التي تمنع الفلسطينيين من تلبية احتياجاتهم وحقوقهم الأساسية.

ما الذي يمكن فعله للمضي قدما؟ يتم في هذا الفصل توضيح مصفوفة جديدة لدفع عجلة التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مبنية على مبادئ الأمن الإنساني التي توصف ببساطة بأنها «مثلث التنمية والحرية والسلام» المكتمل.[373] يبدأ الفصل الرابع بتحليل للكيفية التي يظهر بها انعدام الأمن الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتقديم أمثلة توضيحية. ثم يناقش بعض الحالات من المبادرات الصغيرة الهادفة إلى تهيئة لظروف الأمن الإنساني. وأخيراً فإنه يركز على المستوى الكلي من خلال اقتراح توجه استراتيجي يمكن أن يصبح من خلاله الأمن الإنساني أكثر رسوخاً.

إن الظروف السياسية على أرض الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة غير مواتية

[372] Barack Obama (2009) 'Cairo Speech', Egypt, 4 Jun. 2009.

[373] UN (2005). *In Larger Freedom: Towards Development,* Security and Human Rights for all. UN Secretary General Report to the General Assembly.

للتنمية الإنسانية، لأنها تقوض تعزيز الأمن واحترام حقوق الإنسان.[374] ومع ذلك، حتى في وجه الأزمة المعقدة والمستمرة، لا يزال يجري تطبيق أساليب التنمية التقليدية. من الضروري أن نعترف بعدم ملاءمة جدول أعمال التنمية حتى الآن، بتركيزها على بناء القدرات البيروقراطية–التقنية، إذا شئنا تصميم أساليب جديدة. ويتم هنا استعراض نموذج الأمن الإنساني بمثابة نقطة بداية مهمة لهذه العملية.

إن نموذج الأمن الإنساني الذي يعتمد عليه هذا الفصل مستمد من تقرير الأمم المتحدة لعام 2005 «في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع»، والذي تم فيه للمرة الأولى توضيح الترابط بين «التحرر من العوز والتحرر من الخوف وحرية العيش بكرامة». يجادل تقرير «في جو من الحرية أفسح» بأن التنمية والأمن وحقوق الإنسان تسير يداً بيد»، وأنها ضرورية، ويعزز كل منها الآخر. من هذا المنظور، لا يمكن توفير التقدم الاقتصادي (التحرر من الفاقة) إذا كان العديد من الناس أو معظمهم في المجتمع يعانون من مستويات عالية من الصراع (ليسوا أحراراً من الخوف). ويؤكد التقرير أن الصراعات المسلحة والحروب، بدورها، لا يمكن معالجتها إذا كانت المؤسسات التي تحاول إيجاد حل لها لا يتم الاعتراف بشرعيتها، وإذا كان الناس يخضعون لاستبدادية الشرطة والرقابة الاجتماعية، وإذا لم تكن هناك حماية للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية الحيوية (كل منها يعزز حرية العيش بكرامة). إن نهج الأمن الإنساني الملتزم بتعزيز الأهداف الأساسية للتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف وحرية العيش بكرامة من شأنه أن يحقق فوائد متعددة للحالة الخاصة للأرض الفلسطينية المحتلة لأنه يقترح تصميم استراتيجيات وبرامج بديلة تهيئ الظروف لإعادة بناء وتنشيط الحياة السياسية الفلسطينية والمجتمع على المدى الطويل. بادئ ذي بدء، وحيث أن هذا النموذج يعزز نهج منع الضرر، فإنه يتيح للجهات المانحة المحايدة أن تسأل ما هي أنواع البرامج التي يمكن أن تعالج احتياجات الأمن الإنساني الفلسطيني دون تقويض شرعية الممثلين السياسيين والمؤسسات الفلسطينية – وهي المشكلة التي زادت سوءاً من سنوات أوسلو وحتى الوقت الحالي.[375]

وما يلي هو إجراء تقييم للأوجه المتعددة للأمن التي يواجهها الفلسطينيون. ليس القصد أن يكون التقييم شاملاً وإنما ذا دلالة، مع إعطاء أمثلة من التهديدات التي يواجهها الفلسطينيون من أجل إظهار كيف أن حرياتهم "الأكبر" يجري تقويضها يومياً.

2-4 حرية العيش بكرامة

1-2-4 الأمن الصحي

إن الوضع الصحي للفلسطينيين غير آمن بشكل متزايد، ويعاني من تآكل وفي بعض الحالات تراجع في الكثير من المكاسب الصحية.[376] وتعد الصحة النفسية مؤشراً مهماً على ضعف مستويات الأمن الصحي العام في الأرض الفلسطينية المحتلة: فالقياسات النوعية تكشف عن تزايد مشاعر الاكتئاب والتوتر والخوف والذل.[377] كما أن الانقسام الذي جرى مؤخراً بين الحزبين السياسيين الرئيسيين يفاقم حالة التوتر الدائمة الناتجة عن الاحتلال المستمر. لقد شهد العامان الماضيان إصابات ووفيات من الفلسطينيين على يد فلسطينيين آخرين، وازدواجية في تقديم الخدمات، وتسييس للقطاع الصحي. ويعد الأطفال والشباب على وجه الخصوص عرضة للصدمات كلما شاهدوا عجز والديهم وغيرهم من الكبار. وفقا لدراسة قام بها منتدى شارك، وهو منظمة غير حكومية للشباب، تبين أن 81% من الشباب الفلسطيني إما مكتئبون للغاية أو مكتئبون.[378] أما عند الأطفال، فيظهر القلق تقليدياً في أعراض مثل الكوابيس، وصعوبة النوم، والقلق، وعدم القدرة على التركيز، والانسحاب، والحاجة للالتصاق بالقائمين على رعايتهم.[379] إن واقع الاحتلال والصراع الداخلي يهددان الرفاه المادي والنفسي والاجتماعي على المدى الطويل. ويكافح الشباب الفلسطيني، وبخاصة الشبان، مع مشاعر الغضب والعجز والمهانة.

[374] Khan, Mushtaq H. (2009) 'Palestinian State Formation since the Signing of the Oslo Accords', background paper for the PHDR, commissioned by UNDP, Jerusalem; see also In Larger Freedom.

[375] Mary B. Anderson (1999) 'Do No Harm: How Aid Can Support Peace – or War', Boulder: Lynne Rienner Publishers.

[376] انظر الفصل الثاني للمزيد من التفاصيل.

[377] Horton, Richard (2009) 'The occupied Palestinian territory: peace, justice, and health' in The Lancet, Vol. 373, Issue 9666, pp. 784 - 788, 7 Mar. 2009.

[378] Sharek (2008) 'The Youth Talk: perceptions of Palestinian youth on their living conditions', May, 2008.

[379] Giacaman et al. (2009) 'Health status and health services in the occupied Palestinian territory' Lancet 373: 837-49; UNDP (2009) 'Inside Gaza: Attitudes and Perceptions of the Gaza Strip residents in the aftermath of the Israeli military attacks', Jerusalem.

الشكل 15: النسبة المئوية للشباب الذين أفادوا بالاكتئاب، وفقاً للجنس والمنطقة ومكان الإقامة

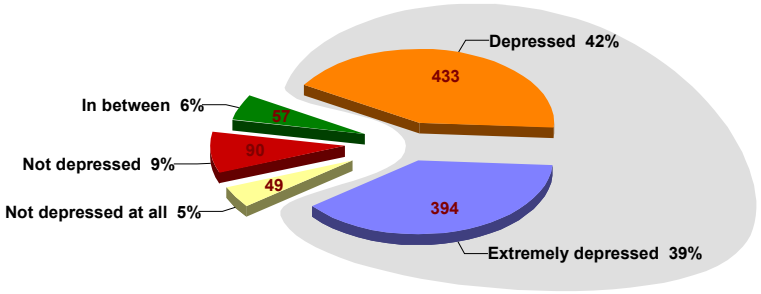

- مكتئب 42%
- مكتئب للغاية 39%
- بين بين 6%
- غير مكتئب 9%
- غير مكتئب مطلقاً 5%

المصدر: منتدى شارك الشبابي، 2008

يضاعف من هذه الحالة الوضع المجزأ والضعيف لنظام الرعاية الصحية الذي يواجه مجموعة فريدة من التحديات. تقدم الرعاية الصحية من قبل ما لا يقل عن خمسة قطاعات مختلفة تركز على مجموعات سكانية مختلفة في مواقع متنوعة: وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية؛ ووزارة الصحة التابعة لحماس في قطاع غزة؛ والأونروا التي تقدم الخدمة للاجئين. وتضاف إلى الخدمات التي يقدمونها ما تقدمه المنظمات الأهلية والقطاع الخاص من خدمات. لذا فليس من المستغرب أن تكون إدارة الرعاية الصحية متناقضة وغير فعالة.[380]

إن الانقسام السياسي بين الإدارات من الضفة الغربية وقطاع غزة قد أثر على الخدمات الصحية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. والاحتلال والانقسام السياسي الفلسطيني هما في الواقع يشكلان خلطة قاتلة: فقيام إسرائيل بالاحتفاظ بالعوائد الضريبية والرسوم الجمركية، إضافة إلى سحب المساعدات الدولية بعد انتخابات عام 2006، قد خلق أزمة مالية حادة جعلت السلطة الفلسطينية غير قادرة على دفع رواتب 165,000 موظف في الخدمة المدنية. وقد أدى ذلك إلى إضرابات متقطعة، بما في ذلك بين العاملين في المجال الصحي، وأدى إلى تدهور تقديم الخدمات، والنقص في الأدوية والمعدات الأساسية، وأزمة عامة في النظام الصحي.[381]

وقد تضررت خدمات الرعاية الصحية في قطاع غزة بصورة خاصة. وحتى قبل عملية الرصاص المصبوب، كان الأمن الصحي للسكان في غزة يتعرض لخطر شديد. فإلى جانب تأثير الإضرابات، تقوض الأمن الصحي بسبب الافتقار إلى فرص الحصول على الخدمات الصحية الجيدة الناجم عن سياسات الحصار والعزل. فالإمدادات الطبية الأساسية مقيدة، بما في ذلك غاز أكسيد النيتروز الذي يستخدم في التخدير،[382] في حين أن توفير المرافق الأساسية، مثل الكهرباء، لا يعول عليه، وغالباً ما يؤدي إلى إلحاق الأضرار بالمعدات الطبية.[383] إن كلاً من التقنين المطول للوقود والقطع المتكرر للكهرباء في قطاع غزة يؤثران سلباً على تشغيل المرافق الصحية ويساهمان في تدهور مستويات المعيشة وزيادة الضائقة الاجتماعية.[384]

[380] Giacaman et al. (2009) 'Health status and health services in the occupied Palestinian territory' Lancet 373: 837-49.

[381] Horton, Richard (2009) 'The occupied Palestinian territory: peace, justice, and health' in The Lancet, Vol. 373, Issue 9666, pp. 784 - 788, 7 Mar. 2009.

[382] United Nations. 2008. "Human Rights Situation in Palestine and other Occupied Arab Territories," Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, John Dugard. A/HRC/7/17, 21 January.

[383] International Committee of the Red Cross. 2009. "Gaza: 1.5 million people trapped in despair". International Committee of the Red Cross.

[384] WFP Vulnerability Assessment and Mapping FOOD SECURITY and MARKET MONITORING Report July 2008: Report 19http://www.reliefweb.int/rw/RWFiles2008.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/MUMA-7GP7VV-full_reort.pdf/$File/full_reort.pdf.

الإطار 10: أزمات متعددة في خدمات غزة الصحية

بدأت إضرابات عمال الرعاية الصحية في قطاع غزة في 31 آب/ أغسطس 2008، بمشاركة 48% من جميع العاملين في مستشفيات وزارة الصحة و68% في مرافق الرعاية الصحية الأولية في الإضراب خلال الأسبوع الأول.[385] على مستوى المستشفيات، أعلن اثنان من مستشفيات الوزارة، مستشفى الأمراض النفسية في غزة ومستشفى كمال عدوان، حالة الطوارئ لمدة أسبوعين. هذا أدى إلى تعليق العمليات الجراحية الاختيارية، وإغلاق العيادات الخارجية (ما عدا واحدة لعلاج الحالات الطارئة) والحد من خدمات التشخيص للحالات الطارئة. وانخفضت أيضاً الاستشارات في عيادات الصحة العامة، والتحويلات إلى الخارج، وإمدادات الأدوية الأساسية. أصدرت الوزارة في قطاع غزة تقريراً انتقدت فيه السلطة الفلسطينية في رام الله على التحريض على الإضراب في قطاع غزة، زاعمة أنها اعتمدت سياسات عقابية موجهة ضد موظفي وزارة الصحة الذين لم يمتثلوا لأوامر التوقف عن العمل.[386] وقال وزير الصحة في قطاع غزة أنه تم تسييس الإضراب، مطالباً جميع الموظفين بمواصلة عملهم وتجاهل الدعوة إلى الإضراب. كما وطلب من المعنيين في الأمر جعل المصلحة الوطنية تعلو على المصالح الحزبية.[387] جاء رد فعل جماعات حقوق الإنسان متسماً بالقلق لأن رب العمل (السلطة الفلسطينية في رام الله) أيد بشكل جلي الإضراب، دافعاً الموظفين إلى الالتزام به ومهدداً أولئك الذين لم يلتزموا بالفصل و/ أو تجريدهم من رواتبهم.[388] بل والأخطر من ذلك أن الجدل السياسي حول السيطرة على دائرة التحويل للعلاج في الخارج في قطاع غزة، والذي تسبب بإيقاف عمل الدائرة لأكثر من ثلاثة أسابيع في أوائل عام 2009، قد أدى إلى تدهور صحة 800 مريض ووفاة عشرة آخرين.[389]

إن حالة الخدمات الصحية الضعيفة بالأصل قد تضررت بقدر أكبر نتيجة عملية الرصاص المصبوب. فقد تضرر الطاقم والمرافق الصحية كثيراً، حيث قتل 16 من العاملين الصحيين وأصيب 25 آخرون أثناء أدائهم واجبهم، في حين أن خمسة مستشفيات و41 عيادة للصحة العامة و29 سيارة إسعاف إما تضررت أو دمرت.[390] لقد وثقت منظمة الصحة العالمية محدودية فرص الحصول على الرعاية الصحية الجيدة بسبب نقص الإمدادات والأدوية خلال عامي 2006 و2007[391]، فيما سجلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر صورة قاتمة مماثلة في عام 2009.[392] ومن بين جميع المشاركين في استطلاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2009، أشار 65% إلى أنهم أو أحد أفراد الأسرة لم يتمكنوا من تلقي العلاج المناسب نظراً لعدم توفر الخدمات أو الخبرة الطبية في منطقتهم.[393]

[385] WHO, 'Gaza Health Workers Strike Impact of the Strike on Health Care Provision' (Aug. / Oct. 2008).

[386] وزارة الصحة (قطاع غزة) "أثر الإغلاق الإسرائيلي لقطاع غزة على قطاع الصحة"، حزيران/ يونيو –2007كانون أول/ ديسمبر 2008.

[387] د. باسم نعيم، وزير الصحة، قطاع غزة. أخبار من المركز الفلسطيني للمعلومات، 31 آب/ أغسطس 2008.

[388] PCHR, 'PCHR Concern at Ongoing Gaza Strikes', Press Release, 02 Sept. 2008.

[389] PCHR (2009) '10 Patients Die and Health Conditions of Hundreds Deteriorate as Gaza's External Medical Treatment Crisis Continues; PCHR hold Minister of Health in Ramallah accountable and calls on Palestinian President to Intervene', Press Release, 19. Apr. 2009.

[390] World Health Organization. 2009. "Rapid health facility survey," conducted for UNDP's damage and needs assessment." January.

[391] Awad; Mataria; Rana Khatib; Cam Donaldson; Thomas Bossert; David J Hunter; Fahed Alsayed; and Jean-Paul Moatti. 2009. "The health-care system: an assessment and reform agenda, '' in The Lancet, Volume 373, Issue 9670, Pages 1207 - 1217, 4 April. ccvcvc

[392] International Committee of the Red Cross. 2009. "Gaza: 1.5 million people trapped in despair". International Committee of the Red Cross.

[393] United Nations Development Programme. 2009. "Palestinian Perception toward the Human Security Situation in the occupied Palestinian territory." A report for the Palestine Human Development Report, Commissioned by UNDP's Programme of Assistance to the Palestinian People. Jerusalem.

إن الأمن الصحي في القدس الشرقية هو أيضا يعيش في أزمة، إذ يعاني من التسييس والتمييز في تقديم التأمين الصحي من جانب دولة إسرائيل. فعلى الفرد أن يكون مقيماً في إسرائيل للحصول على المخصصات الاجتماعية والتأمين الصحي من مؤسسة التأمين الوطني، والتي تتخذ موقفاً يقول بأن الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية ليسوا مقيمين، ما لم يثبتوا العكس، وأنهم في واقع الأمر يسعون إلى الاستفادة غير السليمة من الدولة ومن خدماتها دون أن يحق لهم ذلك قانوناً. تقريباً في كل حالة من الحالات التي يقدم فيها شخص مقيم طلباً للحصول على مخصصات أو على التأمين الصحي، تقوم مؤسسة التأمين الوطني بالتحقيق للتأكد من أن مقدم الطلب يقيم فعلاً في القدس. وتؤكد منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية بتسيلم أن تحقيقات مؤسسة التأمين الوطني تعد خرقاً لمبادئ الإدارة السليمة وانتهاكاً جسيما لحقوق المقيمين. فالتحقيقات سطحية، وتنكر حق الفرد في إجراء العملية والخصوصية المستحقة، وتتبع انطباعات مسبقة عن السلوك في المجتمع الفلسطيني.[394] ومع أن المطالبة بالتأمين الصحي تحظى بالموافقة في معظم الحالات، إلا أن التحقيقات تأخذ شهوراً، وخلال هذا الوقت يحرم الطالب بشكل فعال من الحق في الحصول على التأمين الصحي. إن الحرمان من التأمين الصحي للمقيمين في إسرائيل يشكل انتهاكاً للقانون. ومع ذلك، يقدر أطباء من أجل حقوق الإنسان أن هناك حالياً حوالي 10 آلاف طفل يقيمون في القدس الشرقية دون أن يشملهم التأمين الصحي على الإطلاق.[395]

الإطار 11: مبادرات صغيرة تتصدى لانعدام الأمن الصحي

نظام التأمين الصحي للسلطة الفلسطينية

في أوائل عام 2009، أعلنت وزارة الصحة نظاماً جديداً للتأمين الصحي للفلسطينيين. وكان وزير الصحة قد وصف هذه السياسة في عام 2008 بأنها مهمة ومبتكرة، ومن المؤمل أن النظام سيوفر التأمين الصحي الشامل في الأرض الفلسطينية المحتلة. سيتم تمويل هذا النظام بمساهمة 5% من الدخل المسجل لكل بيت فلسطيني. وقد أنشأت وزارة الصحة "وحدة التأمين الصحي" في آذار/ مارس 2009 لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

- جمع المال لتزويد السكان بالخدمات الطبية من خلال نظام التأمين الصحي في دعم لميزانية الوزارة
- تحسين الإجراءات الإدارية لتوفير الطاقم وتطوير كفاءتهم الإدارية وإجادتهم للغة الإنجليزية
- تحسين نظام التأمين الصحي المحوسب بحيث يغطي جميع المناطق والفروع التابعة لدوائر الوزارة وتسهيل معاملة مساهمات المواطنين

رحب المهنيون الصحيون بهذه الخطة ووصفوها بأنها "رائعة"، إذا ما ثبت أنها قابلة للتطبيق.[396] 31 تتمثل إحدى العقبات التي تواجه نجاح السياسة الجديدة في قدرة السلطة الفلسطينية على جمع الأموال. ومع ذلك، فإذا نجحت هذه المبادرة، فإن نظام التأمين الصحي الجديد سيحسن العدالة والأمن الصحي العام في صفوف الفلسطينيين.

4-2-2 الأمن البيئي

الأمن البيئي في الأرض الفلسطينية المحتلة محفوف بالمخاطر على نحو متزايد بسبب غياب كل من الاستقلالية في إدارة الموارد البيئية المباشرة والقرارات البيئية السلبية التي اتخذتها إسرائيل (وأيضاً السلطة الفلسطينية)، بما في ذلك الاستيلاء على موارد المياه وعدم توفير مرافق الصرف الصحي الملائمة. إن التدمير المتكرر للأشجار والمنازل الخاصة والبنية التحتية العامة من قبل سلطات الاحتلال يخلق حالة دائمة من انعدام الأمن البيئي. وبما أن الأرض الفلسطينية تفتقر إلى التواصل

[394] B'tselem (2009) 'East Jerusalem: The revocation of social rights and health insurance'.

[395] B'tselem (2009) 'East Jerusalem: The revocation of social rights and health insurance'.

[396] PCHR (2009) 'Respect for Human Rights in the Occupied Palestinian Territory an Internal Palestinian Perspective', Background paper for the PHDR, commissioned by UNDP, Jerusalem.

وتتقلص في حجمها، فإن الوصول إلى المناطق التي عاش فيها الفلسطينيون و/ أو عملوا فيها و/ أو زاروها ذات مرة أصبح الآن إما محظوراً أو خاضعاً لقيود شديدة.[397]

ترتبط الموارد البيئية والقدرة على الوصول إليها ارتباطاً وثيقاً بسبل المعيشة والصحة والأمن الإنساني العام لأية مجموعة من السكان. فالأرض هي الوسيلة الأكثر شيوعاً لتخزين الثروة. وهي أيضاً من الأصول الاقتصادية، وتوفر أساساً للنشاط في قطاعات متنوعة، مثل الزراعة والصناعة والإسكان والسياحة، فضلاً عن كونها عاملاً رئيسياً في أداء الأسواق، على سبيل المثال كضمان مقابل دين، وكذلك في أداء المؤسسات غير المرتبطة بالأسواق مثل هيئات الحكم المحلي. إن انعدام الأمن البيئي في الأرض الفلسطينية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بغياب السيادة على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. ويؤثر ذلك على كل من التخطيط والحفاظ على البيئة، وكلاهما حيوي بالنسبة للأمن البيئي والتنمية المستدامة. وبالنظر إلى الطبيعة الزاحفة للاحتلال وأحكام اتفاقيات أوسلو، فإن الفلسطينيين يفقدون، وبوتيرة سريعة، السيطرة والإشراف على ما تبقى من أراضيهم وغيرها من الموارد الطبيعية.

هناك انخفاض متزايد في المياه المتاحة للفلسطينيين. وتسيطر إسرائيل بشكل تام على موارد المياه في الضفة الغربية (وفق التفويض في اتفاقية أوسلو)، وقد أنشأت قيوداً منهجية أثرت سلباً على تنمية الموارد المائية والبنية التحتية والخدمات في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن الإفراط في استخراج المياه من الآبار العميقة، إلى جانب انخفاض التغذية الجوفية، قد تسبب في مخاطر لطبقات المياه الجوفية وانخفاض في المياه المتاحة للفلسطينيين عن طريق الآبار الأقل عمقاً. يحصل الفلسطينيون على 20% من «الطاقة التقديرية» من الموارد المائية في الضفة الغربية، في حين تحصل إسرائيل على 80% وتبالغ في سحب أكثر من 50% عن الحصة المتفق عليها. وعلى الرغم من أن الزراعة توفر حصة أكبر من الناتج الاقتصادي والتوظيف الكلي في الأرض الفلسطينية المحتلة مما هي عليه في إسرائيل، فإن نصيب ميزانية الفرد الفلسطيني من المياه لأغراض الزراعة هي خمس نصيب الفرد في إسرائيل. وهناك أدلة على أن الآبار الإسرائيلية العميقة تؤثر سلباً على الآبار والينابيع الفلسطينية في طبقة المياه الجوفية الشرقية. وقد بدأت بعض المجتمعات في الضفة الغربية تلجأ الآن إلى الحفر غير المرخص للحصول على مياه الشرب.[398]

الإطار 12: الآبار الجافة[399]

في قرية بردلا، في الزاوية الشمالية الشرقية من محافظة طوباس، تم تشييد ثمانية آبار فلسطينية قبل عام 1967 للأغراض المنزلية والزراعية، بأعماق تتراوح ما بين 30 إلى 65 متراً. وبعد حرب 1967، شيدت إسرائيل اثنين من الآبار العميقة (بردلا 1 في عام 1968 وبردلا 2 في عام 1979) على بعد مئات الأمتار من الآبار الفلسطينية. نتيجة لذلك، انخفض منسوب المياه في الآبار الفلسطينية بمعدل مترين سنوياً، وزادت نسبة الملوحة. أما الآن فهذه الآبار أصبحت جافة، إذ أن أغلب الينابيع المحلية تستخدم من قبل المستهلكين الفلسطينيين للأغراض المنزلية والزراعية. وفي فصايل في محافظة أريحا، حفرت إسرائيل ستة آبار إنتاجية. والناتج من البئر الفلسطينية الوحيدة في المنطقة قد انخفض إلى الصفر، كما جفت الينابيع المحلية التي كانت غزيرة في السابق. وفي العوجا، فإن نبع العوجا الوفير الإنتاج، والذي كان يوفر نحو 9 مليون متر مكعب في السنة، قد جف لعدة أشهر في النهاية نتيجة عمل خمسة آبار إنتاجية إسرائيلية قريبة منه. وهذه القرية التي كانت تتوفر فيها المياه سابقاً بوفرة تضطر الآن إلى شراء المياه من المستوطنات المجاورة.

[397] The World Bank. 2008. "The Economic Effects of Restricted Access to Land in the West Bank." Social and Economic Development Group Finance and Private Sector Development Middle East and North Africa Region. The World Bank. The World Bank. 2009. "West Bank and Gaza Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development." Sector Note. Report No 47657-GZ. Middle East and North Africa Region. The World Bank.

[398] The World Bank. 2009. "West Bank and Gaza Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development." Sector Note. Report No 47657-GZ. Middle East and North Africa Region. The World Bank.

[399] Adapted from: The World Bank. 2009. "West Bank and Gaza Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development. "Sector Note. Report No 47657-GZ. Middle East and North Africa Region. The World Bank.

الخارطة 5: الوصول إلى المياه العذبة بالنسبة للفلسطينيين

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007/ 2008

تصبح المياه في قطاع غزة أكثر ندرة حتى أن عمال المزارع في كثير من الأحيان يحصلون على أجورهم على شكل حصص مياه.[400] يعيش حوالي 10% من الفلسطينيين في معاناة دون أية مياه جارية نتيجة للأضرار التي لحقت بالآبار والأنابيب ومرافق مياه الصرف الصحي خلال عملية الرصاص المصبوب. ووفقاً لمصلحة مياه بلديات الساحل، فإن « الطلبات المقدمة للجيش الإسرائيلي عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر للسماح بدخول شحنات من مواد البناء وقطع الغيار اللازمة لإصلاح الآبار والمرافق التي تضررت خلال الحرب كانت نتيجتها الرفض». وتشير تقديرات مصلحة مياه بلديات الساحل إلى أن 50 ألف نسمة يعانون من نقص في المياه الجارية بعد أن فقدوا منازلهم، في حين أن مائة ألف انقطعت عنهم المياه بسبب الإضرار التي لحقت بشبكة إمداد المياه. لا يعمل حالياً 11 بئراً من أبار قطاع غزة وعددها 150 بئراً، والتي تمثل المصدر الوحيد لمياه الشرب لسكان غزة البالغ عددهم 1,4 مليون نسمة، فضلاً عن المياه المعبأة في زجاجات غالية الثمن والمياه المنقولة بالشاحنات بواسطة وكالات الإغاثة. وستة من هذه الآبار غير الفاعلة قد دمرت تدميراً كاملاً. يحصل العديد من السكان في الشمال ورفح على المياه الجارية كل 4-7 أيام. ويلاحظ أحد السكان: «لدينا مشكلة في الاستحمام وغسل ملابسنا والطهي».[401] وفي تقرير أعدته وكالة الأمم المتحدة للبيئة عام 2009، أثير القلق بشكل خاص بشأن مستويات النيترات العالية في المياه بعد أن تبين من إجراء اختبارات في تسعة آبار خاصة وجود تركيزات للنيترات تتجاوز إرشادات منظمة الصحة العالمية بـ50 ملليجرام لكل لتر. ويمكن أن تسبب مستويات النيترات العالية نوعاً من فقر الدم عند الأطفال الرضع يعرف باسم «متلازمة ازرقاق الطفل»، وهي مشكلة سبق أن تم توثيقها في دراسة نشرت في عام 2007، ووجدت أن نصف الأطفال الرضع الذين اختبروا لديهم مستويات مقلقة من مؤشر بروتين ازرقاق الطفل، ألا وهو الميتهيوموغلوبين. وأعرب برنامج

[400] The World Bank. 2009. "West Bank and Gaza Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development." Sector Note. Report No 47657-GZ. Middle East and North Africa Region. The World Bank.

[401] 'Over 150,000 Gazans still without tap water," 2009. 7 April http://www.irinnews.org/report.aspx?ReportId=83818

الأمم المتحدة للبيئة عن قلقه من أن مستويات النيترات في المياه ربما أصبحت أكثر سوءاً نتيجة عملية الرصاص المصبوب، وحث على إطلاق حملة واسعة النطاق في غزة لتحسين نوعية المياه وتثقيف أولياء الأمور بشأن كيفية حماية أطفالهم.[402]

إن عدم وجود مرافق ملائمة للمياه العادمة يشكل المزيد من التهديد للأمن البيئي. فنسبة 31% فقط من الفلسطينيين في الضفة الغربية متصلون بشبكة لمياه المجاري الصحي. وتتوفر لدى أربع بلديات كبرى فقط محطات لمعالجة المياه العادمة، وحتى هذه لا تنتج سوى نوعية رديئة من المخرجات السائلة. ولا توجد وسائل مخططة أو منتظمة لإعادة استخدام المياه الناتجة. ويتم في الضفة الغربية تصريف 25 مليون متر مكعب من مياه المجاري الخام في كل سنة في 350 موقعاً. كما أن المستوطنات أيضاً تقوم بتصريف مياه المجاري الخام في البيئة.

إن الحصار يحد بشدة من خدمات الصرف الصحي في قطاع غزة. فمنذ سنتين تقريباً، لم يسمح بإدخال اللوازم الضرورية لإعادة تأهيل وتطوير شبكات المجاري ومحطات المعالجة في غزة. كما أن المخزون الاستراتيجي من قطع الغيار والمواد اللازمة لصيانة وتطوير البنية التحتية لمرافق الصرف الصحي قد استنفدت إما كلياً أو إلى درجة خطيرة. والمحاولات من جانب المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية لإقناع السلطات الإسرائيلية بالتعامل مع تصريف مياه المجاري من غزة في البحر كقضية إنسانية مهمة قد باءت بالفشل حتى الآن. نتيجة لذلك، وعلى طول ساحل قطاع غزة، تتجه 16 من مصبات المجاري مباشرة إلى البحر، مطلقة ما يقرب من 70–80 ألف متر مكعب من المياه العادمة يومياً؛ وتتجمع بكتيريا العصيات المعوية البرازية حول المصبات؛ ويصبح الساحل ملوثاً؛ في حين أن سبل عيش هؤلاء الذين يعتمدون في دخلهم على الموارد البحرية تتعرض للخطر. إن ضريبة هذه المشكلة البيئية لا تقتصر على غزة وجنوب إسرائيل، بل تؤثر أيضاً على البحر الأبيض المتوسط على نطاق واسع.[403] وقد سلط الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأرض الفلسطينية المحتلة الأضواء على حجم مشكلة المياه والمجاري التي تواجه المنطقة، موضحاً أن هناك حاجة «لإزالة القضايا البيئية من ملف الانتظار لعملية السلام والارتقاء بها إلى الملف العاجل. «هذه المشاكل لن تزول أو تنتظر استئناف محادثات السلام بشكل جدي» حسب قوله.[404] يمثل البحر الأبيض المتوسط مورداً مشتركاً، وبسبب التيارات المائية، فإن مياه المجاري الخام أو المعالجة جزئياً والمصرفة من غزة سيكون لها تأثير إقليمي أو شبه إقليمي[405]. وكما أشار المدير التنفيذي لوكالة الأمم المتحدة للبيئة بعد الانتهاء من التقييم البيئي في أعقاب عملية الرصاص المصبوب:

> ساهم العديد من آثار العمليات العدائية الحالية في تفاقم التدني البيئي الذي كان لسنوات قيد التشكيل – التدني البيئي الذي لا ينتهي عند حدود قطاع غزة ولكن يؤثر أيضاً على صحة ورفاهية أولئك الذين يعيشون خارجه.[406]

كما لوثت مياه الصرف الصحي الأراضي الزراعية. فخلال عملية الرصاص المصبوب، تضررت محطة الزيتون لمعالجة المياه العادمة، ونتيجة لذلك، تلوث 55,000 متر مربع من الأراضي الزراعية بواسطة 100,000 متر مكعب من المياه العادمة والطمم، مع ما يمثله ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة للبيئة والصحة ومصدر دخل المزارعين في غزة. وتوصي وكالة الأمم المتحدة للبيئة بأن المنطقة تحتاج إلى إعادة تقييم وتصحيح قبل أن تتم إعادة زراعتها.

[402] UNEP, 2009. Environmental Assessment of the Gaza Strip following the escalation of hostilities in December 2008 -January 2009. Available at http://www.unep.org/publications/contents/pub_details_search.asp?ID=4058.

[403] Jens Toyberg-Frandzen. 2009. "A War of Water," in The Guardian, 6 June http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2009/jun/06/gaza-strip-water-supply

[404] Jens Toyberg-Frandzen. 2009. "A War of Water," in The Guardian, 6 June http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2009/jun/06/gaza-strip-water-supply

[405] The World Bank. 2009. "West Bank and Gaza Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development." Sector Note. Report No 47657-GZ. Middle East and North Africa Region. The World Bank.

[406] UNEP (2009) UNEP News Centre West Asia, available at http://www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?DocumentID=596&ArticleID=6303&l=en&t=long.

الإطار 13: مبادرات صغيرة تتصدى لانعدام الأمن البيئي

سلطة المياه الفلسطينية

تعد سلطة المياه الفلسطينية جزءاً من السلطة الفلسطينية، وهي مكلفة بضمان التنمية السليمة والمستدامة للموارد المائية من خلال إدارة المياه بكفاءة ومساواة، وتحديد الأسلوب الأمثل لإدارة وحماية وصيانة الموارد المائية المحدودة، والاستفادة من تنمية الموارد المائية من خلال رفع خدمات المياه إلى المستويات التي توفر البيئة الصحية والتنمية الاقتصادية.

تتضمن استراتيجية سلطة المياه الفلسطينية ما يلي:

- ضمان الحقوق الفلسطينية في المياه
- تعزيز السياسات واللوائح الوطنية
- بناء القدرات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية

إن سلطة المياه الفلسطينية مثال للمؤسسة الفلسطينية النزيهة والآخذة في التطور، وهي تتميز بهيكلية وقدرات وتنظيم جيد. إن عدم قدرتها على توفير المياه والصرف الصحي اللائق لغالبية الفلسطينيين تتصل مباشرة بالقيود المفروضة على السلطة من جانب الإدارة الإسرائيلية – سواءً من حيث الوصول إلى مصادر المياه أو إلى المواقع التي يلزم إجراء تطويرات وإصلاحات على البنية التحتية فيها.

وعلق رئيس سلطة المياه الفلسطينية قائلاً: "في حين تواصل سلطة المياه الفلسطينية العمل لتوفير إمكانية الوصول إلى المياه بالنسبة للفلسطينيين، يجب حشد الدعم السياسي من أجل تغيير ديناميكية السيطرة الإسرائيلية باتجاه تحقيق التعاون الفعال. يجب أن يدرك الجمهور الإسرائيلي أنه لا ينبغي أن تستخدم المياه كأداة سياسية في هذا النزاع لمواصلة عرقلة التنمية الفلسطينية والحق الأساسي في المياه النظيفة والصرف الصحي للجميع. إن التعاون الفعال يمهد البداية لحسن الجوار".

3-4 التحرر من الفاقة

1-3-4 الأمن الاقتصادي

> لا يملك صانعو السياسة الفلسطينية أية أدوات خاصة بالسياسة النقدية وسعر الصرف والسياسات التجارية، أو حتى مجموعة كاملة من أدوات السياسة المالية.[407]

يفتقر الاقتصاد في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى السيادة وهو معزول ومجزأ.[408] إن النمو الاقتصادي الإجمالي سلبي، ويواصل معدل الدخل للفرد الانخفاض على الرغم من استمرار التمويل المقدم من المانحين. ويؤدي ازدياد الاعتماد على المعونات إلى نتائج عكسية حيث أن «المساعدات لا يمكنها أن تعوض كلياً فقدان الاعتماد على الذات».[409] ضمن هذا السياق الاقتصادي الكلي، نجد أن القطاع الخاص الفلسطيني مقيد في مجال العمل بشكل كامل وبحرية كما ينبغي أن يفعل أي نظام للسوق. على سبيل المثال، تتولى إسرائيل المسؤولية عن كل من تحصيل الرسوم الجمركية على

[407] United Nations Conference on Trade and Development. 2006. "The Palestinian War-Torn Economy: Aid, Development and State Formation," UNCTAD/GDS/APP/2006/1 quoted in Gisha: Legal Center for Freedom of Movement. 2007. "Disengaged Occupiers: The Legal Status of Gaza." January.

[408] أصبح عزل الاقتصاد الفلسطيني معمماً عندما قام الجيش الإسرائيلي بإعادة احتلال الضفة الغربية بشكل فعلي في أوائل العام 2002 وتطويق قطاع غزة في أواخر العام 2005.

[409] Khan, Mushtaq H. 2009. "Palestinian State Formation since the Signing of the Oslo Accords," Background Paper for the Palestine Human Development Report, Commissioned by UNDP's Programme of Assistance to the Palestinian People. Ramallah.

السلع المستوردة والمتجهة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك عن نقل الأموال إلى السلطة الفلسطينية، وهذه السياسة تعطي لإسرائيل السيطرة على الخدمات المدنية الفلسطينية التي تمول من عائدات الضرائب، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم.[410] بالإضافة إلى ذلك، ينقطع المنتجون الفلسطينيون بشكل فعلي عن السوق العالمية، ويعتمدون على وسطاء إسرائيليين. إن عدم القدرة على التنبؤ بالسياسات المتعلقة بالاحتلال، بالإضافة إلى الانقسام الداخلي الفلسطيني، قد أديا إلى تقويض الثقة في الأعمال التجارية والرغبة المحلية والدولية في الاستثمار في الأرض الفلسطينية المحتلة.

إن التفتيت الجغرافي يكبح أداء القطاع الخاص في الضفة الغربية. وهو يحول دون توسع الأعمال التجارية خارج المراكز المدنية، ويحنق الأسواق في المناطق التي تتعرض للعزل مادياً وإدارياً، ويفصل بين الباعة والمستهلكين، ويمنع الشركات الصغيرة من تحقيق اقتصادات ذات حجم بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات. كما أن تجزئة الضفة الغربية تحد من تدفق السلع بين المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية، وتحرم منطقة الأغوار ذات الإنتاجية الزراعية من أسواقها الاستيعابية.[411] أما القدس الشرقية التي كانت جزءاً لا يتجزأ من السوق الفلسطينية، فقد فصلت بواسطة الجدار وزيادة تكاليف النقل داخل المنطقة.

فيما يتعلق بأدوات الاقتصاد الكلي، يواجه الفلسطينيون قيوداً شديدة في استخدام أدوات السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية لمواجهة تزايد انعدام الأمن الاقتصادي؛ فقد أعطى بروتوكول العلاقات الاقتصادية (بروتوكول باريس) السيادة الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة لإسرائيل.[412] ولإسرائيل السيطرة الكاملة على السياسة النقدية للأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا يمكن للسلطة الفلسطينية إصدار عملة خاصة بها، مما يجعل الشيكل الإسرائيلي الجديد عملة الأمر الواقع. وهذا يترك الأرض الفلسطينية المحتلة عرضة للصدمات الاقتصادية التي تؤثر على إسرائيل.

إن الافتقار إلى السيادة على المستوى الاقتصادي الكلي والحكم الذاتي المحدود على المستوى المتوسط يترجم إلى انعدام الأمن الاقتصادي على المستوى الصغير.[413] ويظهر انعدام الأمن الاقتصادي في مستويات عالية من البطالة نتيجة لتآكل وركود القطاع الخاص، وتقلص فرص سبل الرزق، وفي بعض الحالات انعدام سبل الرزق كلياً بسبب انعدام فرص الحصول على الأراضي الزراعية وحقوق الصيد، وتدمير و/أو خسارة الأصول الاقتصادية، بما في ذلك آبار المياه والدفيئات الزراعية والمحاصيل والمنازل.[414] وفي العادة تكون ظروف العمل الأقل أمناً في القطاع غير النظامي حيث لا توفر للعمال الحماية الاجتماعية ولا يملكون استحقاقات.[415] وكما ذكر أحد كبار السن من سكان قطاع غزة: «أحد أسوأ أشكال انعدام الأمن التي يواجهها الآباء والأبناء في الوقت الحاضر هو العمل على بناء وتشغيل الأنفاق. أنا أسمي هذا 'انتحار باسم العمل'. إنه يؤثر على حوالي 25 ألف شخص».[416]

[410] Khan, Mushtaq H. 2009. "Palestinian State Formation since the Signing of the Oslo Accords," Background Paper for the Palestine Human Development Report, Commissioned by UNDP's Programme of Assistance to the Palestinian People. Ramallah.

[411] Food and Agriculture Organisation/World Food Programme. 2007. "Comprehensive Food Security and Vulnerability Analysis (CFSVA) West Bank and Gaza Strip," East Jerusalem, January.

[412] تم توقيع بروتوكول باريس في نيسان/لإبريل 1994 كجزء من إطار أوسلو لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة خلال فترة الأعوام الخمسة المرحلية.

[413] لا يعني ذلك إنكار وجود فلسطينيين ينعمون بالاستقرار المالي والثروة.

[414] World Food Programme. 2006. "WFP Operational Update: oPt", http://www.wfp.org/stories/wfp-operational-update-opt

[415] جميل هلال (2009) "الاستقطاب الشديد في المجتمع الفلسطيني وتجزئته" ورقة خلفية لتقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني، بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، رام الله.

[416] مقابلة مع رجال كبار السن في مجموعة بؤرية حول الأمن الإنساني في رفح، أجريت لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تموز/يوليو 2009.

الإطار 14: الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية

إن تصاعد الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها الفلسطينيون تجبرهم على الاعتماد بقدر أكبر على القطاع غير الرسمي. وبسبب الطبيعة المخفية لهذا النشاط، والذي يجري في بعض الأحيان بعيداً عن رقابة كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، فلا تتوفر بحوث واسعة المدى بخصوصه. ومع ذلك، فقد أجرى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في سنة 2006 بحثاً أشار إلى أن قطاع النقل غير الرسمي – أي نقل المسافرين والبضائع من الطريق – كان يشغل 11,837 شخصاً في سنة 2006 (بواقع 8,636 في الضفة الغربية و3,022 في قطاع غزة) وبلغت قيمته 81,6 مليون دولار أمريكي. وخلال سنة 2006، أدى تحسن القيمة المضافة لأنشطة النقل غير الرسمية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى زيادة الإنتاجية بنسبة 6,5% (6890 دولاراً أمريكياً للعامل، بالمقارنة مع 6471,1 دولار في سنة 2005)، بحيث كان معدل الإنتاجية للعامل الواحد في بقية الضفة الغربية أعلى مما هو في غزة.

إن نظام النقل يعد مثالاً واحداً فحسب على النشاط الاقتصادي غير الرسمي الذي يحقق قيمة مضافة ملموسة للاقتصاد الفلسطيني. ومن القطاعات الأخرى الجديرة بالملاحظة: العمل الزراعي غير الرسمي/ الموسمي، واقتصاد الأنفاق، والعمال الذين يدخلون إلى إسرائيل بشكل «غير قانوني». ومع أن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية توفر شبكة أمان مهمة للأفراد والعائلات التي تكافح من أجل البقاء، إلا أن العمال الذين يشتغلون في أنشطة غير رسمية يتعرضون لكل ما يصاحب ذلك من مخاطر. ومن ضمن هذه التهديدات: غياب الاستقرار والأمان الوظيفي، وعدم تمتعهم بحقوق العاملين والعقود وأشكال الحماية المرتبطة بالتشغيل الرسمي، وخطر التعرض للاشتباه أو الاعتقال من جانب السلطات ذات الصلة للقيام بأنشطة غير مشروعة.

الصورة 5: مشهد لنفق في غزة

المصدر: لويز دير، 2008

على المستوى الصغير، يشعر عدد يثير القلق من الأسر الفلسطينية بأن وضعهم الراهن غير آمن اقتصادياً على المدى الطويل. كما يتبين من الشكل رقم 16، شعر 58% من الذين شملهم استطلاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنهم لا يستطيعون أن يواصلوا مالياً، في حين أن نسبة مقلقة تبلغ 42% كانوا بالفعل في حالة خطيرة أو يتدبرون أمورهم بالكاد.

الشكل 16: قدرة الأسرة على الاستمرار ماليا

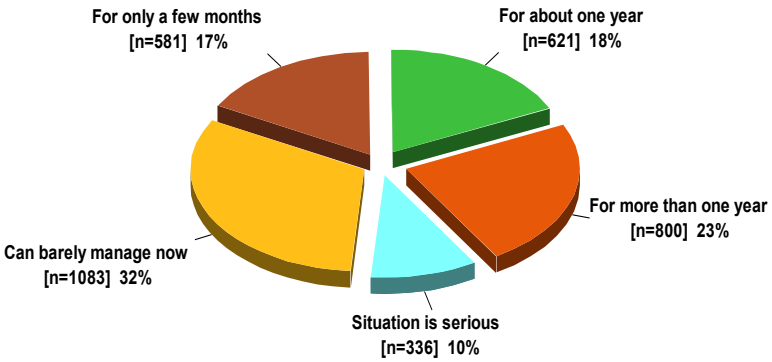

- لحوالي سنة (العدد=621) 18%
- الوضع خطير (العدد=336) 10%
- لعدة أشهر فقط (العدد=581) 17%
- يتدبرون بالكاد الآن (العدد=1083) 32%
- لأكثر من سنة (العدد=800) 23%

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009

ثمة دلائل تقترح أن انعدام الأمن الاقتصادي يترجم بانعدام الأمن الغذائي عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أظهر الاستطلاع أن 39% من المشاركين كانوا يدبرون أمر تلبية احتياجات الاستهلاك الغذائي بصعوبة، في حين أن 4% أشاروا إلى أن عائلاتهم ليس لديها ما يكفي من كميات طعام للاستهلاك اليومي.

وتعد صناعة الزيتون مؤشراً آخر على انعدام الأمن الاقتصادي. فعشرات الآلاف من أشجار الزيتون اقتلعت من قبل المستوطنين، ويتزايد هذا السلوك كجزء من حملة «دفع الثمن» التي يستخدمها المستوطنون للاحتجاج على إخراجهم من البؤر الاستيطانية. ، وفي كل عام، يهاجم المستوطنون الفلسطينيين الذين يحاولون قطف أشجار الزيتون الخاصة بهم.[417] أما الفلسطينيون الذين يعيشون شرقي الجدار وتقع أراضيهم في المنطقة المغلقة، فهم يواجهون مصاعب اقتصادية جمة كونهم غير قادرين على الوصول إلى أراضيهم لجمع المحصول أو لرعي الأغنام بدون تصاريح.[418] ويؤثر مسار الجدار على صناعة الزيتون من خلال فصل المزارعين عن حقول الزيتون، واقتلاع الأشجار نتيجة لبناء الجدار.

[417] Lourdes Garcia-Navarro, October 16, 2009. "Evicted Israeli Settlers Attack Palestinian Land." http://www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=113811498

[418] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. 2008. "Lack of Permit" Demolitions and Resultant Displacement in Area C" OCHA Special Focus. oPt East Jerusalem. May.

أقام الجيش الإسرائيلي بوابات في الجدار وطبق نظام تصاريح للسماح بالمرور، ولكن من الصعب الحصول على هذه التصاريح والطلبات ترفض بشكل روتيني، وهي غالباً لا تلبي احتياجات المزارعين والعاملين.[419] العديد من الذين يعانون من حالات الرفض المتكرر يحبطون ولا يعاودون تقديم الطلب. وإذا منحت التصاريح، فهي لا تصدر دائماً باسم الشخص الأكثر ملاءمة، إذ قد تعطى للأكبر سناً من أفراد الأسرة وغير القادر على العمل بفعالية، في حين يضطر الأصحاء إلى البقاء متعطلين في البيت. تبقى التصاريح سارية المفعول لفترات قصيرة بحيث يضطر المزارعون إلى أن يوقفوا نشاطهم في الفترة ما بين انتهاء مدة التصريح الحالي والأمل في تجديده. وفي شمال الضفة الغربية، لا يحصل 80% من القوة الزراعية العاملة التي يعزلها الجدار على تصاريح ولا يملك الأفراد من ذوي السجلات الأمنية أي أمل على الإطلاق في الحصول على تصريح. يشعر السكان بأن التصاريح والقيود المفروضة على البوابات هي: «سياسة تهدف إلى خلق اليأس في صفوف المزارعين، على أمل أن يتوقفوا عن العمل في أراضيهم غربي الجدار».[420]

بالإضافة إلى نظام التصاريح، يتعرض المزارعون إلى قيود شديدة ناتجة عن مواقع البوابات، وساعات العبور المحدودة، والقيود المفروضة على المركبات الزراعية والمعدات والمواد، مما يجبرهم على اتباع ممارسات زراعية أقل فعالية. وعلى الرغم من فتح البوابات لساعات أطول خلال موسم قطف الزيتون، إلا أن 30 من اصل 64 بوابة في الجدار تبقى مغلقة طوال العام.[421] إن القيود على حرية الوصول تحول دون القيام بأنشطة أساسية، مثل الحراثة والتقليم والتسميد ومكافحة الآفات والأعشاب الضارة، مما يترك آثاراً وخيمة على نوعية وكمية الإنتاج الزراعي. لقد تمكن بعض المزارعين من مواجهة ذلك عن طريق تفكيك الدفيئات الزراعية والتحول إلى محاصيل أقل حاجة إلى الصيانة ولكن أقل غلة أيضاً. ويقدر أنه بمجرد الانتهاء من الجدار سيطوق ما مجموعه 38 قرية فلسطينية، وسيعاني حوالي 50 ألف فلسطيني من القيود أو الحيلولة دون وصولهم إلى أراضيهم الزراعية والخدمات العامة والأسواق.[422] وقد كانت النتيجة في قرية جيوس زيادة البطالة وأدلة على التهجير، خاصة في أوساط الشباب، وزيادة الجوع في مجتمع كان يقوم سابقاً بتصدير المواد الغذائية.[423]

[419] على سبيل المثال، يتم فتح البوابات الزراعية لمدة ساعة في الصباح الباكر والظهر وفي وقت متأخر من المساء للمسماح للمزارعين الذين يحملون تصاريح سارية للوصول إلى أراضيهم. للمزيد من التفاصيل، انظر:
United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. 2008. "OCHA Closure Update," 30 April - 11 September
وانظر الفصل الثاني أيضاً.

[420] United Nations. 2008. "The Humanitarian Impact of the Wall: Four years after the advisory Opinion of the International Court of Justice on the Wall," Update No. 8, August.

[421] UN OCHA and UNRWA. 2008. "The Humanitarian Impact of the Wall Four Years after the Advisory Opinion of the International Court of Justice on the Wall," Update No. 8, July 20. United Nations. 2008a. "The Olive Harvest in the West Bank and Gaza." http://www.reliefweb.int/rw/RWFiles2008.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/EDIS-7KGNPR-full_report.pdf/$File/full_report.pdf. United Nations. 2008. "The Humanitarian Impact of the Wall: Four years after the advisory Opinion of the International Court of Justice on the Wall," Update No. 8, **August.**

[422] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. 2009. "The West Bank Wall." Available at: http://www.ochaopt.org/?module=displaystory&section_id=130&story_id=1456&format=html

[423] United Nations. 2008. "The Humanitarian Impact of the Wall: Four years after the advisory Opinion of the International Court of Justice on the Wall," Update No. 8, **August.**

الإطار 15: مبادرات صغيرة للتصدي لانعدام الأمن الاقتصادي

شركة حلول للاستشارات التنموية: إنتاجنا

إنتاجنا، أو حلول (ومقرها في رام الله) تؤمن أن الاستدامة الاقتصادية الفلسطينية تعتمد على الحرية، والأمن، والتخطيط، وبذل جهود متضافرة من جانب جميع قطاعات المجتمع، وفهم نقاط ضعف الهيكلية الاقتصادية، والاعتراف بالمستوى العال من القدرة على الصمود من جانب القطاع الخاص الفلسطيني والناس، والإقرار بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد الفلسطيني يجب أن تتغذى حتى تبقى على قيد الحياة وتنمو وتزدهر.

إنتاجنا تهدف إلى تحسين انطباع المستهلك الفلسطيني عن المنتجات الفلسطينية المنتجة محلياً، ولا سيما المواد الغذائية المصنعة، والمشروبات، ومواد العناية الشخصية، والمواد الاستهلاكية المنزلية. إنتاجنا نهج يعالج المشاكل في الترويج للمنتجات الفلسطينية، مثل عدم وجود نقاط البيع، وضعف الدعم للمصنعين المحليين. يعتمد أسلوب إنتاجنا على تراكم الفكر الصناعي في سوق السلع الاستهلاكية السريع الحركة. يتفحص المشروع احتياجات الأسرة الفلسطينية واهتماماتها ودوافعها وانفعالاتها من خلال مسح يركز على المستهلك في خمس مدن رئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتم اختيار عشر إلى خمس عشرة شركة كرائدين في إنتاج منتجات محلية بالغة الجودة.

إنتاجنا تعمل من خلال قيادة تصميم حملة للمستهلك بالتنسيق مع الجهات المعنية الرئيسية التي تشمل الشركات، ونقاط البيع، ومتخصصين في الاتصال. وتتضمن استراتيجيات وخطط الاتصال حملة للمعلومات وبناء الوعي، وأماكن عرض المنتجات في المتاجر، وحملة ترويجية. الهدف النهائي لإنتاجنا زيادة درجة الاكتفاء الذاتي للاقتصاد الفلسطيني وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي من خلال تحسين السلع والخدمات الفلسطينية وجعلها قادرة على التنافس مع تلك الإسرائيلية. هذا المشروع هو مثال ممتاز على إمكانات الريادة الاقتصادية الفلسطينية.

4-3-2 إستراتيجية على المستوى الكلي: معالجة الفاقة وإعادة صياغة الأجندة الاقتصادية

جرت العادة على معالجة التحرر من الفاقة من خلال تسريع التنمية الاقتصادية، وضمان التوزيع العادل لعوائد النمو. ومع ذلك، فإن تطوير القدرات الاقتصادية في أرض يمكن أن تغلق قسراً خلال فترة وجيزة من قبل قوة خارجية يعد نوعاً جديداً من التحدي. فالصناعة والزراعة التقليديتان تتطلبان استقراراً في إمكانية الوصول إلى المدخلات والأسواق، لذا فإن الإنتاج ينهار ويواجه الرواد خسائر تصيب بالشلل في الاقتصاد الخاضع للعزل. وقد كان ذلك يمثل مشكلة خاصة في قطاع غزة منذ عام 2007، ولكنه يؤثر أيضاً على أجزاء كبيرة من الضفة الغربية حيث الجدار يعزل الفلسطينيين بطريقة شبه دائمة. ولا بد من تحسين الحركة وحرية الوصول لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني ونموه.

يتمثل التحدي في دعم الاستراتيجيات القائمة، مع رفع مستوى الاكتفاء الذاتي في الاقتصاد المحلي بفعالية أكبر وتوفير آليات فعالة لتقديم الإغاثة والإمدادات بسرعة إلى أعداد كبيرة من السكان في جيوب معزولة قد يجدون نفسهم فجأة مقطوعين عن العالم. ولن يكون من المنطق السليم إعطاء الأولوية لهذه الاستراتيجيات إذا كان من المرجح أن يكون اقتصاد النزاع قصير الأجل، ولكن من المرجح أن العديدين سيكونون مضطرين للاعتماد على هذه البدائل لفترة طويلة. ومع أنه

قد يبدو أن استراتيجيات التكيف هذه هي وسائل لفرض قبول تأثيرات الاحتلال المجزئة للأرض والسكان، إلا أن الترويج لاقتصاد موضعي مكتف ذاتياً يعود بالنفع على الفلسطينيين على المدى القصير والطويل، سواءً تحت الاحتلال أو عندما يتحررون منه.

على الاستراتيجيات البديلة أن تكون مكملة لا أن تكون بديلة للاستراتيجيات الاقتصادية التقليدية للسلطة الفلسطينية التي تستند إلى نماذج التنمية الملائمة لدولة باقتصاد عادي. فلا يزال هناك دور للالتزام بتطوير البنية التحتية والزراعة الموجهة للتصدير مثلاً، حتى وإن كان تاريخ الإغلاقات والعزل يبين أن هذه الاستراتيجيات لا يمكن الاعتماد عليها حصرياً في السياق الفلسطيني. إن قدرة إسرائيل على تدمير البنية التحتية الفلسطينية قد تمت برهنتها بقوة عدة مرات، وفرض السيطرة الإسرائيلية على الحدود يعطل الروابط التجارية بإشعار بسيط أو بدون إشعار. ويتمثل التحدي في تطوير الاستجابات المؤسسية على المدى الطويل لضمان التحرر من الفاقة في مواجهة الأزمة.[424]

4-4 التحرر من الخوف

4-4-1 الأمن الشخصي

يواجه الفلسطينيون تهديدات بارزة لأمنهم الشخصي، بدءاً من الاحتلال وعنف المستوطنين، مع تزايد التأثيرات المترتبة على الصراع بين فتح وحماس، وفي قطاع غزة بين حماس والحركات الإسلامية المخالفة لها في الرأي. العامل المحدد الأكبر لهذا الانعدام في الأمن هو عدم قدرة الفلسطينيين على التمتع بالحق الكامل في تقرير المصير. هذا الحق جزء لا يتجزأ من تحقيق الأمن الشخصي، وربما ليس هناك جانب آخر من جوانب الأمن الإنساني يضاهيه بهذا القدر من الأهمية. يتطلب العقد الاجتماعي بين الأفراد الذين يعيشون في دول ذات سيادة أن تقوم الدولة بحماية حقوق الإنسان لكل فرد (وهو واجب على سلطة الاحتلال أيضاً)، وعندما تعجز الدول عن الوفاء بهذا الاتفاق، يشعر المواطنون بعدم الأمان بشكل كبير. إن الفلسطينيين يواجهون الإخفاق في هذا الأمر مرتين: فهم لا يمكنهم الاعتماد على سلطة الاحتلال ولا على الإدارات القائمة بحكم الواقع في الضفة الغربية وقطاع غزة لضمان سلامتهم الشخصية.

إن المدى الذي تستطيع دولة إسرائيل به أن تقيد حق تقرير المصير للفلسطينيين واضح في مصفوفة الأوامر العسكرية التي وضعتها. فقد أصدرت، منذ عام 1967، أكثر من 1,500 أمر عسكري ينظم مختلف جوانب الحياة الفلسطينية، بما في ذلك تحديد سن المسؤولية الجنائية عند 16 سنة بالنسبة للفلسطينيين.[425] في الواقع، حتى هذا لا يضمن عدم اعتقال الأطفال، حيث أن السلطات العسكرية الإسرائيلية تنتهك بصورة روتينية تشريعاتها الخاصة: فنحو سبعمائة طفل يتم احتجازهم كل عام دون قدرتهم على الوصول إلى محام وتتم محاكمتهم في محكمتين عسكريتين تعملان في الضفة الغربية، ويمكن لأطفال لا تزيد أعمارهم عن 12 أو 13 سنة أن ينالوا أحكاماً بالسجن لمدد تصل إلى 6 أشهر.[426]

إن حبس المرء يشكل التحدي الأساسي الأكبر أمام ممارسة حق تقرير المصير. وفقاً لمقرر الأمم المتحدة الخاص بخصوص وضع حقوق الإنسان، سجن حوالي 700,000 فلسطيني خلال الأربعين سنة بين عامي 1967 و2007. كما سلطت منظمات حقوق

[424] UNCTAD, 'The Palestinian War-Torn Economy: Aid, Development and State Formation', Document No. UNCTAD/GDS/APP/2006/1. United Nations Conference on Trade and Development (2006).

[425] يبلغ سن المسؤولية الجنائية 18 سنة بالنسبة للمواطنين الإسرائيليين، بمن فيهم المستوطنين غير الشرعيين الذين يقيمون في الأرض المحتلة.

[426] للمزيد من التفاصيل، انظر: Children International/Palestine Section, June 2009. *Palestinian Child Prisoners: The systematic and institutionalised ill-treatment and torture of Palestinian children by Israeli authorities.*

الإنسان الضوء أيضاً على سوء المعاملة والتعذيب في مراكز الاعتقال الإسرائيلية،[427] وأفادت أيضاً بسوء معاملة القاصرين.[428] ويحتجز بعض السجناء من دون أوامر مثول أمام القضاء في إطار الاعتقال الإداري وليس العسكري، والاعتقال الإداري هو احتجاز دون توجيه تهمة أو محاكمة، ووفق إذن إداري وليس بمرسوم قضائي. هذا المستوى المرتفع من احتجاز الفلسطينيين له آثار خطيرة على مجالات أخرى للأمن، بما في ذلك الأمن الاقتصادي وسبل معيشة الأسر أثناء الاعتقال وبعده. وحتى إذا تم إطلاق سراح المعتقل الفلسطيني من الاحتجاز دون توجيه اتهام له، فإنه سيخضع «لمنع أمني» قد يستثنيه من الحصول على تصريح للوصول إلى مناطق محددة (بغض النظر عن الروابط الأسرية أو روابط الأرض).[429]

من بين 7834 فلسطينياً مسجونين في إسرائيل، هناك 56 امرأة فقط، وهي نسبة تقل عن 0,6%. منذ بداية عام 2009، تم الإفراج عن 18 امرأة. وهذا يعني أن 14 امرأة إضافية قد تم اعتقالهن منذ بداية عام 2009. وحتى آب/ أغسطس 2009، تم احتجاز ثلاث نساء رهن الاعتقال الإداري (اعتقال دون توجيه تهمة أو محاكمة).[430]

يحتجز غالبية السجناء الفلسطينيين في سجون في إسرائيل، بما يعد انتهاكاً للمادة 76 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص على أن يحتجز الأشخاص المتهمون في البلد المحتل، وأن يقضوا فيه عقوبتهم إذا أدينوا. ونتيجة للقيود المفروضة على التنقل، تصبح الزيارات العائلية صعبة وكثيراً ما تكون مستحيلة. بالإضافة إلى ذلك، تم وقف جميع زيارات العائلات من غزة لأقربائهم المحتجزين في السجون الإسرائيلية منذ 6 حزيران/ يونيو 2007.[431]

إن تأثيرات ارتفاع معدلات الاعتقال على الجنسين متشعبة، ومن الأهمية بمكان أن ننظر إلى الأدوار والمسؤوليات المختلفة لكل من المرأة والرجل في التعامل مع الآثار الناجمة عن الوفيات والإصابات والسجن لأفراد من الأسرة. يعتقل الرجال والفتيان بأعداد أكبر بالمقارنة مع النساء، لذا يأخذ السجن حيزاً كبيراً في الحياة اليومية للمرأة باعتبارها الزائر الرئيسي للسجناء، وتتحمل مسؤولية الحفاظ على الأسرة وتنشئة الأطفال عندما يتم اعتقال أفراد الأسرة الذكور.[432] وبالتالي، فالعبء الرئيسي لرعاية السجناء وأسرهم يقع على عاتق النساء. ولا شك أن التكلفة النفسية والمالية لهذه الرعاية، في مثل هذه الظروف الصعبة، من المستحيل حسابها بالأرقام.

إن أكبر تهديد للأمن الشخصي هو انتهاك الحق في الحياة، والتهديد المنهجي لحياة الفلسطينيين في قطاع غزة قد تصاعد بشكل لا يقاس خلال عملية الرصاص المصبوب. أوضحت التحقيقات بعد العملية أن عدد القتلى الرجال يفوق إلى حد كبير عدد النساء

[427] Hamoked and B'Tselem. 2007. "Absolute Prohibition: The Torture and Ill-Treatment of Palestinian Detainees," Jerusalem: B'Tselem.

[428] Defense of the Child International. 2009.'DCI concerned by sharp increase in detention of children', Press release, March 11, 2009, available at www.dci-pal.org.

[429] Hamoked and B'Tselem (2007), *Absolute Prohibition: The Torture and Ill-Treatment of Palestinian Detainees*, Jerusalem: B'Tselem.

[430] اتصال شخصي، ماجدة المغربي، مؤسسة الضمير، 31 آب/ أغسطس 2009. انظر أيضاً:
http://www.aseerat.ps/files/In20%Need20%of20%Protection20%20-%Palestinian20%Female20%Prisoners.pdf.

[431] United Nations. 2008. "Human Rights Situation in Palestine and other Occupied Arab Territories." Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories occupied since 1967, John Dugard A/HRC/7/17, 21 January.

يمنع الصليب الأحمر الدولي كذلك من زيارة هؤلاء السجناء. International Committee of the Red Cross. 2009. "Gaza: 1.5 million people trapped in despair". International Committee of the Red Cross.

[432] Birzeit University. 2008. "The Impacts of Israeli Mobility Restrictions and Violence on Gender Relations in Palestinian Society: 2000-2007. Birzeit University.

والأطفال، ومع ذلك تشير الأدلة إلى أن أقلية صغيرة فقط من الرجال الذين قتلوا كانوا من المقاتلين.[433] إن عدم القدرة على الدخول والخروج بحرية من قطاع غزة قد حرمت المدنيين من أبسط رد لانعدام الأمن الشخصي: الفرار. بالإضافة إلى ذلك، حتى الأماكن التي يلتمس فيها المدنيون المأوى والملجأ، مثل المدارس التي تديرها الأمم المتحدة، قد تعرضت للاعتداء أيضاً.[434] هذا يعني أن خيارات الهروب الآمن داخل قطاع غزة المحاصر كانت مقيدة جداً. وقد حوصر المدنيون طوال مدة التوغل في بيئة في غاية الخطورة.[435]

إن استمرار الحصار حتى تاريخه يعني أن قوافل المساعدات الإنسانية قد واجهت قيوداً صارمة على دخول قطاع غزة، في حين أن الصراع الداخلي الفلسطيني يزيد من تعطيل تقديم الخدمات الضعيفة وتقليص الأمن الفردي لأولئك الذين يعارضون السلطة الفعلية. كما أن استمرار إطلاق الصواريخ من قطاع غزة يزيد من حدة انعدام الأمن المجتمعي، لأنه يؤدي إلى المزيد من الهجمات الإسرائيلية ويعزز الحجة بأن الأوضاع السائدة على الأرض لا تسمح برفع الحصار.

قال جون هولمز، وكيل الأمين العام الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، خلال زيارته لقطاع غزة بعد عملية الرصاص المصبوب مباشرة، :

إن الدمار الذي رأيته كان معمماً – في كل من الجوانب البشرية والمادية. ومن المحتم أن يكون لحجم الخسائر في الأرواح والإصابات بين السكان المدنيين تأثير دائم على السلامة النفسية والجسدية للفلسطينيين في قطاع غزة. لقد تأثرت جميع جوانب الحياة وسبل العيش.[436]

حاول العديد من الفلسطينيين التعامل مع الظروف التي لا تطاق من حولهم من خلال الهجرة، أو تقليل التنقل داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، أو العيش في مناطق يعتقد بأنها أقل عرضة للخطر. وأظهر مسح أجراه منتدى شارك الشبابي عام 2009 إلى أي مدى يدفع انعدام الأمن الاقتصادي الشباب إلى مغادرة البلاد، حيث أن أكثر من 40% من الفلسطينيين الشباب الذين شملهم المسح يفكرون في الهجرة من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي والحقوق الاجتماعية وتعليم أفضل.[437] وفي مجموعة بؤرية عقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وافق جميع المشاركين من الرجال والنساء من جميع الأعمار على أن «الشباب يواجهون المخاوف الأمنية بقدر أكبر من كبار السن.

ولا زال لدى الشباب الطموح والأحلام التي من المهم تحقيقها. معظم شبابنا يفكرون في الهجرة إلى الخارج من أجل تأمين ظروف معيشية أفضل».

[433] يشكل الرجال غالبية ضحايا الاعتداء العسكري على غزة، والذي أودى بحياة 1409 أشخاص. بالإجمال، ضمت قائمة القتلى 237 مقاتلاً (13 منهم دون سن الثامنة عشرة). ومن بين 1172 شخصاً غير مقاتل قتلوا، بلغ عدد الأطفال 342 والنساء 111. وبلغ عدد القتلى في صفوف الشرطة المدنية (وجميعهم من الذكور) 136 قتيلاً. ومن المرجح أن يكون العدد الدقيق للوفيات بين الذكور أعلى لأن البيانات عن الأطفال غير مقسمة حسب الجنس (http://www.alhaq.org/pdfs/gaza-operation-cast-Lead-statistical-analysis20%.pdf).

[434] مثل الاعتداء في 6 كانون ثاني/يناير على مدرسة الأونروا كان يلجأ إليها مدنيون تركوا منازلهم في أعقاب القصف الجوي. http://www.btselem.org/english/gaza_strip/20090111_bombing_unrwa_school.asp.

[435] United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights. 2009. "Statement Of Special Rapporteur For The Palestinian Territories Occupied since 1967, Presentation to The Special Session Of the Human Rights Council On The Situation In the Gaza Strip," 9 January, available at http://www.unhchr.ch.

[436] Euro-Mediterranean Human Rights Network. 2009. "Active but Acquiescent: The EU 's Response to the Israeli Military Offensive in the Gaza Strip." Brussels. May.

[437] Sharek (2008) 'The Youth Talk: perceptions of Palestinian youth on their living conditions', May, 2008.

الشكل 17: السبب الرئيسي للرغبة في الهجرة

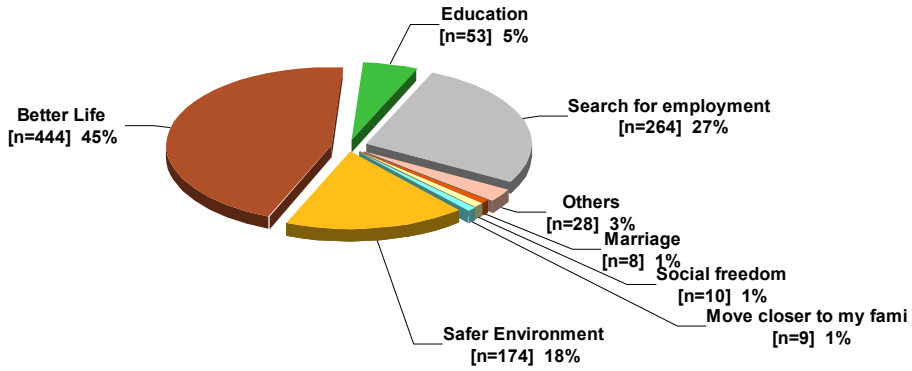

- البحث عن عمل (العدد=264) 27%
- التعليم (العدد=53) 5%
- حياة أفضل (العدد=444) 45%
- غير ذلك (العدد=28) 3%
- الزواج (العدد=8) 1%
- الحرية الاجتماعية (العدد=10) 1%
- الانتقال إلى جوار العائلة (العدد=9) 1%
- بيئة أكثر أماناً (العدد=164) 18%

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009

الإطار 16: مبادرات صغيرة للتصدي لانعدام الأمن الشخصي

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان

تأسست الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في عام 1993 بمرسوم صادر عن الرئيس ياسر عرفات، بصفته رئيس دولة فلسطين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وفقاً للمرسوم، كانت واجبات ومسؤوليات الهيئة المستقلة على النحو الآتي: " لمتابعة والتأكد من أن القوانين والنظم الداخلية واللوائح الفلسطينية المختلفة، وعمل مختلف الإدارات والهيئات والمؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية تلبي متطلبات حماية حقوق الإنسان". هذا التفويض جاء في المادة 31 من القانون الأساسي الذي وافق عليه المجلس التشريعي الفلسطيني في عام 1997، وصادق عليه في عام 2002، وعدل في عام 2003.

تركز الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عملها على ثلاث استراتيجيات، هي رصد انتهاكات حقوق الإنسان، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، والسعي لحمايتها، وبخاصة تلك الحقوق المنصوص عليها في القانون الأساسي الفلسطيني والمصانة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. تستقبل الهيئة المستقلة الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق المواطنين وتتابعها وتعالجها، وتقترح التشريعات التي تكفل حقوق الإنسان الأساسية والحريات، وتراقب إجراءات السلطة الفلسطينية والمؤسسات العامة وغيرها من السلطات فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. تثقف الهيئة المستقلة أيضاً المواطنين في حقوقهم والحماية التي يخولون بها وفقاً للإعلانات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وكذلك القوانين والتشريعات الوطنية.

يتركز جزء مهم من عمل الهيئة المستقلة في الاهتمام بالتثقيف والوعي، ونشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية في أوساط الجمهور الفلسطيني. ولتحقيق هذا الهدف، يتم توجيه أنشطة التوعية إلى الأجهزة الأمنية، والمعلمين، والصحفيين، والمرشدين الاجتماعيين، والعاملين في القطاع الصحي، والطلبة، والنساء، والأطفال والفئات المحرومة والمهمشة.

باتت حقوق الإنسان تمثل الإرادة الأخلاقية للمجتمع الدولي. كما أصبح يعترف بها كجزء لا يتجزأ من التنمية الإنسانية وإقامة دولة ناجحة. وحيث أن احترام حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة سيسهم في تحرير شعبها وسيساعد في تحول دولة فلسطين العتيدة من التشرذم إلى التماسك، فإن الدور الذي تقوم به الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان من خلال عملها الفعال والمتقدم يكتسب أهمية بالغة.

2-4-4 الأمن المجتمعي

وفقاً لمسح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 2009، وصف غالبية المشاركين الأمن الشخصي من خلال الأسرة بدلاً من ربطه بالسلامة الفردية والرفاه (كانت هناك تصورات فردية أكثر لدى بعض الشابات والشبان غير المتزوجين). لذا فليس من المستغرب أن 91% من المشاركين كانوا، بدرجات متفاوتة، يخافون على كل من سلامة أسرهم وأمنهم الشخصي (انظر الشكل 22).

الشكل 18: بأي قدر كنت تخشى على سلامتك أو أمنك الشخصي أو سلامة وأمن أسرتك؟

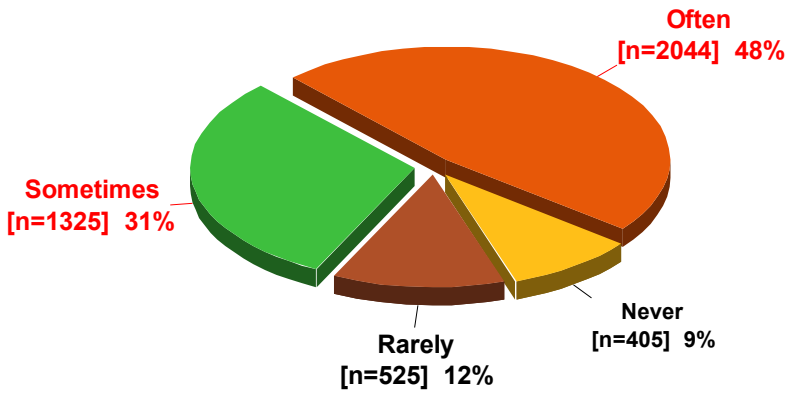

- كثيراً (العدد=2044) 48%
- نادراً (العدد=525) 12%
- أبداً (العدد=405) 9%
- أحياناً (العدد=1325) 31%

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009

إن حياة المجتمع الفلسطيني مهددة دائماً بعنف مفاجئ، عنف غير متوقع من قبل إسرائيل ومواطنيها، بما في ذلك المستوطنين غير الشرعيين. وتعاني بعض المجتمعات من مداهمات ليلية من قبل الجيش، والتي كثيراً ما تكون مصحوبة بحظر التجوال من المساء وحتى الفجر، واستخدام الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية.

وقد كانت المداهمات الليلية لقرية بلعين في الضفة الغربية في عام 2009 متكررة وعنيفة بصورة خاصة. في 6 تشرين الأول/ أكتوبر، اعتقل جندي إسرائيلي للاشتباه بضرب الرئيس الفلسطيني للجنة بلعين لمقاومة الجدار خلال مداهمة ليلية للقرية.[438] وتتكرر العمليات الليلية بشكل خاص في مخيمات اللاجئين بسبب المخاوف الإسرائيلية من أن تكون المخيمات مواقع للمقاومة. ففي الأشهر الخمسة الأولى من عام 2008، سجلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين 183 عملية تفتيش في مخيمات الضفة الغربية.

الصورة 6: المدينة القديمة في الخليل: جسر للمشاة يربط الطوابق العليا من المنازل التي يحتلها المستوطنون بشبكة من الأسلاك لحماية الفلسطينيين من المقذوفات التي تلقى من قبل المستوطنين.

المصدر: فانيسا فار، 2009

[438] OCHA-oPt (2009) 'Protection of Civilians Weekly' 30 Sep – 06 Oct, 2009.

تتراوح مضايقات المستوطنين للمجتمعات الفلسطينية بين الاستفزاز ورمي الحجارة وإطلاق النار (بما في ذلك ضد الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة والماشية والكلاب)، والتحرش والعنف ضد العاملين في مجال المعونات الدولية، والأضرار التي تلحق بموارد الرزق مثل الدفيئات، وتدمير المحاصيل.[439] إن أعداد اعتداءات المستوطنين والجيش على المدنيين في الضفة الغربية ينمو باطراد. فقد أشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن المضايقات تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة 2002–2007، ولكن نادراً ما قامت الشرطة بتحقيقات كاملة، وغالباً ما خلصت إلى القول بأنه «لم يتم التعرف على المذنبين»،[440] تاركة الفلسطينيين من دون فرصة اللجوء إلى العدالة.[441] في أحدث مثال على هذا النهج، تم رد الدعوى في عدة حالات من الانتهاكات المصورة التي ارتكبها حرس الحدود الإسرائيليون ضد رجال فلسطينيين في شهر تشرين أول/ أكتوبر 2009 باعتبار أن لها ما يبررها في حدود القانون. وقال نائب المدعي العام شاي نيتسان: «كانت هذه ضربات خفيفة لا تسبب أضراراً حقيقية، وهي ليست غير مشروعة».[442]

[439] Peace Now. 2008. 'Settlements in Focus: 2008 – the Year in Settlements in Review,' available at www.peacenow.org. Defense of Children International. 2008. "Under Attack: Settler Violence Against Palestinian Children in the Occupied Territory." November.

[440] International Committee of the Red Cross. 2007. "Dignity Denied in the Occupied Palestinian Territories." Geneva: ICRC.

[441] Defense of Children International. 2008. "Under Attack: Settler Violence Against Palestinian Children in the Occupied Territory." November.

[442] "Israel Rejects Police Probe". 22 October 2009. http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/8318926.stm

عندما يقرر الضحايا الفلسطينيون من اعتداءات المستوطنين تقديم الشكاوى، فإنهم يواجهون تحديات عدة مادية وبيروقراطية. فعليهم تقديم الشكاوى إلى ضابط في الشرطة الإسرائيلية في أقرب مكتب تنسيق، ولكن هذه المكاتب تقع داخل المستوطنات، مما يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الوصول إليها دون تنسيق مسبق. وغالباً ما تسجل الشهادات باللغة العبرية على الرغم من كونها تقدم باللغة العربية، وبالتالي تستبعد إمكانية مراجعتها من قبل المشتكين الذين لا يجيدون اللغة العبرية.[443]

الإطار 17: تقديم الشكاوى

لماذا يتردد الفلسطينيون في تقديم شكاوى؟

- انعدام الثقة في نظام تنفيذ القانون
- الخوف من الانتقام والمضايقة في المستقبل من قبل المستوطنين
- الخشية من أن يتم إلغاء التصاريح الخاصة و/ أو التراخيص لدخول مناطق معينة
- الخوف من الاعتقال أو الاتهام بمهاجمة المستوطنين أو بتقديم بلاغات كاذبة

يواجه سكان شرقي القدس، أيضاً، انعدام الأمن الشخصي والمجتمعي بشكل ثابت وممنهج على أيدي الإدارة الإسرائيلية والمستوطنين. وفي واحدة فقط من الحوادث الجديدة والعديدة التي وقعت لتشجيع الاستيطان في القدس الشرقية، في 2 آب/ أغسطس 2009، أخلت شرطة مكافحة الشغب الإسرائيلية قسراً أسرتين فلسطينيتين (50 شخصاً) من منزليهما في حي الشيخ جراح، للسماح للمستوطنين اليهود بالانتقال إليهما. وقالت الشرطة الإسرائيلية التي نفذت أوامر الإخلاء ضد العائلتين فلسطينية أنها تطبق حكماً صدر قبل شهر من قبل المحكمة الإسرائيلية العليا ينص على أن ملكية هذه المنازل تعود ليهود وأن الأسر العربية، التي تعيش هناك لأكثر من 50 عاماً، كانت تفعل ذلك بصورة غير مشروعة. وقد وصف روبرت سيري، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام بالشرق الأوسط، عمليات الطرد بأنها «غير مقبولة على الإطلاق»، معتبراً أنها «تزيد التوتر وتقوض الجهود الدولية المبذولة» لتهيئة الظروف لنجاح مفاوضات السلام.[444] وفي حي سلوان المجاور للبلدة القديمة، حيث يعيش 55,000 فلسطيني، تتعرض منازل 88 عائلة للتهديد بالهدم لإنشاء المزيد من المستوطنات (مما يؤثر على أكثر من 1500 شخص). تطلق يافطات الحكومة، بما في ذلك باللغة العربية، على المنطقة علناً اسم «حي مدينة داوود»، وتتلقى أنشطة المنظمات الدينية القومية مثل إلعاد (اختصار الأحرف الأولى باللغة العبرية لمدينة داود) الدعم الحكومي العام. وفي عام 2008، وافقت بلدية القدس على خطط لبناء 104 وحدة استيطانية، بما في ذلك كنيس يهودي في رأس العامود المجاور. هذه المستوطنة التي تقترب بسرعة من إتمام العمل بها يبدو أنها ليست فقط جزءاً من خطة لربط البلدة القديمة بمعاليه أدوميم، إحدى أكبر مستوطنات الضفة الغربية، ولكنها بيان واضح على نية إسرائيل في تطويق القدس الشرقية الفلسطينية والسيطرة عليها.

وكما لو أن هذه التهديدات غير كافية، أسفر الاستقطاب السياسي بين فتح وحماس أيضاً عن انعدام الأمن الشخصي والمجتمعي، في ظل الاعتقالات بدوافع سياسية والتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز من قبل الجانبين. منذ

[443] Defense of Children International. 2008. "Under Attack: Settler Violence Against Palestinian Children in the Occupied Territory." November.

[444] Ben Hubbard, '50 Palestinians Evicted From their Jerusalem homes' The Guardian (02 Aug. 2009).

عام 2007 فصاعداً، شارك الحزبان السياسيان في صراع العين بالعين والسن بالسن، والذي شمل قيام قواتهما العسكرية بإعدام الأسرى، وقتل أفراد لا يشاركون في الأعمال العدائية، والانخراط في معارك بالأسلحة النارية.[445] وفي تموز/يوليو 2008، نفذت قوات حماس في قطاع غزة وقوات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية حملات من الاعتقالات غير القانونية ضد معارضيهم. كما أغلقت قوات حماس نحو 100 مؤسسة في غزة من المؤسسات التي تعتبر موالية لحركة فتح. وبالمثل، قامت السلطة الفلسطينية بإغلاق عشرات المنظمات المشتبه بأن لها روابط مع حركة حماس.[446] ويبدو أن هذا الاتجاه آخذ في التصاعد. ففي عام 2009، أوردت تقارير عن حدوث تصعيد في الحرب الكلامية، وكذلك عمليات القتل والضرب والتعذيب، بما في ذلك إطلاق النار على الأفراد في الساقين والقدمين.[447]

> إن قوات الأمن من كلا الجانبين (فتح وحماس) تستهدف نشطاء ومنظمات تابعة للطرف الآخر. ويسفر سلوكهم المسيء عن ضحايا فلسطينيين من جميع مناحي الحياة ويضعف سيادة القانون.[448]

سقط فلسطينيون أيضاً ضحايا لأنشطة إجرامية منخفضة المستوى: وينظر إلى السرقة على أنها تشكل عموماً أكبر تهديد في مجتمعات الضفة الغربية، في حين أن استخدام الأسلحة وجرائم العنف تعتبر التهديدات الأكثر انتشاراً في قطاع غزة. في تقرير للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان عام 2008، أشار 55% من أفراد العينة إلى أنهم لا يشعرون بالأمن خلال السفر إلى مدينة أخرى داخل قطاع غزة أو الضفة الغربية. وقال أكثر من عشر الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع بأنهم شعروا بأنهم مهددون إلى حد ما بالتعرض لاعتداءات جنسية، في حين أن العنف المنزلي يهدد واحداً من كل خمسة منهم. هذه الأرقام الأخيرة تشير إلى أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يعد مصدر قلق خطير في الأرض الفلسطينية المحتلة.[449]

الإطار 18: مبادرات صغيرة للتصدي لانعدام الأمن المجتمعي

حوارات الطلبة

هناك تعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز كارتر ومنتدى شارك الشبابي يهدف إلى تعزيز ثقافة الحوار والمصالحة والوحدة بين طلبة الجامعة ذكوراً وإناثاً في قطاع غزة. هذا البرنامج موجه خصيصاً لصالح المجتمعات الطلابية التي تسيطر عليها تقليدياً معتقدات وانتماءات سياسية مختلفة.

[445] Human Rights Watch. 2007. "Gaza: Armed Palestinian Groups Commits Grave Crimes." June 12: http://www.hrw.org/en/news/2007/06/12/gaza-armed-palestinian-groups-commit-grave-crimes

[446] Human Rights Watch. 2008. "Occupied Palestinian territory: new arrests highlight abuses by Hamas, Fatah." July 29: http://www.hrw.org/en/news/2008/07/29/occupied-palestinian-territories-new-arrests-highlight-abuses-hamas-fatah

[447] Human Rights Watch. 2009. "Gaza: Hamas should end killings, torture." April 20: http://www.hrw.org/en/news/2009/04/20/gaza-hamas-should-end-killings-torture. Maan News Agency. 2009. "Hamas denies plot to kill West Bank PA officials." July 2

[448] Human Rights Watch. 2008. "Occupied Palestinian territory: new arrests highlight abuses by Hamas, Fatah." July 29: http://www.hrw.org/en/news/2008/07/29/occupied-palestinian-territories-new-arrests-highlight-abuses-hamas-fatah

[449] United Nations. 2008. "Human Rights Situation in Palestine and other Occupied Arab Territories." Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories occupied since 1967, John Dotard A/HRC/7/17, 21 January. See also UNIFEM 2009, *Voicing the Needs of Women and Men in Gaza*.

الهدف من حوارات الطلبة هذه تشجيع النقاش والجدال، وتسوية الصراعات والوحدة بين الطلبة ذكوراً وإناثاً. وسيتحقق ذلك من خلال عقد "جمعية طلابية" تمثل اثنتين من الجامعات الرئيسية في قطاع غزة، هما جامعة الأزهر والجامعة الإسلامية. تسود النظرة إلى الجامعات تقليدياً على أنها مستقطبة على أسس سياسية. وستعمل الجمعية الطلابية على التصدي للاهتمامات المحددة والمشتركة للطلبة بما في ذلك رسوم التعليم، والمرافق، والتدريس، والمساقات المقدمة، وما إلى ذلك. وسيراعي عدم بث برامج سياسية. إن البرنامج يأمل، من خلال مخاطبته للاهتمامات المشتركة لجميع الطلبة، في أن يحد من السلوكيات التي تعرقل وتعيق تنمية المجتمع المدني الفلسطيني والثقافة السياسية. فهذه الأوضاع والسلوكيات تؤدي في نهاية المطاف إلى تقييد فرص الطلبة لتحقيق طموحاتهم وتعد عاملاً مساهماً في المأزق السياسي الحالي في الأرض الفلسطينية المحتلة. سيعطي برنامج الحوار الطلابي الفرصة للطلبة لتطوير مهاراتهم في التوسط في النزاع والمصالحة، وتعليمهم كيفية التعبير عن خلافاتهم من دون اللجوء إلى العنف، ومنحهم فرصة للتوحد على المستوى الشعبي.

3-4-4 الأمن السياسي

ساد الاعتقاد في البداية أن اتفاقات أوسلو تمثل وسيلة واعدة لتعزيز الأمن السياسي الفلسطيني. إلا أنه وبعد انتهاء الفترة الانتقالية لأوسلو في عام 1999 وفشلها في أن تسفر عن تحقيق السلام والازدهار، تعرضت الشرعية الداخلية في السلطة الفلسطينية لضربة شديدة. يرجع هذا جزئياً إلى أن بناء الدولة في أوسلو تركز على إدارة محدودة، وأخذ الجهود والاهتمام بعيداً عن النضال من أجل التحرر الوطني، وأعطى الأولوية لأمن دولة إسرائيل. ضمن أوسلو، يمكن للسلطة الفلسطينية أن تعمل فقط بوصفها سلطة انتقالية ذات اختصاص محدود. فقد أنشأت مؤسسات شبيهة بمؤسسات الدولة، لكنها لعبت دور «دولة قيد الانتظار»، وكانت قادرة على التأثير في النظام والمؤسسات السياسية وتشكيلها بطرق محدودة فحسب.[450] ومنذ اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2000، وتوطيد سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية، والاستقطاب السياسي بين فتح وحماس، واجهت السلطة الفلسطينية حالة شبه مستمرة من الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية.[451] وبدأت الثقة في الحكومة تتآكل باستمرار، فيما أصبحت السلطة الفلسطينية غير قادرة على تحقيق عوائد السلام الموعودة.

يتمثل افتقار السلطة الفلسطينية إلى السيادة السياسية في عدة أشكال:

- تحدد سلطة الاحتلال من الذي يحق له الانتخاب من خلال السيطرة على سجل السكان الفلسطينيين.
- تسيطر دولة إسرائيل على الشؤون المالية والحركة، مما يؤثر على قدرة المكاتب الحكومية الفلسطينية على العمل بشكل صحيح.[452]
- لم يتمكن المجلس التشريعي الفلسطيني من تحقيق النصاب القانوني في ما يقرب من عامين بسبب سجن بعض أعضائه: فبحلول

[450] Khalil, Asem. 2008. "Different Concepts of the Separation of Powers," in The Contours of a Future State: A multi-part compendium of Palestinian Thinking. Commissioned by the Institute of Law. Birzeit University.

[451] See 2008. The Contours of a Future State: A multi-part compendium of Palestinian Thinking. Commissioned by the Institute of Law. Birzeit University.

نجحت السلطة الفلسطينية، على الرغم من الظرف الصعب الذي عملت فيه، في تسجيل بعض الإنجازات، بما فيها إجراء انتخابات حرة ونزيهة تشهد على قدرة الفلسطينيين على بناء مؤسسات ديمقراطية بتوفر ا لدعم الدولي.

[452] Gisha: Legal Center for Freedom of Movement. 2007. "Disengaged Occupiers: The Legal Status of Gaza."

نهاية عام 2008، اعتقلت إسرائيل أكثر من 40 عضواً، بمن فيهم الأمين العام ورئيس المجلس.[453]

كما أظهر هذا الفصل، ساهمت نتيجة انتخابات عام 2006 والانقسام بين فتح وحماس في مضاعفة انعدام الأمن السياسي بسبب حدوث انهيار في التنسيق بين الوظائف الإدارية في الأرض الفلسطينية المحتلة على مستوى واسع، والاشتباكات العنيفة، وإضرابات العاملين، مما أدى إلى حدوث تعطل وازدواجية في تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية، والتخويف والإصابات والوفيات، وانتهاكات حقوق الإنسان. تتضح درجة للمعاناة الداخلية في قوة الاعتقاد بالتعرض للتهديد والتمييز والعزلة الذي يعبر عنه مؤيدو حماس وفتح اعتماداً على المكان الذي يعيشون فيه. إن حوالي ثلثي السكان يشعرون بالاغتراب سياسياً وبعدم الثقة في أي من الطرفين السياسيين الفلسطينيين الرئيسيين: فحماس تحظى بتأييد 7% فقط، في حين أن 23% من المستطلعين يثقون بحركة فتح. وقد تركت السنوات الأخيرة من الفرقة الفلسطينية الداخلية انطباعاً سلبياً على جيل الشباب من الفلسطينيين بوجه خاص: 22% فقط من الفئة العمرية 18–24 ذكروا بأنهم يشعرون بأن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يفكرون بشكل إيجابي للغاية بعضهم في بعض.[454]

إن القيود المفروضة على الحركة تقوض احتمالات التوحيد السياسي والاجتماعي بين الفصائل السياسية على المدى القريب. على سبيل المثال، تمنع القيود المفروضة على السفر موظفي السلطة الفلسطينية من لقاء مسؤولين حكوميين آخرين داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، مما يعوق ترابط وتنسيق وتخطيط السياسات الحكومية، الأمر الذي يقوض تقديم الخدمات والنظم القانونية والإدارية ويحول دون استغلال فرص الأنشطة الاقتصادية الكبيرة الحجم.

وفي غياب الحماية سواءً من الدولة الفلسطينية أو القانون الدولي، يتجه الفلسطينيين إلى الحكومة، والأسرة، والحلول القائمة على القربى للحصول على الدعم.[455] ويعتمد قليلون منهم الآن على الخدمات الوقائية والقضائية الرسمية لحل النزاعات، مما يعكس انعدام الثقة في سيادة القانون. يبدو أن هناك خيبة أمل واسعة النطاق من الأطر السياسية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والشعور السائد هو أن الأحزاب السياسية القائمة ليست ديمقراطية وخاشعة للمساءلة بالقدر الكافي.

والمقلق أن 67% من المشاركين في مسح أجري في 2009 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يثقون بأن القادة المحليين يضعون مصالح الناس فوق مصالحهم الشخصية. ومن حيث حرية التعبير، قال نحو ربع من شملهم الاستطلاع أنهم غالباً ما يخشون من تعرضهم للأذى من قبل الآخرين إذا عبروا عن آرائهم السياسية، في حين أشار 16% بأنهم يشعرون بمثل هذه الخشية أحياناً. يميل المشاركون أيضا إلى انتقاد قدرة الحكومة على ضمان حرية تكوين الجمعيات وحقوق الإنسان على نطاق أوسع. وتشعر أقلية فقط من المشاركين بأن الحكومة تضمن حقوق الإنسان إلى حد ما.

وقد وجدت دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن 60% من المستطلعة آراؤهم ذكروا مجموعة متنوعة من العوامل الاجتماعية كعقبات كبيرة أمام حقوق الإنسان: 33% قالوا أن الثقافة والتقاليد هي أكبر اهتماماتهم، في حين أشار 11% إلى القيود الاجتماعية، وذكر 10% النظام التعليمي، وذكر 14% القانون القائم، وألقى 19% فقط اللوم بشكل مباشر على الحكومة باعتبارها أكبر مشكلة. هذه الردود تعطي بعض المعنى لمدى مساهمة القوانين القائمة في إعادة إنتاج القيود الاجتماعية وجوانب الثقافة والتقاليد المجحفة بحقوق الإنسان.

[453] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 2008، «التقرير السنوي».
[454] Sharek (2008)'The Youth Talk: perceptions of Palestinian youth on their living conditions', May, 2008.

[455] Johnson, Penny. 2009. "Towards a New Social Contract: Renewing Social Trust and Activating Social Capital for Palestinian Human Security." Background Paper for the Palestine Human Development Report, Commissioned by UNDP's Programme of Assistance to the Palestinian People. Ramallah.

الإطار 19: مبادرات صغيرة تتصدى لانعدام الأمن السياسي

التحالف من أجل الشفافية ومكافحة الفساد (أمان)

أنشئ أمان، التحالف من أجل النزاهة والمساءلة، في عام 2000 من قبل عدد من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية العاملة في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد. وقد صمم البرنامج لتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في القطاعات الفلسطينية المختلفة وذلك بهدف بناء نظام النزاهة الوطني.

الغرض من أمان هو مناصرة ودعم الجهود الفلسطينية الموحدة لمكافحة الفساد الذي يوجد على أعلى مستوى بين مسؤولي القطاع العام، حيث أن سوء استخدام المناصب لمصالح شخصية هي ظاهرة منتشرة وشائعة، مقرونة مع المحاباة والمحسوبية في مختلف القطاعات. وتتضمن الأهداف الإستراتيجية للتحالف:

- تشجيع تبني ثقافة شعبية تدعم مبادرات مكافحة الفساد في المؤسسات العامة.
- تعزيز مكافحة الفساد بين قادة وموظفي الخدمة العامة والمؤسسات.
- المساهمة في بناء مؤسسات فعالة ومبادرات وتشريعات قادرة على مكافحة الفساد على المستوى المحلي.
- تحسين أداء أمان لضمان تحقيق رسالتها ورؤيتها.

استراتيجيات عمل أمان هي: اعتماد نهج إيجابي وتشاركي مع مختلف الشركاء من القطاعين العام والمجتمع المدني، مع التركيز على أسباب ومظاهر وآثار الفساد، واعتماد نهج مستقل وغير متحيز ومهني في تنفيذ أنشطته؛ وتشجيع الجماهير على المشاركة في أنشطة مكافحة الفساد، وتعزيز بيئة لمكافحة الفساد. ويمنح أمان أيضاً جائزة الأمانة للموظف المثالي في العديد من القطاعات، للذين يتمتعون بشجاعة كافية ليقدموا حالات موثقة من الفساد في مؤسساتهم.

إن لعمل أمان أهمية خاصة نظراً للصراع الداخلي بين الأحزاب السياسية الرئيسية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مما يتسبب في زيادة المحسوبية والمحاباة السياسية من جانب أعضاء من السلطات الحاكمة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

4-4-4 مواجهة الخوف: أهمية بناء استراتيجيات تحرر موثوقة

خلال فترة أوسلو، تم إعطاء اهتمام قليل لاحتياجات الأمن الإنساني. وقد ألحق هذا الأمر الضرر بنظام الحكم وشرعية عملية بناء الدولة الفلسطينية. ولم يسبق أن نوقشت مسألة التحرر من الخوف – الأمن الشخصي والمجتمعي والسياسي – خلال سنوات أوسلو، ولكنها مطالب أساسية للحياة البشرية المقبولة، بما في ذلك في ظل الاحتلال والمرحلة الانتقالية الطويلة. إذا كان لمشروع بناء الدولة في الأرض الفلسطينية شرعية واسعة النطاق، فإن القدرات الأمنية (الشرطة وغيرها) كان من الممكن أن تكون جزءاً من القدرة المهمة التي تتطلبها الدولة الناشئة للحفاظ على شرعيتها. ومع ذلك، في مأزق أوسلو، أدى التركيز على الأمن فقط إلى حلقة مفرغة من انخفاض الشرعية ومزيد من العنف الداخلي في نهاية المطاف.

في الفترة من 2005-2009، استحثت أعمال المقاومة غير المدروسة من جانب الفلسطينيين قيام دولة إسرائيل بهجمات غير متكافئة على مراكز ذات كثافة سكانية فلسطينية. ومثل هذه الهجمات، إلى جانب اضطهاد الاحتلال اليومي، تعد المصادر الأكثر وضوحاً للخوف وانعدام الأمن بالنسبة للفلسطينيين. ومع ذلك، ينبغي أن يكون مفهوماً أن عدم وجود إستراتيجية اعتراضية متماسكة يرجع جزئياً إلى غياب نضال التحرير الوطني الذي يجد فيه الفلسطينيون العاديون مصداقية.

نتج إجماع مهم عن ورش العمل التي نظمتها مؤسسات مثل مجموعة الدراسات الإستراتيجية الفلسطينية على أن مداولات صنع السلام وبناء الدولة التي بدأتها أوسلو قد فشلت في تحقيق الأهداف الوطنية. كما لم تنجح أعمال المقاومة العنيفة المتفرقة. وكما أشارت هذه المجموعة وغيرها، فإن لدى الفلسطينيين فعلاً مصادر مهمة بديلة لقوة المساومة، بما في ذلك ثقلهم الديموغرافي بوجه خاص. وما ينقصهم هو إحساس واضح ومتأصل وطنياً لكيفية استخدام مصادر قوة المساومة البديلة على نحو فعال. والافتقار إلى نهج موحد يجعل من الصعب أن تنمو أشكال مقاومة أكثر فعالية ومصداقية، مثلاً، من خلال إنشاء حركات الحقوق المدنية لتحدي الاحتلال. ولا يمكن أن يتحقق التحرر من الخوف إلا إذا تمكن القادة والمفكرون الإستراتيجيون من وضع خطط لإنهاء الاحتلال تحصل على التأييد الشعبي (وبالتالي تجنب مخاطر الحرب الأهلية) وتتسم بالشرعية (وبالتالي تخفض أعمال المقاومة اليائسة وغير المتناسقة مع الردود الإسرائيلية). ومن الواضح، في الحلقة المفرغة من الفشل التي تجد الأرض الفلسطينية المحتلة نفسها فيها، أن الاعتماد على الشرطة والأمن بالمفهوم الضيق التقليدي لن يؤدي إلى تحقيق التحرر من الخوف بالنسبة للفلسطينيين، أو حتى للإسرائيليين الذين يواجهون أحياناً مقاومة عنيفة. أكثر ما يحتاج أن ينتزعه الفلسطينيون الآن قد تم التعبير عنه بإتقان في تقرير «في جو من الحرية أفسح»:

> إن مفهوم الحرية الأفسح جواً إنما يعني ضمناً أن للرجال والنساء في كل مكان الحق في الحكم الذي يرتضونه، في ظل القانون، وفي مجتمع يمكن فيه لكل فرد أن يمارس حقه في التعبير والعبادة وتكوين الجمعيات، دون تمييز أو عقاب. ولابد أيضاً أن يتحرروا من الفاقة، لكي تختفي من حياتهم أحكام الإعدام التي يفرضها الفقر المدقع والأمراض المعدية، وأن يتحرروا من الخوف، حتى لا يعصف العنف والحروب بحياتهم وسبل رزقهم.[456]

5-4 الخلاصة: تعزيز الكرامة

تواجه الأرض الفلسطينية أزمة إنسانية عميقة، حيث الملايين من الناس يحرمون من كرامتهم الإنسانية كل يوم. لا شيء يمكن التنبؤ به بالنسبة للفلسطينيين. فالقوانين يمكن أن تتغير من يوم لآخر دون سابق إنذار أو توضيح. إنهم يعيشون في بيئة تعسفية، ويتكيفون باستمرار مع ظروف لا يستطيعون التأثير فيها.[457]

[456] المرجع السابق.

[457] International Committee of the Red Cross. 2007. "Dignity Denied in the Occupied Palestinian Territories." Geneva: ICRC.

تتطلب الحياة بكرامة حماية رسمية أو غير رسمية للحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية الحيوية. إنها تتطلب جميع الجوانب السبعة الأساسية للأمن الإنساني: الاقتصادي، والغذائي، والشخصي، والمجتمعي، والسياسي، والصحي، والبيئي. ومن الواضح أن حرية العيش بكرامة غائبة في الحالة الفلسطينية. وهذه الحرية هي ربما الأكثر أهمية بالنسبة لشعب يعيش في ظل الاحتلال، لأن عدم الاعتراف بها في نهاية المطاف يقوض كل العناصر الأخرى للأمن الإنساني.

ثمة إستراتيجيتان يمكن أن يوظفهما الفلسطينيون لتحقيق الكرامة الأساسية، ومن الممكن اقتراحهما هنا: 1) حملة فلسطينية للحقوق المدنية والسياسية للسكان المعنيين الذين تعتبر سلامتهم وأمنهم من مسؤولية دولة إسرائيل. يمكن أن ينظر إلى ذلك على أنه استمرار للمقاومة غير العنيفة التي مورست خلال الانتفاضة الأولى. 2) حملة في سبيل حق تقرير المصير كحق سياسي للسكان المعنيين. ومن المحتمل أنه ما لم يتم توظيف مثل هذه الاستراتيجيات والحركات الجماهيرية التي يمكن أن تعتمد عليها، سيبقى الحق في الكرامة الأساسية بعيد المنال بالنسبة للفلسطينيين. لقد تجاهلت عملية أوسلو إمكانية التعبئة الشعبية بافتراضها أن هناك إستراتيجية واضحة وفعالة لتحقيق تقرير المصير للفلسطينيين لا تتطلب دفع ثمن باهظ من الشعب. وافترضت أيضاً أنه ليست هناك حاجة للضغط على إسرائيل للاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية الأساسية للسكان المعنيين حيث أن الاحتلال كان قريب الزوال. وكانت النتيجة أنه، فيما تراجع الضغط على إسرائيل لقبول المسؤولية عن السكان الفلسطينيين بشكل خطير، فإن تقرير المصير لم يتحقق بعد حتى بعد خمس عشرة سنة.

إن التشابك والاعتماد المتبادل بين العمليات التي تمنح الكرامة الإنسانية والحريات الأخرى التي تعزز أجندة الأمن الإنساني واضح. وسيكون وجود حركة حقوق مدنية فلسطينية تحظى بتأييد وشرعية شعبية واسعة النطاق ليس آلية لتعزيز الحرية في العيش بكرامة فحسب، بل إنها الوسيلة الأقوى لدعم استراتيجيات جديدة لإضفاء الشرعية السياسية وبناء السياسات يمكن أن تؤدي إلى التحرر من الخوف (الأمن الشخصي والمجتمعي والسياسي). وبالنظر إلى أن دولة إسرائيل قد تجاهلت بشكل روتيني مسؤولياتها لتوفير (أو السماح بتطوير) الأمن الاقتصادي والغذائي – بما يحقق التحرر من الفاقة – فإن هذا التحرر سيحتاج إلى أن يكون مرتكزاً إلى تعزيز الحقوق السياسية والمدنية.

أوجز هذا الفصل بعض الأوجه الرئيسية لانعدام الأمن الإنساني التي يواجهها الفلسطينيون من منظور تحقيق جو أفسح من الحرية يتأتى من التنمية والأمن وحقوق الإنسان. وقد أبرز بعض المبادرات الصغيرة التي تعمل بنشاط لتحسين الأمن الإنساني واقترح بدايات لسياسات كلية تهدف إلى التخفيف من حدة انعدام الأمن: بناء اقتصاد مكتف ذاتياً، والعمل على تحقيق توافق في الآراء بشأن استراتيجيات التحرر وتحفيز حركة شعبية تهدف إلى تحقيق الحقوق المدنية والسياسية. وسيسير الفصل الخامس بهذه القضايا إلى الأمام، ويناقش التعبئة الشعبية والمشاركة في بناء الدولة باعتبارها عاملاً أساسياً لتحقيق الأمن الإنساني الأساسي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

5

نحو التماسك: الاستثمار في الأمن الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة

5-1 مقدمة

> بإمكان العمل السياسي العاجل والشجاع فقط أن يغير من هذا الواقع القاسي للاحتلال الطويل الأمد، واستعادة الحياة الاجتماعية والاقتصادية الطبيعية للفلسطينيين، والسماح لهم بأن يعيشوا حياتهم بكرامة.[458]

> معظم الأدلة التي حصلنا عليها تشير إلى الحاجة إلى وضع حد للاحتلال – إلى حل سياسي كشرط مسبق للتنمية.[459]

كما حدد هذا التقرير، يخلق الواقع الجاري للاحتلال والاستقطاب السياسي وضعاً يصبح فيه الناس في الأرض الفلسطينية المحتلة في مواجهة مخاطر وتهديدات متعددة، ويعيشون في قاعدة عريضة من انعدام الأمن. وكنتيجة لذلك، يفقد العديد من الفلسطينيين الأمل في المستقبل.[460]

كما لوحظ من قبل أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر والبنك الدولي، يعد إنهاء الاحتلال شرطاً مسبقاً وضرورياً

[458] International Committee of the Red Cross. 2007. "Dignity Denied in the Occupied Palestinian Territories." International Committee of the Red Cross. November.

[459] House of Commons International Development Committee. 2007. "Development Assistance and the Occupied Palestinian Territories," Fourth Report of Session 2006–07 Volume I. London: House of Commons International Development Committee.

[460] جميل هلال (2009) "الاستقطاب الشديد في المجتمع الفلسطيني وتجزئته" ورقة خلفية لتقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني، بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، رام الله.

لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة. وفي حين يؤيد هذا التقرير بقوة الدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، فلم يتم حتى في وقت الكتابة وضع جدول زمني لإنهاء الاحتلال.[461] تبعاً لذلك، سيضع هذا الفصل نهجاً عملياً لتيسير ودعم الظروف التي تعزز الأمن الإنساني في ظل الاحتلال. وسوف يقدم توصيات تستجيب للواقع الحالي، مثل تصاعد استلاب الأراضي وبناء المستوطنات، وتكثيف السياسات والإجراءات الإدارية التي تنتهك حقوق الإنسان الأساسية. إن هذا النهج العملي ليس مصادقة على الوضع الراهن، والذي أوضحت الفصول السابقة أنه لا يمكن الدفاع عنه.

سيكون الأمن الإنساني بعيد المنال على المدى القصير والمتوسط إذا اشتدت تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة، إذ يتمثل أسوأ سيناريو للوضع في أن يحدث انهيارا يصل إلى حد الحرب الداخلية.[462] ولا شك أن الأحداث الداخلية التي جرت في غزة خلال العامين الماضيين هي بمثابة تحذير من أن بذور مثل هذا التفكك موجودة بالفعل. ونظراً لمشاركة القوى الخارجية العميقة في نشوء الأزمة الداخلية، فعلى هذه القوى الآن أن تبذل جهوداً كبيرة لتمكين السلطة الفلسطينية من تعزيز الأمن وبناء السلام، وحماية وإعادة بناء التماسك الداخلي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

بافتراض حدوث تحول طويل المدى[463] نحو السيادة وتقرير المصير داخل دولة متفككة داخلياً، وبتكرار التأكيد على التعبئة الشعبية في الفصل الرابع، فإن التوصيات الواردة في هذا الفصل تركز على توضيح كيف أن عملية بناء الدولة بالمشاركة يمكن أن تعزز التماسك السياسي والاجتماعي والأمن الإنساني العام في الأرض الفلسطينية المحتلة. هذه التوصيات موجهة أيضاً إلى المجتمع الدولي: فباعتبارهم الأوصياء الشرعيين للمحرومين والمسلوبين، وكذلك المشرفين النهائيين على الأراضي المحتلة ومواردها الطبيعية، عليهم التأكد من أن تتم مراعاة قوانين النزاع المسلح وأن تتم تلبية الاحتياجات الأساسية والإستراتيجية للشعب الفلسطيني. يحدد الفصل أيضاً تدابير واسعة وضرورية لتيسير و/أو تعزيز الأمن الإنساني للفلسطينيين في سعيهم للعيش بكرامة وحرية.

2-5 إمكانات رأب الصدع الداخلي والتماسك الاجتماعي

تشير مناقشات المجموعات البؤرية التي استضافها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2009 إلى أن الفلسطينيين في حاجة إلى إيجاد آلية للمصالحة الوطنية قادرة على الجمع بين الناس على الرغم من تجزئة الأرض. يمكن أن تتمثل إحدى الوسائل لتحقيق ذلك من خلال النموذج التقليدي لحل النزاعات، والمعروف باسم «الصلحة»، والذي يستخدم عادة للتوسط في النزاعات بين الأفراد والأسر. إذا تم تكييف هذه الآلية بحيث تتماشى مع السياق الوطني، فيمكن لها أن تعالج الانتهاكات والمظالم الناجمة عن الانقسام السياسي الداخلي الحالي، وأن تحد من آثارها الاجتماعية التي يحتمل أن يكون وقعها مدمراً. إن اتباع عملية وطنية تستند إلى مفهوم الصلحة يملك الإمكانية ليس لحسم الصراعات التي حدثت نتيجة للانقسامات السياسية والعنف فحسب، بل والمساهمة في تحقيق التماسك الاجتماعي العام في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويمكن من خلال فتح مساحة لقول الحقيقة والمصالحة أن يتم تحفيز الحوار حول استراتيجيات المستقبل لتفادي النزاع، وحول التحرك نحو التحرر الوطني.

---

[461] نشير هنا إلى خطاب الرئيس باراك أوباما في القاهرة الذي أيد فيه الحل القائم على دولتين. كما نشير إلى التقارير الصحفية التي تدل على أن الرئيس أوباما قد حدد سنة 2011 موعداً لتشكيل الدولة الفلسطينية:
http://www.haaretz.com/hasen/spages/1091465.html.

[462] بافتراض إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة في 2011.

[463] Khan, Mushtaq H. 2009. "Palestinian State Formation since the Signing of the Oslo Accords," Background Paper for the Palestine Human Development Report, Commissioned by United Nations Development Programme's Programme of Assistance to the Palestinian People. Jerusalem.

الإطار 20: لجان الحقيقة والمصالحة

إن السؤال حول كيفية تعافي البلدان من الفظائع السياسية قد واجه العشرات من الأنظمة عبر العالم على مدى عقود. وقد تم تشكيل لجان للحقيقة ولجان للحقيقة والمصالحة في مختلف أنحاء العالم، على المستوى الوطني في الأرجنتين في 1983 وتشيلي في 1990 وجنوب إفريقيا في 1995 وغانا في 2002، وعلى المستوى الدولي في السلفادور في 1992 وجواتيمالا في 1997 وتيمور الشرقية في 2001 وسيراليون في 2002. إن لجان الحقيقة والمصالحة لا تقتصر على البلدان النامية، وهو ما يثبته وجود لجنة للحقيقة والمصالحة في الوقت الحالي في كندا.

إن لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا تمثل رمزاً نموذجياً للنهج الوطني في إعادة هيكلة مجتمع مزقته جريمة الفصل العنصري الدولية. تم تشكيل هذه اللجنة بواسطة حكومة الوحدة الوطنية للمساعدة على التعامل مع العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها كل من نظام الفصل العنصري وحركة المقاومة، إذ لم تنج أية شريحة في المجتمع من هذه الانتهاكات. وقد صرح السيد دولا عمر وزير العدل السابق في جنوب إفريقيا قائلاً: «. . . اللجنة تمرين ضروري لتمكين مواطني جنوب إفريقيا من التفاهم بشأن ماضيهم على أسس أخلاقية مقبولة، ولدفع مسألة المصالحة إلى الأمام». وقد اتفق على ضرورة استخدام نهج محلي للعفو يدعى «أوبونتو» (الشخص المنفتح والمتاح للآخرين) للتوصل إلى الحقيقة بخصوص أحداث الماضي، والكشف عن دوافع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والظروف التي وقعت فيها، وإشهار النتائج للوقاية من تكرار مثل هذه الأفعال في المستقبل. وقد تمثلت الروح التي سادت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا في أن «هناك حاجة للفهم ولكن ليس للثأر، وهناك حاجة للتعويض ولكن ليس للانتقام، وهناك حاجة لأوبونتو ولكن ليس للإيذاء».

تمثلت مهمة لجنة الحقيق والمصالحة في جنوب إفريقيا بما يلي، من جملة أمور أخرى:

- تيسير التحقيقات والتوصل إلى أتم صورة ممكنة لطبيعة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وأسبابها وحجمها.
- منح العفو للأشخاص الذين يدلون بالكامل عن كافة الوقائع المتصلة بالأفعال المرتبطة بهدف سياسي.
- إعطاء الضحايا فرصة الحديث عن الانتهاكات التي عانوا منها.
- اتخاذ التدابير الرامية إلى منح التعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وتأهيلهم واستعادة كرامتهم الإنسانية والمدنية.
- إعلام الأمة عن هذه الانتهاكات وضحاياها.
- تقديم توصيات رامية إلى الوقاية من ارتكاب أية انتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان في المستقبل.

إن للجان الحقيقة والمصالحة أبعاداً قانونية وتاريخية واجتماعية ونفسية معقدة، وينبغي أن يتم تفصيلها حسب السياقات المختلفة بحيث تستجيب للصدمات المحددة. لقد أثبتت تجربة جنوب إفريقيا أهمية أن تكون عملية الحقيقة والمصالحة الوطنية منغرسة في الممارسات المحلية التي تنتشر في العادة بين الأفراد، حتى يتم إعطاء الاعتبار ذاته للصدمات الفردية والمعاناة الجماعية وحتى يتم النظر إلى تضميد الجراح الفردية والوطنية كأمرين مترادفين.

تستخدم الصلحة لتحقيق التسامح والمصالحة وإزالة الحاجة إلى الثأر بين العائلات الثكلى. وإذا توسعت وتم تطبيقها باعتبارها آلية لقول الحقيقة في سياق سياسي، فيمكنها أن تيسر إنشاء وسيلة داخلية فعالة لإعادة بناء التماسك وتعزيز قيام حركة مقاومة أكثر فاعلية ومعاصرة. بل يمكنها أيضاً أن تحمي شرعية السلطة المركزية. ينبغي أن تكون الصلحة الوطنية في وضع مؤسسي غير منحاز من شأنه الاستماع إلى الشهادات، وتسجيل معاناة الأفراد والأسر والمجتمعات، والنظر في طرق التعويض التي يمكن من خلالها تحقيق المصالحة واستعادة التماسك الاجتماعي الداخلي. ينبغي أن يكون الرئيس أو الرؤساء المنتخبين يتمتعون باحترام واسع وينبغي أن يقوم المجتمع المدني الفلسطيني بقيادة هذه العملية منذ البداية. وعلى المجتمع الدولي أن يلعب دورا داعماً.

لدى مفهوم الصلحة الوطنية عدد من الفوائد المحتملة، فيمكنها أن:

- تحيي عمليات المصالحة التقليدية الفردية والعائلية والمجتمعية وتوسع نطاقها لتشجيع الوحدة السياسية الفلسطينية وتوحيد المقاومة للاحتلال.
- تعزز التعافي الاجتماعي وتقدم الحلول للضحايا والعائلات والمجتمعات التي عانت من العنف السياسي.
- تكافح الثأر والأعمال الانتقامية من جانب الأسر أو الأحزاب السياسية – والتي قد ينظر إليها في الوقت الراهن على أنها أساسية في المجتمع الفلسطيني للحفاظ على شرف العائلة.
- تشمل الأفراد الفلسطينيين والمجتمع المدني على نطاق أوسع في المحاولات الجارية لتحقيق المصالحة السياسية في القاهرة والسلام.
- تؤسس ثقافة للمصالحة والتسامح والسلام.
- تبرهن للجمهور العالمي أن الفلسطينيين ملتزمون بالمصالحة السلمية والصمود في مواجهة الاحتلال.

إن من شأن الصلحة الوطنية، إذا سوندت بالعون الدولي الموجه بعناية، أن تعزز ما أطلقت عليه ماري أندرسون اسم "الوئام الوظيفي" للمجتمعات من خلال إنتاج "مصالح مشتركة وممارسات مشتركة" مرتكزة على "مجموعات المؤسسات والنظم والعمليات في جميع المجتمعات التي تربط الناس عبر تقسيمات فرعية".[464] كنقطة بداية، ينبغي على المجتمع الدولي أن يؤيد على وجه السرعة مبدأ عدم التسبب بالضرر ومضاعفة استثماراته القصيرة والمتوسطة المدى في المجتمع المدني الفلسطيني كوسيلة لتعزيز التماسك الاجتماعي وتقوية القدرات الفردية والمرونة. من شأن مثل هذا الإستراتيجية الاستثمارية أن تسمح للموارد بالعمل من أسفل إلى أعلى.

لتعزيز الأمن الإنساني، ثمة حاجة لإعادة إحياء حركة المجتمع المدني الجماعية من أجل تقرير المصير، والتي حلت عملية أوسلو محلها. فوجود حركة فلسطينية للحقوق المدنية تحظى بتأييد وشرعية شعبية واسعة لن يكون آلية لتعزيز حرية العيش بكرامة فحسب، بل سيساعد أيضاً على مواجهة الخوف والفاقة.[465]

3-5 تعزيز التماسك من خلال مشاركة المجتمع المدني

يمكن للمشاركة الديمقراطية أن تعزز الأمن بصورة مباشرة من خلال دعمها لكرامة الإنسان.[466]

عشرون في المائة من الفلسطينيين الذين شملهم مسح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009 يعتقدون أن

[464] للمزيد من المعلومات عن نهج عدم التسبب بالضرر، انظر: http://www.usaid.gov/pubs/confprev/jun2000/anderson.html.

[465] Khan, Mushtaq H. 2009. "Palestinian State Formation since the Signing of the Oslo Accords", Background Paper for the Palestine Human Development Report, Commissioned by United Nations Development Programme's Programme of Assistance to the Palestinian People. Jerusalem.

[466] Sen, Amartya. 2000. "Why Human Security," Text of Presentation at the "International Symposium on Human Security," Tokyo, 28 July.

الجمهور بحاجة إلى مزيد من المشاركة في العملية السياسية، في حين أن ستة وثلاثين في المائة يعتقدون أن الأحزاب الحالية بحاجة إلى أن تصبح أكثر ديمقراطية وشفافية (انظر الشكل 18).[467] تبين هذه الإجابات أن الفلسطينيين يعتقدون بمشاركة المجتمع المدني ويريدون أن يكونوا مشاركين بشكل كبير في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم.

الشكل 19: كيف يمكن إعادة تشكيل الثقة في الفصائل السياسية أو الدينية؟

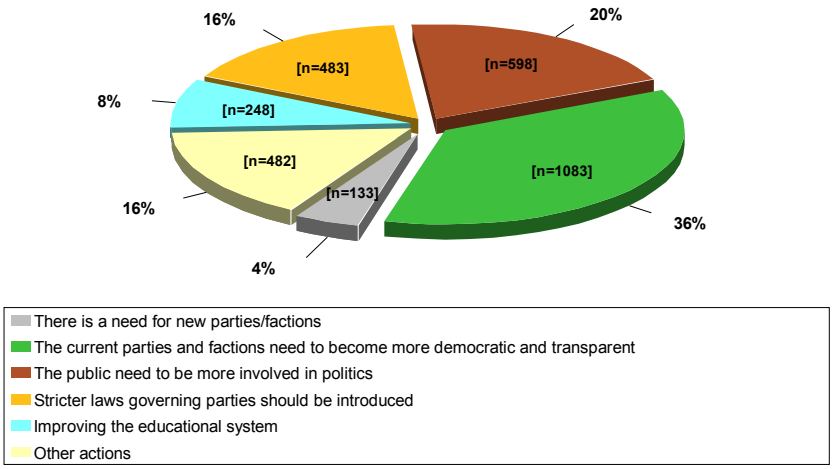

- هناك حاجة لأحزاب / فصائل جديدة
- على الأحزاب والفصائل القائمة أن تصبح أكثر ديمقراطية وشفافية
- على الجمهور العام أن يصبح أكثر انخراطاً في السياسة
- يجب تبني قوانين أكثر حزماً لتنظيم عمل الأحزاب
- تحسين نظام التعليم
- خطوات أخرى

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009

يكشف تحليل عالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليس أن مثل هذه المشاركة للمجتمع المدني تعد حجر الزاوية في التنمية الإنسانية فحسب، بل وأن تحقيق ذلك يتطلب مزيداً من التأثير والتحكم وتمكين الأفراد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً على النحو التالي: (أ) من الناحية الاقتصادية، الحرية في الانخراط في أنشطة تحقيق دخل مشروعة؛ (ب) من الناحية الاجتماعية، المشاركة الكاملة في جميع أشكال الحياة المجتمعية، بصرف النظر عن الدين أو اللون أو الجنس أو السن أو القدرة البدنية أو الذهنية أو العرق، (ج) من الناحية السياسية، حرية الانخراط في العملية السياسية على جميع المستويات.[468] هذه الأشكال من المشاركة مترابطة وينبغي النظر إليها كليا من أجل تعزيز التنمية المستدامة والشاملة اجتماعياً.

[467] United Nations Development Programme. 2009. "Palestinian Perception toward the Human Security Situation in the occupied Palestinian territory." A report for the Palestine Human Development Report, Commissioned by UNDP's Programme of Assistance to the Palestinian People. Jerusalem.

[468] United Nations Development Programme. 1993. Human Development Report 1993: People's Participation. New York: Human Development Report.

الشكل 20: ما الحاجة الأكثر أهمية في مجتمعك؟

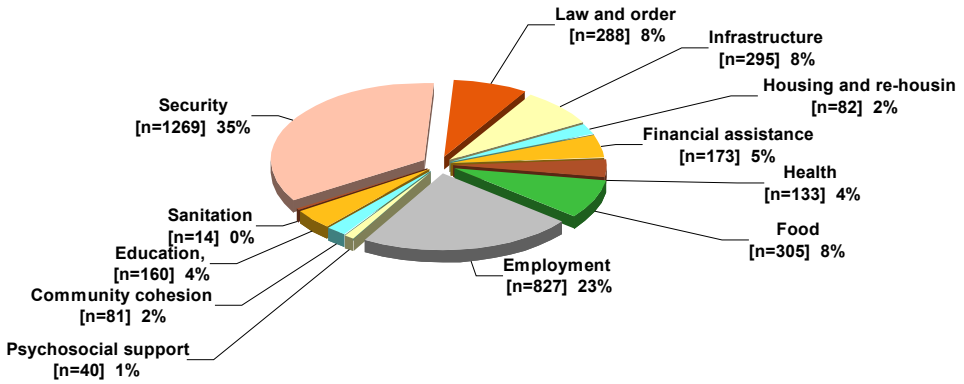

- البنية التحتية (العدد=295) 6%
- القانون والنظام (العدد=288) 8%
- الأمن (العدد=1269) 35%
- الإسكان وإعادة الإسكان (العدد=82) 2%
- المساعدة المالية (العدد=173) 5%
- الصحة (العدد=133) 4%)
- الغذاء (العدد=305) 8%
- الصرف الصحي (العدد=14) 0%
- التشغيل (العدد=827) 23%
- التعليم (العدد=160) 4%
- التماسك الاجتماعي (العدد=81) 2%
- الدعم النفسي-الاجتماعي (العدد=40) 1%

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009

لا يمكن تلبية أي من هذه الشروط في الأرض الفلسطينية المحتلة، بشكل كامل: كما هو مبين في الشكل 19، حدد المشاركون في مسح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2009 انعدام الأمن والبطالة كأول اهتماماتهم.[469] ولا تعتبر ردودهم مفاجئة في اقتصاد قائم على الإنتاج الصناعي والزراعي ويفتقر إلى الاستقرار والقدرة على توقع إمكانية الوصول الأسواق أو حرية التنقل وتكوين الجمعيات. كما أن منظمات الإغاثة أيضاً قادرة على تقديم الكثير من السلع والخدمات اللازمة لمشاريع تلبي الاحتياجات الإنسانية التي من شأن تنفيذها بنجاح أن يزيد فرص العمل ويعزز الأمن.

يقترح هذا التقرير أن زيادة مشاركة المجتمع المدني هي إحدى الطرق الواعدة لتسهيل التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة وحرية العيش بكرامة. والأهم من ذلك أن المجتمع المدني الحيوي والفاعل يعد أفضل وسيلة لإعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة، كما هو مبين في الشكل 20.

[469] United Nations Development Programme. 2009. "Palestinian Perception toward the Human Security Situation in the occupied Palestinian territory." A report for the Palestine Human Development Report, Commissioned by UNDP's Programme of Assistance to the Palestinian People. Jerusalem.

الشكل 21: الأمن الإنساني من خلال بناء الدولة بالمشاركة

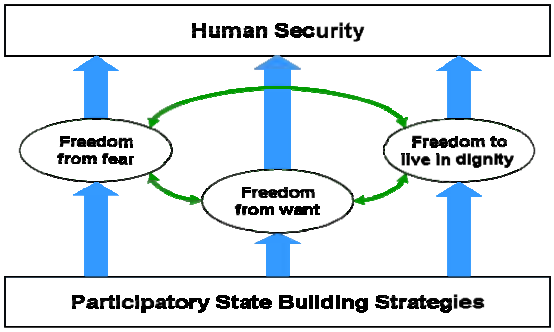

- الأمن الإنساني
- حرية العيش بكرامة
- التحرر من الفاقة
- التحرر من الخوف
- استراتيجيات بناء الدولة بالمشاركة

لتعزيز الأمن الإنساني، على المجتمع المدني الفلسطيني والمجتمع الدولي النظر في مجموعة من القضايا وتحديد الترابطات بينها. على سبيل المثال، إن تعزيز التحرر من الخوف يتطلب المشاركة في الحوار السياسي الداخلي وإعادة إنشاء الأهداف السياسية والاجتماعية المشروعة، وفي الوقت نفسه فإن حماية الحقوق المدنية والسياسية للفلسطينيين كشعب يعيش تحت الاحتلال سوف تعزز حريتهم للعيش بكرامة.[470]

إن على أطراف سياسية متعددة في الأرض الفلسطينية المحتلة وخارجها أن تعمل معاً، على جبهتين، لضمان التقدم نحو تلبية هذه الحقوق. وفي غياب الدولة وفي أزمة الثقة الحالية، يجب تحدي المعتقدات والممارسات الثقافية التي تؤدي إلى تهميش النساء والمسنين والشباب والمعوقين والبدو وغيرهم من الأقليات. وفي الوقت نفسه، يجب دعم تبني إستراتيجية منهجية ومتواصلة لتعزيز الممارسات المحلية الإيجابية والجامعة التي تحمي وتعزز الأمن الشخصي والمجتمعي والاقتصادي والسياسي والغذائي والصحي والبيئي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

يمثل الصمود أحد هذه الممارسات الأصلية، ويكمن في جذور النضال من أجل الكرامة وتقرير المصير للكثيرين من الفلسطينيين. الصمود هو الحافز على الاستمرار من خلال الثبات والشعور بالارتباط بالأرض بهدف تحقيق الاعتماد على الذات والاستمرار في الحياة في ظل الاحتلال. مثل الصمود، خلال أعوام السبعينيات والثمانينيات، دعامة لحركة المقاومة اللاعنفية التي قادها إلى حد كبير النساء والشباب، والتي يسرت تعبئة وتنظيم وإقامة نظم دعم وحماية اجتماعية واقتصادية، بما في ذلك تقديم خدمات تتراوح بين مراكز الرعاية اليومية إلى مشاريع إدرار الدخل.[471] إن بإمكان الطبيعة الشعبية والاستباقية للصمود أن تدعم مرة أخرى الفلسطينيين، إذا ما استمروا في مقاومة الاحتلال المطول.

> نأتي إلى المدرسة، كل يوم لأن ذلك يشكل تحدياً للاحتلال... وحتى تحت الضغط النفسي، نذهب في اليوم التالي ونستمر.[472]

يمكن التعبير عن الصمود بطرق مختلفة وعبر عدة أنواع من المنظمات، بما فيها الزراعية والصحية ونقابات العمال والطلبة والمجموعات النسائية والنقابات المهنية، وهو يتميز بتقاليد قوية من العمل التطوعي. في الواقع، يتمثل حجر الزاوية للصمود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للفلسطينيين في العمل التطوعي متعدد الأوجه الذي قامت به الجمعيات النسائية، والتي لم يتم تنظيمها من أجل

[470] Khan, Mushtaq H. 2009. "Palestinian State Formation since the Signing of the Oslo Accords," Background Paper for the Palestine Human Development Report, Commissioned by United Nations Development Programme's Programme of Assistance to the Palestinian People. Jerusalem.

[471] يعتمد هذا الجزء على مناقشات مع جورج جقمان.

[472] Nguyen-Gillham, Viet; Rita Giacaman; Ghada Naser; and Will Boyce. 2008. "Normalising the abnormal: **Palestinian youth and the contradictions of resilience in protracted conflict," in** *Health and Social Care in the Community,* 16(3): 291–298.

تعزيز السلام والتغيير السياسي فقط، ولكن أيضاً لتنفيذ مشاريع عملية موجهة لدعم المجتمعات المحلية بهدف تلبية احتياجاتها اليومية. هذه الجمعيات أخذت على عاتقها العمل المتنوع، بما في ذلك إنشاء رياض الأطفال ودور الحضانة، في محاولة لتيسير إدماج المرأة في المجال العام، وتحسين ممارسات الرعاية الوالدية، وتوفير مستوى أفضل من الرعاية للأطفال، وإسداء المشورة القانونية، وتحدي الافتراضات الأبوية حول قدرات المرأة وحقوقها، بما في ذلك من خلال حملات التوعية الشعبية، وتنظيم الاحتجاجات، وبناء شراكات إستراتيجية مع النساء الإسرائيليات في حركة السلام لضمان أن يظل الاهتمام العالمي مركزاً على محنة الفلسطينيين.[473] في ظل غياب الدولة الوطنية، كانت مثل هذه المبادرات تقودها أخلاقيات الدعم الاجتماعي والإدراك العملي بأنها تتطلب جهود جميع الفلسطينيين لخلق زخم للتغيير الاجتماعي.[474] وقد ساعدت على توفير شبكة معقدة من الخدمات التي تربط الفلسطينيين عبر الأرض الفلسطينية المحتلة.[475]

لقد ضعف الصمود، وخاصة أساسه القائم في العمل التطوعي، في أعوام التسعينيات في وقت انطلقت فيه عملية أوسلو وعاش الفلسطينيون فترة من الهدوء النسبي في إطار استمرار الاحتلال. خلال هذه الفترة، واصل المجتمع المدني عمله سواءً كضرورة أو وسيلة لتحمل المسؤوليات الوطنية.[476] إلا أنه ظهر شكل جديد من المنظمات على المسرح – المنظمات الأهلية. هذه المنظمات كانت وما زالت مختلفة عن جمعيات المجتمع المدني في السبعينيات والثمانينيات لأنها تركز على توفير الخدمات المتخصصة في مجالات مثل التعليم، والصحة، والزراعة، والتنمية، وحقوق المرأة، وحقوق الإنسان.[477] ومن الفروق الأساسية أنها أيضاً أكثر اتخاذاً للطابع المهني وتعتمد على التمويل الدولي من أجل البقاء.

تمثل أحد النتائج المؤسفة لتركيز فترة ما بعد أوسلو على بناء الدولة في تجميد تلك المؤسسات والجمعيات التي كانت جزئياً تيسر ممارسة الصمود، حيث تحول تركيز كل من المجتمع الدولي والفلسطينيين نحو تطوير مؤسسات الدولة المنتظرة. إن من شأن التشجيع على تجديد الاهتمام بالمشاركة السياسية والاجتماعية من خلال التطوع والحوار والعمل المدني أن يكون وسيلة جيدة لإعادة تنشيط هذه المؤسسات وإعادة إحياء الصمود اليوم، وخاصة أنه سيمنح الجيل الأصغر فرصة لمعرفة المزيد عن هذا التقليد الأصيل والمهم. إن تنشيط الصمود بإمكانه أن يبدأ عملية الانتقال من التجزئة والتشرذم إلى التماسك الذي يدعو إليه هذا التقرير.

إلى جانب إضعاف المؤسسات والجمعيات المحلية، شهدت أعوام التسعينيات أيضاً تآكل القيادة والشرعية العلمانية، وخاصة بالنسبة للنساء.[478] وتقدم انتخابات عام 2006، في القرن

[473] See Jamal, Manal A. 2008. "Gender and Human Security: Palestine Revisited." Working Paper Series No. 08-09, Dubai School of Government. October and Cynthia Cockburn, 2007. *From Where We Stand: War, Women's Activism and Feminist Analysis* (London: Zed Books).

[474] See Taraki, Lisa. 2006. Living Palestine: Family Survival, Resistance and Mobility under Occupation. Syracuse: Syracuse University Press.

[475] Hilal, Jamil. 2007. "Palestine: the last colonial issue," in Jamil Hilal ed. Where Now for Palestine? The Demise of the Two State Solution. London: Zed Books.

[476] Giacaman, George. 2000. "Perspectives on Civil Society in Palestine," Paper presented at the conference on PNA-NGO Relations organized by the Welfare Association, Ramallah 14-16.

[477] Giacaman, George. 2000. "Perspectives on Civil Society in Palestine," Paper presented at the conference on PNA-NGO Relations organized by the Welfare Association, Ramallah 14-16. Jamal, Manal A. 2008. "Gender and Human Security: Palestine Revisited." Working Paper Series No. 08-09 Dubai School of Government. October.

[478] Khan, Mushtaq H. 2009. "Palestinian State Formation since the Signing of the Oslo Accords", Background Paper for the Palestine Human Development Report, Commissioned by United Nations Development Programme's Programme of Assistance to the Palestinian People. Jerusalem. Khan, Mushtaq; George Giacaman and Inge Amundsen eds. 2004. State Formation in Palestine: Viability and governance during social transformation. London: Routledge Curzon. See also Marianne Torres, 1989. *Women in the Intifada*. Published online as part of the Palestine Papers (http://www.sonomacountyfreepress.com/palestine/women2.html). Accessed 8 October 2009.

الحادي والعشرين، أقوى دليل على هذا الانحدار: ففيما يلاحظ البعض أن هذه الانتخابات كانت مؤشراً مهما على تفعيل الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني،[479] يشير آخرون إلى أن المشاركة الديمقراطية كانت في الواقع محدودة، حيث أنه سمح للفلسطينيين داخل قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية فقط بالمشاركة، في حين استبعد اللاجئون بشكل فعلي.

وسواءً كانت انتخابات 2006 عملية ديمقراطية وتشاركية أم لا، فإن نتائجها في قطاع غزة أدت إلى فرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية منظمة من جانب المجتمع الدولي. وكانت العواقب قاسية، وأدت إلى تناقص القدرة على تقديم الخدمات العامة وتفتتها. كما اشتد الاقتتال الداخلي السياسي بين حماس وفتح، وبلغت ذروته في الاشتباكات التي وقعت في صيف عام 2007، وسادت منذ ذلك الحين حالة من عدم الارتياح، بل وحتى العداء المفتوح.[480] إن إمكانات بناء السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين تزداد ضعفاً. وتشهد سيادة القانون مزيداً من التآكل وتأخذ حالات المناورة السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان في الارتفاع. وتؤدي الانقسامات المكانية والسياسية إلى إيجاد وتعزيز دوائر متعددة من الأنصار مع هويات سياسية مختلفة. وحقيقة أن هناك بعض الأفراد الذين يتعاونون مع دولة إسرائيل تزيد من تآكل التماسك المجتمعي وتؤثر سلباً على الصمود كمصدر للتضامن الاجتماعي.[481]

كل هذه المشاكل توضح التفتت المعقد في المجتمع الفلسطيني. فاليوم، يزداد الحوار والتعبئة الشعبية صعوبة – سواءً في داخل الأرض الفلسطينية المحتلة أو مع إسرائيل نفسها. فمن غير القانوني للإسرائيليين أن يسافروا داخل المنطقة أ أو داخل قطاع غزة؛ والحصار المفروض على غزة يعني أن بعض العائلات الفلسطينية لا تستطيع رؤية أقاربها على الإطلاق؛ والجدار في الضفة الغربية يقسم العائلات والأصدقاء والمجتمعات رمزياً وفعلياً. في ظل هذه الظروف، يجب السعي إلى أساليب جديدة للتعبئة الشعبية، مثلاً عبر الانترنت (لمن يستطيعون الوصول إليها)، ومن خلال الصحافة، والمدونات، وغيرها من أشكال التشبيك الاجتماعي.

ثمة نتيجة أخرى مهمة للتشرذم والاستقطاب ونزع الشرعية عن السلطة الفلسطينية هي أن العلاقات الأسرية والعشائرية أصبحت أهم موقع للأمن الفلسطيني، وليس العلاقات الاجتماعية الأوسع أو مؤسسات الدولة. وقد كان تأثير ذلك، في غزة خاصة، في زيادة أعمال عنف الأسرة والعشيرة.[482] كما يوضح الشكل رقم 21، أشار أكثر من 50% من المشاركين في مسح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنهم سيلجئون إلى المساعدة من الأقارب إذا وقعت أسرهم في مشكلة خطيرة، في حين أن 29% فقط ذكروا أنهم سيحصلون على المساعدة من السلطة المختصة.[483] هذا الرد قد يعكس جزئياً حقيقة أن للسلطة الفلسطينية ولاية قليلة على تلك المسائل التي تعزز الأمن للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

[479] Nathan J. Brown. 2005. "Evaluating Palestinian Reform," Carnegie Papers No. 59, 14, June.

[480] The Palestinian Centre for Human Rights. 2009. "Respect for Human Rights in the Occupied Palestinian Territory: An internal Palestinian analysis. Background Paper for the Palestine Human Development Report, Commissioned by United Nations Development Programme's Programme of Assistance to the Palestinian People. Jerusalem.

[481] Nguyen-Gillham, Viet; Rita Giacaman; Ghada Naser; and Will Boyce. 2008. "**Normalising the abnormal: Palestinian youth and the contradictions of resilience in protracted conflict,**" **in** Health and Social Care in the Community, 16(3): 291–298.

[482] ICG, 'Inside Gaza: The Challenge of Clans and **Families'**, Middle East Report No. 71 (20 Dec. 2007).

[483] United Nations Development Programme. 2009. "Palestinian Perception toward the Human Security Situation in the occupied Palestinian territory." A report for the Palestine Human Development Report, Commissioned by UNDP's Programme of Assistance to the Palestinian People. Jerusalem.

الإطار 21: العائلات والعشائر والأمن غير الرسمي

سعياً للاستجابة إلى التدهور المتسارع في الأمن الإنساني منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، بادرت أطراف غير رسمية متنوعة (العائلة، والعشيرة، الخ) إلى التصدي إلى الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الأكثر إلحاحاً للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد ساهم بعض هذه الأطراف في خفض مستوى النزاع الداخلي وانعدام الاستقرار والفقر. إلا أن فراغ السلطة يتيح لمثل هذه الأطراف أن تعمل على تحقيق أهداف شخصية أو سياسية.

لقد لعبت العلاقات الشخصية والتكافل الاجتماعي دوراً مهماً في تطوير آليات التدبر لتخفيف آثار النزاع والاحتلال على الأمن الإنساني. وقدمت شبكات الدعم غير الرسمية في المدن والبلدات والقرى والمخيمات المساعدة من خلال سبل مختلفة، تشمل في ما تشمل المساهمات المالية الفردية، والقروض بدون فائدة، ومساعدة الباحثين عن عمل، وخدمات التعليم البيتي، والرعاية الصحية المجانية. كما أن دور العشائر ولجان الإصلاح في الحفاظ على الاستقرار من خلال تطبيق «القانون» غير الرسمي وحل النزاعات قد تصاعد بشكل ثابت منذ سنة 2002. ولعبت هذه الآليات غير الرسمية دوراً مهماً في ملء الفراغ الناتج عن عجز المؤسسات الأمنية والقضائية للسلطة الفلسطينية.

إن استمرار افتقاد السلطة الفلسطينية للقدرة الفعلية والموارد لتقديم الخدمات يعزز تشكل شبكات غير رسمية للحكم والرفاه الاجتماعي على المستوى المحلي ويزيد الاعتماد عليها. وقد عملت هذه الشبكات على ملء فراغ كان لا بد من ملئه، ولكنها تنتج عدداً من المشكلات: إذ أن تخصيص الموارد والتحكيم وفرض «القانون» لا يتم بشكل منصف دائماً (أي أن ذلك يعتمد على الانتماء إلى مراكز القوى غير الرسمية ومدى القرب منها)، كما أن التمييز ضد النساء والفئات الضعيفة تقليدياً قد تزايد، فيما أن نشوء مؤسسات غير رسمية يقوض الدوافع لتأهيل وتطوير المؤسسات الرسمية (مثل جهاز القضاء).

ومع مرور الوقت، وفيما تظل السلطة الفلسطينية غير قادرة على ملء الفراغ، يتصاعد الإحساس بأن الروابط التقليدية هي التي يمكن الاعتماد عليها على المدى المتوسط والبعيد. إن لهذا الأمر عدداً من العواقب السلبية التي تهدد آفاق إصلاح مؤسسات الحكم الرسمية وتطويرها:

يحدث تراجع في قيم المواطنة (على المستوى الوطني) والمهنية والاستقلالية في الحياة العامة والخاصة، مما يجعل إمكانية ترسيخ «عقد اجتماعي» فلسطيني وتجنيد الدعم المحلي للسياسات الوطنية والاستراتيجيات التنموية تبدو غير واقعية أكثر فأكثر.

تصبح قرارات التعيين وتخصيص الموارد الأخرى (مثل تخصيص الموازنات، والقرارات بشأن المشاريع التنموية) في نطاق السلطة الفلسطينية خاضعة للولاءات العائلية والولاءات التقليدية الأخرى.

تصبح قوى الضغط الاجتماعي القائمة على الروابط التقليدية متفوقة على الجماعات الأكثر ديمقراطية في المجتمع المدني (مثل نقابات العمال، والحركات النسوية، والمؤسسات الأكاديمية)، مما يقوض إمكانيات المراقبة التكنوقراطية لأداء الحكومة والمناصرة من أجل التغيير.

الشكل 22: إذا وقعت أسرتك في مشكلة خطيرة من خارج منطقة سكنك، فمن سيساعدكم بأكبر قدر؟

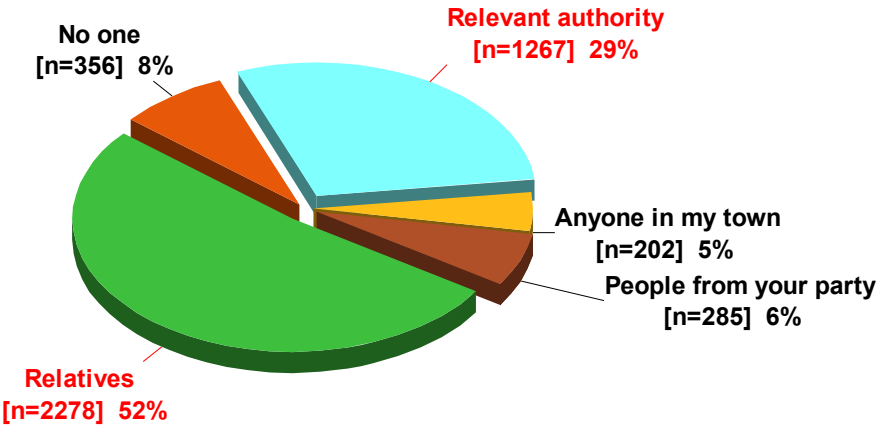

- السلطة المختصة (العدد=1267) 29%
- أي شخص من بلدتي (العدد=202) 5%
- لا أحد (العدد=356) 8%
- أناس من حزبي (العدد=285) 6%
- الأقرباء (العدد=2278) 52%

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009

تتولى العشائر أيضاً دوراً رئيسياً، جنباً إلى جنب مع الشرطة المدنية، في المسائل ذات الصلة بالحماية (انظر الشكل 22) والحفاظ على الاستقرار من خلال الآليات غير الرسمية لتنفيذ القانون وتسوية المنازعات.[484] وفي حين أن هناك بعض الجوانب الإيجابية لهذا الاتجاه في ظل غياب الدولة الوطنية، إلا أن المؤسسات القائمة على أساس عشائري قد تزيد الاستثناءات الاجتماعية وتضعف أشكال الانتماء والتضامن لغير القرابة.[485] فبما أن الأعراف الثقافية التقليدية تقضي بأنه من واجب الرجال حماية النساء والأطفال ويوجد القليل من الضوابط القانونية القابلة للتنفيذ بخصوص ما يمكن أن يفعله رب الأسرة الرجل بزوجته وأطفاله، فمن المرجح أن تعاني النساء أكثر من غيرهن من الميل إلى حل نزاعات الأفراد داخل الأسرة وليس من خلال اللجوء إلى حكم القانون.[486] لذا فينبغي على الجهود المبذولة لتعزيز آليات التكيف التلقائية أن تقوي أيضاً الآليات التي تدعم سيادة القانون.

[484] Nguyen-Gillham, Viet; Rita Giacaman; Ghada Naser; and Will Boyce. 2008. "**Normalising the abnormal: Palestinian youth and the contradictions of resilience in protracted conflict,**" in ***Health and Social Care in the Community,*** 16(3): 291–298

[485] Johnson, Peggy. 2009. "Towards a New Social Contract: Renewing Social Trust and Activating Social Capital for Palestinian Human Security", Background Paper for the Palestine Human Development Report, Commissioned by United Nations Development Programme's Programme of Assistance to the Palestinian People. Jerusalem.

[486] UNDP Social Development Assessment, Gaza, May-June 2009.

الشكل 23: إذا وقعت ضحية لجريمة عنف، مع من ستتصل لطلب الحماية؟

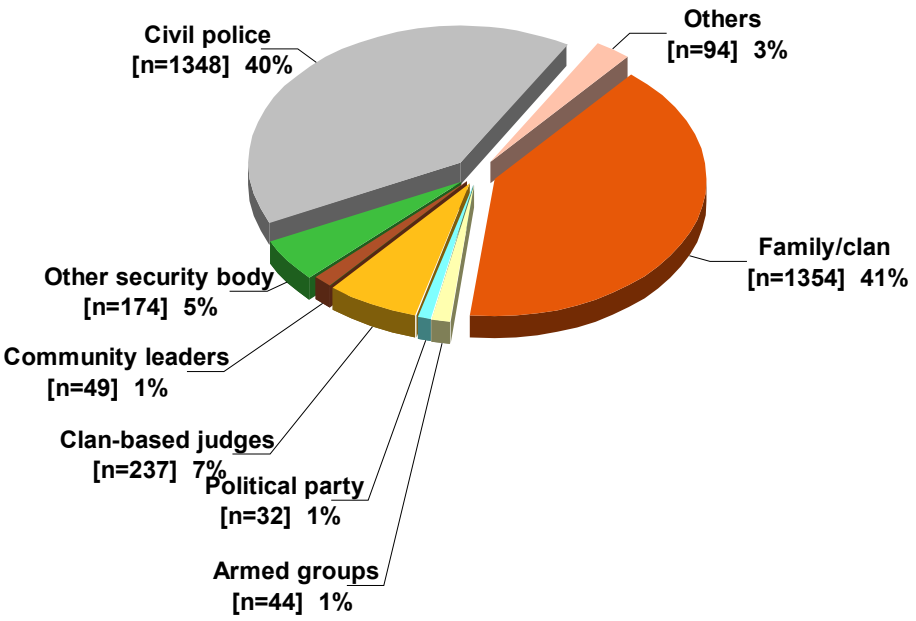

- آخرون (العدد=94) 3%
- الشرطة المدنية (العدد=1348) 40%
- جهاز أمني آخر (العدد=174) 5%
- الأسرة/ العشيرة (العدد=1354) 41%
- قادة مجتمعيون (العدد=49) 1%
- قضاة عشائريون (العدد=237) 7%
- حزب سياسي (العدد=32) 1%
- جماعات مسلحة (العدد=44) 1%

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009

خلال أعوام السبعينيات والثمانينيات، كانت هيئات الحكم المحلي قوية بشكل خاص في تقديم الخدمات، ولعبت دوراً مهماً في حركة التحرير. إن من شأن الإستراتيجية الفعالة لبناء الدولة بالمشاركة أن تكون ناقصة من دون النظر إلى كيفية الاستفادة من هذا الإرث القوي للحكم المحلي، ولكن يجب التحرك بحذر. ففي حين يبدو من المنطقي أن استراتيجية بناء الدولة بالمشاركة من شأنها أن تنشئ أن تقوي لامركزية السلطة وتعزز الحكم المحلي، فإن تعزيز الحكم المحلي على حساب السلطة المركزية للسلطة الفلسطينية قد يؤدي إلى مزيد من خطر التفكك. والحل الأمثل هو أن تعمل هيئات الحكم المحلي عن كثب مع المجتمع المدني والسلطة المركزية.

4-5 الفرص والقيود أمام بناء الدولة في الأرض الفلسطينية المحتلة

في حين يدعو هذا التقرير إلى إعادة تنشيط حركة المجتمع المدني في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإنه ليس من اختصاصه التعليق على الاتجاه الاستراتيجي الذي قد تأخذه مثل هذه الحركة: فينبغي أن تحدد ذلك تطلعات الشعب الفلسطيني في نهاية المطاف. والتنظيم الجماهيري الشامل هو مجرد بداية الطريق نحو تقرير المصير، وإذا كان هناك أيضاً توافق في الآراء على أن إقامة دولة فلسطينية هو أفضل وسيلة لضمان الأمن الإنساني بعد ذلك، فيجب عندئذ أن تكون عملية بناء الدولة جاهزة وقادرة على تحقيق إصلاح حقيقي، مع توفر المساعدة الفنية الخارجية عند

الاقتضاء. عندما تكون عملية بناء الدولة بالمشاركة أصلية ونابعة من الداخل، فنها تملك الإمكانية لتوليد وتعزيز هوية مشتركة بين الناس، فهي لن تكون قادرة على الاستدامة إذا كانت مدفوعة من الخارج. ويجب أن تعتمد في شرعيتها على قيادة من شريحة متقاطعة من المجتمع. ويتطلب عملها السليم أن تكون العمليات التي تعزز مشاركة المجتمع المدني في بناء الأمة وبناء الدولة مترابطة فيما بينها ويعزز بعضها بعضاً، وإلا فإن ما سيحدث، في حال توفرت السيادة، أن الدولة القوية في إطار أمة ضعيفة ستكون عرضة للتجزئة والتفكك.[487]

انهمك الفلسطينيون في مختلف جوانب بناء الأمة لعدة سنوات، ومنذ اتفاقات أوسلو دعم المجتمع الدولي السلطة الفلسطينية في ترميم وبناء المؤسسات كجزء من الحل القائم على دولتين للنزاع الإسرائيلي/ الفلسطيني. ومع ذلك، فقد أدت زيادة شدة الاحتلال واندلاع الصراع الداخلي إلى تقويض هذه الجهود، ومن المشكوك فيه أن تكون السلطة الفلسطينية، في إطار الحكم الذاتي المحدود حسب ما تنص عليه اتفاقات أوسلو، قادرة على تحقيق الأمن الإنساني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. في القسم التالي سنكتشف مثل هذه المساحة بقدر ما هي متاحة حالياً للسلطة الفلسطينية وننظر فيما إذا كانت كافية لتعزيز الأمن الإنساني الفلسطيني على نحو فعال.

وفقاً لغاني وآخرين،[488] للدولة عشر وظائف أساسية:

1. الاحتكار الشرعي لوسائل العنف

المعيار الأساسي للدولة هو أن توجد لديها رقابة على وسائل العنف. وفي حالة الأرض الفلسطينية المحتلة، هذا الدور تقوم به بشكل ساحق سلطة الاحتلال، في حين سمح أن يكون للسلطة الفلسطينية قوة شرطية مدنية ذات اختصاصات محدودة. وقد ذكرت اتفاقات أوسلو أنه في حين على السلطة الفلسطينية ضمان أمن إسرائيل، فإنه لا يمكن أن يكون لها أية ولاية على الوضع الأمني الداخلي في المنطقة ب والمنطقة ج، باستثناء سيطرة محدودة على الحالة الأمنية في المنطقة أ في الأرض المحتلة. وقد أدت هذه الولاية المحدودة، بالاشتراك مع الانقسام الداخلي بين فتح وحماس، إلى تآكل شرعية السلطة الفلسطينية في مجالات الحماية وسيادة القانون.

لضمان حماية الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما في ذلك المنازل والحقول الزراعية والتجارة في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، من المحتم أن تمتلك السلطة الفلسطينية النفوذ الشرعي والقدرة على توفير الحماية وإدارة سيادة القانون داخل وخارج الحدود التي يقيمها الاحتلال.

2. الرقابة الإدارية

تعرف الرقابة الإدارية بأنها اتساع وعمق وصول سلطة الدولة إلى أراضيها. ومع ذلك، فإن سلطة الاحتلال تدعي السيطرة الإدارية على حركة السلع والخدمات والأشخاص داخل وخارج الأرض المحتلة وكذلك في نطاقها. إن إسرائيل قد أنشأت سيطرة إدارية فعلية على العديد من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتحافظ عليها من خلال الحواجز، ونقاط التفتيش، ونظام التصاريح، وحظر التجوال، والسيطرة على جميع أدوات الاقتصاد الكلي والحدود والأرض والمياه.

كما يوضح غاني وآخرون، تتطلب الدولة ما يلي حتى تعمل بشكل كامل: (أ) وجود مجموعة متناسقة من القواعد؛ (ب) وتعيين

[487] Lun, Mary Thida. 2009. "Reconnecting Joined-up Approaches: Nation Building through State Building." Strategic Policy Impact and Research Unit, Overseas Development Institute. Working Paper 25. April.

[488] ما يلي مأخوذ بتصرف عن:
Ghani, Ashraf; Clare Lockhart and Michael Carnahan. 2005. "Closing the Sovereignty Gap: An Approach to State Building." Overseas Development Institute. Working Paper 253. September.

موظفي الخدمة المدنية والخبراء التقنيين، (ج) والسيطرة على الموارد. غير أن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحماس كسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة تملكان سيطرة محدودة على بعض المسائل الإدارية المتعلقة بالخدمات الاجتماعية الأساسية والمرافق العامة. وبالتالي، فإن لديهما قدرة محدودة على بناء الثقة من خلال أن يكون توظيفهم وتنفيذهم للأنظمة الإدارية في مصلحة الأغلبية.

3. إدارة الشؤون المالية العامة

إن نسبة الإيرادات المحلية إلى المساعدات الخارجية في الموازنة العامة للدولة والتغيرات التي تطرأ على هذه النسبة على مر الزمن توفر مقياساً مباشراً لسيادة الدولة، وإلى أي مدى تزيد أو تنقص. إلا أنه، كما يبين هذا التقرير، تؤدي ممارسات مثل جمع وتوزيع إسرائيل للضرائب إلى شل الاقتصاد وتمنع إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر. نتيجة لذلك، فإن الجزء الأكبر من ميزانية السلطة الفلسطينية يتكون من المساعدات الخارجية، ويستخدم بصورة رئيسية في دفع الرواتب.

على الرغم من تركيز المجتمع الدولي على الضفة الغربية أولاً،[489] فإنه لم يكن ممكناً للسلطة الفلسطينية تيسير تكوين الثروات نظراً لعدم سيطرتها على الأدوات الرئيسية للاقتصاد الكلي وعلى وسائل الإنتاج، بما في ذلك الأرض والموارد الطبيعية، فضلاً عن القيود الشديدة المفروضة على حركة السلع والخدمات والأشخاص من قبل إسرائيل. نتيجة لذلك، فإن المؤشرات التقليدية لفعالية الدولة مثل الازدهار الاقتصادي وتوفير الخدمات لا يمكن أن تستخدم إلا بشكل محدود. وحتى في إطار هذه الحدود، كانت السلطة الفلسطينية منهمكة في الإصلاح المالي. ويبقى من الضروري، لبناء الثقة مع تعزيز ممارسات الحكم، التأكد من أن الميزانية تخضع لرقابة رسمية من قبل السلطتين التشريعية والقضائية وأن تكون شفافة بالنسبة للفلسطينيين.

4. الاستثمار في رأس المال الإنساني

الاستثمار في رأس المال الإنساني أمر حاسم لقدرة الدولة على الحياة. وهذا المجال في الأرض الفلسطينية المحتلة يوجد فيه أفق في كل من التعليم والتدريب. إن الاستثمار في رأس المال الإنساني سيضمن للفلسطينيين إمكانية أن يساهموا في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويمكن للمجتمع الدولي دعم التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وتدريب النساء والرجال، وإجراء تغييرات في المناهج الدراسية، وتسهيل الحصول على المواد التعليمية والمعدات. ستتطلب مثل هذه الاستثمارات أيضاً تغييرات في الظروف الراهنة على أرض الواقع، بما في ذلك حرية الحركة للأساتذة والطلبة والوصول الحر ودون عوائق إلى المواد والمعدات التعليمية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

من شأن الكيان السياسي المتعلم والفاعل أن يكون قادراً على الانخراط بشكل منتج مع مؤسسات الدولة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي الاستمرار في استثمارات محددة في رأس المال الإنساني، وبخاصة على المستوى المحلي، حتى في ظل الاحتلال. ومع ذلك، فإن رفع الحصار الاقتصادي عن غزة، وضمان حرية التنقل، وتشكيل حكومة وحدة، جميعها شروط لازمة لتطوير

[489] سياسة الضفة الغربية أولاً التي تبناها المجتمع الدولي في رد على تولي حماس الحكم تضمنت معاملة سياسية ومالية تفضيلية باتجاه عباس والسلطة الفلسطينية والضفة الغربية على حساب حماس في غزة. انظر:
Robert Malley & Aaron David Miller, 'West Bank First: It Won't Work', The Washington Post (19 Jun. 2007).

وتنفيذ نهج متماسك وفعال وطويل الأجل. والكيان السياسي المتعلم، بالإضافة إلى أهميته الأساسية في بناء الدولة، يلعب دوراً مهماً في بناء الأمة، وخاصة في المجتمعات المتسمة بالتنوع. ومن دون الاستثمار في القدرات البشرية، من المرجح أن تتعرض مجموعات مختلفة للحرمان من الحقوق، مما يكون له آثار بعيدة المدى على قدرة الدولة الفلسطينية العتيدة على الحياة.

5. ترسيم حقوق المواطنة وواجباتها

تفيد السياسة الاجتماعية في تحقيق تكافؤ الفرص وتعزيز التماسك عبر الأراضي التي تزداد تفتتاً. ويمكن للاستثمارات في النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، سواءً من خلال السياسات الرسمية أو الممارسات غير الرسمية مثل العمل التطوعي، أن تساعد أيضاً جمع تسحب دوائر الأنصار المختلفين معاً تحت مظلة الوحدة والإيمان المشترك في مصير واحد للجميع. ومع ذلك، فإن دعم الجهود الفلسطينية لتحقيق الوحدة والسيادة يتطلب من المجتمع الدولي أن يظل متيقناً من أن الحكم الذاتي المحدود سيمنع التماسك والتلاحم في نهاية المطاف.

في السياق الحالي لغياب سيادة الدولة وتقرير المصير، ستكون أية مناقشة لحقوق المواطنة وواجباتها في المعنى الرسمي مجرد تمرين أكاديمي. ومع ذلك، لا تزال هناك مساحة للشراكة مع المجتمع المدني وآليات الحكم المرحلي ذات الصلة بهدف تعزيز الواجب المدني وسيادة القانون.

6. توفير خدمات البنية التحتية

يعتبر توفير المرافق الأساسية بكفاءة وبشكل مدروس وظيفة أساسية لأية دولة، حيث أن مثل هذه الخدمات مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالبنية التحتية والخدمات الموثوقة تعزز المشاركة الاقتصادية على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، والأهم من ذلك أنها تمكن المواطنين من العيش بكرامة. إلا أن الحكم المرحلي، في الأرض الفلسطينية المحتلة، يملك سيطرة محدودة على مثل هذه الخدمات.

وعلاوة على ذلك، يواجه ممثلو القطاع الخاص والمجتمع الدولي المشاركون في تقديم الخدمات صعوبات بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على استيراد بعض معدات الصيانة. فجميع مشاريع البنية التحتية جمدت في غزة بسبب الحصار، في حين أن المشاريع الحساسة في الضفة الغربية غالباً ما تبقى معلقة. وحتى يساهم المجتمع الدولي في تيسير تقديم خدمات البنية التحتية الأساسية بفعالية، فإن عليه أن يعيد تقييم قواعد انخراطه في الأرض الفلسطينية المحتلة ومع دولة إسرائيل.

7. تشكيل السوق

إن تهيئة بيئة تمكن من تشكيل وتوسيع السوق القانونية تكتسب أهمية بالغة بالنسبة للدولة. ومثل هذه البيئة التمكينية تتوقف على إنشاء وحماية حقوق الملكية، بما في ذلك توفير قوانين مدروسة وقابلة للتنفيذ وشفافة لتنظيم التعاقد، والشركات، والتأمين، والإفلاس، والأراضي، والتشغيل، والبيئة. وفي ظل افتقار السلطة الفلسطينية إلى السيطرة على الاقتصاد الكلي، بما في ذلك الأدوات الاقتصادية والسياسة النقدية، فضلاً عن الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه، فإنها لم تكن قادرة على تطوير الأداء الكامل لنظام السوق الحرة. ومع ذلك، يمكن للمجتمع الدولي البدء فوراً بمساعدتها على تطوير الإطار القانوني اللازم لتسهيل تدفق السلع والخدمات حالما يتم تكوين الدولة.

8. إدارة أصول الدولة

إن إدارة الأشكال الملموسة من رأس المال، بما في ذلك الموارد الطبيعية، مهمة بالنسبة للنمو الاقتصادي. ولكن بما أن السلطة الفلسطينية تملك ولاية محدودة أو بدون ولاية في إدارة الأصول، فإن للمجتمع الدولي دوراً حاسماً عليه القيام به في ضمان حماية هذه الأصول.

9. العلاقات الدولية

تشمل سلطة الدولة على العلاقات الدولية إدارة العلاقات مع الدول الأخرى والهيئات الدولية والكيانات الخاصة، وصلاحية وفرصة الدخول في المعاهدات والالتزامات معها. في حين أن الأرض الفلسطينية المحتلة لها صفة مراقب فقط في العديد من المحافل الدولية والإقليمية، فإنه يمكنها أن تدخل في علاقات رسمية مع الدول من خلال اتفاقات خاصة. ومع ذلك فإن إسرائيل لا تزال قادرة على تحديد مدى التعامل من خلال فرضها القيود على التنقل: على سبيل المثال، منع ممثل السلطة الفلسطينية من السفر للمشاركة في تنصيب رئيس جنوب إفريقيا. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساهم في إزالة القيود في هذا المجال الأساسي من خلال المناصرة مع دولة إسرائيل.

10. سيادة القانون

إن دستور الدولة يرسخ الممارسة المنظمة لسيادة القانون من خلال القواعد واستمرار تعميم مثل هذه القواعد. مثل هذا النظام غير ممكن بالكامل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بل وفي بعض الحالات، لا تؤدي الحقائق على أرض الواقع إلا إلى تقويض ممارسة سيادة القانون والثقة فيها. يرجع ذلك جزئياً إلى محدودية الولاية القانونية للسلطة الفلسطينية، والقدرة المحدودة للسلطات القضائية والأجهزة الأمنية، وإصدار المراسيم/الأوامر التنفيذية غير الدستورية في الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل السلطات المعنية،[490] والأنشطة خارج نطاق القضاء من جانب السلطات، والنظم القانونية الموازية التي تتضمن فيما تتضمن القانون الأساسي الفلسطيني، والقانون العثماني، والقانون المصري، والقانون الأردني، والأوامر العسكرية الإسرائيلية.

يلاحظ غاني وآخرون أنه «ما دام الحكام والسياسيون في مختلف مستويات السلطة في الدولة ينتخبون من قبل المواطنين، فإن استقرار نظام الحكم لا يصبح مسألة مثيرة لقلق المستثمرين والمواطنين». إلا أن مثل هذا النهج لم يتم السير فيه إلى نهايته بعد انتخابات عام 2006، واليوم تتفاقم الانقسامات السياسية الداخلية بسبب اختيار المجتمع الدولي لأن يعمل فقط مع فتح/السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. ومن المهم في مجرى السعي لعدم إلحاق أي ضرر في مثل هذه الظروف، أن تتخذ الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة موقفاً محايداً يركز على معالجة احتياجات الأمن الإنساني للفلسطينيين.[491]

إن القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي قابلان للتطبيق في الأرض الفلسطينية المحتلة نظراً لوضعها كأرض محتلة، وعلى المجتمع الدولي واجب التأكد من أنه يتم تنفيذ القوانين والاتفاقيات ذات الصلة. على المجتمع الدولي أن

[490] PCHR, 'PCHR has Reservations about Regulations Adopted in the Context of Ongoing Political Fragmentation', Position Paper (23 Jun 2009).

[491] يدرك التقرير أن العمل السياسي على مستوى الأمين العام وممثليه ينبغي أن يستمر، ولكنه يؤيد بقوة الدعوة إلى إعادة تقييم قواعد الانخراط في جهود المعونات الإنسانية والإنعاش المبكر وجهود الإنعاش والبناء.

يصر على امتثال إسرائيل للقانون الدولي، ولا سيما التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. ولعل الدول الأعضاء، باعتبارها الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف، تنتهك التزاماتها الملزمة قانونياً «بضمان احترام» الاتفاقية «في جميع الظروف» إذا لم تضمن الامتثال والمساءلة.

الإطار 22: إسرائيل وانتهاكات اتفاقية جنيف الرابعة

تعد اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (1949) الأداة القانونية الأبرز بخصوص تقييم حقوق وواجبات سلطة الاحتلال.

وقد توصل المقرر الخاص للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة ريتشارد فالك إلى أن هناك «دلائل على الانتهاك المستمر والمتعمد لهذه المعاهدة الدولية الملزمة بشكل شامل من قبل إسرائيل في احتلالها للأرض الفلسطينية [التأكيد مضاف]». والأمثلة الواردة هنا تعكس القليل فحسب من الانتهاكات العديدة التي ترتكبها إسرائيل:

تنص المادة 3(1) من اتفاقية جنيف الرابعة على أن «الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب... والاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة» يحظر ارتكابها بشكل مطلق ضد الأشخاص المحميين (مثل المدنيين). إلا أنه جرى في الفترة بين كانون الثاني/ يناير 2001 وكانون الأول/ ديسمبر 2008 تقديم أكثر من 600 شكوى ضد محققي الجهاز الأمني الإسرائيلي تتهمهم بارتكاب سوء المعاملة والتعذيب، ومنها العديد من الحالات المتعلقة بمعاملة الأطفال الخاضعين للاعتقال.

تفيد المادة 49(6) بأنه «لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها». ولا خلاف على أن سياسة الاستيطان التي تمارسها دولة إسرائيل تنتهك هذه المادة. إن عدد المستوطنين في الضفة الغربية أصبح الآن أكثر من نصف مليون، ويؤكد الحقوقيون الدوليون على أن «عناصر الاحتلال تمثل أشكالاً من الاستعمار... الذي يتناقض مع القانون الدولي».

تتعلق المادة 53 بتدمير الممتلكات: «يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير». إن إسرائيل تخرق هذا النص بشكل روتيني في القدس الشرقية من خلال هدمها لمنازل الفلسطينيين.

تتعلق المواد 68-65 والمواد 78-71 بالإجراءات القانونية والمعايير الجزائية وأشكال الحماية في حالات الإقامة الجبرية أو الاعتقال (أي الاعتقال الإداري). وفي 15 أيار/ مايو 2009، أعربت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في مراجعتها الدورية الرابعة لإسرائيل عن قلقها العميق من أن إجراءات اعتقال الفلسطينيين واحتجازهم ومعاملتهم في السجون الإسرائيلية تنتهك العديد من أحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

عندما يتم تنفيذ الوظائف العشر الموضحة أعلاه من قبل دولة ما بطريقة متكاملة ومتماسكة، فإنها تخلق حلقة فعالة تضمن الأمن الإنساني وتعزز التنمية وتقوي الشرعية وتبني الثقة وحسن النوايا. وعلى النقيض من ذلك، فإن الفشل في أداء واحدة أو أكثر من هذه المهام يخلق حلقة مفرغة تؤدي إلى قيام مراكز سلطة متعارضة، وعمليات متعددة ومتناقضة وغير فعالة في صنع القرار، وفقدان الثقة، ونزع الشرعية عن المؤسسات، والعنف المتصاعد بين الفصائل المختلفة. إن هذا التفكك جارٍ على أرض الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبالتالي فإن الدعوة إلى التصرف تغدو ملحة جداً.

ما الذي يكمن إذن وراء التركيز الحالي على بناء الدولة؟ هذا التقرير يقترح أن التركيز مجدداً على مشاركة المجتمع المدني من شأنه أن يحسّن التصدي للأمور التي تسهم في انعدام الأمن الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة وتصحيحها. هناك حاجة إلى وضع إستراتيجية شاملة تعي أهمية بناء وتعزيز مؤسسات الحكم الشرعية والمجتمع المدني على حد سواء، لخلق بيئة مواتية للنمو. أحد الدعائم الأساسية لهذا العمل يتمثل في الاستثمار في الآليات المؤسسية التي تشجع المساءلة والشفافية وتضمن في الوقت نفسه المشاركة الملموسة للفلسطينيين. ويمكن لمثل هذه الإستراتيجية المتكاملة أن تعزز الأمن الإنساني في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والقضائية والإدارية والبيئية والاجتماعية. ويمكن أن تصمم المبادرات بحيث تكون شاملة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، كما يمكن أن تصمم لتناسب قضية وسياقاً محدداً. هذا التقرير يوصي بضرورة وضع استراتيجية لبناء الدولة بالمشاركة بهدف معالجة انعدام الأمن الإنساني في ظل الاحتلال. ينبغي أن يكون هدف هذه الاستراتيجية تيسير إعادة بناء الثقة وتعزيزها، وينبغي أن تبين الأدوار والمسؤوليات المحددة لجميع أصحاب الشأن، مع جداول زمنية ومعايير ومؤشرات تخدم كأهداف يمكن تعبئة المجتمع المدني من حولها.

5-5 الاستثمار في إستراتيجية بناء الدولة بالمشاركة: نحو تحقيق الأمن الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة

> المعنى الأولي للديمقراطية هو أن جميع الذين يتأثرون بقرار ينبغي أن يكون لهم الحق في المشاركة في اتخاذ ذلك القرار، إما مباشرة أو عن طريق ممثلين يختارونهم... إن استبعاد المجموعات الخاسرة من المشاركة في صنع القرار يشكل انتهاكاً واضحاً للمعنى الأولي للديمقراطية.
>
> **آرثر لويس، الحائز على جائزة نوبل**

يتطلب الأمن الإنساني أن يتم تمكين الأفراد من خلال توفير الوسائل الأساسية للبقاء على قيد الحياة وسبل الرزق وأن تتم حماية الحقوق وصون الكرامة.[492] وينبغي تعزيز القدرات الفردية لاجتياز انعدام الأمن والتعامل معه بشكل أفضل، مثلاً من خلال التثقيف والتدريب على المهارات. وينبغي دعم منظمات المجتمع لكي تنخرط في التثقيف المدني والمناصرة بحيث يتعلم الأفراد ليس كيف يتعاملون مع التهديدات فحسب، وإنما كيف يمنعون تصعيدها. ويمكن وضع الآليات المناسبة والضرورية لضمان المشاركة الفعالة للمجتمع المدني من خلال المنظمات المجتمعية، وتحسين فهم واستخدام القوانين والتشريعات، و/أو مؤسسات الحكم. على سبيل المثال، يمكن الجمع بين أنشطة كسب الرزق واستراتيجيات الحماية لتخفيض انعدام الأمن الاقتصادي بصورة أفضل.

يتطلب تعزيز البيئة المتحررة من الخوف وضع سياسات قانونية واقتصادية واجتماعية ملائمة، كما تتطلب اتباع عملية سياسية تشجع على الأمل وتكفل التسامح وتتطلب مشاركة ملموسة من المجتمع

[492] Commission on Human Security. 2003. "Human Security Now," Outline of the Report of the Commission on Human Security.

المدني في المناقشات حول المستقبل. وتتطلب حرية العيش بكرامة أن توضع استراتيجية للتعبئة المحلية والدولية بمشاركة الفلسطينيين، بهدف حماية حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية.[493] ويمكن أن يتحقق ذلك جزئياً من خلال تنفيذ القانون الدولي ذي الصلة.

في حين أن إنهاء الاحتلال سيوفر أفضل فرصة لتحقيق التنمية، فينبغي أن يتم احترام القانون الدولي خلال الفترة الانتقالية. إن زيادة مساعدات المانحين لا تقدم الحل لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجه الفلسطينيين. عوضاً عن ذلك، لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفكيك البنى المادية والإجراءات الإدارية التي تؤدي إلى انعدام الأمن الإنساني أو تزيده حدة. يجب أن يكون المجتمع الدولي شجاعاً ما دام قصده من ذلك هو عدم التسبب بضرر. وعلى الجهات المانحة، على وجه الخصوص، مسؤولية تحدي انتهاكات حقوق الإنسان والقيود المفروضة على أنشطة العون الإنساني والإنعاش المبكر والتنمية.

لقد سلط الأكاديميون وصانعو السياسات الضوء على بعض التناقضات والنتائج المترتبة على الإجراءات التي تتخذها الجهات الدولية المانحة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولاحظوا أن الجهات الدولية المانحة قد تقوض – عن غير قصد – مسؤوليات سلطة الاحتلال والجوانب التي تخضع للمسائلة بشأنها، مما يجعل الحكومات المانحة متواطئة مع سياسات الاحتلال. فالجهات المانحة تقوم في بعض الأحيان بتغيير الأنشطة الإنسانية والإنمائية المقترحة، على سبيل المثال، من خلال تأجيل المشاريع أو اتخاذ قرارات ضد بعض المبادرات إذا كانت القيود التي تفرضها دولة إسرائيل تجعل من الصعب تنفيذها.

إن على دولة إسرائيل واجبات ملزمة تجاه الشعب الفلسطيني بموجب القانون الدولي العرفي، وقانون حقوق الإنسان الدولي، وقانون مسؤولية الدولة عن الأفعال غير المشروعة، وكذلك بموجب القانون الإنساني الدولي بصفتها سلطة احتلال. ومع ذلك، تعهد المجتمع الدولي بتقديم مبلغ 4,5 مليار دولار في مؤتمر شرم الشيخ في آذار/مارس 2009 دون الحصول على ضمانات محددة من دولة إسرائيل بأنها ستلتزم بالقانون الدولي. لا يجب النظر إلى المعونات الخارجية على أنها تحرير لدولة إسرائيل من التزاماتها بموجب القانون الدولي، بل يتوجب مراقبتها لضمان امتثالها لهذا القانون، لأن الدول المانحة بصفتها الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف لعام 1949، قد تكون تنتهك واجبها الملزم قانونياً «بضمان احترام» الاتفاقية «في جميع الظروف» في حال قيامها بتأييد أية إجراءات غير قانونية. من الضروري تحدي المأزق الحالي بشجاعة. وهذا التقرير يثني على قرار الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بالبدء في عملية لمساءلة سلطة الاحتلال عن الأضرار التي لحقت بممتلكات الأمم المتحدة خلال عملية الرصاص المصبوب.

لقد تم تسليط الضوء على أثر تسييس المساعدات في الفصل 3: (الاستقطاب السياسي). وبعد انتخاب حكومة بقيادة حماس في عام 2006، أعلنت اللجنة الرباعية أن "على جميع أعضاء الحكومة الفلسطينية القادمة الألتزام بعدم اللجوء إلى العنف، والاعتراف بإسرائيل، والقبول بالاتفاقيات والالتزامات السابقة، بما في ذلك خارطة الطريق". وبما أن حماس رفضت شرط أو أكثر من تلك الشروط، فقد إتخذت اللجنة الرباعية موقفاً سياسياً منحازاً في الساحة الفلسطينية الداخلية. ومن وجهة نظر الكتّاب (المشار لهم أعلاه)، فأن الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وروسيا لها كامل الحرية في اتخاذ مثل ذلك الموقف الدبلوماسي، ولكن، الأمم المتحدة – التي من المفترض أن تكون طرفاً محايداً في القضايا الإنسانية والتنموية – قد تكون تخلت عن دورها المحايد، عندما ربطت نفسها بموقف تلك الأطراف؛ وهو ما إنعكس حاليا في قرار مجلس الأمن 1850.

أخيراً، هنالك أسئلة حول إذا ما كانت عضوية الأمم المتحدة في اللجنة الرباعية تهدد وتحد من جهودها في مجال العمل الإنساني والإنعاش المبكر وإعادة

[493] Khan, Mushtaq H. 2009. "Palestinian State Formation since the Signing of the Oslo Accords", Background Paper for the Palestine Human Development Report, Commissioned by United Nations Development Programme's Programme of Assistance to the Palestinian People. Jerusalem.

الإعمار والمساعدة الإجمالية للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية. ومع إدراك أهمية المشاركة على المستوى السياسي، يرى الكتّاب أنه يجب فك إرتباط عمل الوكالات المتخصصة عن عمل جسمها السياسي. الحيادية والمصداقية هما أمران أساسيان لوكالات الأمم المتحدة العاملة على الأرض.

6-5 أولويات بناء الدولة بالمشاركة

يجادل هذا الفصل بأن الدولة القوية والمنتخبة ديمقراطياً (والمعترف بها ديمقراطياً) والتي تلتزم بالمهام الأساسية العشر للدولة التي تم وصفها أعلاه، قد تكون أفضل حماية للأمن الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكما سبقت الإشارة، على الدولة المستقبلية أن تثبت: الاحتكار الشرعي لوسائل العنف، والرقابة الإدارية، وإدارة الشؤون المالية العامة، والاستثمار في رأس المال البشري، وترسيم حقوق المواطنين وواجباتهم، وتوفير خدمات البنية التحتية، وتشكيل السوق، وإدارة أصول الدولة، والعلاقات الدولية، وسيادة القانون. وتعتبر السلطة الفلسطينية في الوقت الحالي محدودة للغاية في قدرتها على أداء هذه المهام، ولكن لا بد من الاستعداد للسيادة من خلال إظهار رغبتها وقدرتها على القيام بذلك في المستقبل. ويبدو من المرجح، في الواقع، أن يتم طرح إظهار القدرات في هذه القطاعات العشرة، من بين معايير أخرى، باعتباره شرطاً مسبقاً لإنهاء الاحتلال. إلا أن فرض الشروط بإقامة دولة ناجحة على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير هو أمر مجحف بلا شك، ولكنه يعكس استراتيجية التفاوض الراهنة لإسرائيل والمجتمع الدولي.[494]

لاستكمال الإستراتيجية المقترحة لبناء الدولة، وضمان الشفافية في الدولة الفلسطينية، ينبغي تشكيل لجنة للحكم التمثيلي لرصد التنفيذ على المدى القصير والمتوسط وبناء آليات المساءلة والمصداقية. ينبغي أن تكون اللجنة مستقلة ووطنية، ويجب تمثيل المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنقابات والمؤسسات العامة فيها لرصد مدى فعالية المبادرات في تشجيع مشاركة المجتمع المدني والحكم المحلي، ووضع وتعزيز أسس دولة المستقبل. ينبغي للجنة أن تصدر تقارير سنوية عن فعالية أنشطتها بحيث تكون متاحة للعامة. ويمكن أن يتم التنسيق لمثل هذه التقارير من خلال الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أو منظمة مجتمع مدني فلسطينية أخرى تحظى بالاحترام.

قادتنا الفصول الثاني والثالث والرابع إلى حجة مفادها أن تيسير الأمن الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة يتطلب استراتيجية لبناء الدولة بالمشاركة، بحيث تعزز: (أ) التكامل/ التواصل الجغرافي؛ (ب) والتكامل الاقتصادي؛ (ج) والتماسك الاجتماعي؛ (د) والسيادة وتحقيق المصالحة السياسية. إن نجاح استراتيجية بناء الدولة بالمشاركة والمبادرات والمشاريع التي تتبعها يتطلب تطوير و/ أو تمتين آليات مناسبة للحكم والأداء ترتبط وتنسجم مع هياكل إدارية قائمة على اتساع الأرض الفلسطينية المحتلة.

1. التكامل/ التواصل الجغرافي:

يسلط الفصل الثالث الضوء على حقيقة أن الانقسام الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة قد ساهم في إضعاف السلطة المركزية للسلطة الفلسطينية. تقوم إسرائيل بتقسيم الأرض من خلال النشاط الاستيطاني والبنية التحتية التي تدعم ذلك، وتحتفظ بالسيطرة على الأمن الداخلي، والحدود الخارجية، والمجال الجوي، والتجارة ومسائل الاقتصاد الكلي، وسبل الرزق، والرعاية الصحية، ومجموعة من القضايا الحيوية الأخرى. إن أرضاً مقطعة في جيوب صغيرة ومعزولة، تعيش رهن الإغلاقات العسكرية والاقتصادية الإسرائيلية، وغير قادرة على توفير العدالة لأناسها المشتتين، وبدون أكثر رموز دينها وهويتها قداسة، ستستطيع بالكاد أن تكون قادرة على الحياة والعمل. لذا فإن خلق التكامل/ التواصل الجغرافي سيكون بمثابة عامل أساسي في إقامة الدولة الفلسطينية العتيدة التي تستطيع أن تؤدي وظائفها المحورية، بدءاً من الاحتكار الأساسي لاستخدام العنف.

[494] See 'A Performance-Based Road Map to a Permanent Two-State Solution to the Israeli-Palestinian Conflict' (2003) PLO Negotiations Support Unit.

ويمكن أن يتحقق التكامل/ التواصل الجغرافي من خلال :

- تحديد واحترام الحدود الجغرافية .
- رفع الحصار عن قطاع غزة .
- ضمان التوقف عن الجهود الرامية إلى تغيير الوضع الديموغرافي في القدس الشرقية .
- التوقف عن استكمال البناء في الجدار وتفكيك امتداداته المبنية في الأرض الفلسطينية في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة .
- وقف بناء مستوطنات جديدة وأعمال التوسع في المستوطنات القديمة والبؤر الاستيطانية وتفكيك المستوطنات والمواقع الاستيطانية غير القانونية .
- السماح بحرية الحركة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال تفكيك جميع الحواجز والعوائق التي تنتهك حرية التنقل وإلغاء نظام التصاريح المرافق لها .
- الاستثمار في البنية التحتية والسياسات والتدريب في مجال شبكات النقل، والاتصالات، والكهرباء، والمياه على المستوى المحلي .
- توفير المساعدة القانونية للفلسطينيين رجالاً ونساءً لتمكينهم من النضال في سبيل حقوقهم .
- حماية الأراضي المزروعة وغير المزروعة والمياه التي يستخدمها المزارعون .

2. التكامل الاقتصادي:

يركز الفصل الرابع على الحاجة إلى تعزيز الاعتماد الذاتي للاقتصاد المحلي بفعالية، جنباً إلى جنب مع آليات سريعة لإيصال الإغاثة والإمدادات لأعداد كبيرة من السكان في الجيوب المعزولة الذين قد يجدون أنفسهم فجأة مقطوعين عن العالم بسبب اجتياح عسكري أو فرض قيود على حرية التنقل . ولن يكون من المنطق السليم إعطاء الأولوية لهذه الاستراتيجيات إذا كان من المرجح أن يكون اقتصاد النزاع قصير الأجل، إلا أن هذا النهج يعد استباقياً وبراغماتياً في غياب الدلائل الملموسة على أي تحرك نحو إقامة دولة مستقلة . وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز وجود اقتصاد موضعي مكتف ذاتياً يعود بالنفع على الفلسطينيين على المدى القصير والطويل، سواءً تحت الاحتلال أو عندما يتحررون منه .

ويمكن أن يتحقق التكامل الاقتصادي من خلال :

- ضمان السيطرة الفلسطينية على أدوات الاقتصاد الكلي .
- رفع الحصار الاقتصادي والعزل عن غزة .
- وقف الاستيلاء غير القانوني على الأراضي والمياه من خلال الوسائل المادية والإدارية .
- رفع القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص .
- إفساح المجال أمام إمكانية وصول الصيادين إلى البحر لأكثر من عشرين ميلاً بحرياً من أجل تحسين نوع وحجم الصيد .
- تعزيز وحماية أنشطة سبل الرزق للمزارعين والصيادين وأصحاب المشاريع الصغيرة .
- تقوية القطاع الخاص من خلال التدريب والدعم المالي عند الضرورة .
- ضمان دفع التعويضات عن الأضرار و/ أو التدمير الذي لحق بالماشية والحقول والمعدات والأصول الأخرى التي يستخدمها الأفراد والمجتمعات المحلية لأغراض كسب الرزق .
- إعادة بناء السوق المحلية .
- دعم المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والتدريبية .
- تقوية الجمارك، والمحاكم، والمواصفات، والمؤسسات الإحصائية لضمان القدرة التنافسية للقطاع الخاص .
- تحسين إمكانيات الوصول بالنسبة الصادرات الفلسطينية .

- جعل الاقتصاد الفلسطيني أكثر قدرة على الاكتفاء الذاتي، مما يقلل من الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي.

3. التماسك الاجتماعي:

يوثق الفصل الرابع غياب استراتيجيات للتحرر الوطني يعتبرها الفلسطينيون العاديون أنها ذات مصداقية. واليوم، يعني تحقيق التحرر من الخوف أيضاً التصدي لخطر حرب أهلية فلسطينية. وتحقيق هذا الهدف، على الأقل، يتطلب من جميع الفلسطينيين القدرة على التعبير عن أنفسهم من دون خوف من أجل التوصل إلى توافق جديد في الآراء حول الأهداف المشروعة من نضالهم التحرري والاستراتيجيات التي من خلالها يجب متابعة هذه الأهداف. إن بناء دولة متماسكة اجتماعياً يشترط توفر سيادة القانون وحماية الحقوق الأساسية.

يمكن أن يتحقق التماسك الاجتماعي من خلال:

- العمل مع المجتمع المدني لتحقيق «الصلحة الوطنية» لتعزيز عملية داخلية للاعتراف بالحقيقة والمصالحة. .
- حماية حقوق الإنسان.
- وقف وتفكيك التدابير المادية والإدارية التي تحول دون التنقل والتواصل.
- رفع العزل والحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة.
- منع المضايقات.
- وقف هدم المنازل.
- تحميل إسرائيل المسؤولية عن انتهاكاتها للقانون الدولي.
- دعم الفلسطينيين في تعميم الخدمات الاجتماعية النوعية.
- تعزيز نظام التعليم،
- تشجيع ثقافة العمل التطوعي.
- دعم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لتعزيز التمكين.
- دعم حملة واسعة في الأرض الفلسطينية المحتلة للتمكين من خلال الإحساس بالانتماء للمجتمع والتجارب المشتركة.
- تعزيز القدرة على الصمود أمام سياسات وممارسات الاحتلال.
- حماية حقوق المهمشين اجتماعياً: النساء، والأطفال، والشباب، والمسنين، والمعوقين، والبدو، الخ.
- دعم وتطوير الروابط المدنية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

4. السيادة والمصالحة السياسية:

يصف الفصل الثالث كيف أن تآكل السلطة المركزية والمؤسسات المركزية للحكم يفاقم الاستقطاب السياسي والانقسام. فالمؤسسات الوطنية، كالمجلس التشريعي مثلاً، غير قادرة على حل النزاعات بطريقة ديمقراطية في الوقت الحاضر. ونتيجة لذلك يجري التعامل مع الاختلاف السياسي عن طريق القوة. ولا يمكن حل الاستقطاب القائم إلا إذا جرى خلق مجال سياسي فعال ومفوض للقيام بمهامه، الأمر الذي يتطلب إعادة إحياء النظم التشريعية والقضائية العاجزة عن العمل، واستعادة السلطة الشرعية المركزية التي تملك السيطرة الإدارية والأمنية والاقتصادية على الأرض الفلسطينية المحتلة.

يمكن تحقيق السيادة والمصالحة السياسية من خلال:

- إنهاء الاحتلال.
- دعم تشكيل حكومة وحدة وطنية.
- قبول حقيقة أن حماس تحظى بدعم كبير في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويجب أن تلعب دوراً في العملية السياسية.

- دعم استراتيجيات المقاومة الفلسطينية المتوافقة مع القانون الدولي.
- تأكيد مساءلة الأطراف المتحاربة عن انتهاكاتها للقانون الدولي.
- العمل مع المجتمع المدني لتنفيذ "الصلحة الوطنية" لتعزيز الاعتراف بالحقيقة والمصالحة.
- توفير المساعدة القانونية للذين انتهكت حقوقهم إما من قبل الاحتلال أو الاقتتال الفصائلي.
- الاستثمار في القيادة الفلسطينية، وخاصة للنساء والشباب.
- تعزيز المساءلة وتيسير الشفافية داخل السلطة الفلسطينية.

- دعم الأسس لنظام سياسي مستقبلي يتضمن آلية مناسبة تفصل بين السلطات الثلاث الرئيسية وتنظم العلاقة بينها.[495]
- دعم الأسس لنظام سياسي يضمن استقلالية القضاء، وسيادة القانون، وحماية الحريات المدنية.[496]
- تيسير إنشاء التشريعات التي تعكس المساواة أمام القانون، دون تمييز على أساس الدين أو الجنس أو العرق أو الإعاقة أو السن أو الأوضاع الاجتماعية الأخرى.
- معالجة أوجه القصور في التشريعات، مثل حقوق الملكية، ومعايير الجودة.
- توسيع نطاق اختصاص الشرطة وزيادة قدراتها على إنفاذ القانون وإجراء التحقيقات.

[495] علي الجرباوي، 2007.

[496] Khalil, Asem. 2008. "Different Concepts of the Separation of Powers," in The Contours of a Future State: A multi-part compendium of Palestinian Thinking. Commissioned by the Institute of Law. Birzeit University.

7-5 الخلاصة

يفتتح هذا الفصل ببيان واضح لا لبس فيه أن التنمية المستدامة في ظل نظام الاحتلال بعيدة المنال. ويجادل بأن الاحتلال الطويل الأمد يفرض الحاجة لاستخدام استراتيجية تنمية قادرة على الاستجابة للتهديدات غير الخاضعة للتنبؤات والمتعددة الأوجه للأمن الإنساني الفلسطيني، ويضع الخطوط العريضة لنهج عملي لوضع مثل هذه الإستراتيجية وتنفيذها. هذا النهج مناسب لعدد من الأسباب: أولاً، بالنظر إلى الطبيعة الطويلة الأمد للاحتلال، وثانياً، لأن التدخلات السابقة للتخفيف من المعاناة وتخلف التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة لم تكن كافية، وثالثاً، لأن المجتمع الفلسطيني غير مجهز جيداً – اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً – لمواجهة أي تصعيد للاحتلال.

إن اقتراح أفضل السبل لانتقال الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني من حالة التشرذم إلى التماسك هو الهدف الرئيسي لهذا التقرير. إنه يؤكد أن الرد المناسب على هذا المأزق السياسي الراهن – مع الوضع في الاعتبار الدروس التاريخية من أوسلو – هو تجديد التعبئة الشعبية للفلسطينيين. ويجادل بأن المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أمر حيوي لبناء دولة فلسطينية قابلة للحياة ولبلورة حركة واسعة النطاق لدعم الحقوق المدنية. تحقيقاً لهذه الغاية، تم إبراز ردين محتملين: أولاً، تجديد مبدأ الصمود الراسخ والمبادر، وثانياً، إنشاء آلية لتحقيق المصالحة الداخلية، أو الصلحة الوطنية، يمكن من خلالها إصلاح بعض الأضرار التي نجمت عن الانقسام السياسي والعنف السياسي الناشئ عنه.

إذا وافق الشعب الفلسطيني على أن حل الدولتين هو جزء من الحل المفضل للنزاع، فإن قابلية هذا الحل للحياة تتطلب أن لا يتم بناء الدولة الفلسطينية المشروعة بالفرض من أعلى إلى أسفل، أو بواسطة جهات خارجية. وبهدف مساعدة الدولة الفلسطينية الناشئة، على أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، الحفاظ على حيادهم، واعتماد نهج عدم التسبب بالضرر في تقديم المعونات، والوفاء

بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي، وضمان الامتثال لهذا القانون بين جميع الأطراف المتنازعة.

إطار للمضي قدماً

يقود استعراض الوقائع اليومية للفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة التي يغطيها هذا التقرير إلى الإدراك المؤلم بأنه مع مرور كل سنة، يصبح العنف وانتهاكات حقوق الإنسان أكثر رسوخاً وتطبيعاً، في حين أن الحد الأدنى لما هو مقبول ينخفض كل عام. مثل هذا العنف والانتهاكات غالباً ما تقابل بالصمت والإنكار، مما يترجم على أنه تواطؤ ويقوض إنسانية الجميع. من الضروري الآن اتخاذ إجراءات حازمة وشجاعة لتحقيق الأمن الإنساني للفلسطينيين، وضمان حقهم في تقرير المصير والسيادة. هذا الإطار للمضي قدماً يركز على كيفية تحقيق هذا الهدف.

خلال الربع الثالث من عام 2009، أشار بعض المعلقين نحو علامات على الانتعاش الاقتصادي في بعض أجزاء من الضفة الغربية. فنابلس على سبيل المثال، تظهر علامات التقدم الاقتصادي منذ إزالة نقاط التفتيش حول المدينة. بيد أن هذا الانتعاش المفترض يبان في مناطق محددة للغاية فقط (المنطقة أ) في الضفة الغربية، كما لا يؤثر على أولئك الذين يعيشون في الخليل وخان يونس وقلقيلية وغالبية أجزاء المنطقة ج. إذا كانت التنمية جارية، فإنها غير متسقة وضيقة الحدود.

يتمثل أحد التحديات أملم تطبيق سياسة تنموية مصممة لكي تعزز الأمن الإنساني في فهم كيفية جعلها مشتركة بين القطاعات. وتقترح الدلائل أنه ليس كافياً تصميم البرامج التي تتناول الصحة والتعليم والحد من الفقر وغير ذلك في عزلة، فمن الضروري أيضاً إدراج المسائل المتقاطعة مثل النوع الاجتماعي أو البيئة. ومن الضروري إلقاء نظرة إلى العلاقات بين مختلف القطاعات لإدراك كيفية تأثير التدخل في مجال محدد على المجالات الأخرى، سواءُ إيجاباً أو سلباً ودراسة الأسباب الكامنة وراء النزاع لتصميم تدخل أفضل للأمن الإنساني.[497] إن إتباع نهج شامل وتعددي يصبح أكثر صعوبة بسبب الانقسام بين المؤسسات والمنظمات وصانعي السياسات. وتتفاقم هذه المشكلة في الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب مشاكل الاتصال بين الوزارات والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص.

من الضروري تشكيل فريق عمل لوضع استراتيجية فلسطينية شاملة لمواجهة الطوارئ والكوارث إذا شئنا أن تكون أجندة الأمن الإنساني فاعلة. إن الأرض الفلسطينية المحتلة في خطر التعرض لطوارئ طبيعية أو من صنع الإنسان على حد سواء. وبالإضافة إلى التحديات البيئية، فإن الوضع السياسي المتقلب، والظروف الاقتصادية غير المستقرة، والحاجة إلى الاعتماد على وسائل النقل والتكنولوجيا والاتصالات تستلزم وجود استراتيجية تأهب شاملة للحفاظ على الأمن الإنساني. على هذه الإستراتيجية أن تشمل ما يلي:

- التخفيف من آثار الكوارث
- التأهب لحالات الطوارئ
- الاستجابة للطوارئ
- خدمات التعافي من الكوارث

هناك جهات حكومية وغير حكومية قائمة تتعامل مع قضايا الطوارئ والكوارث، مثل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وينبغي أن يتم توسيع أنشطتها ودمجها في استراتيجية وطنية تعالج الاهتمامات متعددة القطاعات.

على الإطار اللازم للتطبيق الشامل لإستراتيجية بناء الدولة بالمشاركة للتعامل من خلالها مع الأمن الإنساني أن يتضمن ما يلي: (أ) بناء توافق في الآراء بين السكان الفلسطينيين، (ب) والاصطفاف والتعاون بين جميع أصحاب الشأن، (ج) وتعبئة الموارد المالية والتقنية والبشرية الكافية، (د) وبناء عمليات وآليات ملائمة

[497] Shahrbanou Tadjbakhsh, 'Human Security: The Seven Challenges of Operationalizing the Concept', Centre for Peace and Conflict Resolution / UNESCO (13 Sep. 2005).

مثل الصلحة الوطنية التي يمكن من خلالها تعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي كأولوية ملحة، (هـ) والتسلسل الواقعي للسياسات والمشاريع والبرامج الذي يعطي المصداقية العامة للإستراتيجية في أوساط المجتمع المدني ويؤدي إلى تغييرات مستديمة، (و) وممارسة قيادة قوية وإدارة فعالة وإرادة سياسية كافية.

بالنظر إلى النتائج المتعارضة لتسييس المعونات، لا بد من فصل هذه الإستراتيجية عن العملية السياسية بحيث يتم إنشاء ترتيبات مؤسسية لضمان حماية حقوق الفلسطينيين وتلبية احتياجاتهم. وإذا كان لا يمكن ضمان هذه الحقوق من خلال مؤسسات السلطة الفلسطينية، فلا بد عندئذ الأخذ في الاعتبار ضرورة إنشاء أطر تنفيذ بديلة. ويجب أن تشمل الخطط الرامية للتخفيف من حدة انعدام الأمن الإنساني وإقامة الدولة الفلسطينية جميع أصحاب الشأن، وأن تحظى بالموافقة الشعبية.

ويتوجب صياغة خطط شفافة لنقل الصلاحيات إلى أطر الحكم المحلي الملائمة، إذ سيكون من غير المواتي إضعاف الحكم المرحلي. وينبغي بناء شراكات مع أصحاب الشأن المتعددين لتعزيز بناء الدولة بهدف تحديد مدة ونطاق المسؤوليات بوضوح، وخطط الطوارئ، وترتيبات الخروج الواضحة، والتي تستطيع من خلالها مؤسسات الدولة – عند إنشاء الدولة – أن تتولى تدريجياً المسؤولية عن كل وظيفة. إن هذه المشاركة أمر حيوي لتعزيز أسس السيادة وتقرير المصير.

لتيسير إدارة الإستراتيجية، سيساهم تشكيل لجنة للحكم التمثيلي لرصد التنفيذ على المدى القصير والمتوسط في بناء المساءلة وإضفاء المصداقية على هذا النهج. ينبغي أن تكون اللجنة مستقلة ووطنية، ويجب تمثيل المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنقابات والمؤسسات العامة فيها لرصد مدى فعالية المبادرات في تشجيع مشاركة المجتمع المدني والحكم المحلي، ووضع وتعزيز أسس دولة المستقبل. يمكن للجنة أن تصدر تقارير سنوية عن فعالية أنشطتها بحيث تكون متاحة للعامة. ويمكن أن يتم التنسيق لمثل هذه التقارير من خلال منظمة مجتمع مدني فلسطينية تحظى بالاحترام.

يمثل الحصار المفروض على غزة العامل الأساسي لانعدام الأمن الإنساني لما يصل إلى 1,4 مليون فلسطيني، وترافقه في ذلك العمليات العسكرية الكبيرة الحجم خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتي تسببت، وفقاً لتقرير غولدستون، «بأضرار طويلة الأمد وغير مسبوقة للناس ولتنميتهم وآفاق الانتعاش».[498] لقد قيمت بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بشأن الصراع في غزة وبشكل دقيق جداً الويلات التي أحدثتها عملية الرصاص المصبوب التي نفذت في إطار الحصار المتواصل على قطاع غزة.

لقد أظهر هذا التقرير أن وضع الأمن الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة قد تدهور منذ فرض تدابير حصار إضافية بعد انتخابات عام 2006. فمكاسب التنمية الإنسانية آخذة في التلاشي مع بعض الاستثناءات القليلة؛ وتعيش البيئة في أزمة؛ وتتفتت الأرض مادياً وسياسياً؛ ويساهم العنف، سواءً من سلطة الاحتلال أو داخلياً، في إحداث تأثيرات مدمرة على السكان نفسياً وجسدياً.

ومع ذلك، يسلط التقرير الضوء، أيضاً، على رأس المال الاجتماعي والاستجابات المحلية القائمة على الاعتماد على الذات، والتي لا تزال تمثل حجر الأساس للصمود الفلسطيني، وتعبر عن أفضل الموارد الممكنة للمستقبل. ويواصل الفلسطينيون دعم بعضهم لبعض من خلال أخلاقيات قوية للعمل التطوعي، وتتوفر ممارسات أصيلة للمصالحة يمكن أن تساعد في التغلب على انعدام الثقة وتجمع الأمة المقسمة معاً من جديد.

ويبقى الاحتلال يمثل العقبة الأكبر في طريق الوحدة الفلسطينية، وخاصة من خلال فرض القيود على الحركة والوصول بين قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، والانقسامات الداخلية السياسية الراهنة. إذا تم التصدي لهذه المسائل بما يتفق مع القانون الدولي والفلسطيني، فلا شك أن الفرص المتاحة لتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية سوف

[498] Report of the United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict, 'Human Rights in Palestine and other occupied Arab territories' A/HRC/12/48 (15 Sep. 2009).

تتحسن. إن ضمان مساءلة القادة السياسيين، وإنهاء الحصار المفروض على غزة والانتهاكات في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، تعد إجراءات فورية وضرورية، ومن المأمول أن يكون لها تأثير محفز على الأمن الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عام.

كما قال كوفي عنان في «في جو من الحرية أفسح»، ينبغي أن يحصل جميع الناس على «الحرية في اختيار نوع الحياة التي يطيب لهم العيش بها، والوصول إلى الموارد التي من شأنها أن تجعل لهذه الخيارات معنى، وإلى الأمن للتأكد من أنه يمكنهم التمتع بها بالسلام». وحتى في هذا الوقت من الهشاشة وعدم اليقين، بالإمكان اتخاذ إجراءات شجاعة تمهد للانتقال إلى عهد جديد من الأمن الإنساني وضمان السلام والتنمية لجميع الفلسطينيين.

الملحق رقم ١
ملحق إحصائي

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع
الغاية 1 - ألف:
تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015

1-1 نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني

السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية	قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2004	25.6	26.0	21.0	24.4	24.6	31.6	19.8	**37.2**
2005	29.5	29.8	25.0	24.9	32.5	39.3	22.3	**43.7**
2006	30.8	30.3	35.6	29.3	29.5	38.6	24.0	**50.7**
2007	**34.5**	**34.5**	**34.5**	**33.1**	**30.3**	**47.7**	**23.6**	**55.7**

1-2 نسبة فجوة الفقر

السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية	قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2004	6.6	--	--	--	--	--	4.8	10.4
2005	8.0	8.1	7.3	6.7	9.1	10.9	5.8	12.5
2006	8.5	8.2	9.3	7.9	7.5	11.2	5.2	14.8
2007	9.8	9.9	9.2	8.8	8.7	15.6	5.8	17.6

1 -3 حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني

السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية	قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2004	--	--	--	--	--	--	--	--
2005	--	--	--	--	--	--	--	--
2006	4.4	4.6	1.7	4.3	3.2	7.8	2.0	10.5
2007	4.3	4.5	1.5	4.3	2.9	7.4	1.6	11.9

1 -4 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل

السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية	قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2004	0.8	--	--	--	--	--	7.1	12.5
2005	0.2	--	--	--	--	--	-4.1	0.2
2006	-0.1	--	--	--	--	--	--	--
2007	0.0	--	--	--	--	--	--	--

1 -5 نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان

السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية	قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2004	29.6	48.1	10.8	29.5	32.3	24.5	32.8	23.6
2005	31.2	51.5	10.4	31.4	33.3	26.1	34.2	25.5
2006	31.6	51.3	11.5	31.4	35.1	25.5	35.9	23.5
2007	32.9	52.7	12.7	32.8	36.2	27.0	36.3	26.7

1 -6 نسبة السكان العاملين الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية		قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2004	--	--	--	--	--	--	--	--
2005	--	--	--	--	--	--	--	--
2006	35.1	35.1	36.4	36.3	32.8	34.5	27.7	47.0
2007	38.4	38.2	42.0	38.3	34.7	48.1	27.9	58.8

1 -7 نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية		قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2004	41.8	41.4	43.3	40.8	50.4	24.0	44.9	33.5
2005	40.6	40.0	43.5	37.7	48.1	25.8	43.6	32.9
2006	40.7	39.8	45.0	39.4	49.2	24.5	44.3	30.4
2007	40.2	38.4	47.8	39.4	47.7	25.6	42.1	35.7

1 -8 معدل انتشار انخفاض الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية		قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2004	4.9	4.7	5.1	4.9	4.2	6.0	4.9	4.8
2006	2.9	2.1	3.8	2.6	2.1	2.2	3.2	2.4

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
الغاية 2 - ألف:
كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015

2 -1 صافي نسبة القيد في التعليم

السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية	قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2005/2004	89.0	89.0	89.1	--	--	--	86.5	93.1
2006/2005	87.5	86.7	88.3	--	--	--	84.8	91.6
2007/2006	83.9	84.7	83.1	--	--	--	82.7	85.8

2 -2 نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي

السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية	قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
/2004 2005	99.4	--	--	--	--	--	99.0	99.5
/2005 2006	99.4	--	--	--	--	--	99.0	99.5
/2006 2007	99.4	--	--	--	--	--	99.0	99.5
/2007 2008	99.4	--	--	--	--	--	99.0	99.5

2 -3 معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة

السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية	قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2004	98.9	99.0	98.9	99.0	98.9	98.7	99.1	98.9
2005	99.2	99.3	99.0	99.2	99.2	99.1	99.3	99.0
2006	99.1	99.0	99.1	99.1	99.1	99.1	99.3	98.8
2007	99.1	99.1	99.0	99.0	99.0	99.2	99.1	99.0

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة		
الغاية 3 - ألف: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015		

3 -1 نسبة البنات إلى البنين في التعليم الأساسي								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة				الضفة الغربية		قطاع غزة	
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2005/2004	97.4	--	--	--	--	--	98.2	96.2
2006/2005	98.2	--	--	--	--	--	98.6	97.6
2007/2006	98.2	--	--	--	--	--	98.7	97.3
2008/2007	98.3	--	--	--	--	--	98.7	97.7

3 -1 نسبة البنات إلى البنين في التعليم العالي								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة				الضفة الغربية		قطاع غزة	
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2005/2004	107.6	--	--	--	--	--	--	--
2006/2005	111.3	--	--	--	--	--	--	--
2007/2006	116.2	--	--	--	--	--	--	--
2008/2007	117.0	--	--	--	--	--	--	-

3 -2 حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي

السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة						الضفة الغربية	قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2004	--	--	99.1	99.6	97.4	99.6	--	--
2005	--	--	98.7	99.2	97.2	99.2	--	--
2006	--	--	98.7	99.2	97.0	99.0	--	--
2007	--	--	99.0	99.7	97.2	99.5	--	--

3 -3 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية

السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة						الضفة الغربية	قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
1996	--	--	5.7	--	--	--	--	--
2006	--	--	12.9	--	--	--	--	--

الهدف الرابع: تقليل وفيات الأطفال								
الغاية 4 - ألف:								
تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015								

4 -1 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة				الضفة الغربية			قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2003- 1999	28.3	31.8	24.6	27.7	24.5	36.2	23.7	34.8
2006- 2005	28.2	30.3	26.3	30.0	30.0	21.3	23.7	32.0

4 -2 معدل وفيات الرضع								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة				الضفة الغربية			قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2003- 1999	24.2	26.6	21.6	23.6	20.3	32.5	20.0	30.2
2006- 2005	25.3	27.3	23.7	27.0	27.0	19.0	23.2	29.0

4 -3 نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة				الضفة الغربية			قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2004	95.2	95.4	95.1	93.2	97.8	97.6	92.8	98.7
2006	96.8	97.8	96.5	96.1	97.6	99.0	95.1	99.2

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات								
الغاية 5 - ألف:								
تخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015								

5 -2 نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية		قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2004	98.3	--	--	98.5	97.4	99.9	97.6	99.3
2006	98.6	--	--	99.1	97.5	98.9	98.2	99.3

5 -3 معدل استخدام وسائل منع الحمل								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية		قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
1996	--	--	45.2	--	--	--	--	--
2000	--	--	51.4	51.1	52.9	50.1	--	--
2004	--	--	50.6	50.0	55.3	44.6	--	--
2006	--	--	50.2	49.3	53.4	46.4	--	--

5 -4 معدل الولادات لدى المراهقات								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية		قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
1995	--	--	114.0	--	--	--	--	--
1999	--	--	77.0	--	--	--	--	--
2003	--	--	69.4	--	--	--	--	--
2005	--	--	59.8	63.2	54.6	65.3	--	--

5-4 الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة (زيارة واحدة على الأقل)								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية	قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2000	--	--	95.6	96.5	92.2	98.5	--	--
2004	--	--	96.5	96.3	95.9	98.4	--	--
2006	--	--	98.8	98.6	98.7	99.5	--	--

5-5 الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة (أربع زيارات على الأقل)								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية	قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2000	--	--	87.0	89.0	81.7	91.4	--	--
2004	--	--	82.8	82.8	76.6	89.7	--	--
2006	--	--	88.8	93.0	84.4	94.1	--	--

5-6 الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية	قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2006	--	--	12.4	11.6	12.6	11.2	--	--

الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية								
الغاية 7 - ألف:								
إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية								

7 -1 نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية		قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
1999	1.51	--	--	--	--	--	1.55	0.88
2006	1.52	--	--	--	--	--	1.57	0.88

7 -2 مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية		قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2002	629.4	--	--	--	--	--	--	--
2003	694.4	--	--	--	--	--	--	--

7 -8 نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية		قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2004	97.9	2.1	--	--	--	--	97.1	99.5
2005	96.9	3.4	--	97.7	92.8	100.0	95.8	98.0
2006	93.8	6.2	--	96.0	86.3	99.1	91.9	97.3

7 -9 نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي محسنة								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية		قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2004	99.6	--	--	--	--	--	98.6	99.6
2005	99.4	--	--	99.2	99.5	99.8	99.2	99.6
2006	99.3	--	--	99.2	99.2	100.0	99.2	99.7

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية								
الغاية 8 - واو:								
التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات								

8 -14 الخطوط الهاتفية لكل 100 نسمة								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية		قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2004	7.9	--	--	--	--	--	8.7	6.5
2005	9.4	--	--	--	--	--	10.4	7.9
2006	8.9	--	--	--	--	--	9.9	7.2
2007	9.8	--	--	--	--	--	11.4	7.4

8 -15 المشتركون في شبكات الهاتف الخلوي لكل 100 نسمة								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية		قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2004	11.8	--	--	--	--	--	8.6	18.8
2005	14.8	--	--	--	--	--	12.3	19.2
2006	21.0	--	--	--	--	--	--	--
2007	27.1	--	--	--	--	--	--	--

8 -16 مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة								
السنة	الأرض الفلسطينية المحتلة					الضفة الغربية		قطاع غزة
	المجموع	ذكور	إناث	المدن	الريف	المخيمات	المجموع	المجموع
2000	5.4	7.9	2.8	7.4	2.7	3.9	5.7	4.7
2004	11.9	16.2	7.5	14.3	6.3	12.2	12.3	11.1
2006	18.4	23.6	13.1	18.6	16.3	21.5	18.8	17.7

الملحق رقم ٢
مسح الأمن الإنساني

أبرز نتائج مسح الأمن الإنساني لسنة 2009[499]

صورة عامة لمجتمع العينة

أجريت، في آذار/ مارس 2009، خمسة مسوح في خمس مناطق فرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، تضمن كل منها عينة عشوائية من حوالي 900 أسرة تمت مقابلتها بنجاح. وتم تجميع المسوح الخمسة في عينة واحدة كبيرة الحجم من 4500 شخص في سن 18 عاماً فأكثر. وكان هامش الخطأ في هذه العينة الإجمالية +/ - 1،5 ومستوى الثقة الإحصائية 95%.

يبين الشكل رقم 1 أدناه التوزيع العام لمجتمع العينة حسب المحافظة. يلاحظ أن مديرية الخليل هي الأكثر كثافة سكانية من بين محافظات الضفة الغربية، تليها محافظات نابلس ورام الله والقدس. أما المحافظات الأقل كثافة سكانية في الضفة الغربية فهي طوباس وسلفيت وأريحا. وفي قطاع غزة، تعد محافظة غزة الأكثر كثافة سكانية، فيما أن محافظة رفح أقل محافظات غزة كثافة سكانية.

الشكل رقم 1: مكان السكن حسب المحافظة

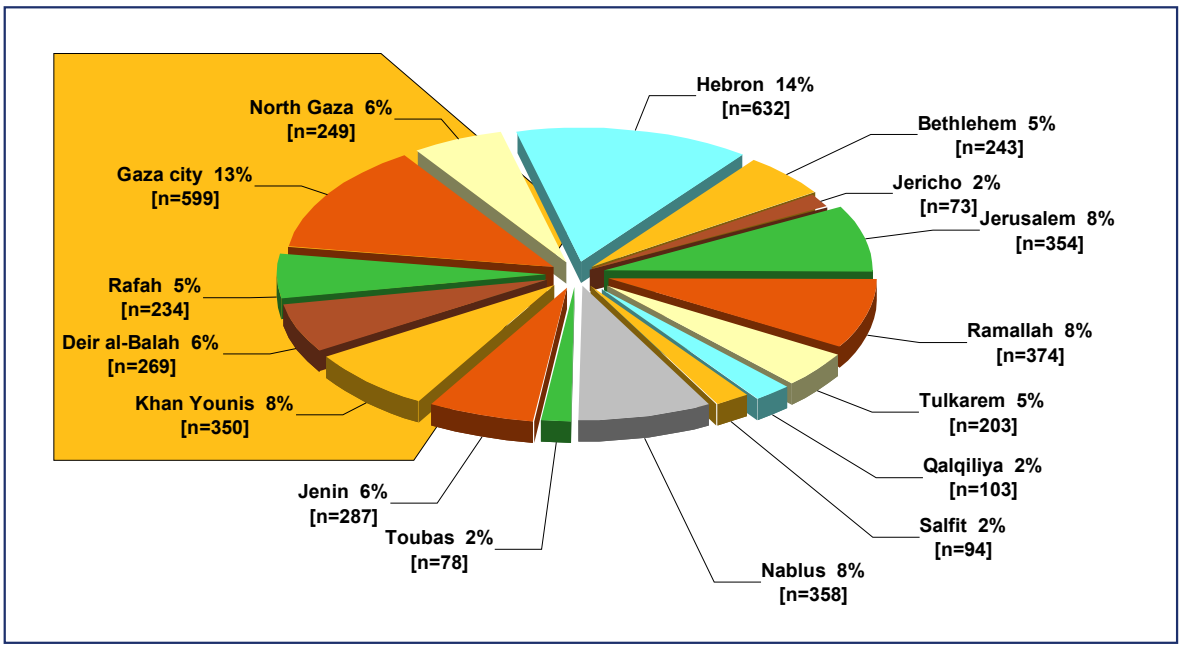

يشكل الرجال 42% والنساء 58% من العينة الإجمالية. وتبلغ نسبة اللاجئين 44%. ويعيش 58% من العينة في المدن و11% في المخيمات و31% في القرى. ويحتوي قطاع غزة على 59% من مجموع اللاجئين و72% من كافة سكان المخيمات في الأرض الفلسطينية المحتلة.

[499] أجري المسح بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني ونفذته مؤسسة استشارات الشرق الأدنى (NEC). للاطلاع على نتائج المسح وتقريره الكامل، يرجى زيارة: www.phdr.ps.

فيما يتعلق بالانتماءات السياسية للعينة، فإن ثلثي العينة على بعد عن الفصائل السياسية الفلسطينية الرئيسية ولا يثقون في أي منها. ويبدو سكان المخيمات أكثر ميلاً للانخراط السياسي بالمقارنة مع سكان المدن والقرى. وتنال حماس ثقة 7% في الأرض الفلسطينية المحتلة وتنال فتح ثقة 23%. ولا تحظى أي من الفصائل الأخرى بأكثر من 1% من الدعم في أوساط السكان الفلسطينيين.

الشكل رقم 2: الثقة بالفصائل

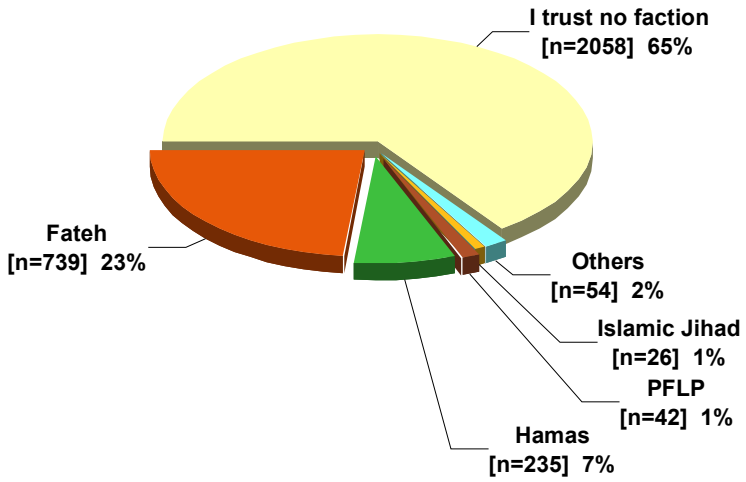

- لا أثق بأي فصيل (2058) 65%
- آخرون (العدد=54) 2%
- فتح (العدد=739) 23%
- الجهاد الإسلامي (العدد=26) 1%
- حماس (العدد=235) 7%
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (العدد42-) 1%

مؤشرات الأمن الإنساني

الإحساس العام بانعدام الأمن

إجمالاً على مستوى الأرض الفلسطينية المحتلة، يشعر 54% من الفلسطينيين بعدم الأمان. ويبرز هذا الإحساس بانعدام الأمن بشكل أوضح كثيراً في قطاع غزة (65%) مما هو في الضفة الغربية (45%). وكما يتضح من الشكل أدناه، فإن ارتفاع مستوى انعدام الأمن بشكل عام وأهميته في أذهان العامة يتبدى بوضوح أكبر في أن 35% من الفلسطينيين يعتبرون الأمن بمثابة الحاجة المجتمعية الأكثر أهمية، تليه بفارق كبير الحاجة إلى التشغيل (23%)، ثم تأتي قائمة الاحتياجات المجتمعية الأخرى.

الشكل رقم 3: الحاجة المجتمعية الأكثر أهمية

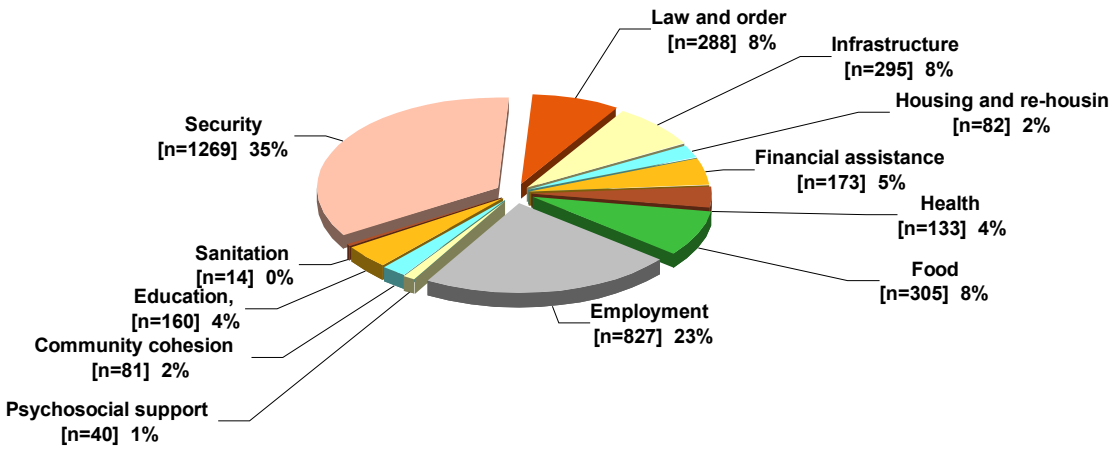

- البنية التحتية (العدد=295) 6%
- القانون والنظام (العدد=288) 8%
- الأمن (العدد=1269) 35%
- الإسكان وإعادة الإسكان (العدد=82) 2%
- المساعدة المالية (العدد=173) 5%
- الصحة (العدد=133) 4%
- الغذاء (العدد=305) 8%
- الصرف الصحي (العدد=14) 0%
- التشغيل (العدد=827) 23%
- التعليم (العدد=160) 4%
- التماسك الاجتماعي (العدد=81) 2%
- الدعم النفسي-الاجتماعي (العدد=40) 1%

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأمن الإنساني

يتكون الأمن الإنساني كما يعرّفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من سبعة أنواع مختلفة من الأمن، بما فيها الأمن الشخصي، والأمن المجتمعي، والأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الصحي، والأمن الغذائي، والأمن البيئي. بالنسبة للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، يعد انعدام الأمن السياسي الأكثر تهديداً بفارق كبير (39%)، يليه انعدام الأمن الاقتصادي (28%)، فانعدام الأمن الشخصي (10%)، وانعدام الأمن المتعلق بالصحة (8%)، وانعدام الأمن المجتمعي (7%). أما انعدام الأمن المتعلق بالغذاء (4%) والبيئة (4%)، فهما الأقل تهديداً بالنسبة لعامة الفلسطينيين.

الشكل رقم 4: الأنواع الأكثر تهديداً بين تهديدات الأمن الإنساني

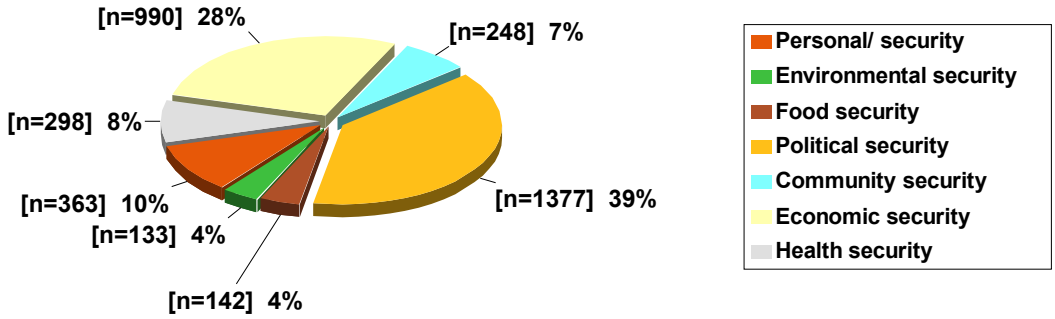

- الأمن الشخصي
- الأمن المجتمعي
- الأمن البيئي
- الأمن الاقتصادي
- الأمن الغذائي
- الأمن الصحي
- الأمن السياسي

الهجرة الخارجية والداخلية

يفيد حوالي ثلث الفلسطينيين (27%) بأنهم سيختارون الهجرة إن أتيحت لهم الفرصة. وتزيد هذه النسبة في قطاع غزة (34%) عما هي في الضفة الغربية (24%). وتعتبر الرغبة بالهجرة إذا توفرت السبل لذلك أعلى بمقدار الضعفين بين من هم في الفئة العمرية 18-24 سنة (40%)، والذين أيضاً أقل حصولاً على فرص تشغيل كامل، بالمقارنة مع الفئة العمرية 45-54 سنة (20%).

الشكل رقم 5: الرغبة بالهجرة إذا توفرت السبل لمغادرة الأرض الفلسطينية المحتلة

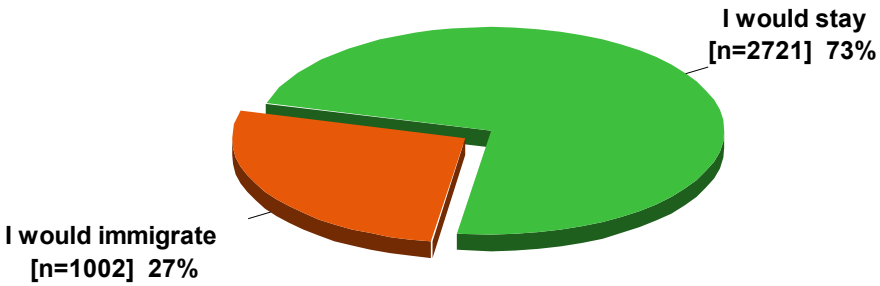

- سأبقى (العدد=2721) 73%
- سأهاجر (العدد=2003) 27%

ويقول حوالي نصف أولئك الذين يمكن أن يهاجروا إذا توفرت السبل لذلك أنهم سيفعلون ذلك للبحث عن حياة أفضل (45%)، فيما سيهاجر 27% بحثاً عن عمل، وسيهاجر 18% للعيش في بيئة أكثر أماناً. إن هذه الأسباب الثلاثة الأكثر شيوعاً وراء الرغبة في الهجرة تتفاوت في أهميتها بشكل ملموس وفقاً لما إذا كان الشخص يقيم في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. كما يوضح الجدول أدناه، يبدو سكان الضفة الغربية أكثر احتمالاً بمرتين من سكان غزة لأن يرغبوا بالهجرة للبحث عن عمل، فيما أن الأخيرين كانوا أكثر احتمالاً بمرتين من سكان الضفة الغربية لأن يرغبوا بالهجرة للبحث عن بيئة أكثر أماناً.

الجدول رقم 1: الأسباب الرئيسية الثلاثة وراء الرغبة بالهجرة حسب منطقة الإقامة

	المنطقة	
	الضفة الغربية	قطاع غزة
البحث عن عمل	%37	%18
البحث عن حياة أفضل	%41	%47
البحث عن بيئة أكثر أماناً	%11	%24

أما حجم الهجرة الفعلية، فهي أقل بشكل ملموس من حجم الرغبة بها. فهناك أسرة واحدة من بين كل ثماني أسر فلسطينية هاجر بالفعل أحد أفرادها بالفعل منذ سنة 2001. ويتضح أن أعلى نسبة للهجرة إلى الخارج موجودة في رام الله (24%). ويغلب أن تكون الأسر التي هاجر أفراد منها أفضل حالاً من غيرها على العموم.

تضم 8% من الأسر أفراداً انتقلوا بالفعل للإقامة في مناطق أخرى في نطاق الأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة 2001. وتبدو الهجرة الخارجية أعلى في الضفة الغربية (10%) مما هي في قطاع غزة (6%)، وتبلغ أعلى مستوياتها في شمال الضفة الغربية، حيث تصل إلى 13%. وتعتبر رام الله أهم محافظة يقصدها من يهاجرون داخلياً في الضفة الغربية، إذ ينتقل حوالي نصف أولئك إلى هذه المحافظة (45%)، تليها نابلس (7%)، فالقدس (6%). أما في قطاع غزة، فالمكان الأكثر شيوعاً لمن ينقلون محل إقامتهم إلى منطقة أخرى هو مدينة غزة (15%)، تتبعها رفح وخان يونس بنسبة 3% لكل منهما.

الشكل رقم 6: المنطقة التي قصدها من هاجروا داخلياً منذ سنة 2001

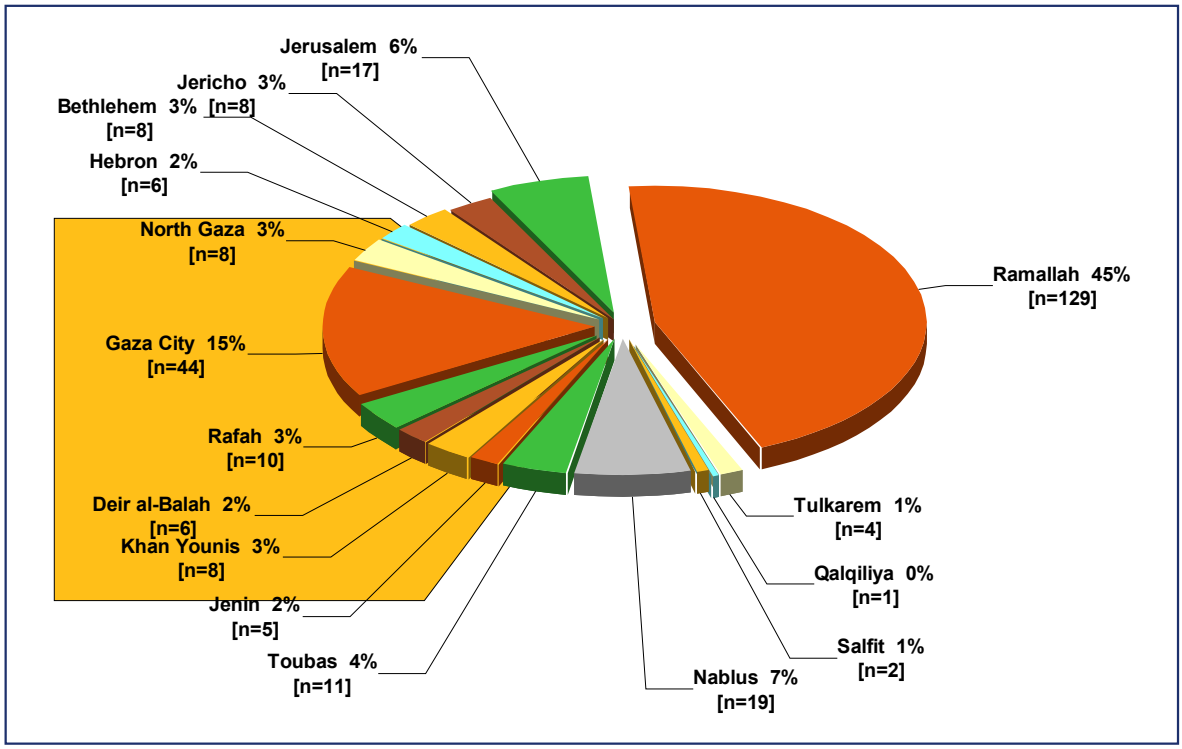

الأمن الشخصي

صنف حوالي 10% من المبحوثين الأمن الشخصي على أنه أحد عناصر أمنهم الإنساني التي تشكل أهم مصدر قلق بالنسبة لهم.

يفيد حوالي نصف الفلسطينيين (48%) بأنهم يخشون في كثير من الأحيان على سلامتهم الشخصية أو سلامة أسرتهم. ويتساوى سكان الضفة الغربية مع سكان قطاع غزة في درجة الخوف على سلامتهم الشخصية أو سلامة الأسرة. وقد تأثر الأمن الشخصي بشكل ملموس بالخوف من العنف الفلسطيني الداخلي. فحسب ما يفصل الجدول أدناه، أفاد أنصار حركة فتح بنسبة أعلى بشكل ملحوظ من أنصار حماس في قطاع غزة بخوفهم على سلامتهم. وتبدى عكس ذلك إلى حد ما في الضفة الغربية.

الجدول رقم 2: تكرار الخوف على السلامة الشخصية أو سلامة الأسرة حسب مستوى الثقة في الفصائل في الضفة الغربية وقطاع غزة

	المنطقة							
	الضفة الغربية				قطاع غزة			
	الثقة في الفصائل				الثقة في الفصائل			
	فتح	حماس	آخرون	لا أحد	فتح	حماس	آخرون	لا أحد
غالباً	%41	%37	%57	%48	%56	%27	%44	%52
أحياناً	%33	%42	%18	%30	%29	%30	%51	%27
نادراً	%14	%12	%16	%12	%12	%22	%5	%12
بتاتاً	%11	%9	%9	%10	%2	%20	%0	%9

فيما يتعلق بتهديدات الأمن الشخصي الأكثر تحديداً، شعر 36% من المجيبين إما بأنهم يشعرون بالتهديد أو بالتهديد بشدة من السرقة، و28% من استخدام الأسلحة، و27% من جرائم العنف، و20% من الإساءة الأسرية، و11% من الاعتداء الجنسي. اعتبرت السرقة تهديداً عاماً بنسبة أكبر في الضفة الغربية مما في قطاع غزة. أما استخدام الأسلحة وجرائم العنف فقد كانت تمثل تهديداً أوسع انتشاراً في قطاع غزة مما في الضفة الغربية. وساد التهديد بالإساءة الأسرية في الأسر الفقيرة للغاية بأكبر شكل.

الشكل رقم 7: مدى التهديد في الحياة اليومية بالإساءة الأسرية والاعتداء الجنسي والسرقة وجرائم العنف واستخدام الأسلحة

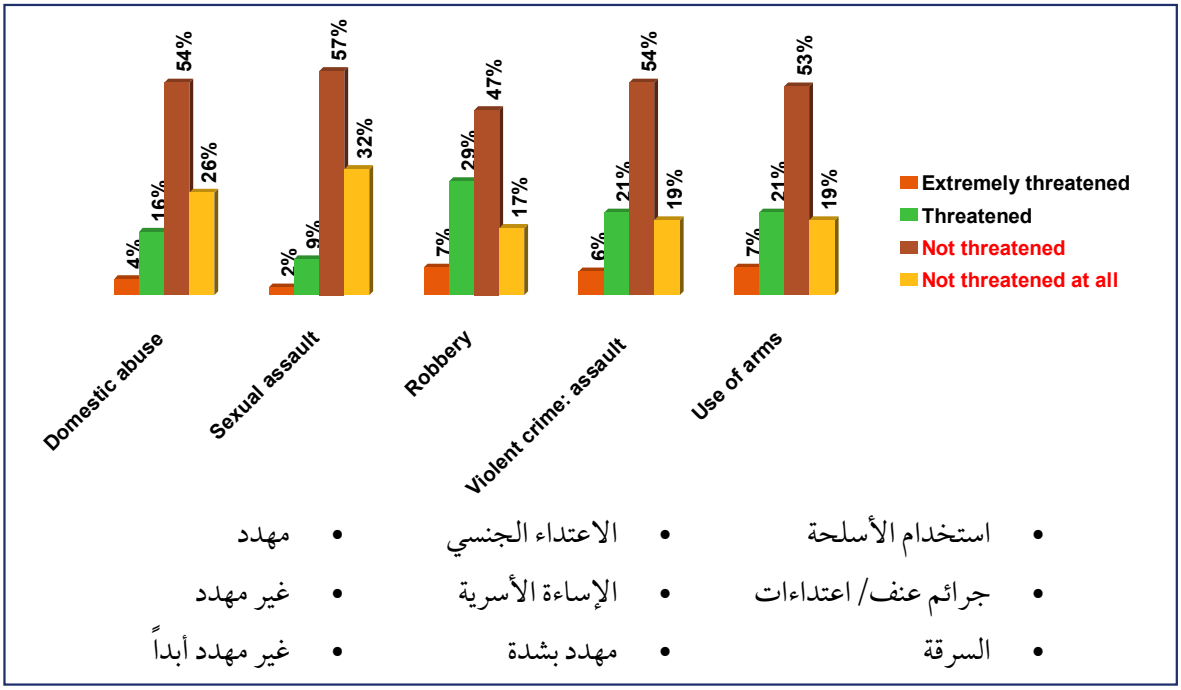

- استخدام الأسلحة
- الاعتداء الجنسي
- مهدد
- جرائم عنف/ اعتداءات
- الإساءة الأسرية
- غير مهدد
- السرقة
- مهدد بشدة
- غير مهدد أبداً

إن واحداً من كل ستة فلسطينيين لا يشعر بالأمان في البيت، وأكثر من ربع الفلسطينيين لا يشعرون بالأمان في السير بمفردهم في الشارع أثناء النهار. يوضح الجدول أدناه أن نسبة أعلى بكثير من سكان غزة بالمقارنة مع سكان الضفة الغربية يشعرون بعدم الأمان في البيت وكذلك في السير في الشارع أثناء النهار. ويشعر الفلسطينيون في أغلبهم (61%) بعدم الأمان عند سيرهم بمفردهم في الشارع في الليل. ومرة أخرى نجد أن هذا الشعور بعدم الأمان أكثر

بروزاً بقدر كبير في قطاع غزة (68%) مما هو في الضفة الغربية (54%). كما أن أكثر من نصف الفلسطينيين (55%) لا يشعرون بالأمان أثناء سفرهم إلى مدينة أخرى في نطاق الضفة الغربية أو قطاع غزة.

الجدول رقم 3: غياب الشعور بالأمان (1) في البيت، (2) وعند السير وحيداً في الشارع أثناء النهار، (3) وعند السير وحيداً في الشارع أثناء الليل، (4) وعند السفر إلى مدينة أخرى في نطاق الضفة الغربية أو قطاع غزة، إجمالاً في الأرض الفلسطينية المحتلة، وحصب منطقة الإقامة

غياب الشعور بالأمان

	الأرض الفلسطينية المحتلة	الضفة الغربية	قطاع غزة
في البيت	%17	%9	%29
عند السير وحيداً في الشارع أثناء النهار	%27	%21	%36
عند السير وحيداً في الشارع أثناء الليل	%61	%54	%68
عند السفر إلى مدينة أخرى في نطاق الضفة الغربية أو قطاع غزة	%55	%55	%54

الأمن المجتمعي

الجريمة في المجتمع

تؤثر الجريمة بشدة على الأمن المجتمعي. ومن بين مختلف أنواع الجرائم، تعد السرقة الجريمة الأكثر تأثيراً على الأمن المجتمعي في الأرض الفلسطينية المحتلة، تليها الضرب، والاقتتال بالسلاح الناري، والقتل، وتعاطي العقاقير. وكانت السرقة أكثر انتشاراً في الضفة الغربية مما هي في قطاع غزة، فيما كان التأثير السلبي لجرائم الضرب والاقتتال بالسلاح الناري والقتل على الأمن المجتمعي أكثر شدة بشكل ملحوظ في قطاع غزة مما هو في الضفة الغربية.

الشكل رقم 8: نوعا الجرائم الأكثر انتشاراً التي تحدث في مجتمعك

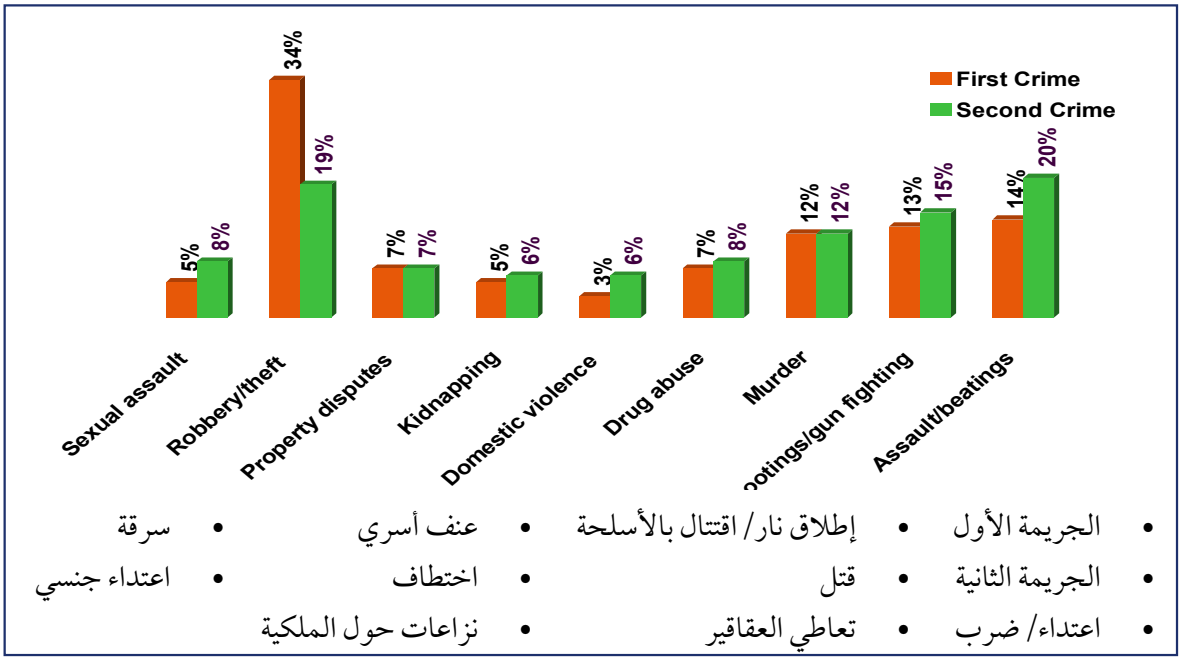

- الجريمة الأول
- إطلاق نار/ اقتتال بالأسلحة
- عنف أسري
- سرقة
- الجريمة الثانية
- قتل
- اختطاف
- اعتداء جنسي
- اعتداء/ ضرب
- تعاطي العقاقير
- نزاعات حول الملكية

الجهات المسؤولة عن توفير الأمن الإنساني

يعتقد نصف الفلسطينيين فقط بأن الحكومة هي المؤسسة الفلسطينية الأكثر قدرة على توفير الأمن الإنساني، فيما أن 33% يعتقدون أن عائلاتهم هي في أفضل موقع للقيام بذلك، ويعتقد 10% آخرون أن المجتمع هو أقدر من يوفر الأمن الإنساني.

إلا أن الإيمان بقدرة الحكومة على توفير الأمن الإنساني يزداد مع العمر، على سبيل المثال، فيما أن 41% ممن هم في عمر 16–24 سنة يرون أن الحكومة أفضل من يستطيع تزويدهم بالأمن الإنساني، يرى ذلك 62% ممن هم في عمر 55 سنة فأكثر. بالمقابل، يجنح الفلسطينيون الأصغر سناً إلى وضع ثقتهم في الأسرة كمصدر لتوفير الأمن الإنساني.

كانت الإجابات مسيّسة إلى حد بعيد أيضاً. ففيما أن 59% من مؤيدي فتح في الضفة الغربية أشاروا إلى الحكومة على أنها الأقدر على صون الأمن الإنساني، اتفق مع هذا الرأي 32% من أنصار حماس في الضفة الغربية. وعلى عكس ذلك، ارتأى 74% من مؤيدي حماس مقابل 43% من مؤيدي فتح في قطاع غزة أن الحكومة هي أفضل من يوفر الأمن الإنساني.

الشكل رقم 9: الجهة الأقدر على توفير الأمن الإنساني

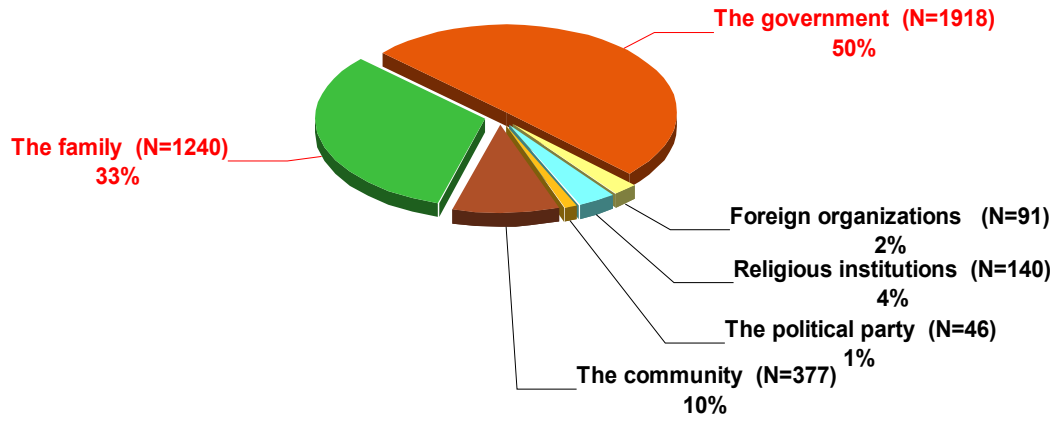

- الحكومة (العدد=1918) 50%
- المؤسسات الدينية (العدد=140) 4%
- المؤسسات الأجنبية (العدد=91) 2%
- الحزب السياسي (العدد=46) 1%
- الأسرة (العدد=1240) 33%
- المجتمع (العدد=377) 10%

يتبدى الاعتماد العالي على العائلة والعشيرة في المجتمع الفلسطيني بقدر أكبر من خلال ارتفاع نسبة الفلسطينيين الذين يفيدون بأنهم سيسعون لطلب الحماية من العائلة (41%) بدلاً من الشرطة (40%) إذا وقعوا ضحية جريمة عنف. ومرة أخرى نجد أن الفلسطينيين الأصغر سناً أقل ميلاً بقدر ملموس ممن هم أكبر سناً لطلب الحماية من الشرطة إذا وقعوا ضحية جريمة عنف. يضاف إلى ذلك أن الاعتماد على الشرطة يبدو مسيّساً بدرجة عالية أيضاً، حيث أن مؤيدي فتح في قطاع غزة يبدون أكثر ميلاً للاعتماد على العائلة فيما أن مؤيدي حماس يميلون للاعتماد على الشرطة، كما أن مؤيدي فتح في الضفة الغربية يبدون أكثر سعياً لطلب الحماية من الشرطة ومؤيدي حماس هناك يميلون إلى اللجوء إلى العائلة أو العشيرة.

الشكل رقم 10: إذا وقعت ضحية لجريمة عنف، بمن ستتصل لطلب الحماية؟

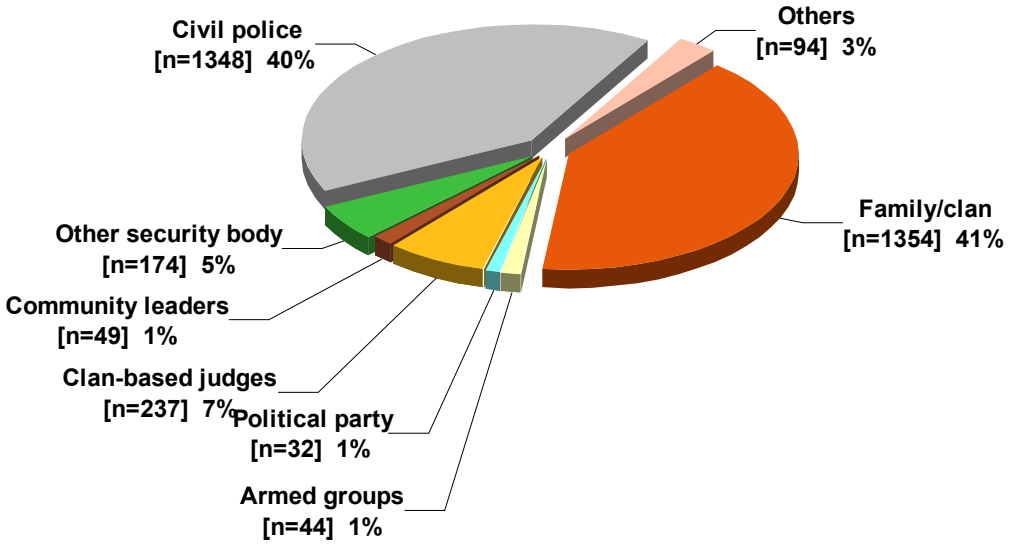

- آخرون (العدد=94) 3%
- الشرطة المدنية (العدد=1348) 40%
- جهاز أمني آخر (العدد=174) 5%
- الأسرة/ العشيرة (العدد=1354) 41%
- قادة مجتمعيون (العدد=49) 1%
- قضاة عشائريون (العدد=237) 7%
- حزب سياسي (العدد=32) 1%
- جماعات مسلحة (العدد=44) 1%

حتى عندما يقع الفلسطينيون في مشكلة خطيرة في نطاق مجتمعهم المحلي، فإن نسبة أعلى منهم تعتقد أن الأقرباء (44%) هم الأكثر قدرة على المساعدة، وليس السلطات ذات الصلة (36%). ويوضح الشكل أدناه أن الثقة في أن الأقرباء، وليس السلطات ذات الصلة، هم الأقدر على تقديم يد المساعدة تزداد أكثر عندما يتعلق الأمر بمشكلة أو نزاع خارج نطاق المجتمع المحلي.

الشكل رقم 11: إذا وقعت أسرتك في مشكلة خطيرة بسبب نزاع في المجتمع المحلي، من سيساعدكم بأكبر قدر؟ وإذا وقعت أسرتك في مشكلة خطيرة بسبب نزاع من خارج منطقة سكنك، فمن سيساعدكم بأكبر قدر؟

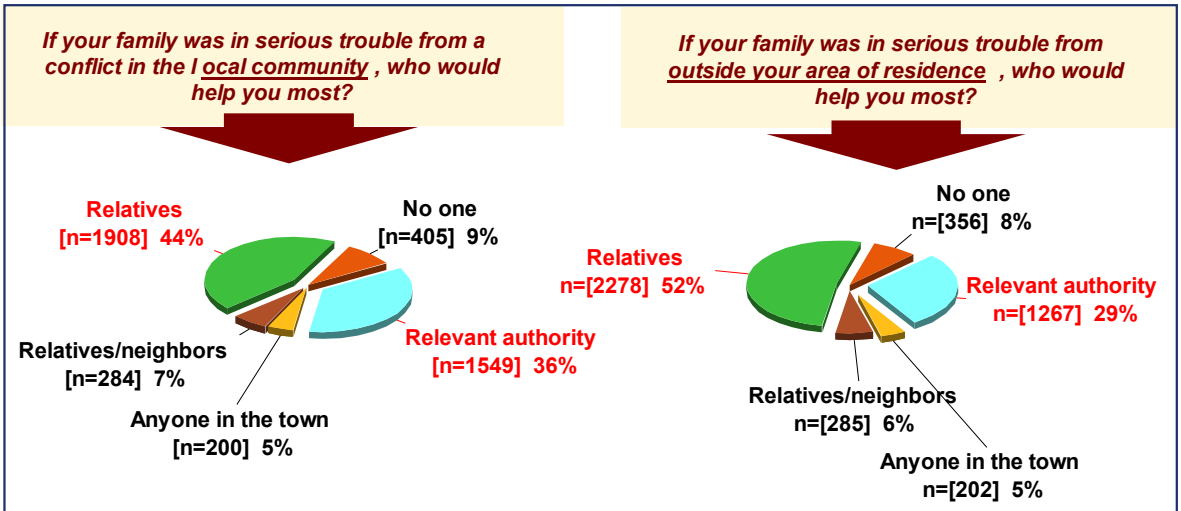

إذا وقعت أسرتك في مشكلة خطيرة بسبب نزاع من خارج منطقة سكنك، فمن سيساعدكم بأكبر قدر؟

- السلطة المختصة (العدد=1267) 29%
- لا أحد (العدد=356) 8%
- الأقرباء (العدد=2278) 52%
- أي شخص من البلدة (العدد=202) 5%
- أقارب/ جيران (العدد=285) 6%

إذا وقعت أسرتك في مشكلة خطيرة بسبب نزاع في المجتمع المحلي، من سيساعدكم بأكبر قدر؟

- السلطة المختصة (العدد=1549) 36%
- لا أحد (العدد=405) 9%
- الأقرباء (العدد=1908) 44%
- أي شخص من البلدة (العدد=200) 5%
- أقارب/ جيران (العدد=284) 7%

إن الاعتماد والثقة العالية في الأقرباء عند الوقوع في مشكلة – على الأقل محلياً – بالإمكان تفسيره جزئياً بانخفاض مستوى ثقة الفلسطينيين في قادتهم المحليين. فكما يوضح الشكل أدناه، لا يعتقد 67% من المبحوثين، وبدرجات متفاوتة، أن بالإمكان الثقة بأن القادة المحليين سيضعون مصلحة الناس فوق مصالحهم الشخصية. ويشيع هذا الإحساس بالانفصال عن القيادة المحلية بقدر متكافئ لدى سكان كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

الشكل رقم 12: أوافق أو لا أوافق: بإمكاني في العادة أن أثق بأن القادة المحليين في مجتمعي يغلبون مصلحة الناس على مصالحهم الشخصية

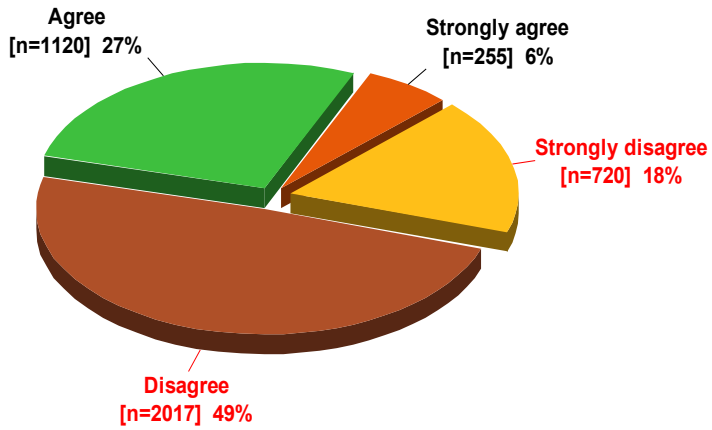

- أوافق بشدة (العدد=255) 6%
- أوفق (العدد=1120) 27%
- أعارض بشدة (العدد=770) 18%
- أعارض (العدد=2017) 49%

النسيج الاجتماعي والتماسك الاجتماعي

إن عدم ثقة الفلسطينيين في الحكومة والشرطة والسلطات ذات الصلة والقيادة المحلية يندرج ضمن شعور عام بعدم الثقة يؤثر في المجتمع الفلسطيني ويترك تأثيرات سلبية على الأمن الإنساني، والأمن المجتمعي بشكل خاص. على سبيل المثال، لا يعتقد 78% من الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة أنه يمكن الثقة في الناس. كما أن 52% يخافون، بدرجات متفاوتة، من التعبير بصراحة عن أفكارهم بخصوص القضايا **غير** السياسية.

وإذا أقصينا أثر الاحتلال الإسرائيلي جانباً ونظرنا إلى الوضع الداخلي، سنجد أن القليل من الفلسطينيين يعتبرون الممارسات الحكومية (19%) أو القوانين السارية (14%) تمثل أكبر تهديد لحقوق الإنسان. في المقابل، أشار 50% من الفلسطينيين إلى مختلف القضايا الاجتماعية والثقافية، بما فيها الثقافة والتقاليد (33%)، والقيود المجتمعية (11%)، والقيود الأسرية (6%) على أنها تمثل أكبر تهديد لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكانت الإشارة إلى هذه القضايا الاجتماعية والثقافية الثلاث باعتبارها مصادر التهديد الرئيسية لحقوق الإنسان أكثر انتشاراً بين سكان الضفة الغربية (58%) مما هي بين سكان غزة (36%). في المقابل، كان التصور أن الممارسات الحكومية تمثل العقبة الرئيسية أمام حقوق الإنسان أكثر انتشاراً بين سكان غزة (27%) بمقدار الضعفين بالمقارنة مع سكان الضفة الغربية (13%).

الشكل رقم 13: ما هو أكبر تهديد/عقبة أمام حقوق الإنسان من منظور فلسطيني (سوى الاحتلال)؟

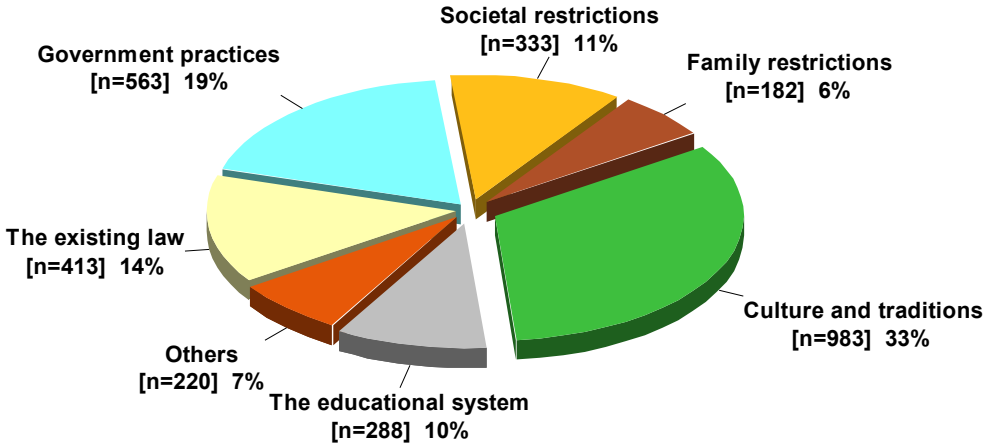

- القيود الاجتماعية (العدد=333) 11%
- القانون الساري (العدد=413) 14%
- ممارسات الحكومة (العدد=563) 19%
- نظام التعليم (العدد=288) 10%
- القيود العائلية (العدد=182) 6%
- غير ذلك (العدد=220) 7%
- الثقافة والتقاليد (العدد=983) 33%

على الرغم من أن نصف السكان يعتبرون أن القضايا الاجتماعية والثقافية تمثل العقبة الرئيسية أمام حقوق الإنسان من منظور فلسطيني، فإن أغلبية كبيرة من السكان يؤيدون، بدرجات متفاوتة، مبدأ المساواة بين الرجال والنساء. فكما يتضح من العرض التفصيلي أدناه، يظهر أن أكثر من 70–80% يعتقدون بضرورة أن تتساوى النساء مع الرجال في المحاكم، وأمام القانون، وفي البيت، وفي العمل. إن هذه الاتجاهات بخصوص حقوق المرأة تشير بشكل ملموس إلى أنه من المفروض أن يتوفر دعم قوي من عامة الناس لتعديل القوانين بالشكل الذي يعزز مساواة المرأة بالرجل.

الشكل رقم 14: إلى أي مدى يجب أن يكون الرجال والنساء متساوين؟

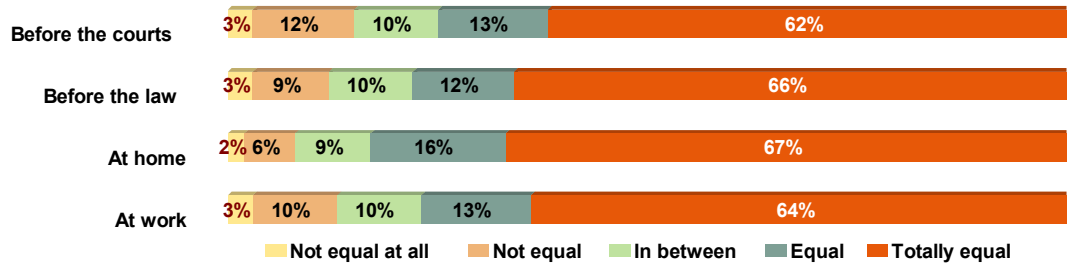

- مساواة تامة
- عدم المساواة
- أمام القانون
- مساواة
- عدم المساواة كلياً
- في البيت
- بين بين
- أمام المحاكم
- في العمل

على الرغم من الفصل المادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك الانقسام السياسي السائد منذ حزيران/ يونيو 2007، لا يزال الغالبية العظمى من سكان الضفة الغربية وقطاع يفكرون بشكل إيجابي الواحد عن الآخر (78%). ويكاد يجمع كل الفلسطينيين (98%) على أن التواصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة يعد شرطاً مسبقاً لقيام دولة فلسطينية قادرة على الحياة.

الشكل رقم 15: طريقة تفكير سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الواحد عن الآخر، وأهمية التواصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة لقيام دولة فلسطينية قادرة على الحياة في المستقبل

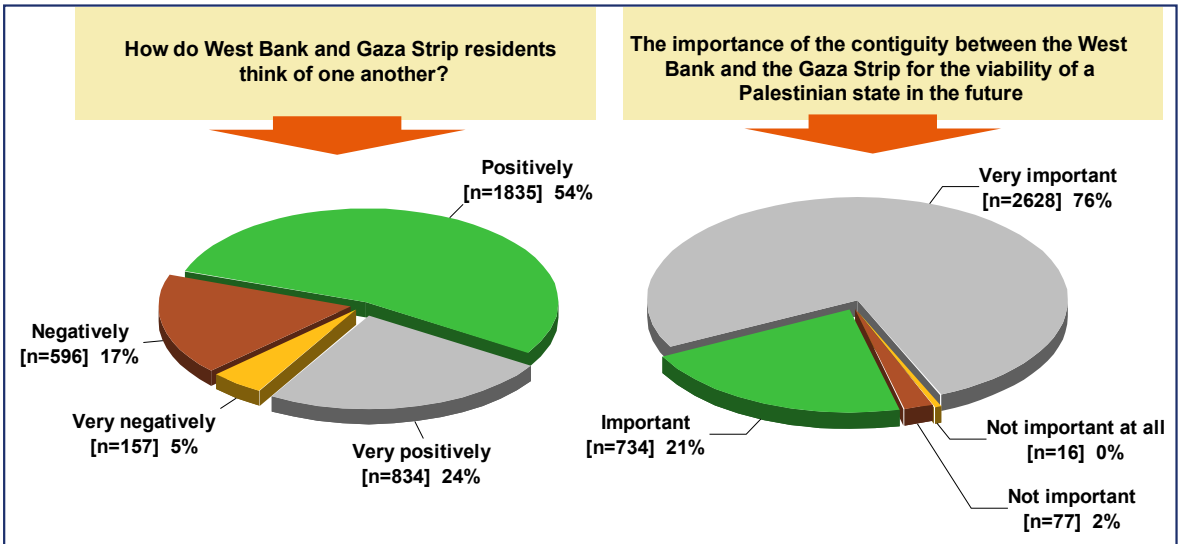

أهمية التواصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة لقيام دولة فلسطينية قادرة على الحياة في المستقبل

- مهم جداً (العدد=2628) 76%
- مهم (العدد=734) 21%
- غير مهم (العدد=77) 2%
- غير مهم أبداً (العدد=16) 0%

كيف يفكر سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الواحد عن الآخر؟

- بشكل إيجابي (العدد=1846) 54%
- بشكل سلبي (العدد=596) 17%
- بشكل إيجابي جداً (العدد=834) 24%
- بشكل سلبي جداً (العدد=157) 5%

الأمن السياسي

يعتبر الأمن السياسي الأكثر تهديداً للفلسطينيين (39%) من ضمن أنواع الأمن السبعة التي تدخل في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأمن الإنساني. بالإضافة إلى ذلك، يشعر 64% من السكان الفلسطينيين بانعدام الأمن بشكل عام. ويشير 52% من بين أولئك الذين يفتقدون الشعور بالأمن إلى النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني على أنه السبب الرئيسي لعدم الأمان، فيما يعتقد 20% أن السبب الرئيسي يتمثل في التوترات الفلسطينية الداخلية. وكان التحكم الإسرائيلي بالمعابر يمثل السبب الرئيسي للشعور بانعدام الأمن لدى 7%. وثمة مثال آخر على الأثر القوي للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني في أن 61% من الفلسطينيين يقولون أنهم يشعرون بأنهم مهددون شخصياً في حياتهم اليومية بسبب احتمالات النزاع المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي.

الشكل رقم 16: السبب الرئيسي للشعور بانعدام الأمن

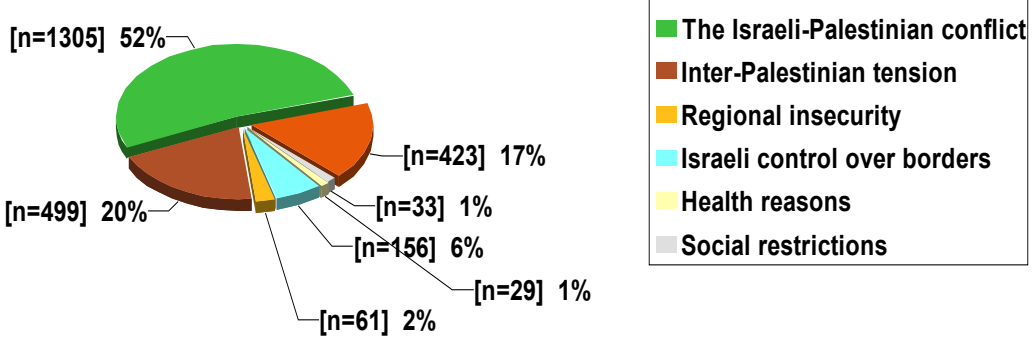

- الوضع الاقتصادي
- النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني
- التوترات الفلسطينية الداخلية
- انعدام الأمن الإقليمي
- التحكم الإسرائيلي بالحدود
- أسباب صحية
- القيود الاجتماعية

إن النزاع والخوف العام من النزاع يؤثران كثيراً جداً على إحساس الفلسطينيين بالأمن السياسي. فأكثر من ثلاثة أرباع الفلسطينيين عامة يعتبرون أن نشوب نزاع آخر في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال سنة أمر محتمل. وتنقسم الآراء حول العوامل التي على الأغلب أن تسبب هذا النزاع بين عاملين رئيسيين: (1) الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي (41%)، (2) والاحتلال الإسرائيلي (39%).

الشكل رقم 17: احتمال معاناة الفلسطينيين من نزاع عنيف آخر في السنة المقبلة، والعوامل التي يرجح أن تسبب نزاعاً في المستقبل

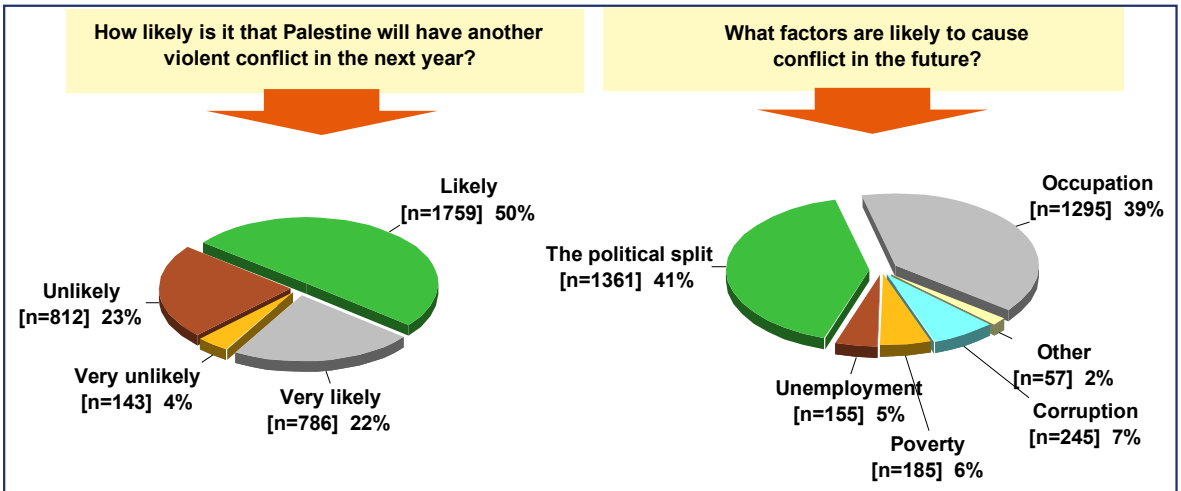

ما العوامل التي يرجح أن تسبب نزاعاً في المستقبل؟

- الاحتلال (العدد=1295) 39%
- الانقسام السياسي (العدد=1361) 41%
- البطالة (العدد=155) 5%
- الفقر (العدد=185) 6%
- الفساد (العدد=245) 7%
- غير ذلك (العدد=57) 2%

ما احتمال أن يتعرض الفلسطينيون إلى نزاع عنيف آخر في السنة المقبلة؟

- محتمل (العدد=1789) 50%
- غير محتمل (العدد=812) 23%
- محتمل جداً (العدد=786) 22%
- غير محتمل جداً (العدد=143) 4%

حتى عند تفحص الآراء حول الأسباب المحتملة للانقسام الفلسطيني الداخلي، فإن العامل الإسرائيلي يظل حاضراً، حيث أن 29% من عامة الفلسطينيين يلومون الاحتلال الإسرائيلي على الانقسام الداخلي. ويعتقد 6% فقط من الفلسطينيين أن التنافس بين فتح وحماس يعود إلى اختلافات أيديولوجية. ومع ذلك، ترى أكبر نسبة من الجمهور الفلسطيني العام أن الانقسام الداخلي الحالي يستحثه إما الصراع على السلطة (32%) أو المصالح الشخصية (17%).

عند أخذ النتائج في ضوء الموقف من الفصائل، نجد أن مؤيدي فتح (39%) وبدرجة أقل الغالبية غير المنحازة سياسياً (34%) أكثر ميلاً من مؤيدي حماس (17%) لوصف الانقسام الداخلي على أنه صراع على السلطة. في المقابل، فإن مؤيدي حماس أكثر ميلاً من سائر الفلسطينيين الآخرين لوصف الانقسام الفلسطيني الداخلي على أنه ناتج عن الاحتلال (42%) والاختلافات الأيديولوجية (13%).

الشكل رقم 18: السبب الرئيسي للانقسام الداخلي الراهن بين الفلسطينيين

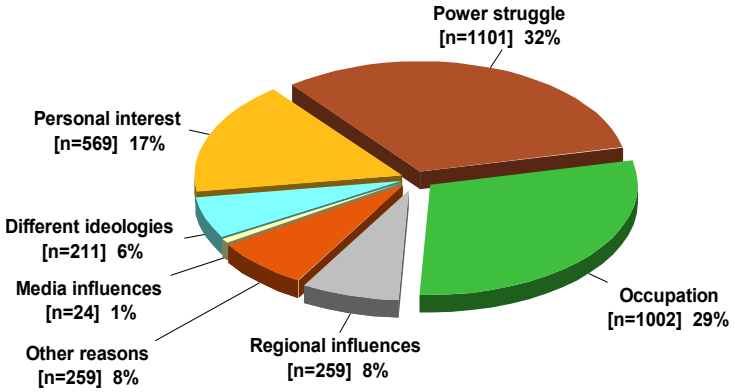

- الصراع على السلطة (العدد=1101) 32%
- المصالح الشخصية (العدد=589) 17%
- الخلاف الأيديولوجي (العدد=211) 6%
- تأثير الإعلام (العدد=24) 1%
- الاحتلال (العدد=1002) 29%
- التأثيرات الإقليمية (العدد=259) 8%
- أسباب أخرى (العدد=259) 8%

فيما أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين لا يثقون حالياً في أي من الفصائل السياسية أو الدينية القائمة، فمن المهم أن نبحث عما يمكن أن يساعد على استرجاع الثقة. إن 4% فقط يرون حاجة لتشكيل أحزاب أو فصائل جديدة. وفي المقابل، كان العلاج الأكثر اقتراحاً لمداواة الاعتلال السياسي الراهن يتمثل في ضرورة أن تصبح الأحزاب القائمة أكثر ديمقراطية وشفافية (36%)، يليه الاقتراح بضرورة أن يصبح الجمهور العام أكثر انخراطاً في السياسة (20%).

الشكل رقم 19: غالبية الفلسطينيين لا تثق في أي فصيل سياسي أو ديني، ما الذي يمكن أن يعيد الثقة؟

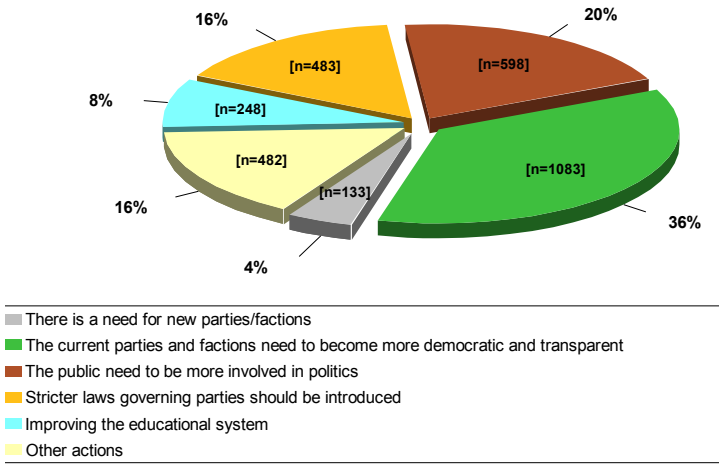

- هناك حاجة لأحزاب / فصائل جديدة
- على الأحزاب والفصائل القائمة أن تصبح أكثر ديمقراطية وشفافية
- على الجمهور العام أن يصبح أكثر انخراطاً في السياسة
- يجب تبني قوانين أكثر حزماً لتنظيم عمل الأحزاب
- تحسين نظام التعليم
- خطوات أخرى

أثر النزاع الداخلي

إن النزاع والتوترات الداخلية تلقي بأعبائها على إحساس السكان بالأمن، وتتجلى هذه الأعباء بطرق مختلفة. على سبيل المثال، يشعر 56% من الفلسطينيين إما بالافتقار إلى الأمن أو الافتقار الشديد إلى الأمن بسبب الضغط عليهم للوقوف إلى جانب هذا الطرف أو ذاك في النزاع الفلسطيني الداخلي. ويرجع سبب افتقاد الأمن بدرجات متفاوتة لدى 54% إلى العنف في المجتمع.

الشكل رقم 20: مدى تأثير العنف في المجتمع والضغط للوقوف إلى جانب أحد الطرفين على إحساسك بالأمن.

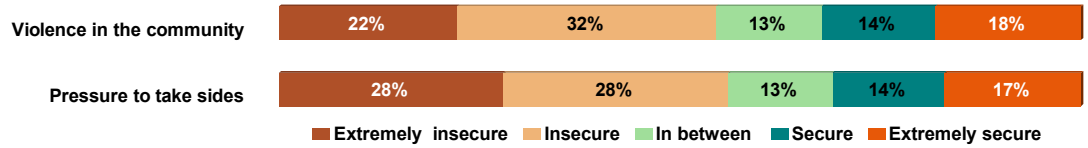

- آمن للغاية
- غير آمن للغاية
- بين بين
- الضغط للوقوف إلى جانب أحد الطرفين
- آمن
- العنف في المجتمع
- غير آمن

إن أكثر من ثلثي الفلسطينيين يخافون بدرجات متفاوتة من التعبير عن أفكارهم السياسية خشية أن يتعرضون للأذى على أيدي من يخالفونهم الرأي (68%). كما أن 30% يشعرون بأنهم يتعرضون للتمييز ضدهم. وفيما يتعلق بنوع هذا التمييز، فإن 59% ممن يعانون من التمييز يصفونه على أنه يتجذر في السياسة الفصائلية. ويتبين أن كلاً من التمييز المصرح به عموماً، والتمييز الفصائلي تحديداً، أكثر انتشاراً في قطاع غزة مما هما في الضفة الغربية، بنسبة 39% مقابل 25% ونسبة 75% مقابل 42% على التوالي.

الشكل رقم 21: هل تشعر بأنه يتم التمييز ضدك وما نوع التمييز الذي تشعر به؟

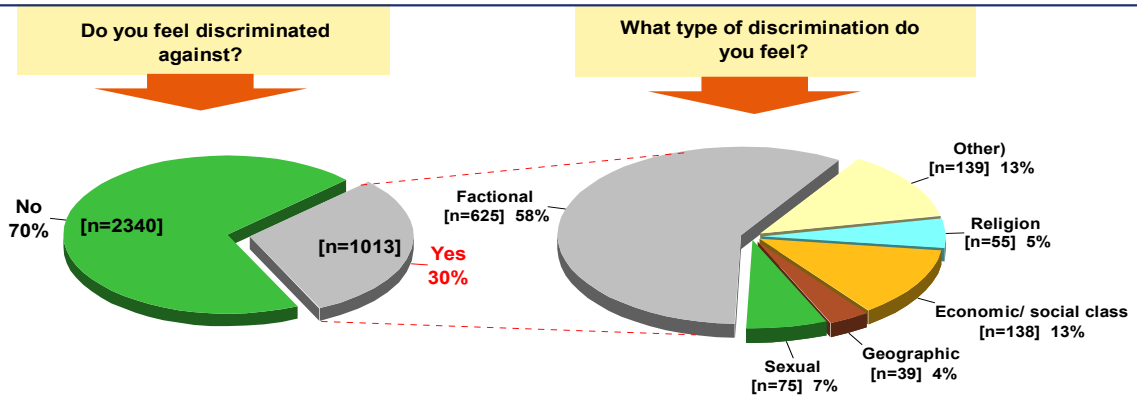

هل تشعر بأنه يتم التمييز ضدك؟

- نعم (العدد=1013) 30%
- لا (العدد=2340) 70%

ما نوع التمييز الذي تشعر به؟

- فصائلي (العدد=625) 58%
- جنسي (العدد=75) 7%
- جغرافي (العدد=39) 4%
- اقتصادي/ طبقي اجتماعي (العدد=138) 13%
- ديني (العدد=55) 5%
- غير ذلك (العدد=139) 13%

الحكم وانعدام الأمن

إن الشعور القوي بانعدام الأمن السياسي والعزلة يساعد على إضعاف الإيمان بقدرة ركائز الحكم المختلفة على ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم وحمايتهم من الأذى. وبغض النظر عن قدرات المؤسسات، فإن هذا الشعور بانعدام الأمن يحث الناس على اللجوء بقدر أكبر إلى شبكات الأمان الاجتماعي ذات الصفة التقليدية، مثل الأسرة والعشيرة، للحصول على الأمن، ويقلص ثقتهم بالحكومة.

كما يوضح الشكل أدناه، يحمل الفلسطينيون آراء ناقدة للحكومة، ونظام القضاء، وقوات الشرطة، والأجهزة الأمنية. تبدو نسبة الذين يعتقدون أن الحكومة تكفل حرية المعتقد أعلى من نسبة من يعتقدون أن الحكومة لا تستطيع كفالة هذه الحرية، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بكافة الحقوق الأخرى، بما فيها حقوق الإنسان، وحرية تشكيل الجمعيات، وحرية التعبير عن الرأي، والحق في محاكمة عادلة، نجد أن نسبة أعلى من الناس ترى أن الحكومة تخفق في ضمان هذه الحريات والحقوق.

يحظى نظام القضاء بتقييم إيجابي من ناحية استقلاليته ونزاهته وفعاليته من قبل 44-45% من الجمهور العام، وبتقييم سلبي من قبل 37-39% منهم، فيما يقيم 17-18% النظام بأنه متوسط من ناحية هذه الجوانب الثلاثة الحيوية.

وتوجد أغلبية طفيفة من الجمهور الفلسطيني العام التي تقيم قوات الشرطة والأجهزة الأمنية بشكل إيجابي من ناحية تقديمها المساعدة وتوفيرها لحس من الأمان. إلا أن كلاً من قوات الشرطة وقوات الأمن قد أعطيت علامات تقييمية سلبية من ناحية عملها وفقاً للقانون، والقيام بعملها دون تمييز.

الشكل رقم 22: تقييم الحكومة ونظام القضاء وقوات الشرطة والأجهزة الأمنية

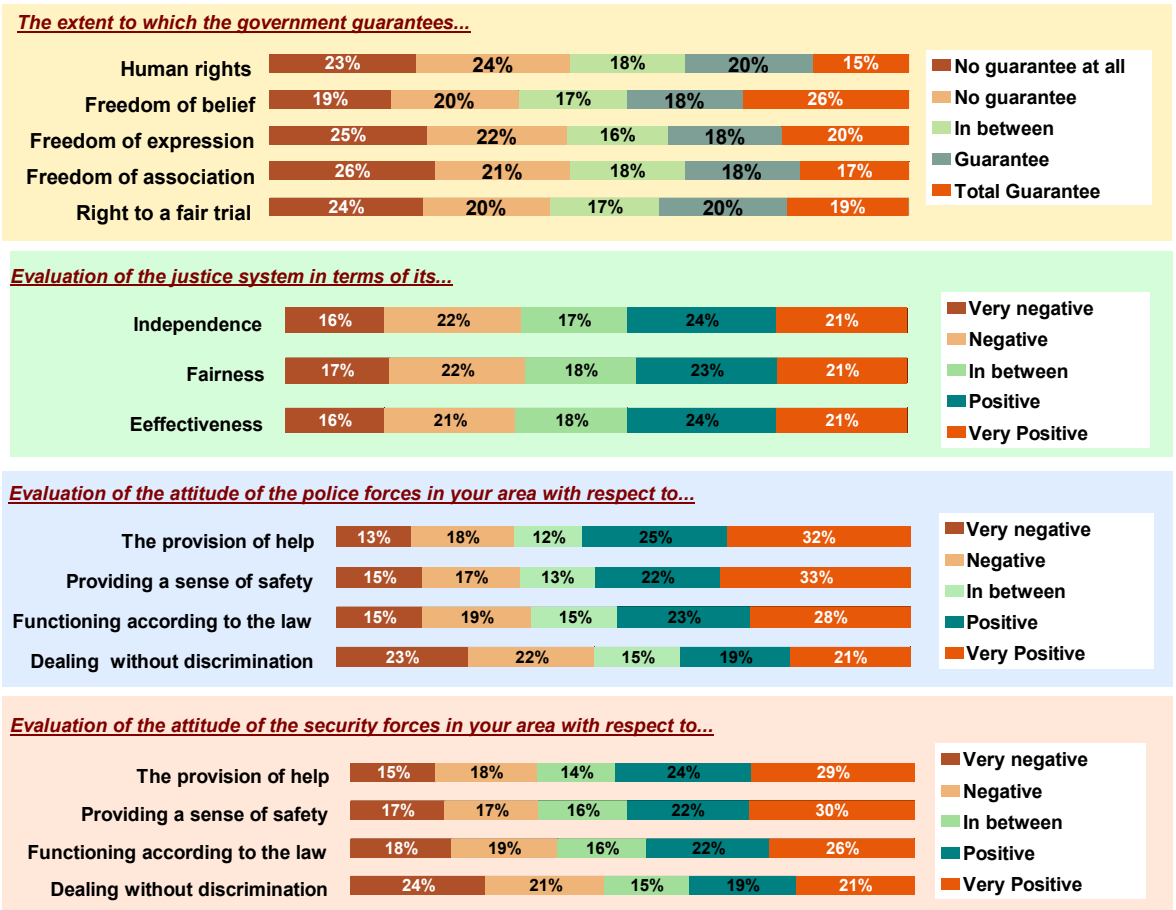

إلى أي مدى تكفل الحكومة ...	
لا تكفلها أبداً	حقوق الإنسان
لا تكفلها	حرية المعتقد
بين بين	حرية التعبير
تكفلها	حرية تشكيل الجمعيات
تكفلها كلياً	الحق في محاكمة عادلة
تقييم نظام القضاء من ناحية...	
سلبي جداً	
سلبي	الاستقلالية
بين بين	النزاهة
إيجابي	الفعالية
إيجابي جداً	
تقييم اتجاهات قوات الشرطة في منطقتك بخصوص...	
سلبي جداً	
سلبي	تقديم المساعدة
بين بين	توفير حسب الأمان
إيجابي	العمل حسب القانون
إيجابي جداً	التعامل مع التمييز
سلبي جداً	
سلبي	تقديم المساعدة
بين بين	توفير حسب الأمان
إيجابي	العمل حسب القانون
إيجابي جداً	التعامل مع التمييز

الأمن الاقتصادي

من بين أنواع الأمن السبعة التي تميز الأمن الإنساني، يشعر 28% من الفلسطينيين بأنهم مهددون بسبب انعدام الأمن الاقتصادي.

التشغيل

يبلغ معدل البطالة الكلي في الأرض الفلسطينية المحتلة 23%، فيما أن نسبة التشغيل بوقت جزئي تصل إلى 12%، وينخرط ثلثا القوى العاملة في أعمال بوقت كامل. وينخفض معدل العمل بوقت كامل بين الفئة العمرية 18–24 سنة إلى 53% وبين الفلسطينيين في عمر 55 سنة فأكثر إلى 51%. أما في الفئات العمرية الأخرى، فتتراوح معدلات العمل بوقت كامل بين 69–72%.

الشكل رقم 23: القوى العاملة

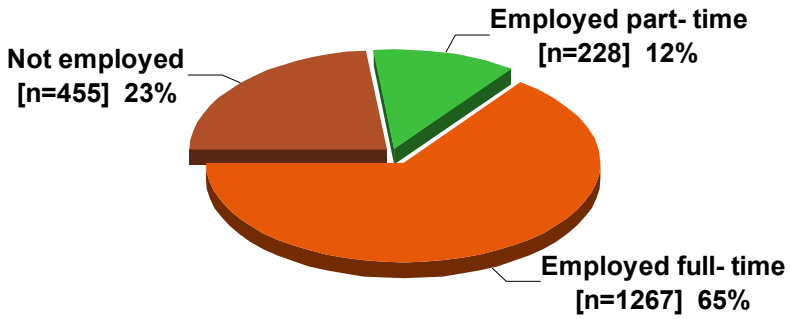

- يعمل بوقت كامل (العدد=1267) 65%
- يعمل بوقت جزئي (العدد=228) 12%
- لا يعمل (العدد=455) 23%

إن معدل البطالة الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة يخفي تحته فروقاً حادة بين المناطق. ففيما أن 18% من القوى العاملة في الضفة الغربية يعانون من البطالة، نجد أن معدل البطالة في قطاع غزة يصل إلى 32%. كما أن معدل العمل بوقت كامل في قطاع غزة يقف عند 53%، أي على مستوى أخفض بكثير مما هو في الضفة الغربية (72%). ولا توجد فروق كبيرة في معدلات البطالة في نطاق قطاع غزة، ولكن يلاحظ في الضفة الغربية أن البطالة تنخفض بشكل ملموس في وسط الضفة الغربية (14%) بالمقارنة مع شمالها (21%) وجنوبها (20%). أما على مستوى محافظات الضفة الغربية، فتم تسجيل أعلى معدلات للبطالة في محافظات قلقيلية (31%) وسلفيت (25%) وطولكرم (24%).

الجدول رقم 4: القوى العاملة حسب المنطقة وأجزائها

	المنطقة						
	شمال الضفة الغربية	وسط الضفة الغربية	جنوب الضفة الغربية	شمال قطاع غزة	جنوب قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة
يعملون بوقت كامل	%70	%78	%69	%51	%56	%72	%53
يعملون بوقت جزئي	%10	%8	%12	%16	%13	%10	%15
متعطلون عن العمل	%21	%14	%20	%32	%31	%18	%32

تمثل الحكومة أكبر قطاع اقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة، إذ توظف 34% من القوى العاملة، تليها فئة الذين يعملون لحسابهم الشخصي (29%)، والقطاع الخاص (23%). في قطاع غزة، توظف الحكومة 42% من القوى العاملة، وتصل هذه النسبة إلى 52% في جنوب القطاع. ويعتبر العمل في القطاع العام موثوقاً بشكل خاص في الضفة الغربية، إذ أن 5% فقط من سكان الضفة الغربية العاملين في السلطة الفلسطينية هم الآن متعطلون عن العمل أو يعملون بوقت جزئي. أما في قطاع غزة، فيعد التشغيل لدى مؤسسة دولية أكثر أشكال العمل أمناً من الناحية الوظيفية.

الجدول رقم 5: فئات التشغيل حسب المنطقة وأجزائها

	المنطقة						
	شمال الضفة الغربية	وسط الضفة الغربية	جنوب الضفة الغربية	شمال قطاع غزة	جنوب قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة
السلطة الفلسطينية	%30	%27	%27	%34	%52	%27	%42
مؤسسة دولية	%3	%3	%5	%7	%4	%3	%5
مؤسسة أهلية محلية	%3	%3	%2	%3	%3	%2	%3
القطاع الخاص	%20	%30	%25	%26	%17	%24	%21
التشغيل الذاتي	%37	%33	%35	%24	%18	%37	%22
تجارة صغيرة	%8	%4	%7	%6	%7	%7	%7

يعد التشغيل الذاتي والتجارة الصغيرة الأكثر ارتباطاً بارتفاع مستويات الفقر: إذ أن 55% ممن يعملون لحسابهم الخاص و62% ممن يعملون في التجارة الصغيرة يعيشون تحت خط الفقر. في المقابل، نجد أن 39% من موظفي السلطة الفلسطينية، على سبيل المثال، يعيشون في أسر يعد متوسط دخلها الشهري تحت خط الفقر.

معدل الفقر

يبلغ المعدل الإجمالي للفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة 54%، أي أن 46% من الأسر الفلسطينية تملك دخلاً شهرياً يفوق خط الفقر، فيما أن 54% من الأسر تقع تحت خط الفقر، منها 22% تعيش في أوضاع فقر شديد.

الشكل رقم 24: الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة

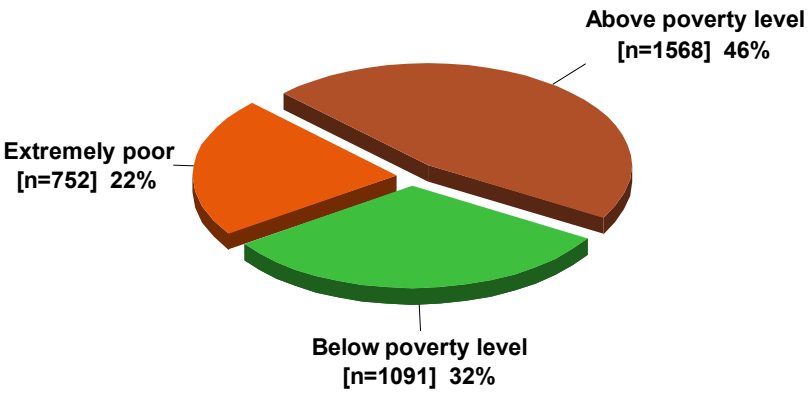

- فوق خط الفقر (العدد=1568) 46%
- تحت خط الفقر (العدد=1091) 32%
- فقر شديد (العدد=752) 22%

يصل معدل الفقر في قطاع غزة إلى 56%، فيما ينخفض في الضفة الغربية بنسبة 25% عن ذلك، ليقف عند 31%. كما أن الفقر الشديد في قطاع غزة (26%) يبلغ ثلاثة أضعف مثيله في الضفة الغربية (9%). وفيما لا توجد تباينات ذات شأن في معدل الفقر بين الأجزاء المختلفة في قطاع غزة، نجد أن ثمة تباينات ملموسة بين مختلف أجزاء الضفة

الغربية، حيث تسجل أخفض معدلات للفقر والفقر الشديد في وسط الضفة الغربية. أما فيما يتعلق بمستويات الفقر والفقر الشديد في محافظات الضفة الغربية، فقد تم تسجيل أعلى المعدلات في سلفيت وقلقيلية وأخفضها في رام الله وبيت لحم.

الجدول رقم 6: الفقر حسب المنطقة وأجزائها

	المنطقة						
	شمال الضفة الغربية	وسط الضفة الغربية	جنوب الضفة الغربية	شمال قطاع غزة	جنوب قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة
في فقر شديد	%9	%6	%12	%27	%24	%9	%26
تحت خط الفقر	$24	%20	%25	%30	%31	%23	%30
فوق خط الفقر	%67	%73	%64	%43	%45	%69	%44

إن نسبة ملموسة من الذين يعيشون في فقر شديد تصل إلى 27% يعملون بوقت كامل، فيما يعمل 16% بوقت جزئي، ويعاني 58% من البطالة. في المقابل، يتبين أن 80% من أولئك الذين في أسر تعيش فوق خط الفقر يعملون بوقت كامل، فيما أن 8% يعملون بوقت جزئي، و12% متعطلون عن العمل.

انعدام الأمن المالي

إن الاقتصاد الفلسطيني، إلى جانب معاناته من البطالة البنيوية والفقر المزمن، يتعرض إلى أزمة تلو الأزمة، مما يقوض قدرة القطاع الخاص على البقاء ويتسبب دورياً بعدم قدرة الحكومة على دفع الرواتب لموظفي القطاع العام. وقد أدى ذلك إلى درجة ملموسة من انعدام الأمن في الرواتب في أوساط الفلسطينيين العاملين. كما يتضح من الشكل أدناه، يعاني 42% من الفلسطينيين العاملين من درجات متفاوتة من انعدام الأمن بخصوص ضمان دخلهم. ويلاحظ ارتفاع انعدام الأمن بخصوص الرواتب لدى الأسر التي تعيش في فقر شديد (62%) بالمقارنة مع الأسر التي تعيش فوق خط الفقر (37%).

الشكل رقم 25: مستوى الثقة بالحصول على الدخل من العمل الحالي

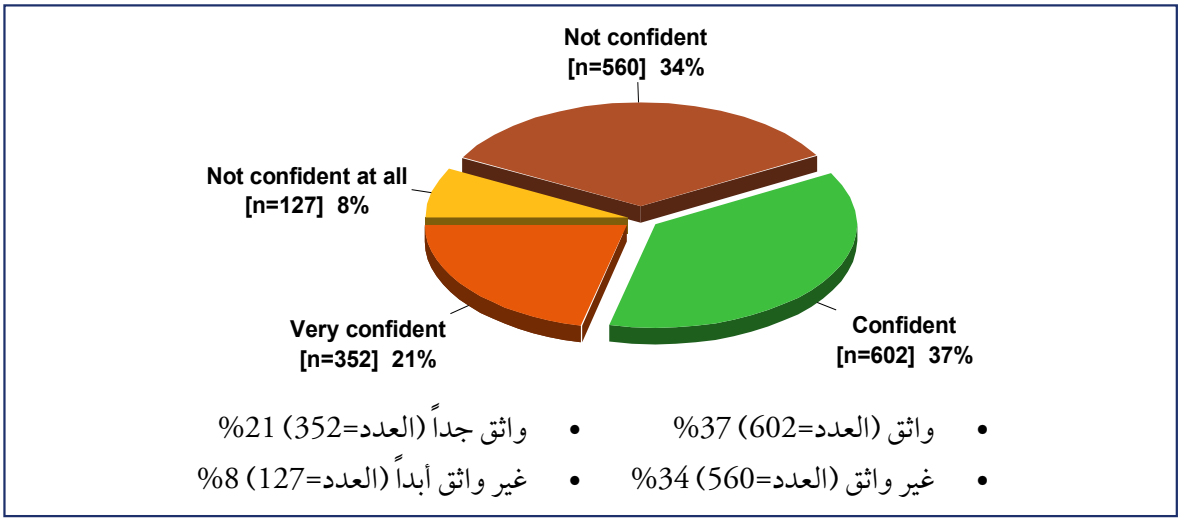

يشعر عدد ملموس من الأسر الفلسطينية بأن وضعهم الحالي ليس مستداماً من الناحية الاقتصادية. فعلى مستوى الأرض الفلسطينية المحتلة، توجد 10% من الأسر في وضع خطير ولا تملك ما يكفي لتعتاش عليه. كما أن 32% من الأسر بالكاد يدبرون أمورهم. ويعد الوضع في قطاع غزة أسوأ مما هو في الضفة الغربية، حيث أن 14% من الأسر في قطاع غزة لا تملك ما يكفي لتعتاش عليه بالمقارنة مع 6% من الأسر في الضفة الغربية، كما أن 35% من الأسر في قطاع غزة بالكاد تدبر أمورها المالية بالمقارنة مع 29% من الأسر في الضفة الغربية.

الشكل رقم 26: قدرة الأسرة على الاستمرار مالياً

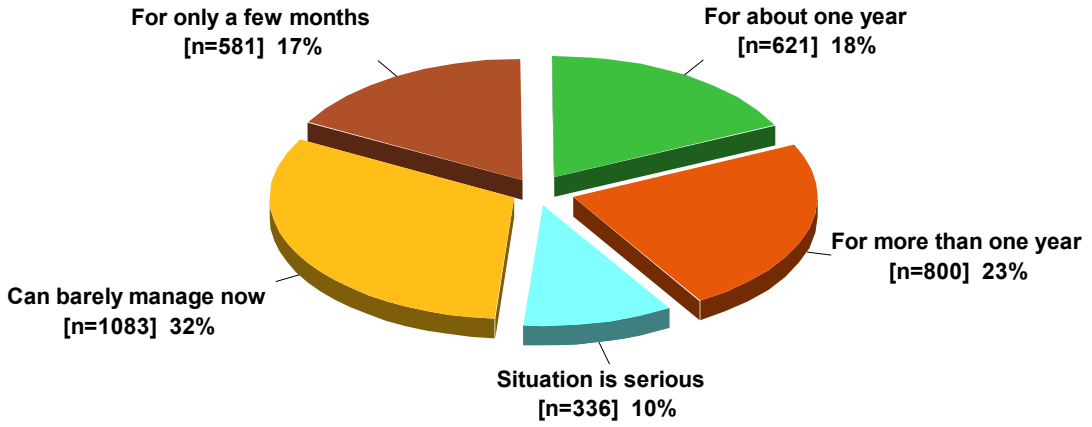

- لحوالي سنة (العدد=621) 18%
- لعدة أشهر فقط (العدد=581) 17%
- لأكثر من سنة (العدد=800) 23%
- الوضع خطير (العدد=336) 10%
- يتدبرون بالكاد الآن (العدد=1083) 32%

المساعدات الإنسانية

على الرغم من الوضع الاقتصادي المأزوم في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلا أن جزءاً قليلاً نسبياً من الأسر الفلسطينية (17%) يعتمد على المساعدات الإنسانية بدرجات متفاوتة. كما يظهر من الشكل أدناه، تفيد 35% من الأسر بأنها لا تعتمد على المساعدات الإنسانية. وتقول 48% من الأسر أنها لا تتلقى مساعدات إنسانية. إلا أن هذه الفئة الأخيرة لا تحدد ما إذا كانت بحاجة إلى المعونة الإنسانية بالفعل أم لا. ومن الواضح أن الاعتماد على المساعدات بين الأسر التي تتلقى مثل هذه المساعدات يرتفع في قطاع غزة (29%) إلى أكثر من ثلاثة أضعاف مثيله في الضفة الغربية (9%).

الشكل رقم 27: اعتماد الأسر على المساعدات الإنسانية

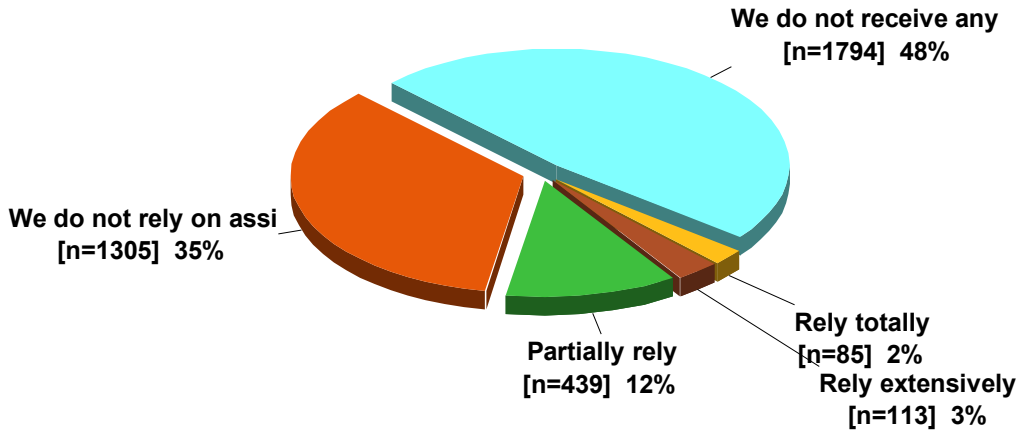

- نحن لا نتلقى أية مساعدات (العدد=1794) 48%
- نحن لا نعتمد على المساعدات (العدد=1305) 35%
- نعتمد بشكل واسع (العدد=113) 3%
- نعتمد جزئياً (العدد=439) 12%
- نعتمد كلياً (العدد=85) 2%

الأمن الصحي

الوضع الصحي

يفيد أقل من عشر الأسر الفلسطينية بقليل بأن أحد أفرادها يعالج في المستشفى. وترتفع هذه النسبة في قطاع غزة إلى 13% من الأسر، فيما تنخفض في الضفة الغربية إلى 6%.

وتنفق الأسر التي تعيش في فقر شديد في الأرض الفلسطينية المحتلة على الرعاية الطبية أكثر بقليل مما تنفقه الأسر الأيسر حالاً.

التغطية بالتأمين الصحي

تعد السلطة الفلسطينية الجهة الرئيسية التي تقدم التأمين الصحي في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تصل تغطيتها إلى نسبة 70%. وتغطي الأونروا 8% من الأسر، فيما أن 6% من الأسر تشترك في التأمين الصحي في القطاع الخاص، وتحظى 2% بالتغطية بنظام التأمين الصحي الإسرائيلي، وتنال 2% تغطية بالتأمين الصحي من خلال الجمعيات الخيرية.

يحصل موظفو السلطة الفلسطينية على تغطية تلقائية بالتأمين الصحي من السلطة، وبالتالي فهم أكثر احتمالاً لأن يحصلوا على هذا النوع من التأمين. ففي الضفة الغربية، يشترك 90% من موظفي الحكومة في التأمين الصحي للسلطة الفلسطينية، فيما تبلغ هذه النسبة في قطاع غزة 87%.

الشكل رقم 28: الأطراف المقدمة للتأمين الصحي

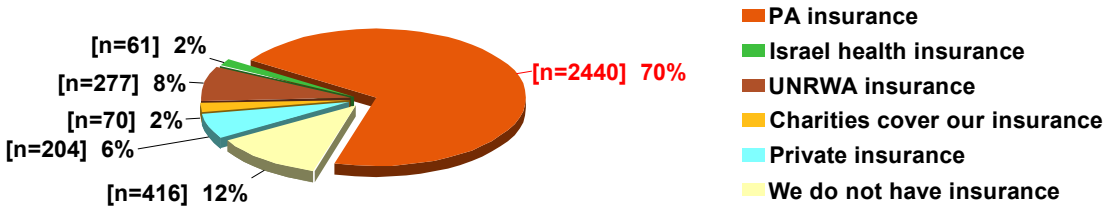

- تأمين السلطة الفلسطينية
- تأمين الأونروا
- تأمين خاص
- تأمين صحي إسرائيلي
- جمعيات خيرية تغطينا بالتأمين
- ليس لدينا تأمين

تفيد 23% من الأسر في الأرض الفلسطينية المحتلة بأن لا أحد من أفرادها مشمول بأي نظام للتأمين الصحي. وفي 64% من الأسر، يشمل التأمين الصحي كافة الأفراد في الأسرة. وكانت نسبة الأسر التي يغطي التأمين الصحي كافة أفرادها أعلى في قطاع غزة (74%) بشكل ملموس مما هي في الضفة الغربية (57%). وكما يوضح الجدول أدناه، كانت الأسر في شمال قطاع غزة أقل احتمالاً للحصول على تغطية بالتأمين الصحي بالمقارنة مع جنوب القطاع. أما في الضفة الغربية، فإن سكان الجزء الجنوبي من الضفة هم الأقل احتمالاً للحصول على تغطية بالتأمين الصحي بشكل جزئي أو كلي.

يلاحظ وجود ارتباط قوي بين احتمالية أن يكون كل أفراد الأسرة مشمولين بالتأمين الصحي من جهة ونوع التشغيل من جهة أخرى. على سبيل المثال، نجد أن 3% من الموظفين الحكوميين في الضفة الغربية غير مشمولين بالتأمين الصحي بالمقارنة مع 29% من الذين يعلمون لحسابهم والعاملين في التجارة الصغيرة. وفي قطاع غزة، يتضح أن موظفي الحكومة والعاملين في المؤسسات الدولية هم الأكثر احتمالاً لأن يكون جميع أفراد أسرهم مشمولين بنظام للتأمين الصحي.

الجدول رقم 7: هل يحظى أفراد الأسرة بنظام للتأمين الصحي؟ حسب المنطقة وأجزائها

	المنطقة						
	شمال الضفة الغربية	وسط الضفة الغربية	جنوب الضفة الغربية	شمال قطاع غزة	جنوب قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة
الجميع	%60	%60	%51	%70	%79	%57	%74
الغالبية	%6	%9	%6	%7	%5	%7	%7
البعض	%7	%7	%8	%6	%5	%8	%6
لا أحد	%28	%24	%34	%17	%11	%28	%14

مقدمو الخدمات الصحية والعقبات أمام تقديم الخدمات

تعد المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية أبرز وأهم طرف يقدم الرعاية الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يلجأ 48% من الأسر الفلسطينية في العادة لطلب الرعاية من هذه المرافق. ويذهب حوالي خمس الأسر إلى المراكز الخاصة للحصول على الرعاية الطبية، فيما يذهب 17% إلى الأونروا و14% إلى عيادات الأطباء الخاصة ويذهب 1% إلى مراكز المؤسسات الأهلية.

تعتني المراكز الحكومية بنسبة متقاربة إلى حد ما من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. إلا أن المبحوثين في قطاع غزة كانوا أكثر احتمالاً من سكان الضفة الغربية بأكثر من ثلاثة أضعاف للاعتماد على مراكز الأونروا، وأقل احتمالاً بمقدار النصف لطلب الرعاية الطبية في المرافق الخاصة.

الشكل رقم 29: الأطراف المقدمة للرعاية الطبية

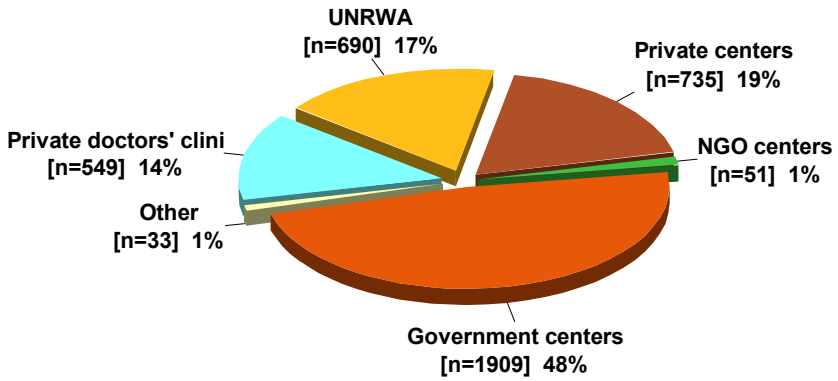

- مراكز خاصة (العدد=735) 19%
- مراكز حكومية (العدد=1909) 48%
- الأونروا (العدد=690) 17%
- عيادات أطباء خاصين (العدد=549) 14%
- مراكز مؤسسات أهلية (العدد=51) 1%
- غير ذلك (العدد=33) 1%

يفيد أكثر من ثلث الأسر الفلسطينية (35%) بأنهم في العادة لا يحصلون على المعالجة المناسبة. ويلاحظ ذلك بأكبر قدر في المخيمات (40%)، وبين اللاجئين (38%)، وبين الأسر التي تعيش في فقر شديد (41%) في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما أن الإفادة بعدم الحصول على المعالجة المناسبة ترتفع في قطاع غزة (39%) بالمقارنة مع الضفة الغربية (32%). ولا توجد تباينات في ذلك بين الأجزاء المختلفة في القطاع، ولكن يتبين في الضفة الغربية أن عدم الحصول على الرعاية المناسبة أكثر شيوعاً في جنوب الضفة الغربية (36%) وأقل انتشاراً في وسط الضفة الغربية (29%).

الشكل رقم 30: هل تحصل أنت وأسرتك في العادة على المعالجة المناسبة؟

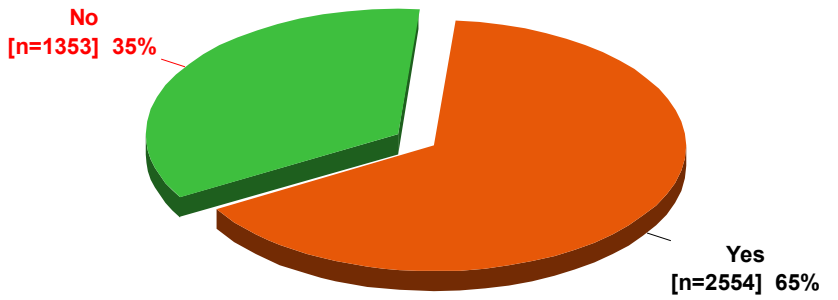

- نعم (العدد=2554) 65%
- لا (العدد=1353) 35%

من بين الأسر التي لم تحصل على الرعاية الطبية المناسبة، يقول 31% أنهم لم يحصلوا عليها لأن العلاج المطلوب غير متوفر في منطقتهم، فيما يقول 21% أن الخدمات الصحية اللازمة غير موجودة في منطقتهم، ويعزو 15% ذلك إلى ضعف الخدمات الصحية وارتفاع تكلفة العلاج.

وقد كان ارتفاع تكلفة العلاج أكثر احتمالاً بأكثر من الضعفين لأن يعد مشكلة في الضفة الغربية (21%) مما هو في قطاع غزة (9%). في المقابل، فإن حوالي ضعفي نسبة الأسر في قطاع غزة (42%) بالمقارنة مع الضفة الغربية (22%) لم تحصل على المعالجة المناسبة لأن العلاج المطلوب لا يتوفر في منطقتهم. ومن الطبيعي أن أخفض نسبة من الأسر التي تفيد بأن العلاج المطلوب غير متوفر في منطقتها سجلت في وسط الضفة الغربية (15%)، والتي تتضمن محافظة القدس التي تحظى بقدرة أفضل على الوصول إلى الرعاية المختصة.

الشكل رقم 31: إذا لم تحصل أنت أو أي من أفراد أسرتك على المعالجة المناسبة، فلماذا لم تحصل عليها؟

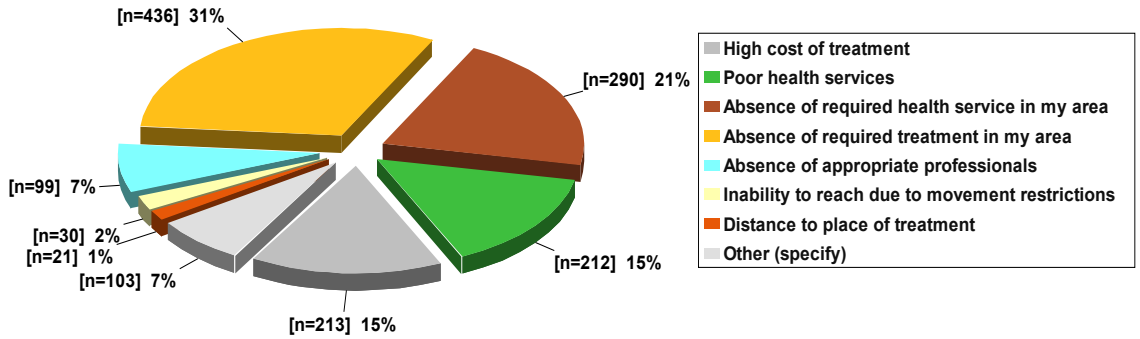

- ارتفاع تكلفة المعالجة
- سوء الخدمات الصحية
- عدم توفر الخدمة الصحية اللازمة في منطقتي
- عدم توفر العلاج اللازم في منطقتي
- عدم توفر المختصين المناسبين
- عدم القدرة على الوصول بسبب القيود على الحركة
- بعد المسافة إلى مكان المعالجة
- غير ذلك

الأمن الغذائي

يمكن تصنيف 43% من الأسر في الأرض الفلسطينية المحتلة على أنها تفتقر إلى الأمن الغذائي: منها 4% لا تحصل على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتها، و39% من الأسر التي تدبر أمرها بصعوبة لتلبية احتياجاتها للاستهلاك الغذائي. ويعد انعدام الأمن الغذائي حسب هذا المقياس أعلى بشكل ملموس في قطاع غزة مما هو في الضفة الغربية، حيث أن 5% من الأسر في غزة غير قادرة على تلبية احتياجات الأسرة الغذائية وتتمكن 52% من تلبية هذه الاحتياجات بصعوبة، فيما أن هذه الأرقام تبلغ في الضفة الغربية 3% و30% على التوالي.

تتفاوت معدلات انعدام الأمن الغذائي الشديد من محافظة إلى أخرى في الضفة الغربية، حيث يصل معدل عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية في محافظة طوباس (9%) وسلفيت (8%) إلى ثلاثة أضعاف المتوسط العام في الضفة الغربية. أما أعلى نسب من الأسر التي تستطيع أن تلبي حاجتها للاستهلاك الغذائي بصعوبة فتوجد في محافظة قلقيلية (40%) وبيت لحم (38%) وطولكرم (36%). وتقل التباينات في مستوى انعدام الأمن الغذائي بين المناطق المختلفة في قطاع غزة عما هي في الضفة الغربية، ولكنها تبلغ أعلى مستوى لها في محافظتي شمال غزة ورفح.

الشكل رقم 32: هل تحصل أنت وأسرتك على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتكم؟

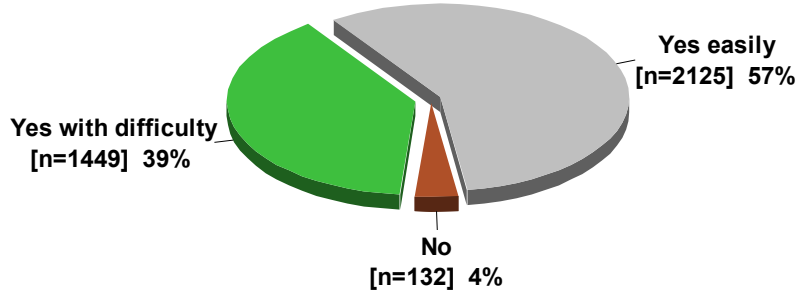

- نعم، بسهولة (العدد=2125) 57%
- نعم، بصعوبة (العدد=1449) 39%
- لا (العدد=132) 4%

ليست الأسر الفقيرة هي التي تشعر بانعدام الأمن الغذائي دون سواها، فنسبة 29% من الأسر التي تعيش فوق خط الفقر تجد صعوبة في الحصول على كفايتها من الغذاء، وتفشل 2% في ذلك. من المرجح أن تكون هذه الأسر قريبة جداً من خط الفقر، مما يعكس مدى العوز الذي قد تعاني منه هذه الأسر.

الجدول رقم 8: هل تحصل أنت وأسرتك على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتكم؟ حسب خط الفقر

	الفقر		
	فقر شديد	تحت خط الفقر	فوق خط الفقر
نعم، بسهولة	%28	%44	%70
نعم، بصعوبة	%62	%51	%29
لا	%10	%5	%2

يبلغ متوسط الإنفاق الشهري على الطعام في الضفة الغربية 1876 شيكلاً وفي قطاع غزة 1647 شيكلاً. بافتراض أن متوسط حجم الأسرة يبلغ 6,5 في الضفة الغربية و7,5 في قطاع غزة، يكون المبلغ المخصص شهرياً للطعام لكل فرد قرابة 2,4 دولار أمريكي في الضفة الغربية و1,8 دولار في قطاع غزة. ويبلغ الإنفاق الشهري على الطعام في الأسر التي تعيش فوق خط الفقر 2053 شيكلاً، أي ما يعادل 2,6 دولار للفرد في اليوم. أما في الأسر الفقيرة، فيبلغ الإنفاق الشهري على الطعام 1656 شيكلاً، أي ما يعادل 2,1 للفرد في اليوم، أي أن الفرق في الإنفاق على الطعام للفرد بين من هم فوق خط الفقر ومن هم تحته يساوي 50 سنتاً.

الجدول رقم 9: متوسط الإنفاق على المأكولات والمشروبات حسب مستوى الفقر

	الفقر		
	فقر شديد	تحت خط الفقر	فوق خط الفقر
المأكولات والمشروبات	1461	1656	2053

يعد دخل الأسرة في 90% من الأسر الفلسطينية المصدر الرئيسي الذي يمد الأسرة بالطعام. وضمن نسبة 10% المتبقية، تعتمد 5% من الأسر على المساعدات الإغاثية وتعتمد 5% على العائلة الممتدة. إن الاعتماد على المساعدات الإغاثية يرتفع في قطاع غزة (10%) بمقدار خمسة أضعاف عما هو في الضفة الغربية (2%)، ويرتفع بين اللاجئين (9%) بمقدار ثلاثة أضعاف عما هو بين غير اللاجئين (3%). وفيما تعتمد 17% من الأسر التي تعيش في فقر شديد على المعونات الإغاثية لتوفير الطعام، تنخفض هذه النسبة إلى 7% بين الأسر الفقيرة وإلى 2% من الأسر التي تعتبر أفضل حالاً نسبياً من الناحية المالية.

الشكل رقم 33: المصدر الرئيسي للطعام في المنزل اليوم

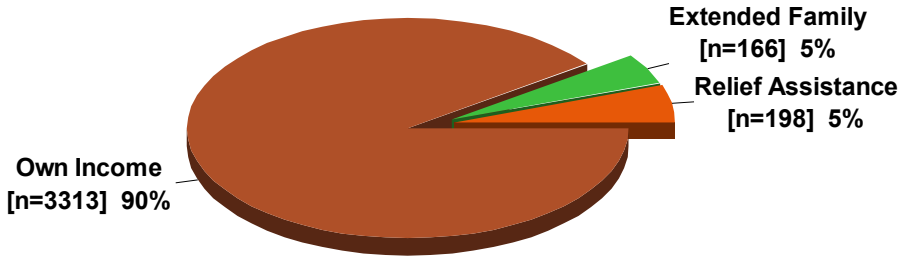

- العائلة الممتدة (العدد=166) 5%
- المساعدات الإغاثية (العدد=198) 5%
- الدخل الذاتي (العدد=3313) 90%

الأمن البيئي

يعد الأمن البيئي أكبر مصدر قلق ضمن إطار الأمن الإنساني بالنسبة لما يعادل 4% من الفلسطينيين، مما يجعله يأتي في المرتبة الأخيرة إلى جانب الأمن الغذائي.

أما أهم ثلاث مشكلات بيئية تواجه المجتمع الفلسطيني فهي: (1) التلوث (41%)، (2) وتراكم النفايات في المناطق العامة والسكنية (24%)، (3) وتآكل وانهيار نظام تصريف المجاري (14%). كما يتضح من الشكل أدناه، يظل ترتيب هذه الأولويات على ذاته عندما يشير الفلسطينيون إلى ثاني أهم مصدر للقلق البيئي بالنسبة لهم. ولا توجد فوارق ملموسة في الآراء حول أهمية هذه المشكلات البيئية بين المناطق المختلفة وأجزائها في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الشكل رقم 34: أهم مشكلتين بيئيتين تواجهان المجتمع الفلسطيني

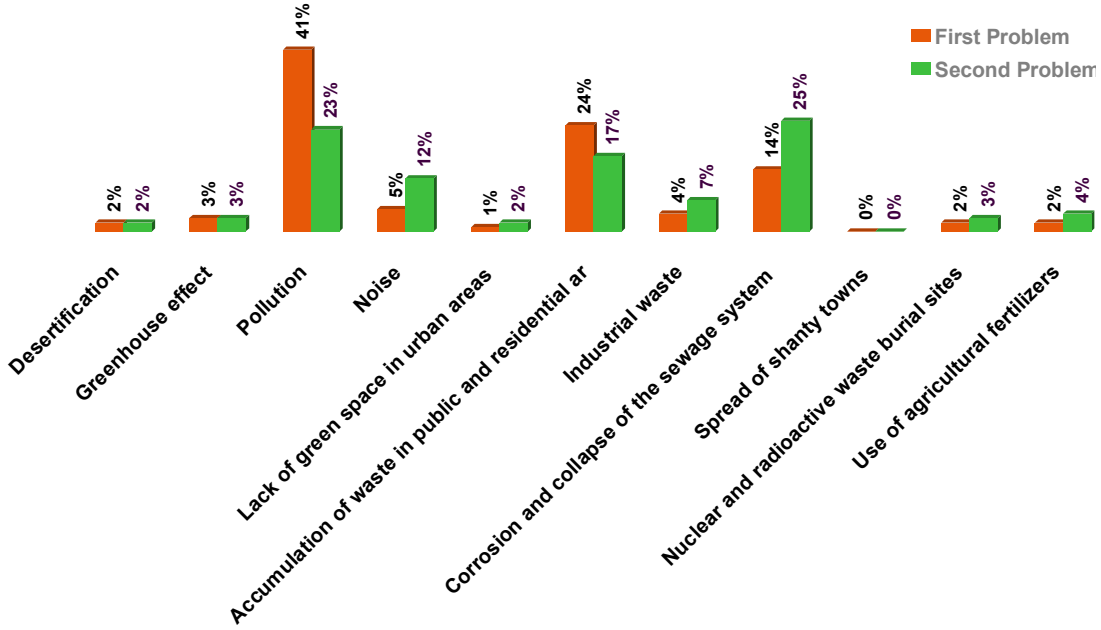

- المشكلة الأولى
- المشكلة الثانية
- استخدام الأسمدة الزراعية
- مواقع دفن النفايات النووية والمشعة
- انتشار مدن الصفيح
- تآكل وانهيار نظام المجاري
- النفايات الصناعية
- تراكم النفايات في المناطق العامة والسكنية
- عدم توفر مساحات خضراء في المدن
- الضجيج
- التلوث
- الاحتباس الحراري
- التصحر

حتى عند فحص أهم المخاطر الصحية التي تقلق الفلسطينيين، نجد أن القضايا البيئية تحتل مكانة عالية، إذ يعد التلوث (31%) وعدم توفر المياه النظيفة (21%) أهم عاملين يشكلان خطراً على الصحة حسب تصور سكان الأرض الفلسطينية المحتلة. يضاف إلى ذلك أن 7% من الفلسطينيين يذكرون تصريف مياه المجاري كأكبر مصدر للخطر على صحتهم.

الشكل رقم 35: المخاطر الصحية الأكثر مدعاة للقلق

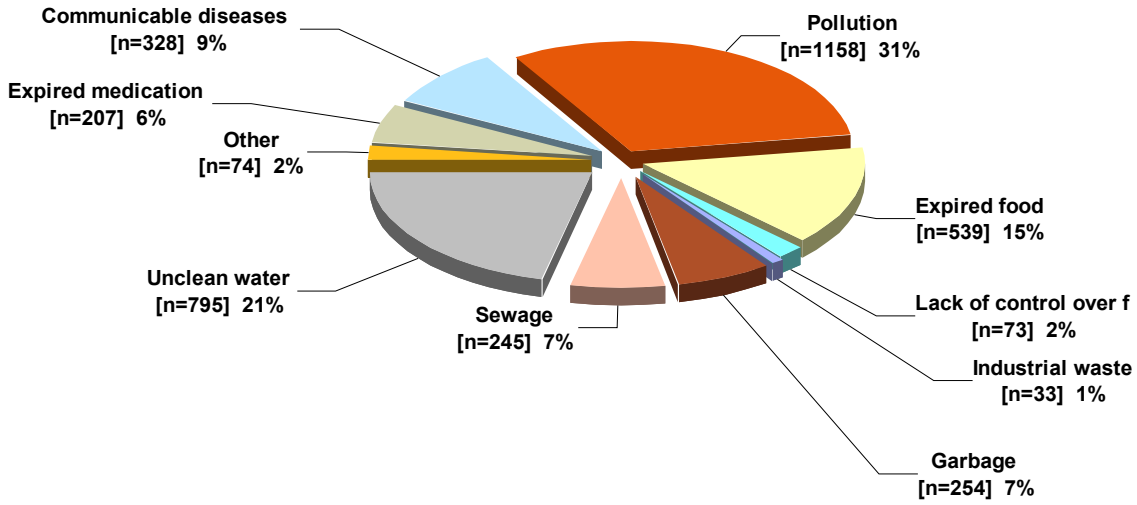

- التلوث (العدد=1158) 31%
- الأمراض السارية (العدد=328) 9%
- الأغذية المنتهية الصلاحية (العدد=539) 15%
- الأدوية المنتهية الصلاحية (العدد=207) 6%
- عدم التحكم ب؟ (العدد=73) 2%
- المجاري (العدد=245) 7%
- غير ذلك (العدد=74) 2%
- النفايات الصناعية (العدد=33) 1%
- القمامة (العدد=254) 7%
- المياه غير النظيفة (العدد=795) 21%

يشعر أكثر من خمس السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة بعدم الأمان بخصوص مدى توفر المياه النظيفة في الوقت الراهن. وينتشر هذا الإحساس بعدم الأمان في قطاع غزة (28%) بنسبة أعلى مما هو في الضفة الغربية (18%)، كما يرتفع في مخيمات اللاجئين إلى 25% وفي المدن إلى 24% فيما ينخفض في القرى إلى 16%. وعلى الرغم من الاتجاهات السائدة التي تشير إلى أن توفر المياه النظيفة سيزداد صعوبة في المنطقة بشكل عام، فإن الجمهور الفلسطيني العام لا يقر بذلك بعد، إذ أن إحساسهم بعدم الأمان بخصوص توفر المياه النظيفة في المستقبل لا يختلف كثيراً عن إحساسهم بانعدام الأمان بهذا الخصوص في الوقت الراهن.

الجدول رقم 10: إلى أي حد يؤثر مدى توفر المياه النظيفة الآن وفي المستقبل على حسك بالأمان؟ حسب المنطقة ومكان السكن

	المنطقة		مكان السكن		
	مدى القلق الآن				
	الضفة الغربية	قطاع غزة	مدينة	قرية	مخيم
سلبي جداً	%5	%8	%7	%5	%5
سلبي	%13	%20	%17	%11	%20
متوسط	%14	%13	%14	%13	%11
إيجابي	%19	%15	%17	%19	%16
إيجابي جداً	%50	%40	%46	%51	%48
	مدى القلق بالنسبة للمستقبل				
سلبي جداً	%5	%11	%9	%5	%7
سلبي	%14	%17	%15	%14	%15
متوسط	%13	%12	%13	%13	%11
إيجابي	%19	%16	%17	%20	%19
إيجابي جداً	%49	%45	%46	%49	%48

يشعر 41% الفلسطينيين وبدرجات متفاوتة بالأمن بأن الحكومة الوطنية ستقدم المساعدة في حال حدوث كارثة طبيعية، فيما يشعر 38% بالأمن بأن هيئات الحكم المحلي ستقوم بذلك. ومع ذلك، فإن الفلسطينيين يضعون أعلى درجة من الثقة في عائلاتهم وأصدقائهم، إذ أن 79% منهم واثقون من أن هؤلاء سيقدمون لهم يد العون في حال وقوع كارثة طبيعية.

الشكل رقم 36: في حال حدوث كارثة طبيعية، بأي قدر تشعر بالأمن بأن الجهات التالية ستساهم في مد يد العون...

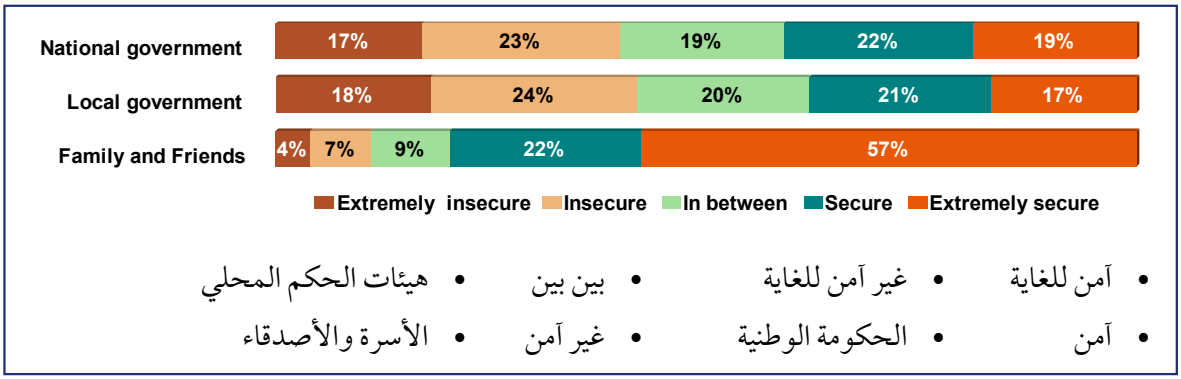

- آمن للغاية
- غير آمن للغاية
- بين بين
- هيئات الحكم المحلي
- آمن
- الحكومة الوطنية
- غير آمن
- الأسرة والأصدقاء